13
سلسلة التاريخ: الجانب الآخر: إعادة قراءة للتاريخ المصري

د. هدى شامل أباظة



دار الشروق

النقراشي

صدر هذا الكتاب عن سلسلة:
التاريخ ـ الجانب الآخر ـ إعادة قراءة للتاريخ المصرى

رئيس التحرير: الدكتور يونان لبيب رزق

مستشارو التحرير: أ.د. أحمد زكريا
أ.د. حمادة إسماعيل
أ.د. لطيفة سالم
أ.د. محمد عفيفى

الطبعة الأولى ٢٠٠٧

رقم الإيداع ٢٠٠٧/٢٣٩٣
الترقيم الدولى ISBN 977 - 09 - 1943 - 8

جميع حقوق الطبع محفوظة

© **دار الشروق**

٨ شارع سيبويه المصرى
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩ (٠٢)
فاكس: ٢٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
e-mail: dar@shorouk.com
www.shorouk.com

د. هدى شامل أباظة



دار الشروق

المحتويـــــات

القسـم الثانـى
النقراشـى فـى السلطـــة

تقديـــم

على الرغـم مـن أن رسـالة علمية للدكتور سـيد عبد الرازق يوسـف عبـد الله قد عالجت دور رئيـس الوزراء المصرى السـابق محمود فهمى النقراشـى فى السياسـة المصرية وحل جماعة الإخوان المسلمين، ثم صدرت فى كتاب عن دار نشر مدبولى عام ١٩٩٥، وعلى الرغم من أن رسـالة علمية أخرى تحت عنوان الهيئـة السـعديـة، والتـى وضعهـا عبـد العليم خـلاف، وتم نشـرها عـام ١٩٩٩، قد تعرضـت للجانب السياسـى من حياة رئيس الوزراء المصرى الأسبق محمود فهمى النقراشى باشا، فقد آثرنا فى سلسلة «التاريخ - الوجه الآخر» أن نصدر عددا عن الرجل لا نتوخى فيه مجرد تسجيل سيرة هذه الشخصية، وإنما نبحث عن الجانب غير المتداول فى حياته.

شـجعنا على ذلك أن وجدنا حفيدة للرجل، وتعمل فى الحقل الأكاديمى، وإن لم يكن فى فرع التاريخ، وهى الدكتورة هدى شـامل أباظة، أسـتاذ الأدب الفرنسى بكلية الآداب ـ جامعة عين شـمس، والتى أبدت استعدادها لتقديم تاريخ جدها من منظور مختلـف، كما شـجعنا أكثر ما علمناه من أن الأسـرة تملك فى نفـس الوقت بعض ما خلفه من أوراق؛ مما يساعد على إجلاء هذا المنظور.

ومن حسـن الحظ أن المؤلفة قد بذلت غايـة جهدهـا لإتمام هذا العمـل، مثلهـا فـى ذلـك مثـل أى محتـرف فـى الكتابـة التاريخيـة، مستعينـة فـى ذلك بإرشـادات ونصائـح زملائهـا فى قسـم التاريـخ بالكلية التى تعمـل بها، متبينة ـ طـول الوقت ـ طبيعـة العلاقـة التـى تربطها بالشـخصيـة محل الدراسـة، مما دفعها إلى الحرص ـ بقـدر ما وسـعهـا الجهـد ـ علـى ألا تنحـرف فى الدفـاع عنـه إلـى الحـد الذى يفقد مؤلفها قيمته العلمية.

وبالطبـع لأنها ليسـت مـن الملائكـــة، فإنهـا انحـازت بالضـرورة بيـن الحيـن والآخـر لجدهـا الراحـل، ولكـن إلـى الحـد الـذى لم يفقـد معه هـذا العمـل قيمته العلمية.

وقد تسـامحنا فى سلسـلة «التاريخ ـ الوجـه الآخر» مع هذه الدرجـة من الانحياز المحـدود، خاصـة أن الحياد المطلـق أمر يكاد يكون مسـتحيلا فى العلوم الإنسـانية عموما، وفى الدراسات التاريخية على وجه الخصوص.

ثم أنه كان لهذا التسـامح أسـبابه الموضوعية، إذ لم يتعـرض فى التاريخ المصرى أحـد الزعمـاء للنقـد، بقدر ما تعـرض له النقراشـى باشـا، فأغلب من كتـب عنه كان يحمل للرجل رأيا مسبقا، ولـم يكن وديا على أى الأحوال.

- فالكتّاب الذين أرّخوا للحركة الوطنية، وجسـدوها فى حزب الوفد، لم ينسـوا للرجـل أبـدا أنه قد أحدث أكبر الانشـقاقات فى هذه الحركـة، بعد خروجه مع الدكتور أحمد ماهر من الحزب الكبير، وتشكيلهما للهيئة السعدية عام ١٩٣٨، التى أصبحت أقوى منافسى الوفد.
- والكتّاب الذين أرّخوا للإخوان المسـلمين، نسـوا أن أحـد هؤلاء هو الذى قام باغتيال الرجل، ولكنهم لم ينسـوا أبدا أنه أول من أقدم على حل الهيئة وحولها إلـى «جماعـة محظـورة»، وهـى اللعبـة التى مـا زالـت تلعبهـا الحكومات مع الجماعة حتى يومنا هذا.
- فضــلا عـن ذلـك فإن أغلـب من أرخـوا للقضيـة الفلسـطينية، قد أخـذوا على النقراشـى باشـا انصياعه للملـك فـاروق، وقبوله خوض حـرب ١٩٤٨، دون اسـتعداد كاف بـكل ما ترتب على ذلك من بدء سلسـة الكـوارث التى أحدقت بمصر من الشرق بعد هذه الحرب.

أدى كل ذلـك إلـى أن تترسـخ صـورة غيـر حقيقيـة فـى الوجـدان الوطنـى العام للمصريين لهذه الشـخصية، الأمر الذى يتطلب البحث فى «الوجه الآخر» منها، وهو مـا أخذته هذه السلسـلة على عاتقها، ولقـد وجدنا أنه ليس أفضل مـن حفيدة الرجل

لتقدم لنا هذا الجهد، خاصة أنها قد التزمت ما وسعها الجهد بالمنهج الأكاديمى كما سبق التنويه.

ومن ثم فنحن نقدم فى هذا العمل الجانب الآخر لزعيم مصرى، هو محمود فهمى النقراشى، والذى طمسته المنافسة السياسية، آملين أن نكون قد سلكنا الطريق الصائب، وعلى الله قصد السبيل.

رئيس التحريــــر

دكتــور يونـــان لبيـــب رزق

مقدمة

ترجع قصتي مع موضوع هذا الكتاب إلى زمن بعيد، منذ تفتح وعيي على الدنيا، فلازمني طيف النقراشي.. فذكراه كانت موضع إحياء دائم فى بيتنا بين أم افتقدت فى النقراشى أباها الحنون منذ نعومة أظافرها، فهى دائمًا ما تستعيد ذكريات أيامها الخوالى، وبين أب معجب بتاريخ الرجل متتبع له، وبين جدة طالما حدثتنى عن الزوج الذى اقترنت به فى عمر متأخر من حياتها وحياته، فكان عونًا لها على صروف الدهر، وهى التى طالما عانت من صروف هذا الدهر ومآسيه.. كانت تحدثنى عن النقراشى بأسلوبها المتميز الذى كان ائتلافًا فريدًا من الواقعية والشاعرية والاعتزاز.. وأخيرًا وليس آخرًا فقد عرفت النقراشى من خلال صديقه المقرب، إبراهيم باشا عبد الهادى، الذى اتصلت حبال المودة والتقدير المتبادل بين أسرته الكريمة وأسرتنا.

وقد استثارنى عندما كنت تلميذة بالإعدادية، ما ورد بكتاب التاريخ المقرر من ذكر للنقراشى، مقرونا بحادثة كوبرى عباس، وكأن تاريخ الرجل اختزل فى هذه الحادثة، التى شابها الكثير من الخلط المتعمد وغير المتعمد؛ حتى أصبحت أقرب للأسطورة منها إلى الواقعة التاريخية، ولقد انتابنى مزيج من الشعور بالظلم والعجز؛ لإحساسى بأننى لا أملك القدرة على دفع ما رأيته تجنيًا على سيرة الرجل، وعلى التاريخ بصفة عامة.

ومرت السنون، ثم فوجئت بمقرر تاريخ الإعدادية، الذى كنت أستذكره مع ابنتى وقد احتوى على نفس المعلومات المبتسرة المغرضة، وكأن الزمن ظل جامدًا كما هو لا يتقدم، كما هالنى هذا الجمود، هالنى كذلك هذا العزوف البين عن البحث

وعـن التطويـر، ولكنى هذه المرة رفعـت خطاب احتجاج إلى وزيـر التربية والتعليم، وكان آنـذاك الدكتور حسـين بهاء الديـن، إلا أن الحجج التى قدمتهـا لم تكن مدعمة بالأسـانيد التاريخيـة، وعندمـا أتيح لـى بعد ذلك ببضع سـنوات الاطـلاع على منهج التاريـخ، تبينـت أن هـذه الواقعـة قـد رفعـت منـه، ولا أدرى إذا كان ذلـك مـن قبيـل المصادفة، أم استجابة كريمة لمناشدتى سيادة الوزير.

وقد تكرر فى الآونة الأخيرة ذكر حادثة كوبرى عباس فى الصحف وفى المحافل المختلفة، وقد اتفقت الروايات - وإن اختلفت - على أن حادثة كوبرى عباس كانت مذبحـة مروعـة راح ضحيتها عدد كبير مـن الطلبة، حيث إن - وفق هـذه الروايات - السـلطة قـد فتحت الكوبـرى، وقد احتشـد عليـه الطلبة الذيـن كانوا قـد خرجوا من جامعـة فـؤاد الأول ينادون بالجـلاء ويندددون بالاسـتعمار.. وقد حرت فـى أمر هذه الواقعة؛ فقد كنت على ثقة من صدق رواية والدى، ولكن أنَّى لى أن أفرض هذه الثقة علـى غيرى، أو أن أقنع الغير بصحيح الوقائـع التاريخية فى الموضوع، حتى نصحنى أبـى بأن ألجـأ إلى صاحـب صفحة «الأهـرام ديوان الحيـاة العصرية» الـذى أتاح لى الاطـلاع علـى عـدد الأهـرام الصـادر فـى ١٠ فبرايـر ١٩٤٦، أى فـى اليـوم التالـى للحـادث، وهـو العدد الـذى قرأت فيه وصفـا للحادث مغايـرا تماما لمـا ورد بكتب التاريـخ المدرسـية، ولما تناقله الرأى العام بعد ذلـك، ولقد كانت هذه المفارقة دليلا على السـرعة والسـهولة التى يتحول بهما التاريـخ إلى أسـطـورة، عندمـا لا يعنى من يتناوله بتأصيل ما يقول، أوباسـتقاء المعلومة من مصدرهـا أو مصادرها الموثوقة، أو عندمـا تعبث بـه الأهواء وتخضعه للتوجهات السياسـية المهيمنـة، والتى كانت تعنى بتضخيـم الموضـوع عن قصد سـيئ يقترب مـن الافتـراء والتزييـف؛ فالجماعة التى اغتالت النقراشى عام ١٩٤٨ تأبى إلا أن تعيد اغتياله مرة أخرى فى سيرته وتاريخه.

وقـد عـرض علـى الدكتـور يونـان لبيـب رزق مشـكورًا، أن أقـوم بكتابـة سـيرة النقراشـى على أن يتم نشـرها فى إطار مجموعة دار الشـروق الجديدة «الشـخصيات الخلافيـة فـى التاريخ». وأعتـرف أن هذا العرض قد استهوانى منـذ اللحظة الأولى، ولكننى، على الرغم من ذلك ترددت لسببين:

أولهمـــا: أننى غير متخصصة، مع يقينى أن للتاريخ قواعده وأصوله.

وثانيهمـا: أن النقراشـى هـو جـدى الذى جبلـت على توقيـره، فأنَّى لـى أن أكون موضوعية وأنا أتناول سيرته بالأمانة والحرفية والصدق الواجب؟

وفكرت مليا فى الأمر؛ أليس هناك من بديل عن الحياد معيارا لجدية الباحث؟

يقـول فرويـد فـى دراسـتـه الهامـــة عن ليونـاردو دافنشــــى: إن الكاتـب الـذى يـــؤرخ لسـيرة حيـاة إنما يكـون مدفوعًـا عـادة باعتبـارات شخصيـة وعاطفيـة؛ فهو ينتقـــى شـخصيـة بعينهـا لأنهـا محببـة إلـى قلبـه، فيحـاول من خـلال تناولـه لتلك الشخصية أن يبعث من جديد الصورة المثالية للأب، التى نسجتها واختزنتها مخيلته، وهـو بذلك يوحـى بأن «الحياد» فى مجال العلوم الإنسـانية لا يعـدو أن يكون وهمًا. كمـا يؤكـد عبـد الرحمـن الرافعى فى نقاشـه الثرى مـع العقاد الـذى نقلـه إلينا أنيس منصـــور فـى كتابه الممتع «**فى صالون العقاد**» اسـتحالة أن يكون المؤرخ على درجة كاملة من الموضوعية، فوفقا لما نقل إلينا من حديثه:

«...أنـا لا أسـتطيع إلا أن أكون وطنيًا أخلاقيًا.. وأنا حين أسـجل تاريخ مصر، فأنـا أكتب قصة حياة: أمـى وأخوالى وأجدادى، ومسـتقبل أولادى.. ولابد أن أكون بارا بأمى، محبًا لإخوتى، رحيمًا بأولادى.. ولا أسـتطيع أن أكون محايِّدا إذا رأيـت دم أمـى يسـيل.. أو إذا رأيـت من يتآمـر عليها.. وقد تكـون هذه هى النزاهـة العلمية..ولكـن لا أسـتطيع أن أكـون منزهًـا عـن الغضـب والحـب والخـوف.. قـد لا أفزع إذا رأيت أحـدًا يذبح خروفًا.. ولكـن كيف لا أفزع إذا رأيـت أحـدًا يذبـح طفلاً أو شـعبًا..إن هـذه النزاهـة العلمية هى بلادة حسـية، وبلاهـة قوميـة.. فمـا دمت أنـت محبًا فأنـت مغرض، ومـا دمت وطنيًـا فأنت مغرض، ولكن غرضك هنا شريف»

وإننى هنا حينما أسجل قصة حياة النقراشى، جدى الذى لم أعرفه، و الذى أحببته مـن خـلال أمى، ومن خلال أبـى ومن خلال جدتـى وغيرهـم.. والـذى كان لى دومًا مثـلاً أعلـى أحـاول جاهـدة أن أحـذو حـذوه، فأنـا بطبيعـة الأمـر غيـر محايـدة، بل و«مغرضـة» على النحو الذى يقرره مؤرخنـا الكبير، ولكننى لا أملك غير قولة الحق،

أى الحقيقة التى عايشـتها فى إطار الأسـرة، والتى نقبت عنهـا بعد ذلك من مصادرها الثريـة والمختلفة؛ فالنقراشـى لا يسـتحق منى أدنى من الشـهادة الأمينـة، مع إدراكى الكامـل أننـى إذا مـا حاولـت أن أضفى على النقراشـى مـا ليس فيه مـن الصفات فقد هونـت من شـأنه، وهو الأمر البعيد كل البعد عـن خاطرى، كما أن مثل هذا العمل هو خيانة لأنفسنا وللتاريخ، وكما يقولون فإن «المدح ذامٌ ما لم يكن فى أهله [١]».

ولعلى قد اسـتعضت عن نقـص خبرتنا بالتاريخ، بالذخيرة الثريـة التى تلقى مزيدًا مـن الضوء على الكثير من الموضوعات الخلافية، فلقد واتانا الحظ عند الرجوع إلى متعلقـات النقراشـى، أن نجـد لدينا ذخيـرة هائلة من المسـتندات والمذكـرات، التى تلقـى الضـوء علـى العديد مـن الموضوعـات التى لم يسـبق الإلمـام بدقائقهـا، مثل تفاصيـل كوبـرى عباس، ومثل خطابـات الملك عبـد العزيز آل سـعود الخاصة التى تحمـل فـى طياتها إرهاصات حـرب البترول، ومثل خطاب حسـن البنـا إلى الملك، ومذكـرة عبـد الرحمن عمـار وكيـل وزارة الداخلية الخاصـة بزيارة حسـن البنا لمقر الـوزارة، ومثـل خطابـات الدكتور عبـد الحميد بـدوى، ومذكرات الدكتـور محمود فـوزى الخاصة بالتحضيـر لمجلس الأمن، وغيرها من الوثائـق التى كان فى الإطلاع عليها خير عون على إكمال هذه الدراسة.

كمـا كان لنـا من خبـرة الدكتور يونـان لبيـب رزق، وكذلك الدكتـور أحمد زكريا الشـلق، والدكتـور عـادل غنيـم، خير عـون على المسـار الذى سـلكناه فـى كثير من مواضيع هذا الكتاب، كما أنهم قد تفضلوا بتزويدى بمراجع غاية فى الأهمية.

ولقـد هدانـى تفكيـرى إلـى قبـول العـرض الكريـم، وقـد أكون غيـر متخصصة تخصصـا بمعناه الضيـق، إلا أن تكوينى الأكاديمى قد أكسـبنى اسـتعدادًا طيبًا للكتابة العلميـة، أى الكتابة التى تعتمد على المراجع والأسـانيد، ثم على التحليل أيضًا، كما كان لـى خير عـون فى الزمـلاء الذين كان فى دورهـم فى جمع وترتيـب المعلومات أبلغ الأثر.

(١) يقصد الشاعر من هذه الشطرة أن المدح ينقلب إلى ذم إذا لم يصادف أهله

أما أبى - الدكتور شـامـل أباظـة - فالكلمـات لا تسـعفنى لأوفيه حقه من الشكر والتقديـر، فأكتفـى بتنويـه بسـيط إلى مسـاهمته الفعالة فى هـذا العمل: مـن مراجعة، وحذف وإضافة، كما كانت ثقافته الواسـعة وتجاربه الشخصية مراجع حيوية بالنسبة لى.

يبقـى أن أقـرر أن إعداد هـذا العمـل المتواضع، قد اسـتلزم قـراءات عديدة، وقد زادنى هذا الاطلاع المكثف على المراجع والوثائق التاريخية فخرًا واعتزازًا بتاريخنا، وكذلـك فقد مكـن لى من التعـرف على مجالات التشـويه المتعمد، الـذى خضع له ذلـك التاريـخ؛ فكم من صفحـات مشـرفة للنضال الوطنـى طواها الزمـن وعبث بها النسـيان، فحرم الأجيال من المصريين من التواصل مع تاريخهم الوطنى، يسـتمدون منه إحساسـهم بالانتماء، وبالاعتزاز فى مواجهة الهجمة الشرسـة للتضليل والضلال سواء بالتزييف المتعمد أو الجهل المتسرب.

القسم الأول

النقراشى طريد السلطة

الفصـــل الأول

سنـوات التكويـــن

مـن هو النقراشـى؟ ذلك الرجل الـذى لازمنى طيفه حياتى كلهـا، منذ تفتح وعيى علـى الدنيـا، حدثنى أبـى عنه كثيرًا، وهو من أشـد المعجبيـن به، وأمى التـى هى ابنته الوحيـدة، وكذلـك جدتى ـ رحمها اللـه ـ لذلك كنت أظن أننى أعرفـه معرفة وثيقة، حتى أتاحت لى الكتابة عنه فرصة أن أقتفى أثره مثل القاص فى تيه الزمن.

ولعـل هـذا الكتاب ليس عرضًا لحيـاة النقراشـى، بقـدر ما هو اسـتجلاء للنقاط الخلافية فى تاريخه، أى المواقف أو القرارات التى كانت مثارا للجدل؛ لذلك فضلنا أن يقسـم إلـى موضوعات رأينـا أن نتعـرض لها فى سياقها، وفى تسلسـلها الزمنى. وسـوف نحـاول أن نربطها قدر الإمـكان ببعدها الإنسـانى، وفق ما تتيحـه لنا معرفتنا النسبية بحياة النقراشى الخاصة.

وعلى الرغم من إعجابنا بالنقراشـى، واعتزازنا بتاريخه، إلا أننا سـوف نحاول أن نتبع حياله قدر الإمكان منهجًا حياديًا؛ فهو لا يستحق منا أدنى من قول الحق.

يصعب على الباحث شـق طريقه، وسـط زخم المعلومات بيـن الواقع والمبالغة، خاصـة عندمـا تتعقـد الأمـور نتيجـة لتدخـل الأغـراض والأهـواء والأيديولوجيات المتضاربة، كلٌ ينسج الصورة التى هى على هواه.

ومـن أجـل أن نخضع حياة هـذا الرجل لدراسـة منهجيـة، نتلمس بهـا طريقنا فى شُـعب هذه الحيـاة الثرية، رأينا أن نلتقـط خيطًا يعيننا، وهذا الخيط هو الانشـقاق عن

الوفـد، الذى يمكـن أن ننظر إليه باعتباره حدا فاصلا فى تاريخ النقراشـى، حيث جاء هذا الحدث الهام، إيذانا بمرحلة جديدة فى تاريخ النقراشـى، انتهج فيه نهجًا مختلفا عـن ذى قبل؛ اتسـمت هذه المرحلـة فى نظر المراقبيـن بالمهادنة تجـاه القصر، وبما أطلـق عليـه الدكتور يونـان لبيب رزق «سياسـة العصا الغليظة». ويعبـر عن نفس هذا المعنى دونالد ريد فى بحث له، عندما يقرر أن النقراشى هو أحد السياسيين المصريين الـذى لعـب دورا كبيـرا، اختلفـت طبيعتـه وهـو خارج السـلطة عنـه عندما تولـى زمام الحكم؛ ولذلك فلقد وجد نفســه قى موقف لا يحسـد عليه، عندما اعترض لديه بشدة السـفير البريطانى لنشـر «قصة كفاح» لعبد الفتاح عنايت عام ١٩٤٧، وهو نفســه من كان له تاريخ طويل فى الكفاح السرى من قبل.

والواقـع أن تاريخ النقراشـى يعكس جـزءا هاما من التطور الذى طـرأ على تاريخ الوفـد نفسـه؛ فلقد كان لانـدلاع الثورة فى مـارس ١٩١٩ أثره على سـعد زغلول؛ إذ كان مـن شـأنها المراهنة على المقاومة الشـعبية، وقدرتها على التأثيـر على مجريات الأمور، ففى رأى الدكتور عبد العظيم رمضان: «أن الخلاف بين سعد وبين المعتدلين لـم يكـن فى جوهـره إلا خلافا حـول تقدير قوة الشـعب كقوة مؤثرة فـى حل القضية المصرية».. إلا أن الانسـلاخ الذى حدث فى صفـوف الوفد عام ١٩٢١، والذى نتج عنـه تكويـن حـزب الأحـرار الدسـتوريين (١٩٢٢) والـذى أعقبه انسـلاخ آخر عام ١٩٢٥ مع تأسـيس حزب الاتحاد، إلى جانـب الانتخابات البرلمانية ١٩٢٤، التى فاز فيهـا الوفد فوزا سـاحقا.. كل هذه الأحداث جعلـت الوفد يجنح إلى الاعتدال، فلقد أدرك أنـه قد دخل مرحلة جديدة، تحتاج إلى سياسـة النفـس الطويل، وتحتاج كذلك إلـى ضبـط النفس، وتحول من **تجمع شـعبى ثـورى يرى النضال الثورى خير وسـيلة لتحقيق الاستقلال، إلى حزب برلمانى يتحرك فى إطار الشرعية الدستورية، بما يلائم عهـد الديمقراطيـة، ويـرى أن أسـلوب التفـاوض أفضـل وسـيلة لإكمـال مسـيرة الاستقلال...**

يبـدو إذن مـن هـذا المشـهد أنه فـى تاريخ كل نضـال، هنـاك فترة فـوران وصدام حتميـة، إلا أنه لا بـد أن يعقبها فترة نضج وتفاوض؛ من أجل الوصول لأفضل النتائج الممكنـة؛ وإذا كانـت المرحلـة الأولـى ضرورية للبرهنـة على الجديـة وعلى مقدار

التمسك بالقضية التى يراد الانتصار لها، إلا أنها بطبيعتها لا يمكن أن تستمر لفترة طويلة، ولا بد لها أن تفسح الطريق لمرحلة أكثر وعيا، حيث توزن فيها الأمور بحسابات عقلانية.

إلا أنه يسبق هاتين المرحلتين مرحلة هامة، هى بمثابة مرحلة الإعداد التى تبلورت فيها الطبيعة التى ظلت تلازم النقراشى حتى لفظ أنفاسه الأخيرة؛ ومن ثم فحينما نعرض فى كتابنا لحياته فإننا نجد أنفسنا أمام مراحل ثلاث متميزة من حياته، فهو المدرس الوطنى الجاد فى بداية حياته، الذى أخلص لمهنته فى التدريس أشد الإخلاص، ثم هو السياسى الشاب المتطرف، الذى يحارب الاحتلال بجيوشه وعتاده ودهائه، بما أوتى من وسائله البالغة الدقة والتنظيم، ثم هو بعد ذلك السياسى ذو المبادئ الجامدة التى لا يحيد عنها، بل ولا يجد بين متاهات السياسة وغيومها من ناحية ووضوح المبادئ من جهة أخرى، ما يغريه بالتضحية بنقائه وعزوفه عن الصغائر، ومحاولة استمالة المشاعر الشعبية بالوسائل الرخيصة والمبتذلة.

ولذلك فإننا سوف نتبنى فرضية انقسام تاريخ النقراشى إلى شقين واضحى الملامح، يفصل بينهما حدث بالغ الأهمية، بما كان له من تداعيات على حياته من ناحية، وعلى توازن القوى الوطنية على الساحة السياسية من ناحية أخرى، وهو الانشقاق عن الوفد، بناء عليها سوف ينقسم هذا العمل إلى ثلاثة أجزاء رئيسية:

أولا: كفاح النقراشى فى صدر شبابه.

ثانيا: الانشقاق عن الوفد بكل ما أثاره من أمور خلافية تدور حول: أ ـ مسألة الزعامة المقدسة، ب ـ النزاع حول مشروع سد أسوان، ج ـ موقفه من القمصان الزرقاء، وموقفه مما عرضه النحاس عليه من عضوية مجلس إدارة شركة قناة السويس.

ثالثا: النقراشى فى السلطة: أ ـ موقفه من الحرب العالمية الثانية، ب ـ موقفه من قضية الجلاء من مصر والسودان، ج ـ دوره فى حرب فلسطين؛ د ـ حل جماعة الإخوان المسلمين.

إلا أننا نعتقد أنه ليس هناك اختلاف جوهرى بين المرحلتين؛ والدليل على ذلك موقفه من مسألة ملحق الطلبة قبل الانشقاق عن الوفد، الذى سوف نتناوله فى سياقه،

وهو الموقف الذى يدل على أن التشـدد سـمة من سـمات شـخصية النقراشـى، التى غلبت عليها طبيعة المعلم.

وسـوف نسـتهل الكتاب بمدخل نحاول فيه استجلاء العناصر البارزة فى شخصية النقراشى والعوامل التى لعبت دورا حاسما فى تاريخه الوطنى.

العناصـر البـارزة فى شخصيــة النقراشــى

كانـت تطالعنى منه بين غيوم السـنين، قسـمات تتقاسـمها الشـدة واللين، ولكن قراءاتـى، وكذلـك الحـوارات التـى أجريتها وسـجلتها، أتاحـت لـى أن أرى الزوايا المختلفة، التى أسفرت عن وجهات نظر متباينة لهذه الشخصية، التى كتب لها شرف المسـاهمة فى صياغة جزء من تاريخ مصر. وما هالنى هو التناقض الشـديد بين الوجه الـذى نقلتـه لـى شـهادات المحيطيـن بـه، أو الذيـن خالطوه عـن قرب وبيـن الوجه الآخر الـذى يطالعنـا من بين طيات سـجله السياسـى، أوالذى رصدتـه بعض كتابات المؤرخيـن.. ولعل إيثار الصمت الذى اشـتهربه، لعب أيضا دوره فى الغموض الذى أحـاط بهـذه الشـخصيـة؛ فلقـد صـوره كاريكاتيـر العصر فى شكل أبى الهول وقفل علـى فمـه: قليل الكلام يكره اللغو والسفسـطة.. ويبـدو أنه عرف بأنـه «رجل العمل الصامـت»، كمـا ورد فـى أحـد القـرارات التى أسـفر عنهـا اجتماع عاصـف بالنادى السـعدى، فى اطار النشـاط المحمـوم الذى واكب الصـراع الداخلـى للوفد فى هذه الفترة (الأهرام ١٩/ ٨/ ١٩٣٧). ولاشك أن الصمت يشيع الغموض، ويطلق العنان للأقاويل.

فالغريب من أمر هذا الرجل أنه رغم ولائه الشـديد لأسـرته، وشـريكة حياته، فإنه لـم يطلعهـا قط على ماضيه، أو حياته بالسـجون، أو الدور الفعـال الذى لعبه فى ثورة ١٩١٩، وكانـت هـى لا تسـتطيع أن تتصـور أى صلـة لهذا الـزوج الذى يبـدو وديعا بالكفـاح المسـلح، وإن كانـت قد حدثتنى عـن زوابع من الغضب تنم عـن طبع حاد، متفجـر، إلا انها سـرعان مـا كانت تـزول، وبعد وميـض البرق، يتغلـب الهدوء على مسـلكه العـام، ولكنهـا كانت تنكر بشـدة وعـن اقتناع تام، أى مسـئولية لـه بحوادث الاغتيـال؛ فهـو بالنسـبة إليها الرجـل الثانى فى الحزب السـعدى، بعـد أن كان عضوا بارزا فى الوفد، وهو رجل الدولة الذى يعشق الانضباط والنظام.

ويبـدو أننـى لـم أكـن ـ حتى وقـت قريب ـ أكثـر حظا مـن جدتى معرفـة بتاريخ النقراشـى، رغـم حرصى على تعقبه، إذ إنه «أحيانا تحجب الأشجار الغابة» كما تقول الحكمة الفرنسـية القديمة، أى ان التفاصيل تحجب النظرة الشـاملة، فلقد كان تاريخ النقراشـى ينحصر بالنسبة لـى فى المناصب التـى تولاها، و فى القـرارات المصيرية التى اتخذها فى هذه الفترة.

إلا أنه سـرعان ما تبينت قصور هذه النظرة، ولمسـت حجـم الدور الذى لعبه فى الحيـاة السياسـية المصريـة، قبل أن يعتلـى المناصـب الرفيعة فى الدولـة، من خلال متابعـة الصحـف فى الفترة التى واكبـت خروجه من الوفد، وإلينـا مقتطفات مما ورد فـى الأهـرام فى عددها الصـادر يـوم ٢١/ ٨/ ١٩٣٧، وهو نفس اليوم الذى نشـر فيه خبرعن اجتماع وفدى كبير بميدان المحطة بالأسكندرية، خاض فيه رئيس الوفـد فى النـزاع بيـن أعضـاء الوفد، نقـرأ خبرا مفـاده اجتماع كبيـر بالجامع الأزهـر عقب أداء صلاة الجمعة:

«وحـدث بعـد الصلاة أن اعتلى المنبر أحد طلبة مدرسـة الفنـون والصناعات، وألقـى كلمة فى الوقت الحاضر، تخللتها تحيات حماسـية لسـعادة النقراشـى باشا، بعد أن حيا الخطيب رئيس الوفد».

وتسـوق الجريدة فـى ٢٣/ ٨/ ١٩٣٧ خبر مغادرة النقراشـى الأسـكندرية، حيث كان فى توديعه حشـد من الشـبان وأعضاء اللجـان والأصدقاء، وعنـد توقف القطار بمحطة طنطا قوبل مقابلة حماسية، اشترك فيها حضرات الشيوخ والنواب المحترمين وأعضـاء اللجـان الوفديـة.. ويتكـرر المشـهد فـى ٢٨/ ٨، حيث نرى فـى الصفحة التاسـعة صورة لزحام شديد للجماهير التى احتشدت؛ لتحية «سعادة النقراشى باشا» قبيل سـفره إلى الأسكندرية.. وتتابع الجريدة سردها للخبر الذى قد يبدو فى حد ذاته غيـر ذى أهميـة: بعد أن شـق طريقه وسـط الجمع وجلس فى الصالـون المعد له فى القطـار أقبل عليه عدد من أعضـاء الهيئة الوفدية البرلمانيـة، وكذلك عدد من العلماء ومـن المحامين فحيوه، ثم ألقيت قصيدة تحية «بين مظاهر الحماسـة البالغة». ولهذه المقتطفـات دلالة بالغة الأهميـة؛ حيث إن الوفد كان حزب الأغلبية، وكان الخروج عليه يقابل دائما بالاستهجان من الرأى العام، وكانت هذه الفترة تشهد الخلاف الذى

فجره محمود غالب ـ وزير الحقانية ـ مع قيادات الوفد حول مشـروع سـد أسـوان، عندما نشـر أول بياناته الشـهيرة (١١/ ٨/ ١٩٣٧)، وهو ما سـوف نتناوله فيما بعد، وقـد وردت فـى أحد هذه البيانات إشـارة إلى موقـف ماهر والنقراشـى المؤيد لوزير الحقانيـة، ممـا حفز جريدة «كوكب الشـرق» الوفدية إلى المنـاداة بضرورة فصلهما، ولقـد أعرب الدكتورمحمد حسـين هيكل فى مذكراته السياسـية عـن توقعاته، بما قد يجره خـروج ماهر والنقراشـى علـى النحاس من اتهـام لهما بالخيانة، علـى غرار ما حدث للذين خالفوا النحاس عام ١٩٣١ ، وكذلك يقول باحث فى دراسته التى عولنا عليها كثيرا:

«وقـد توقعـت الصحيفـة الوفديـة أن تجد دعوتها هـذه ترحيبا وتأييـدا من قبل الجماهيـر الوفدية، غيـر أن الجماهير خيبت ظن الصحيفة؛ إذ كان رد فعل هذه الدعـوة مخالفا لكل ردود فعل الدعوات المماثلـة فى تاريخ الوفد، فلم تخرج الجماهيـر كعادتهـا ضد الوفدييـن المخالفين لـرأى رئيس الوفـد، كما فعلت ذلك فى المرات السـابقة، وذلك بسبب ثقل الوزن السياسى لكل من النقراشى وأحمد ماهر... »

فلقـد كان لـكل منهما رصيد من الكفـاح الوطنى الطويل قبـل وبعد الانخراط فى صفوف الوفد؛ ولذلك فقد توافد تباعا إلى النادى السعدى، حشود من طلبة الجامعات المصرية والأزهرية، تهتف بحياة النقراشى وتنادى ببقاء كتلة الوفد سليمة.

وهـذا مشـهد آخـر مسـرحه السـرادق الذى نصـب للاحتفـال بذكرى وفاة سـعد زغلـول، ثـم دار النقراشـى.. ينقل النقراشـى الدكتـور الجيار إلـى داره عقب حادث الاعتداء عليه فى السرادق، ويمكث الجيار بمنزله يومين:

«وعنـد خروجـه كان فـى حديقة دار سـعادة النقراشـى باشـا جمع مـن حضرات الشيوخ والنواب والطلبة والعمال، فهتفوا بحياة النقراشى باشا ورددوا الهتاف «الأمة تشكرك»» (الأهرام فى ٢٦/ ٨/ ١٩٣٧)

«ثـم تتقاطـر وفود من الطلبـة وعمال النقـل الميكانيكى إلى منزل النقراشـى، بعد فصلـه مـن الوفد، ويتحـدث الخطبـاء، معربين عن ثقتهم بالنقراشـى باشـا والدكتور ماهر» (الأهرام فى ١٧/ ٩/ ١٩٣٧)

وفـى الواقـع أنه من خـلال الوثائق البريطانية، نسـتطيع أن نكون فكرة شـاملة عن حقيقة النقراشـى فى نظـر الإنجليز، فهو «المدرس» أو «ناظر المدرسـة» ضيق الأفق (ولا أدرى لمـاذا تقـرن الصفتـان)، وهـو كذلـك الرجل العنيـد، وهو أيضـا الوطنى المتطرف.. كما نسـتطيع أن نلمس مدى بغضهم له وحنقهم عليه، بل إن جدتى كانت دائمـا مـا تلقى تبعـة اغتياله على الإنجليز أنفسـهم، مهمـا اختلفت اليـد التى أطلقت الرصـاص، وأذكـر أنها حدثتنى عن نظرة التشـفى التى لمسـتها فى عين مسـئول كبير بالسـفارة البريطانيـة، عندما جاء يقـدم تعازيه إليها، وإنى لواثقـة أن رأيها هذا لـم يكن مجرد شـعور أجوف لا تعززه القرائن، فهى سـيدة واسـعة الثقافة، بالغة الواقعية، لها تجاربها بحقائق الحياة.

ويبـدو أن الحـال ظل على ما هـو عليه حتى وفاته، وإن تغير أسـلوب النقراشـى، ومـن يتتبع الوثائـق البريطانية عام ١٩٤٨، وهو العام الذى قتل فيه النقراشـى، يلمس شـعورا متزايدا من التذمر نحو النقراشـى، الذى يصفه الإنجليز بأنه شـخص متعنت، وغيـر متعـاون، بل ونجـد أن الإنجليز فى حيرة من أمرهم معه، فهـم يفكرون تارة فى التخلـص منـه عـن طريق الضغـط على الملـك، ثم يتراجعـون تارة أخـرى خوفا من اسـتبداله بشـخص آخـر أقل كفـاءة؛ فهـو فى نظرهـم يتمتع بشـخصية قويـة، ويمتاز بالتعقل، كما أن التخلص منه يحوله إلى بطل قومى أمام الرأى العام.

ولقـد صدقت الوثائق فى بعض ما قالت؛ حيث لازمت النقراشـى طوال مشـواره طبيعـة المعلـم، التى صكتـه بصكها الدامـغ، ونلمس من خلال هذه القصـة الطريفة، المـدى الذى غلبت عليه هذه الطبيعة، ولقد قصها علـىّ[1] الدكتورعبد الخالق علام ـ نائـب رئيـس الجامعة الأمريكية بالقاهرة سـابقا ـ الذى عقب بقولـه: «أتذكر هذه الواقعـة التـى دارت أحداثهـا عام ١٩٤٥ وكأنه لم يمض عليها سـوى أسـبوع واحد، كنـت آنذاك مدرسـا للتربيـة الرياضية بمدرسـة القبـة النموذجية، وفـى ذات يوم وأنا جالـس بمكتبـى المطل على حوش المدرسـة، شـاهدت هانئ النقراشـى، وقد كان تلميـذا محببـا إلـى قلبى؛ لما لمسـت فيه مـن دماثة الخلـق، وهو يضـرب تلميذا من

(١) فى مكالمة تليفونية يوم ٣ سبتمبر ٢٠٠٥.

أقرانـه، وكانت المدرسـة النموذجيـة تتميز بمسـتوى التلاميذ الراقـى، إلا أن التلميذ المعتـدى عليـه كان يبـدو عليـه أنه مـن وسـط متواضع بعض الشـىء، انفعلـت لهذا المشهد انفعالا شديدا، ولا أدرى اليوم لماذا تملكنى هذا القدر من الغضب، أسرعت إلـى موقع المشـادة، وضربت هانئا ضربا عنيفـا، أجهش الصبى بالبـكاء وتوجه على الفـور إلى ناظر المدرسـة وأنا أتبعه منفعـلا، خرج من مكتبه الأسـتاذ طنطاوى وكيل المدرسـة، وصـاح قائـلا: «أتدرك ما فعلت يا مجنون؟» أجبتـه: «هذا الولد يجب ان يفصل من المدرسـة على الفور» قال: «بل يبقى» إما أنا أو هو، إذن هو. وعندما عدت إلى المنزل شـعرت بتأنيب الضمير لانفعالى، وقررت تقديم استقالتى. وذهبت اليوم التالـى إلـى المدرسـة وقد حسـمت أمرى، وبينمـا أنا ألملـم أوراقى، أقبـل السـاعى يبلغنـى أن الناظر يطلـب منى الحضور إلى مكتبـه، وعندما دلفت إلـى المكتب رأيته خلـف مكتبه إلى يسـار الباب وقـد جلس أمامه على الأريكة والـد التلميذ الذى كنت قـد قمـت بتأديبـه بعنـف البارحة، وقـف النقراشـى ومد يـــده مصافحـا: «لا بد أنك الأستاذ علام، لقد روى لى ابنى هانئ كل ما حدث بالتفصيل وبصدق، ولذلك جئت لأشكرك»

قد يرى البعض شـيئا مـن التطرف فى الانحياز إلى المعلـم، الذى لجأ إلى العنف فـى تأديـب التلميـذ، إلا أن الوزير الذى غلبت عليه طبيعة المربـى والمعلم لا بد وأنه قدر أن انفعال المدرس، نابع بلا شـك من تقييمه لمشـهد ابن الباشا الذى يعتدى على مـن هـو أقل حظـا منه فـى المكانـة الاجتماعية، كمـا لا بد وأنـه قدر شـجاعة المدرس الشاب الذى لـم تمنعه وظيفة الأب وسلطته من التدخل لحسم الموقف.

نعم، فلقد كان متطرفا فى وطنيته، وفى مصريته؛ مما لا بد أن يكون قد أثار حفيظة الإنجليز.

علـى الصعيد الشـخصى روت لـى جدتى أنها كانـت قد اعتادت قـراءة الصحف المصرية باللغة الفرنسـية قبل زواجها من النقراشى، وكان قراره الحاسم «أنه من الآن فصاعدا تكون الصحف باللغة العربية»، واستجابت هى للمطلب، وظلت على العهد حتـى آخـر يوم فـى حياتها. ورحـم الله عهـدا كان فيـه الاعتـزاز باللغـة الأم إنما هو انعكاس مباشر للانتماء للوطن.

وإذا كانـت الوثائـق البريطانيـة قـد رسـمـت فـى مجملهـا صـورة تـكاد تكـون متجانسـة للنقراشـى، فقد اختلفت وجهات نظر المؤرخين والمراقبين فى النقراشـى وتباينـت؛ فنجـد الدكتورعبد العظيم رمضان يتبنى وجهة نظر النحاس فى النقراشـى، فيحـاول أن يدعـم بالبراهين ما ذهـب إليه من اتهام النقراشـى بالتواطـؤ مع العـرش، ممـا يترتـب عليـه أن الانشـقـاق عـن الوفـد قـد تم عن تدبير بليـل، وليـس نتيجـة مواقــف شـريفـة قوامهـا مبـادئ واضحـــة.. أما المستشـار طارق البشـرى فيصمه بالضعـف، ويتتبع موقفه عنـد عـرض قضيـة الجـلاء عن مصـر فى مجلـس الأمـن؛ ليخلـص إلى أن جـل همـه وشـغلـه الشـاغـل هو محاولـة استرضـاء الرأى العام فى مصـر، دون النظـر إلـى أى اعتبار آخر.. علـى النقيض من ذلك يقف أحمـد حسـين رئيـس حـزب مـصر الفتـاة، والمحامـى الـذى ترافـع عـن عـدد مـن المتهمين فى قضيـة اغتيـال النقراشى فهو يتهمه بالبطش والتعسف، فهو على حد قوله فى مرافعته عـن عدد مـن المتهمين فـى قضية اغتيـال النقراشـى، قـد حكـم البـــلاد بالحديـد والنـار، وهـو عند إصداره قـرارا بحل جمعية الإخـــوان كـان مفتقـرا إلـى الحكمـة، فـكان كمـن يحـاول إيقـاف قطـار مندفـع، والتبايــن فــى وجهـات النظــر التى سـقناهـا علـى سـبيل الاسـتدلال، يصـل إلى حــد الاختــلاف الجـذرى، تتراوح شـخصيـة النقراشـى من خلالهـا بين النقيضين: فهى تارة شـخصية ضعيفـة، مترددة، وتـارة شـخصية مراوغة، كمـا يصوره البعض كذلك فى صورة الشـخصية المتعسـفة المندفعة.

أين يقف النقراشى من هذه الآراء المتضاربة؟

مـرة أخـــرى مـن هـــو النقراشــــى؟ وما الـذى دفـع بهــذا الرجل إلـى قلـــب الأحـــداث ، بـــل إلى المواقـع التى تحتـم اتخـاذ القرارات المصيريـــة، فى فتـرة دقيقـــة من تاريخ مصـر؟ ما الذى قذف به إلى الدفة عند وقت إبحار السـفينة فى بحر لجى؟

من هو النقراشـى الذى بدأ حياته مدرسـا و أنهاها رئيسـا للـوزراء وليس فى جيبه يوم فاضت روحه إلى بارئها سوى ثلاثة جنيهات؟

النقراشـى فى صـدر حياتـه

ولد النقراشى عام ١٨٨٨ بالأسكندرية، ونشأ بها فى أسرة تنتمى للطبقة الوسطى مـن المجتمع ، أى أنه ليس فى ظروف نشـأته بعيـدا عن العاصمة فى حد ذاتها ما ينبئ بتطور شـخصيته إلى ما وصلت إليه، أو يفسـر خط سـيره الذى دفع بـه إلى الصفوف الأمامية ، ثم إلى مصيره المحتوم يوم أودى بحياته رصاص القتلة.

كما لا نعلم للأسـف ظروف نشـأته، ولا طبيعة علاقاته مع أسرته المكونة من أبيه وأمه وأخويه محمد وحسـن، وأخته فاطمة. وإن كنا يمكننا أن نستشـف طبيعة علاقته بشـقيقه الأكبر حسـن من خلال الخطابات القليلة التى فى حوزتنا، والتى تكشف عن العلاقة الخاصة التى كانت تربط بين الشـقيقين، وتشـف هذه الخطابات عن مسـاندة حسن النقراشى لشقيقه مساندة كاملة، كما تكشف عن علاقة النقراشى الوثيقة بأخيه، إلى جانب ما تشـف عنه من توجهاته السياسـية؛ فنجد أن النقراشـى يرسـل إلى أخيه خطابـا بتاريـخ ٢٣ نوفمبـر ١٩٢٧، يطلب فيه منه إرسـال مبلغ خمسـين جنيها، وهو المبلـغ الـذى اكتتب به كزملائه لتخليد ذكرى الرئيس الجليل (يقصد سـعد زغلول)، حيـث ظـل النقراشـى على ولائه الراسـخ لزعيم حـزب الوفد، كما كان دوما شـديد الحرص على التبرع للمشـاريع القومية، على الرغم من أنه لم يكن بالرجل الموسـر، حيـث اقتطع من معاشـه فى الفترة من أول أغسـطس لغايـة ٣١ ديسـمبر ١٩٣٧ مبلغ ٩٦٠ , ٤ جنيـه شـهريا؛ نظيـر تبرعـه لمشـروع «الدفاع الوطنـى». كما يـدل الخطاب الموجـه من النحاس الـذى كان يتولى الدفـاع عن النقراشـــى، عندما قبـض عليه فى عام ١٩٢٥ بعد اغتيال السـردار لى سـتـاك إلى حسـن النقراشـى، اهتمـام الأخيـر بمتابعـة القضيـة التى اتهـم فيهـا شـقيقـه الأصغـر، فيطمئنـه النحـاس على صحـة أخيـه، ثـم يضيف: «وقد أخبرته بأنى أنا الذى استحسـنت عدم حضورك يوم الأحـد الماضـى لزيارتـه». ثـم نجد حسـن النقراشـى يبيع عن طيـب نفس قطعـة أرض كان يمتلكهـا، من أجل مواجهـة النفقات التى اسـتلزمها اعتقال النقراشـى وانقطاع مورد العيش.

إلا أننا نعتقد أن القوة الدافعة للنقراشى كانت تكمن فى عدة جوانب:

أ ـ شخصيـــة النقراشـى

لعل أولها شـخصية النقراشـى، التى كان مفتاحها مجموعة من العناصر: الالتزام والانضبـاط اللذان كانا أسـاس دوره فى ثورة ١٩١٩، حيث عـرف بأنه العقل المنظم للثـورة؛ كما دلت مضابط مجلسـى الشـيوخ والنـواب، وقد دخل مرحلـة أخرى من مشواره السياسى، على حرصه الشديد على حضور الجلسات.. هاتان الصفتان كانتا أيضا وراء السياسـة التـى انتهجها عندما تولى الحكم، والتى وصفها البعض بسياسـة «العصـا الغليظـة»؛ فقـد كان ـ كمـا وصفه الدكتـور عزيز سـعد الدين ابـن زوجته ـ عاشـقا للنظـام، يكـره أى إخلال به، وهاتـان الصفتان هما أيضا مـن طبيعة المدرس، والواقع أن النقراشـى ظل كما هو حتى آخر حياته، المدرس الذى لم يفقـد طريقه فى دهاليز السياسـة، وقد يصل بعض المؤرخين إلى وصفه بالديكتاتور، وهو وصـف فى رأينا قد جانبه الصواب؛ حيث إن طبيعة العصر الذى عاشه ما كانت لتسمح بالوزير أو رئيـس الـوزارة الديكتاتور حتـى لو كانت نوازعه هـى الديكتاتوريـة بعينها؛ فمصر فى ذلك الوقت كانت ملكية،للملك فيها سـلطات واسعة، فهو يملك ويحكم على خلاف النمـط الإنجليـزى فى الحكـم الملكى، كما كانـت مصر بلدا محتـلا، ومع ذلك، بل وعلـى الرغـم من كل ذلـك، فقد كانـت الأحزاب المصريـة على قدر كبيـر من القوة والتأثيـر علـى الرأى العام برجالاتهـا الذين صنعوا ثورة ١٩١٩، وهـى ثورة رائدة فى تاريـخ العالم، اعترف غاندى ونهرو بريادتها وسـبقها، كما كانـت مصر تحظى بنظام برلمانـى علـى قدر كبير مـن النضوج، وصحافـة عرفت حرية الـرأى، وصحفيين من ذوى القامات الرفيعة، من أمثال لطفى السيد وهيكل والعقاد وطه حسين.

وقد يكون النقراشـى متشـددا فى آرائه، صلبا فى مواقفه، إلا انه كان كذلك كارها للديكتاتوريـة، التى رفضهـا فى صورة عدائه للزعامة المقدسـة، وكذلك لديكتاتورية الشـارع، حينما رفضها فـى صورة القمصان الـزرق والخضر، وكذلـك الديكتاتورية المزعومة باسم الإسلام، رغم إدراكه الكامل لخطورة ما أقدم عليه.

ولا شـك أن استعداء النقراشـى لهذه الجبهات العريضة من الشعب، بما فى ذلك الوفد والإخوان المسلمين قد ساهم بدوره فى تحول كثير من الرأى العام.

ولعـل مـن أهم ما يميز النقراشـى هو شـعوره المرهـف بالمسـئولية؛ فلقد وضع مسـئوليته تجـاه وطنه دائما نصب عينيه ـ بالمعنيين المجـازى والحرفى ـ حيث كان بإمكانـه كل يوم وهو يهبط الدرج بمنزله أن يقرأ اللوحة على الجدار المواجه، مأثورة أحمـد ماهر التى اتخذتها فيما بعد جريدة «**الأســاس**» السـعدية شـعارا لهـا: «الوطنية عدل وكرامة»، كما أنه من السياسـيين القلائل الذين انخرطوا فى العمل الوطنى، ولم تلههم الأمور الجسـيمة التى يضطلعون بها عن مسئوليتهم تجاه محيطهم المباشر من الأسـرة؛ فلقد تزوج عام ١٩٣٤ وهو فى السادسـة والأربعين مـن عمره من أرملة لها من الأولاد أربعة، تتفاوت أعمارهم بين الثانية عشـرة، والثامنة عشـرة وعاهد نفسـه مـن اليـوم الأول علـى تحمل مسـئوليتهم، علـى الرغم ممـا تكبده من عنـت فى فترة حرجـة من أعمار أبناء الزوجة، ومن مشـواره السياسـى، فلقد روى لـى الدكتورعزيز سـعد الدين: «كان يتابع تحصيلنا لدروسـنا، ويعنفنا أحيانا». كما نستطيع أن نستشف من الكتيب الذى كان يدون فيه ملاحظاته عن تطور السـعال الذى عانى منه لفترة ابنه هانىء، ويبدى فيه كذلك قلقه على صحة صفية، ويسـجل فيه كذلك المواعيد المقررة للتطعيمـات الدوريـة، مـدى الجدية التى اتسـم بها مسـلكه فـى كافة مناحـى الحياة، واهتمامـه العميـق بحياتـه الأسـرية.. ولعـل احتفـاء أسـرته بذكـراه لا يرجـع فقـط لاعتزازهم بتاريخه، بل أيضا إلى ما يدينون به له من حب و رعاية.

ب ـ الـــــزواج المتكافـــئ

وراء كل عظيـم امرأة، و إن كانت هذه المقولة لا تنطبق إلا جزئيا على النقراشـى، فهو لـم يتزوج كما قلنا من قبل إلا فى سـن السادسـة والأربعين تزوج فى عام ١٩٣٤ وهـو نفـس العام الذى تزوج فيه النحاس، تزوج كلاهما وقد تخطى مرحلة الشـباب. إلا أنـه علـى خلاف زواج النحـاس غير المتكافئ مـن الناحية السـنية والذى جر على صاحبـه المتاعب، على النحو الذى رواه الدكتور يونان لبيب رزق فى إحدى حلقات دراسـته الأسبوعية الشـيقة بالأهرام (٢٨/ ٧/ ٢٠٠٥)، فإن الأمر كان مختلفا بالنسبة للنقراشى الذى كان زواجه موفقا للطرفين.

فبدايـة كان سـن الزوجيـن متقاربـا، وكانـت الزوجة زاهـدة فى هيلمان السـلطة وبريقها، تقول «**آخر سـاعة**» فى سـياق الخبر الذى سـاقته عن ظهور صاحبة العصمة

حـرم رئيس الوزراء مع زوجهـا فى حفلة العشـاء التـى أقامها دولته للمسيو بيدو وزير خارجية فرنسا السابق والسيدة قرينته: «...**ومع أن زوجات رؤساء الوزارات فى مصر اعتـدن علـى الذهـاب مـع أزواجهن إلـى المـآدب الرسـمية والحفـلات، إلا أن حرم النقراشـى لم تظهر مع زوجها أكثر من ثلاث مرات، برغم أن مدته فى الرياسـة بلغت ثلاث سنوات...**».

وتسارع الصحيفة لئلا يتبادر إلى ذهن القارئ انطباع سيئ بتقرير أن:

«**قرينـة رئيـس الوزراء مثقفة ثقافـة عالية وتجيد اللغتين الفرنسـية والإنجليزية إجـادة تامـة ولكنها لا تتكلم مطلقا فى السياسـة وتعتقد أن رياسـة الوزارة أكبر مصيبة فى الدنيا..**»

والمجلة مصيبة فى هذا المضمار، أما عن ثقافتها فإننى أتذكرها فى وقت شارفت فيـه علـى الثمانيـن عامـا، وقد ضعـف بصرها وهـى تسـتعين بنظـارة مكبـرة لتطالع الصحـف العالميـة، وأتذكر أيضـا ابنها هانئ، وهو يروى لى ضاحـكا كيف أن والدته أذهلت المرشد الذى كان بصحبتهما فى متحف بواترلو ببلجيكا، أذهلته وهى تناقشه مناقشة جدلية فى إنجازات نابليون.. أما عن رأيها فى رياسة الوزارة فتعضده ملاحظة النقراشـى ذات نفسـه، فى خطاب أرسـله إلى الدكتور عزيز سـعد الدين قبل شـهر أو يزيد قليلا قبل اغتياله، فهو يبثه همومه ويحدثه عن اسـتقالته التى أصبحت قريبة أكثر مـن أى وقـت مضى[1]، ثم يضيف فى عجالة (نستشـفها من الخطأ اللغوى «لم» بدلا مـن «لا») علـى آخر سـطر مـن الخطـاب: «لم تطلـع ماما على هـذا لأنه لـو اطلعت لألحت فى الاستقالة العاجلة.»

فلقـد تزوج النقراشـى حقا من امـرأة من طراز فريد؛ فكان قد سـبق لها الزواج من المهنـدس على سـعد الدين، الذى أنجبت منـه ثلاثة من الأبناء وابنـة واحـدة، إلا أن هـذا الزواج لم يدم طويلا، حيـث أصيب الزوج بمرض السـرطان، وتوفى بعد رحلة علاج مضنية، تحملت علية زكى مسـئولية أبنائها فى ظروف شـديدة القسـوة معتمدة

(١) خطاب بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٤٨.

على معاش الزوج البسيط، فرغم أنها كانت تمتلك أرضا زراعية واسعة، إلا أنها كانت عرضة للسرقة والبوار بعد وفاة زوجها الأول، أما مصاغها فقد سبق أن اضطرت لبيعه قبل ذلك.

تفجرت لدى هذه الأرملة الشابة التى لم تعرف قبل هذه المحن من الحياة إلا أطيبها وأترفها، طاقات غريبة للتحدى والصبر على الصعاب، فأخذت تبحث عن كل الوسائل الممكنة للحد من النفقات، اعتمدت على نفسها فى حياكة بعض ملابس أولادها، استغنت عن السائق واعتمدت على نفسها فى قيادة السيارة، وهو كما نعلم جميعا وضع غريب فى مجتمع الثلاثينيات من القرن الماضى، بل لجأت إلى بيع بعض مستلزمات البيت مثل الفرن توفيرا لسعر الغاز، كما اضطرت أخيرا لبيع ڤيللتها الفخمة التى كانت محملة بالديون، إلا أن هذه الوسائل التى لجأت إليها كانت مجرد مسكنات لم تجد نفعا أمام استفحال الأزمة، وهنا تدخلت ابنة عمها صفية زغلول «أم المصريين»، ورتبت زواجها من النقراشى الذى رشحته زوجا لها؛ حيث كان من رجالات سعد زغلول المقربين، وقد خبرت إخلاصه ونزاهته، ولقد أعجب فى أول لقاء لهما بالأسلوب الذى عرضت به عليه وضعها بلا مواربة، فكان هو خير عون لها فى هذه الظروف الحالكة، كما أحسن إدارة أملاكها، إلا أنه كان حريصا على الحياة معها فى حدود إمكاناته المالية المحدودة، كما عاشت أسرته الجديدة فى بيته القديم بمصر الجديدة، أما هى فلقد منحته استقرارًا رطّب حياته الجافة التى كان قد وهبها كلية للكفاح، كما أنها فتحت له آفاقا أوسع فى المجتمع، وتوطدت كذلك علاقته بصفية زغلول، ولقد جمعت بينهما صفات مشتركة كالالتزام، والجدية، والصبر على الشدائد، وحب النظام كما جمع بينهما أيضا حب من نوع خاص قوامه الاحترام، والإعجاب المتبادلان.

ونعتقد أن هذا الاستقرار قد منح النقراشى من القوة ما ساعده على مواصلة الكفاح فى فترة دقيقة من تاريخ بلاده، ويبدو أن الحياة الأسرية التى نعم بها النقراشى فى مرحلة متأخرة من حياته، قد ساهمت فى التلطيف من حدة الطباع المعهودة فيه من قبل.

ولا نجد هنا صورة للعلاقة الراقية التى جمعت بينهما أبلغ مما كتبه لجاذبية سعد الدين ابنة زوجته، في الخطاب الذى أرسله لها وهو فى نيو يورك، يستعد لعرض

قضية الجلاء على مجلس الأمن، إلا أنه وسط المشاغل والهموم التى ينوء بها كاهله يكاد يعتب على نفسه؛ لأنه ليس بجوارها يواسيها لوفاة شقيقها:

«أكتب إليك هذا وأنا أنتظر الاتصال تليفونيا معكم؛ لأعزى ماما فى وفاة خالك محمد على بك، فإنى لم أعرف بوفاته إلا البارحة ولست أعرف ظروف وفاته وهكذا قضت الظروف أن ماما تستقبل هذه الحوادث المؤلمة [......] أثناء غيبتى وأرجو عند وصول خطابى هذا أن يكون خف من نفس ماما الحزن و الألم على وفاة أخيها رحمة الله عليه.»(1)

ج- المجتمـــــع

وترجع القوة الدافعة كذلك إلى ديناميكية المجتمع فى هذا العصر، التى كانت تسمح للنابهين المجتهدين من مختلف طبقات الشعب بالارتقاء إلى المناصب التى تؤهلهم لها مقوماتهم وطاقاتهم، ويبدو أن نقطة انطلاقه الأولى تكمن فى تفوقه الدراسى، حيث يقول الدكتور سيد عبد الله فى رسالته الهامة عن النقراشى: إن ترتيب النقراشى فى الشهادة الابتدائية كان الأول، وبعد أن أتم دراسته بمدرسة رأس التين الثانوية عام ١٩٠٦، انتقل إلى مدرسة المعلمين العليا بالقاهرة، ولقد لاحظ سعد زغلول تميزه وهو يتفقد مدرسة المعلمين العليا عام ١٩٠٧، فكان ممن وقع عليهم اختياره للسفر فى بعثة دراسية، إلا أن هذه البعثة كانت لدراسة العلوم، ولذلك عارض النقراشى مدير البعثة فى لندن، وطلب أن يدرس التربية.

فكتب مدير البعثة فى لندن إلى نظارة المعارف بالقاهرة فى مايو ١٩٠٨ خطابا أوضح فيه أنه رفض تلبية طلب النقراشى لدراسة التربية، ولكن الطالب النقراشى أصر على أن يرفع طلبه أيضا إلى الوزارة، ولعلنا نوضح ما جاء فيه :

«إنى ما فضلت القسم الأدبى إلا لأنى أكثر استعدادا وأشد ميلا إليه، وخصوصا وأنى لم أتمكن فيه من دراسة التربية دراسة تامة، وأننى أرى أن البلاد فى احتياج شديد إلى أفراد درسوا التربية كاملة ليضعوا نظام التعليم على أساس

---

(1) خطاب إلى السيدة جاذبية سعد الدين بتاريخ ٢٥-٨-١٩٤٧.

ثابت، وأن البعثة ليست للترفيه عن المبعوثين، وإنما يجب أن يكون هدفها الأول مصلحة البلاد، والتعليم لا تحتاج نظمه إلى إصلاح فقط، بل يحتاج إلى أسس ثابتة».

ورفضت نظارة المعارف المصرية طلبه، ولم يعبأ بالرفض، ولم يكن ذلك بالأمر الصعب المنال عليه، بل مضى يدرس فى التربية، مستقلا فوق ما كلف به من دروس بعثته حريصا على أن ينهل منها، ودأب على العمل، وواصل ليله بنهاره فى سبيل العلم والتحصيل.

نخلص مما سبق إلى عدة ملاحظات: أولها أن شابا يافعا ليس لديه ما يميزه على أقرانه من الناحية الاجتماعية، لم يولد، كما يقولون، و فى فمه ملعقة ذهبية ، يقبل على الحياة، مدفوعا بيقينه أنه يمكنه أن يشارك بمجهوده المتواضع فى نهضة وطنه، ولا يفوتنا هنا أن المجتمع لا بد وأن ساهم فى غرس أو تنمية هذه القناعة ، فها هو سعد زغلول يتفقد المدرسة ويحرص على انتقاء النابهين بها، ليخلق جيلا جديرا بتحمل مسئولية الاستقلال، وإذا كان هذا هو أول اتصال للنقراشى بسعد زغلول كما قال هو بنفسه فى مذكراته فلنا أن ندرك الأثر العميق الذى لا بد وأن يتركه الزعيم فى نفس الطالب الصغير.. يقول النقراشى فى مذكراته التى نشرتها أخبار اليوم:

«إننى هنا مدين لسعد باشا منذ كنت تلميذا إلى أن أصبحت رجلا، وقد كان لى فى جميع أدوار حياتى مربيا، ومرشدا، وقائدا، وزعيما، بل كان لى والدا تلقيت عنه دروس الجهاد، والتضحية، والوطنية، والشجاعة فى الحق، واحتمال الشدائد، والتمسك بحقوق البلاد»

تبرز هذه الواقعة أيضا قوة عزيمة النقراشى ، بل وعناده، ولكن من العناد أحيانا ما هو مفتاح النجاح، بما يستتبعه من مثابرة دءوبة، نلمس أيضا اهتمامه المبكر بالقضايا الوطنية، وبقضية التعليم؛ فهو على عكس العديد من رجالات السياسة فى ذلك العهد الذى كانت فيه دراسة الحقوق هى المؤهل الأساسى لرجال السياسة فى مصر، كان له طابعه الخاص الذى عرف به، والذى غلب عليه؛ وصكه بصكه الدامغ؛ حتى لقد ضاق به الملك فاروق، الذى رأى فى النقراشى طبيعة المدرس الناصح،

وطلـب من إبراهيم باشـا عبد الهـادى رئيـس الديـوان الملكـى أن ينبـه النقراشـى ـ رئيـس الـوزراء آنذاك ـ أنـه ملك مصـر، وأن النقراشـى رئيـس وزرائـه، وليس ناظر مدرسة.(١)

نـود هنـا أن نعقب مـرة أخرى على مرونـة المجتمـع المصرى فى بدايـات القرن العشرين، التى هى كانت أحد عوامل صعود نجم بعض عناصـر من الطبقة الوسطى، والوسـطى الدنيا، بل وأحيانا الشـعبية أمثال النقراشـى، والنحاس، وأحمد حسـنين، والعقـاد.. ونعتقـد أن هذه المرونـة تتمثل فـى «مجتمعين» هاميـن: الجامعة والعمل الوطنـى أو «الحركـة الوطنية»، فعلى الرغم من أن الجامعـة المصرية لم تكن مجانية، إلا أنه يبدو أن تكاليف الدراسـة لم تحل دون أن تلتحق بها شرائح عدة من المجتمع، تمثـل البنيـة الاجتماعية للشـعب المصـرى، وقد التقت هـذه العناصر فـى الجامعة، وتفاعلـت تفاعلا فكريا ووجدانيا؛ فنجد أن النقراشـى وأحمد ماهر يلتقيان بمدرسـة التجـارة التـى قام كل منهما بالتدريس بها لفترة من الزمن، وقد توثقت صلة كل منهما بالآخـر مـن خلال عملهما المشـترك فى الجهاز السـرى لثـورة ١٩١٩، وقد جمعت بينهمـا علاقة من نـوع فريد، حيث نجد أن أحمد ماهر يؤازر النقراشـى بعد فصله من الوفـد، ويقرر أنه لا يعتبره منفصلا، بمعنى أنه سـيداوم على إطلاعه على كل ما يدور فـى اجتماعات الهيئة العليا للوفد، ثم يرتضى النقراشـى لنفسـه دور الرجل الثانى فى الهيئة السعدية فور إعلان نشأتها، ولقد كانت صداقة النقراشى بأحمد ماهر لا يدانيها حـد مـن الولاء والإخلاص حرصا على نزاهة الحكم وسـمعة رئيـس الوزراء لدرجة قد تتسـم بالغلو والتشـدد، ولنا مثل على ذلك؛ إذ إن أصدقاء ومعارف أحمد ماهر من المترددين على كلوب محمد على فى ذلك الوقت كانوا قد سمحوا لأنفسهم بتكثيف زياراتهـم لمقر رئاسـة الحكومـة، عندما تولى أحمـد ماهر الـوزارة لأول مرة فى عام ١٩٤٤، وذلك بغير موعد أو اسـتئذان، واتخذوا من هذا المقر ملتقى لهم، وهو الأمر الـذى قد يثير من الشـبهات ما لا تحمد عقباه. وبعد أيام من هـذه الحال فوجئت هذه

---

(١) حديث خاص بين إبراهيم باشـا عبد الهادى وبين والدى د. شـامل أباظة، الذى حرص على ملازمته فى السنوات الأخيرة من عمره بعد خروجه من المعتقل.

الشـلة بالنقراشـى يقتحم عليهم هذه اللقاءات وعصاه فى يده المرفوعـة، وهو يهـدد ويتوعـد: «مـن يريد لقاء أحمـد ماهر فعليه بكلـوب محمد على، وأما مـن أراه منكم هنــا فسيكون حسـابـه عسيرا».. وقـد روى إبراهيـم عبـد الهـادى هـــذه الواقعـة لوالدى الدكتور شـامل أباظة، كما روى له أن أحمد ماهر هو الذى أعاد على مسـامعه هـذه الواقعـة، وهو بالغ التأثر من أنه لا يسـتطيع أن يسـتقبل أصدقـاءه بمكتبه، ولكن أحمـد ماهـر مـع ذلك كان يـدرك تماما مـدى ولاء النقراشـى له، كمـا كان يدرك نبل دوافعه.

أمـا عـن معرفـة النقراشـى بإبراهيـم عبـد الهـادى، فقـد كانــت بدايتهـا مدرسـة العباسية بالأسكندرية التى كان النقراشى مدرسـا بها، وإبراهيم عبـد الهادى تلميـذا، ثـم تطـورت هـذه العلاقـة عنـد بدايــة الحركــة الوطنيــة؛ ليصبـــح أحمـــد ماهـر والنقراشـى وإبراهيـم عبـد الهـادى هـم الثلاثى البالـغ الصداقـة والتفاهـم والولاء، فأولهم، كما يقولون، هو عقل الثورة، وثانيهم هو ضمير الثورة، أما الثالث فهو لسـان الثورة.

ولقد كان للنقراشـى صداقات واسـعة، بمجموعات من مختلف التيارات الوطنية والأوسـاط الاجتماعية، وقـد روى لوالدى أنه فى بداية الحركـة الوطنية كانت تربطه بأبيه إبراهيم دسوقى أباظة صداقة عميقة، لدرجة التلازم، ولدرجة أن الوجبة الوحيدة التـى كانـا يأكلانهـا منفرديـن هى وجبـة الإفطار، وظلا علـى تلك الحال إلى أن نشـأ الخلاف المعروف بين سـعد زغلول وعدلى يكن، حيث انضم النقراشـى لسـعد كما انضـم دسـوقى أباظة لعدلـى يكن، وكمـا ذكر النقراشـى لوالـدى، أن السياسـة التى جمعتهمـا هـى أيضـا التى فرقـت فيما بعـد بينهمـا، وإن ظلـت ذكرى هـذه الصداقة الجميلـة كامنـة فى النفـوس فى انتظار أولى الإشـارات، وقد جمعت مدرسـة البنات الأمريكيـة والدتـى صفية النقراشـى، بعمتى كوثـر أباظة كريمة جدى دسـوقى أباظة، وسرعان ما نشأت بينهما صداقة، وتبادلتا الزيارات، ثم اتبعت زيارات الابنتين بتبادل الدعوات بين أسـرتى النقراشـى وأباظـة، ثم انتهت بعد وفـاة الصديقين بزواج كريمة الأول بنجل الثانى.

وكذلـك جمعـت الحركة الوطنيـة بين النقراشـى، وبيـن المؤرخ المعـروف عبد الرحمـن الرافعـى، فى أعقاب الحـرب العالمية الأولى، كما توطـدت علاقته بالعقاد على النحو الذى سوف نعرض له فى سياقه.

وهكـذا يتضح لنا أن المجتمـع المصرى قبل ثورة ١٩٥٢، لم يكن مجتمعا يتكون مـن جـزر منفصلة، لم يكن هو المجتمع «الإقطاعـى»، «الطبقى» الذى صورته لجيلنا كتـب التاريـخ المدرسـية بعـد ثـورة ١٩٥٢، بـل إنـه كان مجتمعا لـه القيـم والثقافة والأهداف، التى كانت تسمح بصعود ذوى الكفاءات.

ونعود مرة أخرى إلى رحلة النقراشى مع التعليم، وهو المجال الذى بدأ من خلاله مشـواره السياسـى، فبعد الحصول على دبلوم جامعة نوتنجهـام عام ١٩٠٧، عاد إلى مصـر وعيّن مدرسـا للرياضيـات فى مدرسـة رأس التيـن الثانويـة، ويبـدو أن كفاءته رشـحته للتدرج السـريع فى السـلم الوظيفـى، فينطبق عليـه ما يقـرره الدكتور أحمد زكريا الشـلق بخصوص، العناصر المثقفة والفنية التى تستند قوتها بشكل أساسى إلى المهارات، التى أكسبها التعليم الحديث إياها والتى قدمت نفسها للمجتمع من خلال تلك المهارات المهنية.

فمـا لبث النقراشـى أن عين ناظرا للمدرسـة الأولية الراقية للبنيـن بالقاهـرة، وقد أصـاب النقراشـى فـى تلـك الوظيفـة شـهرة واسـعة [........] حتى سـميـت هـذه المدرسـة بين رجال المعارف بمدرسـة النقراشى نسـبة إليه، كما يقـرر الدكتـور سيد عبد الله.

وتـم نقله بعد أحداث ثورة ١٩١٩ إلى السويس، ناظرا لمدرسة السويس الأميرية، ثم إلى أسـيوط حيث عين مديرا للتعليم بمجلس المديرية، بناء على طلب تقدمت به تلـك المديريـة لـوزارة المعـارف العموميـة، بتاريـخ ٢٤ أكتوبـر ١٩١٩، ولقـد كان للتعيين خارج القاهرة سـبب سياسى، هو مشـاركته فى إضراب الموظفين؛ احتجاجا على خطبة اللورد كيرزون فى مجلس اللوردات.

أكـد فيهـا ـ والكلام هنـا للنقراشـى ـ أن الأنباء الـواردة منهـا [أى مصر] أقل خطـورة، وتجنـى فيهـا علـى الثـورة المصريـة، فزعم أنهـا أقرب إلى السـلب

والنهـب منها إلى السياسـة والوطنيـة، وأثنى على موظفـى الحكومة المصرية، ورجال البوليس والجيش المصرى، وأشاد بحسن سلوكهم أثناء الاضطرابات، واسـتدل بسـلوكهم على أن عقلاء الأمة لم يشتركوا فى الثورة، وبدا من خطبته أن الحكومة البريطانية لا تنوي العدول عن خطتها فى تثبيت الحماية وتأييدها، وأنها تنفك دائبة فى تشـويه الحركة الوطنية، كما أنها تريد مصانعة الموظفين، الأمر الذى اسـتاء له الموظفون جميعا، خصوصا وقد جعلتهم هذه الخطبة فى مركـز حـرج أمـام الـرأى العـام، وصورتهـم بالانحيـاز إلـى جانـب الاحتلال والمحتليـن، فتألفـت لجنـة وطنية اشـترك فيهـا مندوبون من جميـع الوزارات والمصالـح، وكنت أنا مندوب وزارة المعارف فـى هذه اللجنة، وكتبنا عريضة احتجـاج علـى خطبـة كيـرزون ورفعناها إلـى جلالة «السـلطان» أحمـد فؤاد، وأرسلناها إلى المندوب السامى البريطانى وسائر معتمدى الدول الأجنبية، وأعلنا فيهـا الإضراب مـن أول أبريل.. وقد صار الإضراب عامـا فى جميع الوزارات والمصالح، وكان من المقرر أن يقتصر على ثلاثة أيام، ولكنه استمر حتى يطلق سراح المعتقلين، وعلى رأسهم سعد زغلول باشا. (سيرة النقراشى الذاتية التى سجلها طاهر الطناحى بالمصور بعد اغتيال النقراشى فى ديسمبر ١٩٤٨)

ولقد سارعت السـلطات البريطانية بتعيين اللورد اللنبى (Lord Allenby) مندوبا ساميا فى مصر، الذى قرر الإفراج عن سعد زغلول ورفاقه، وتألفت فى هذه الظروف المضطربـة وزارة حسـين رشـدى باشـا الرابعـة، ودخلت مـع ممثلـى الموظفين فى مفاوضات باءت بالفشـل، وبذلك رأى اللورد اللنبى نفسه مضطرا للجوء إلى الشدة، فهـدد فى المنشـور الذى أصدره فـى ٢٢ أبريل ١٩١٩ كل موظـف لا يعود إلى عمله فى اليوم التالى، لإصدار المنشور بأن يحذف اسمه من كشف موظفى الحكومة، كما هـدد كل شـخص يحـاول أن يمنع شـخصا آخـر من العـودة إلى عملـه بالقبض عليه ومحاكمتـه محاكمة عسـكرية، وقد آتى هذا التهديد ثمـاره؛ إذ عادت الغالبية العظمى من الموظفين إلى أعمالهم، بينما أصر النقراشى، هو وستة آخرون من الموظفين على موقفهم، فقبض عليهم فى ٢٤ أبريل ١٩١٩، وتم ترحيل النقراشـى إلى رفح، ثم نقل منهـا إلى ثكنـات قصر النيل، ومكث هناك حتى أفرج عنه محمد سـعيد باشـا فى ٢٩ مايو ١٩١٩ بعد تأليف وزارته إثر استقالة وزارة رشدى باشا.

نخلص مما سبق إلى أن الدور الذى لعبه النقراشى فى الحياة السياسية المصرية فى الفترة من عام ١٩١٨ إلى عام ١٩٤٨، أى حوالى ثلاثين عاما من البذل والعطاء، لم يكن وليد الصدفة، ولم يأت من فراغ، وإنما نبع من عدة عناصر تضافرت، فكانت بمثابة المقدمات لهذا المشوار الثرى، وقد حصرنا هذه العناصر فى شخصية النقراشى نفسه، وطبيعة المجتمع الذى نشأ فيه، وكذلك الزواج الموفق الذى ضاعف من قدرته على البذل والتضحية.. ونود أن نضيف هنا أننا نظرنا إلى شخصية النقراشى كمنظومة متكاملة مفتاحها طبيعة المعلم أو المدرس أو الناظر التى لازمته طوال حياته، غير أن هناك سمة واحدة شذت عن هذه المنظومة؛ حيث إن النقراشى جمع إلى جانب رقى الإنسان المثقف «جدعنة» ابن البلد الأصيل، ونستدل على ذلك بواقعة طريفة رواها شاهد عيان، هو عبد اللطيف أفندى، وقد كان موظفا بالـ«مكتب» الذى كان قد استأجره النقراشى فور فصله من الوفد، وقد ظل عبد اللطيف أفندى وثيق الصلة بالأسرة بعد ذلك؛ فحدثنا عن المظاهرة الغاضبة لشباب وفدى خرج يطالب بـ«رأس النقراشى»؛ لخروجه على الوفد، وقد كان النقراشى بمكتبه، وكان عبد اللطيف أفندى يتابع أولا بأول مسار هذه المظاهرة، ويحث النقراشى على مغادرة المكان خوفا من مغبة الأمر، إلا أن النقراشى أصر بهدوء على البقاء بمكانه، حتى وصلت حشود الطلبة أمام المكتب، فخرج وسط هذه الحشود وبيده عصاه التى أخذ يحركها ذات اليمين وذات اليسار قائلا: «وسع يا ولد، أنت وهو»، وانصرف وقد ألجمت الدهشة الشباب الغاضب.

كما أن الدور الذى لعبه النقراشى فى الجهاز السرى لثورة ١٩١٩، وإن كان يتناقض مع دوره وهو فى السلطة، إلا أنه كان بمثابة «المطبخ السياسى» الذى خلق من النقراشى سياسيا ملما بخبايا الأمور، ولعلنا هنا نستبدل لفظ «الثورة» بلفظ أكثر دقة، حيث إن «الثورة» لم تنطلق تلقائيا كما يتصور الكثيرون، وإنما جاءت ثمرة لحركة خضعت لتنظيم وإعداد بالغى الدقة، ولفلسفة بعيدة النظر راهنت على ضرورة تكاتف كل القوى الوطنية فى المجتمع، وهى الوحدة التى كان رمزها البليغ الهلال والصليب، وقد كانت هذه الفكرة العميقة استجابة لمطلب الأقباط أنفسهم بالمشاركة فى الحركة الوطنية، الذى وجد أذنا صاغية عند سعد زغلول.

الفصـــل الثانـــى

دور النقراشــى فى الجهــاز الســرى لثــورة ١٩١٩

ألـف أعضـاء الوفد لجنـة مركزية قبل سـفرهم إلـى مالطة فـى ١١ أبريل ١٩١٩، للحـاق بسـعد زغلـول، ثم التوجـه إلى باريس بعـد ذلك، مـن أجل الدعايـة للقضية المصرية أمام مؤتمر الصلح المنعقد فى العاصمة الفرنسـية، وكانت مهمة هذه اللجنة فـى الأصل جمع التبرعـات لتغطية احتياجـات الوفد فى باريس، إلـى جانب موافاته بمعلومـات عن الموقف فى مصر؛ ليتسـنى له اسـتخدامها للدعايـة للقضية الوطنية.. وكان رئيـس هـذه اللجنـة محمود سـليمان باشـا (والد محمـد محمود باشـا القطب الدسـتورى المعروف)، ووكيلها وأمين صندوقها إبراهيم سـعيد باشـا، إلا أن رئيسها الفعلـى كان عبد الرحمـن فهمى.. يقول الدكتور محمد أنيس: «لقد كان عبد الرحمن فهمـى منظما ثوريا مـن الدرجة الأولى» حرص على أن يظل على اتصال دائم بالطلبة والعمال، يوجه نشاطهم وفق ما تقتضيه الأحداث، ولقد تحول نشاط اللجنة المركزية إلى الكفاح السـرى، بعد أن قررت السلطات البريطانية إيفاد اللجنة التى عرفت باسم «لجنـة ملنـر» (Milner) للتحقيق فـى الاضطرابات فى مصر، وأجمعـت الآراء على مقاطعة هذه اللجنة، وكان قد أعقب استقالة حسين رشدى باشا سلسلة من الوزارات «عرفـت «بالـوزارات الإدارية» كما ورد فـى نفس المصدر.. والواقع أن لاسـتقالة أو «اسـتعفاء» حسـين رشـدى باشـا وعدلى يكن باشـا أسـباب عديدة لا يتسـع المجال للخوض فيها، إلا ان أحد هذه الأسـباب يتصل بموضوعنا؛ إذ أبدى حسـين رشـدى باشـا اسـتياءه من عدم الاسـتماع لنصحه بالسـماح لمن أسـماهم «وفودا من أعضاء

الهيئات النيابية فى البلاد»، وكان يقصد الوفد طبعا، [............] بالسفر إلى لندن ليدافعوا عن مصلحة البلاد، كما ورد بكتاب الدكتور يونان لبيب رزق «فؤاد الأول.. المعلوم والمجهول». وبذلك كان فى استقالة الرجلين إحراج شديد للسلطان فؤاد ولسلطات الحماية، وكان من الطبيعى إذن أن يستقبل الرأى العام تشكيل وزارة محمد سعيد باشا فى ٢١ مايو ١٩١٩ بعد ثلاثين يوما من «استعفاء» الوزارة السابقة بالاستهجان والاستنكار، ولذلك قرر الجهاز السرى قتل محمد سعيد باشا؛ لأنه خالف قرار سعد زغلول الذى نص على أن: «لا يجوز لمصرى أن يؤلف الوزارة فى ظل الحماية».. ولا نعرف على وجه التحديد متى انضم النقراشى إلى الجهاز السرى، إلا أننا نركن إلى أقوال شفيق منصور من باب الاستدلال فقط؛ حيث إنه أدلى بها فى مرحلة دقيقة من حياته، بعد أن حكم عليه بالإعدام؛ بتهمة قتل السردار، وبعد أن منى بوعد تخفيف الحكم.. يقول شفيق منصور فى التقرير الذى قدمه إلى البوليس فى ١٣ أبريل ١٩٢٠:

> **«إن المرحوم عبد اللطيف الصوفانى بك وأحمد بك ماهر وعبد الرحمن الرافعى بك ومصطفى أفندى حمدى وشفيق منصور كانوا أعضاء اللجنة الرئيسية فى سنة ١٩١٩، واستمروا فى أعمالهم ضد الوزراء المصريين، وبعدئذ انضم إليهم النقراشى بك».** نسوقها على سبيل الاستدلال حيث يؤيدها ما ورد فى مذكرات محمد محمد خليفة التاجر بكفر الزيات:

> **«عند قيام ثورة ١٩١٩ تعرفت بأحمد ماهر، والنقراشى، وحسن كامل الشيشينى، والدكتور سيد باشا، ويوسف العبد، وعبد الرؤوف العبد، وهؤلاء يكونون خلايا فى الجهاز السرى...»**

إلا أنه من المرجح أنه كان ناشطا سياسيا قبل ذلك بفترة؛ حيث يقول إبراهيم عبد الهادى باشا صديق العمر إن النقراشى درس له فى مدرسة العباسية، التى عين بها من مايو ١٩١١ إلى سبتمبر ١٩١٢، وعند سؤاله إذا كان قد لاحظ أن للنقراشى نشاطا سياسيا فى هذه الفترة؟ أجاب أن ذلك لم يلفت نظره وقتئذ، إلا أنه تبين بعد

ذلك أن عددا من الطلبة المجندين بالجهاز السرى كانوا من طلبة النقراشى[١].. ومن الواضـح أن هذا التاريخ يسـبق بفترة ليسـت بالقصيرة أحداث ثـورة ١٩١٩، إلا أن ما ورد بأحـد هوامش كتـاب محمـد أنيس يدعم هذا الافتراض: «كتب الأسـتاذ حسـن سـلامة المستشار السابق إلى جريدة الأهرام عقب مقال لى فى هذا الموضوع (فبراير ١٩٦٣) يقول:

«وكان للطلبـة إذ ذاك لجـان منتظمة أحسـن تنظيم، وكان اتصالهـم ببيت الأمة (منـزل سـعد زغلول) بـل وبقـاء البعض دائمـا فيه معروفـا للجميـع، وكانت اجتماعات الطوائف فيه وفى غيره لا تنقطع ولما تأسست لجنة الوفد المركزية كان المرحوم عبد الرحمن فهمى قلبها النابض وأمين سرها المخلص الأمين».

يتضـح مما سـبق أن هذه الاجتماعات والتجمعات الطلابية سـابقة على تأسـيس اللجنة المركزية عقب نفى سعد زغلول مباشرة.

بـل يقـرر الدكتور سـيد عبد الله أن النقراشـى كان قـد انضم منذ عـام ١٩١٠ إلى «جمعيـة التضامـن الأخـوى السـرية»، إلا أنه كمـا يبدو أنه لـم يكن لـه دور يذكر فى سلسلة الاغتيالات التى تمت بين عامى ١٩١٠ و١٩١٥، وإن كان قد شارك فى نشاط الجمعية الذى اتجه إلى مسـاعدة أهالى طرابلس فى حربهم ضد الاستعمار، مساعدة فعلية تتمثل فى توصيل السـلاح عبر السـلوم إلى طرابلس.. يلقى إذن الدور الذى لعبه النقراشـى فـى صدر شـبابه عن عمر لا يتعـدى الاثنين والعشـرين عاما ـ والـذى أبرزه الدكتور سيد عبد الله ـ الضوء على نزعته القومية التى ظهرت مبكرا.

ونعـود إلى محاولة قتل محمد سـعيد باشـا التى باءت بالفشـل، وتكـررت بعدها المحاولـة التـى عرفت نفـس المصير، ولذلك يبـدو من تكرار مثل هـذه المحاولات الفاشـلة، أن القصد كان إرهاب من تسـول لهم نفوسـهم قبول التعـاون مع الإنجليز، ومن يقبلون أن يحذوا حذوهم، ويؤيد حدسنا ما قاله النقراشى نفسه لمصطفى أمين، عندما عرض عليه مذكرات الشـيخ سـيد على محمد، الذى قـام بإحـدى محاولات اغتيال محمد سعيد باشا:

---

(١) لقاء خاص مع الوالد.

«إن قيـادة ثـورة ١٩١٩ قـررت قبل التنفيـذ بأيام أن المقصود ليـس قتل محمد سعيد باشا رئيس الوزراء، وإنما إرهابه فقط؛ لأنه خالف قرار سعد زغلول بأنه لا يجـوز لمصرى أن يؤلف الوزارة إلـى أن تلغى الحماية البريطانية، وأنه لوحظ فـى طريقـة حشـو القنبلة قبل تسـليمها للشـيخ سـيد، أن تحدث انفجـارا هائلا مخيفا، ولا تقتل أحدا..»

إلا أن محاولة اغتيال محمد سـعيد باشا لـم تكن إلا باكورة أعمال الجهاز السرى؛ فلقـد تكررت محاولات الاغتيال: إسـماعيل سـرى باشـا وزير الأشـغال، ثم محمد شفيق باشا وزير الزراعة، يليهما حسين سرى باشا وزير الأوقاف، وجميعهم قد أفلتوا من الاغتيال.

وينبغـى لنـا هنا أن نتوقف قليـلا.. إن الاعتداء على الجنـود الإنجليز لا يدخل فى إطـار الدفـاع عن النفس، والمقاومة المشـروعة ضد قوات احتلال غاشـم وحسـب، وإنمـا ينبغى أن ننظر له من منظـور التضحية وبذل النفس، يقدم عليها فرد من أجل أن تحيا المجموعة.

إلا أننـا اليـوم ربما ننظر بشـىء مـن عدم الارتيـاح، عندما تمتد عمليـات الاعتداء إلـى مصرييـن، خاصـة أن مثل هذه الاعتـداءات امتدت لتشـمل رموزا غير مشـكوك فـى وطنيتهـا، مثل عبد الخالق ثروت باشـا، فما هى السـلطة التى تملـك تصنيف فئة مـن المصرييـن على أنهم من الخونـة؟ ومن ذا الذى يملك حق إصـدار حكم بإعدام شـخص؟ ويبدو أن هذا الشـعور بعدم الارتياح ليس وليد اليوم، فلقـد سـبق أن أشرنا إلـى علاقـة النقراشـى وإبراهيم دسـوقى أباظة الوطيـدة، إلا أنه وفقا للأسـتاذ ثروت أباظـة، كان أحد الأسـباب التى أدت إلى أن تفرقت بينهما السـبل هو اختلاف الرؤى فى اغتيالات المصريين؛ نحن إذن بصدد مسـألة خلافية، ويجب علينا ـ حتى يتسـنى لنـا أن نحكـم على الأمـور حكما أقرب ما يكون إلـى العدل والموضوعيـة ـ أن ننظر إلى المسـألة فى إطارها التاريخى، فعلينا أن نحاول اسـتحضار حماسـة ثورة ١٩١٩ مـن خلال من عاشـوا هـذه الأحداث الجليلـة التى سـجلها مصطفى أمين فـى كتابه «الممنوع».

فهـا هو الشـيخ سـيد الأزهـرى الفقير يستعد للقيام بالمهمـة التى عاهـد الجهاز السـرى على القيام بها، فهو يتجول فى شوارع الأسكندرية منتظرا وصول القنبلة التى نقلها إليه النقراشـى، متصورا أنه سـوف يلقى حتفه وهو يفجر القنبلة فى سيارة رئيس الوزراء، ويبتهج عندما يبشره زميله بقدوم القنبلة، ويعقب على ذلك قائلا:

«إذا عجبتـم لهـذا الفرح الذى أصابنى لوصول الآلة التى سـأموت بها نسـفا أو شنقا، فاذكروا الروح الوطنية فى ١٩١٩»

وها هو والده الذى استقدمته النيابة لإقناعه بالاعتراف، يحثه على تحمل مسئولية عمله وحده، وكذلك نحمد موقف محمد سـعيد باشـا نفسـه، الذى استدعى للشهادة أمام المحكمة، وهو المستهدف بالمحاولة، يحثها على الرأفة حيث إن «المتهم معذور فـى عملـه هذا، هو متأثر بالرأى العام الذى كان ضـدى تقريبا». ولعله من الطريف أن نضيف هنا أن نجل محمد سعيد، حسين سعيد شقيق الفنان المعروف محمود سعيد، ظـل حريصا طـوال حياته على الاحتفاء بذكرى النقراشـى، حيث كان يرسـل فى يوم الذكـرى السـنوية لوفاته باقـة زهور إلى الضريح الـذى يرقد فيه جثمـان الفقيد الكبير بجوار صديق العمر، زميل الكفاح أحمد ماهر.

بيد أن أبلغ دليل على إجماع الأمة هو موقف الأقباط من يوسف وهبة باشا؛ فبعد اسـتقالة وزارة محمد سعيد باشا، كلف الملك فؤاد ـ ولعل ذلك تم بإيعاز من اللورد اللنبـى ـ يوسـف وهبة باشـا بتأليـف الـوزارة؛ وكان يرمى من وراء ذلـك إلى ضرب الثورة فى مقتل، بفصم تحالف عنصرى الأمة مسلمين وأقباطا، وهو ما يعد بحق أحد أهم مكاسـب ثورة ١٩١٩، وهو الأسلوب الاستراتيجى الاستعمارى القديم الجديد الذى نشـهده حتى اليوم، إلا أن الأقباط أظهروا من اليقظة والفطنة ما أفشـل دسـائس المسـتعمر، فلقد عبروا عن استيائهم الشـديد من قبول يوسـف وهبة باشا الوزارة، فما كان مـن عبـد الرحمن فهمى إزاء هذا الموقف المشـرف إلا أن اختار قبطيا ليسـند له مركز وكيل اللجنة المركزية، رادا بذلك «كيد المسـلطين فى نحرهم» على حد التعبير الذى اسـتخدمه عبد الرحمن فهمى مخاطبا سـعد زغلول، كما سـارع باتخاذ الكنيسة المرقسـية مركزا من مراكـز الثورة. وعندما قررت اللجنة اغتيال يوسـف وهبة باشـا،

واقترعت على التنفيذ، كان من نصيب أحد الأعضاء المسلمين القيام بعملية الاغتيال، إلا أن عريان يوسـف سـعد ـ وهـو عضو باللجنـة ـ اعترض على الاقتــراع حرصـا منه على سـلامة العملية، وحتى لا يسـاء اسـتغلالها بدعوى اغتيـال أحـد المسـلمين لرئيس الـوزراء القبطى. وقد فشـلت المحاولـة وتم القبض على عريان سـعد طالب الطـب الذى فقـد بذلك مستقبله، وإن ظل على أوثـق صلة بزملائه مـن ثوار ١٩١٩ الذين أصبحوا رؤسـاء للوزارات، وقد رفض بكل اباء أية ميزة أو تعويض حتى نهاية حياته، وقد لمسـنا بأنفسـنا العلاقة الفريدة بين إبراهيم باشا عبد الهادى وأسرة عريان يوسف سعد.

ولكـن يبـدو أن يقين النقراشـى كان راسـخا فيما يخص عمليـات الاغتيالات فى هـذه الفتـرة؛ فلقد أظهرت اعترافات شـفيق منصـور، وكذلك المذكـرات التى دونها عبد الفتاح عنايت ـ أحد الأعضاء المؤسسين لجمعية أولاد عنايت ـ أن النقراشـى كان منضما مع أحمد ماهر وحسـن كامل الشيشـينى وعبد الحليم البيلى فى المجلس الأعلـى للاغتيالات، كما أنه يتضح من مذكرات الشـيخ سـيد، التى نشـرها مصطفى أميـن أنه شـارك مشـاركة فعلية فى إحـدى هـذه العمليـات على الأقـل؛ فلقـد قـام بنفسـه بتصنيع القنابل التى اسـتخدمت للاعتداء على محمد سـعيد باشـا ، مسـتفيدا مـن دراسـته للكيميـاء، ثم إنـه فـى أول محاولة للاغتيال كان يقف فى شـارع الشـيخ ريحـان، ويشـير إشـارة متفقًا عليها لحظة مرور سيارة رئيس الوزراء، ثم هو بعد ذلك يحرص على أن يسـلم للشـيخ سيد بنفسه القنبلة فى الإسكندرية، بعد أن فشلت أولى المحاولات.

كمـا يبـرز دور النقراشـى فى الجهاز السـرى وجها آخـر، يتضح فـى التدابير التى اتخذهـا من أجل ضمان سـرية ومن ثـم نجاح العمليـات، بما يسـمح بتكرارها، فهو يطلـب ألا يتـم نقل القنبلـة التى قام بنفسـه بتصنيعها فى بيته بالحلميـة الجديدة، لقتل محمد سـعيد باشا، إلا فى وقت المغرب؛ حيث يكون الجميع منشغلين بالإفطار، وكان ذلك فى شهر رمضان، وعندما تكررت المحاولة لا يفوته أن يشير على محمد محمد خليفـة بـأن يقوم بشـراء المـواد اللازمـة لتصنيـع القنبلة مـن أجزخانـات مختلفة فى

القاهرة وطنطا، والأدهى من ذلك هى الاحتياطات التى اتخذها من أجل إبعاد الشبهات عـن نفسـه؛ إذ إنـه بعد القبـض عليه إثـر اغتيال السـردار لـى سـتاك (Sir Lee Stack) وجهـت إليه مع سـتة آخرين هم محمد فهمى على ومحمـود عثمان مصطفى وأحمد جاد الله وأحمد ماهر وحسن كامل الشيشينى وعبد الحليم البيلى تهمة

الشـروع فى قتل دولة يوسف وهبة باشـا فى ١٥ ديسمبر ١٩١٩ ثم الشروع في قتل معالى إسـماعيل سـرى باشـا فى ٢٨ يناير ١٩٢٠ ، ومحمد شـفيق باشـا، ومعالى حسـين درويش باشـا، ومحمد توفيق باشـا، ودولة عبد الخالـق ثروت باشـا، وقتـل السـير الفريـد بـراون، وقتل البكباشـى كيـف، والشـروع فى قتل الكولونيـل بيجوت، وقتل حسـن باشـا عبد الرازق وحسـين بـك زهدى فى ٦ نوفمبر ١٩٢٢ ، وأخيرا الحادث الأليم [كذا] حادث مقتل السير لى سـتاك فى ١٩ فبراير ١٩٢٤ .

(كما ورد فى مرافعة النيابة العامة.)

وكان أحـد الدلائـل المادية التى اسـتند عليها النحاس فى مرافعتـه دفاعا عنه، هو وجـوده خـارج القاهـرة خـلال هـذه الأحـداث، فلقـد كان بالفعـل عقـب إضـراب الموظفين، مبعدا فى السـويس، ثم فى أسـيوط كما سـبق أن أشـرنا.. ويقول النحاس فى مرافعته:

«يمكـن الرجـوع إلى بيان وزارة المعـارف، الثابت فيه أن النقراشـى كان ناظرا لمدرسـة السويس من أول سـبتمبر ١٩١٩ [.....] لغاية ١٠ ديسمبر ١٩١٩ ثم نقل إلى أسـيوط مديرا للتعليم بمجلس المديريـة من ١١ ديسـمبر سنة ١٩١٩ لغاية ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٠»

والدليـل يبـدو بديهيـا، إلا أن الواقع كان مغايـرا للبديهة؛ فبينما كان سـعد زغلول منشـغلا [١] بمتابعـة القضية مع المحامين المكلفين بالدفاع عن ماهر والنقراشـى، إذ تصله رسالة من النقراشي يقول فيها:

---

(١) كان انشغال سعد زغلول مرجعه هو يقينه أن الإنجليز إنما يريدون أن ينالوا من ماهر والنقراشى من أجل أن يضيقوا عليه الخناق.

«احتطـت لـكل هذا أثناء الثورة؛ ولهذا سـجلت نفسـى موجودا فـى عملى خارج القاهرة طوال الحوادث، فكنت أحضر من السـويس كل ليلة إلى القاهرة، وأعود بعد الاجتماعات إلى السـويس، لأباشــر عملـى فى اليوم التالى، وتعـودت طوال الثورة أن أنام فى سـيارة تاكسـى أو فى قطار السـكة الحديد أو قطار البضاعة، وهذا نفس ما كنـت أفعلـه عندما نقلت إلى أسـيوط فى المدة من أول سـبتمبر ١٩١٩ إلى ٣٠ يونيه ١٩٢٠. («النقراشـى يتذكر»، مقال منشـور فى المصور ضمن سلسـلة مقالات تحت عنوان «شاهد عيان على الحياة المصرية» بقلم جمال بدوى)

الفصل الثالث

النقراشى فى الوفد

فإذا كنا عرضنا فى عجالة لحياة النقراشى، كمدرس شغوف بمهنته كل الشغف منذ عودته من نوتنجهام، وحتى عمله كناظر للمدرسة الأولية للبنين التى أصبحت تعرف بمدرسة النقراشى لتميز أدائه بها.

وإذا كنا قد عرضنا كذلك للفترة التى كان فيها النقراشى المنظم والمدبر للحركات السرية مع عبد الرحمن فهمى وأحمد ماهر، وهى حركة كانت على صلة وثيقة بسعد زغلول الذى كان يطلع على أدق تفاصيلها، ونجد أن سعد باشا قبل منفاه إلى سيشل يرفض انضمام النقراشى إلى لجنة الوفد المركزية، كما يرفض أن يكون النقراشى من الموقعين على قرارات الحزب، وفى نفس الوقت فهو يفوضه مع أحمد ماهر فى اختيار أعضاء الوفد؛ وفقا للقائمة التى سبق إعدادها عن طبقات الوفد المختلفة التى تخلف إحداهما الأخرى عند الضرورة كالقبض أو النفى.. ويبدو أن سعدا كان يريد له ولزميل كفاحه أحمد ماهر أن يعملا بعيدا عن الأضواء، حتى أن النقراشى لم ينضم رسميا إلى الوفد إلا فى ١٨ سبتمبر ١٩٢٧، ولم يقدر للنقراشى أن يشهد جلسة الوفد برئاسة سعد زغلول؛ حيث إنه توفى عقب إصدار موافقته بانضمام النقراشى إلى هيئة الوفد مباشرة، ويعتبر بذلك النقراشى آخر من انضم إلى الوفد من المحاربين القدامى بعد أحمد ماهر.

إلا أنه بعد أن ألف سـعد زغلول أول وزارة شـعبية، عين النقراشى وكيلا لمحافظ القاهـرة فـى يونيو ١٩٢٤، كمـا عهد إلى أحمد ماهـر بوزارة المعـارف خلفا لمحمد سـعيد فـى ٢٥ أكتوبر ١٩٢٤، ويرجح أن تعيين النقراشـى وكيلا لـوزارة الداخلية فى أكتوبـر ١٩٢٤، تـم بإيعاز من سـعد زغلول الذى جاء قراره بإسـناد مناصب سياسـية للرجليـن؛ إيذانـا ببداية مرحلة جديدة فى حياتيهما، تحـولا فيها من قوة ضاربة تعمل فـى الخفاء إلـى عالم السياسـة الرحب، الـذى حتم عليهمـا اصطنـاع أدوات جديدة للسـعى وراء الحرية المسـلوبة، والمطالبة باستقلال الوطن. ولقد جاء التصفيق الحاد الـذى قوبل به النقراشـى عندمـا جلس لأول مرة تحـت قبة البرلمان بعـد انتخابه عن دائرة الجمرك فى أول سبتمبر ١٩٢٦، تتويجا وتحية لتاريخه الحافل، ويرى مصطفى أمين أن هذا التحول الخطير قد قضى على الجهاز السـرى، أو أفقده فاعليته على حد قوله؛ فبدخول من كان نشـاطهم تحت الأرض منبر البرلمان، «انقطع التيار الكهربائى الذى كان يربط القاعدة بالقيادة».

إلا أن النقراشى لم يتخل على ما يبدو عن الطبيعة الثورية، التى أكسبها إياه كفاحه السـرى ضد الإنجليز، حيث يقول الدكتور يونان لبيب رزق إنه كان يقود فى البرلمان مـع أحمد ماهر الجنـاح الذى أطلقت عليه صحيفـة التايمز البريطانيـة صفة «الجناح الأيسر المتطرف»، مما استدلت منه هذه الصحيفة على أن زغلول باشا فقد كل سلطة على هذا الجناح.

كمـا ظلت طبيعـة المعلم تلازمه أيضا؛ حيث نجد أنه ظـل وثيق الصلة بالطلبة من خلال اللجان الفرعية والتنفيذية، وهو النشـاط الذى كانـت ترصده أعين البـوليـس، ويسـجـل الدكتـور سـيـد عبـد الله أنه عندمـا صـدر عن وزارة المعـــارف قرار بمنع الاشـتغال بالسياسة للطلبة، اسـتمر فى عقد الاجتماعات فى النادى السعدى متحديا بذلك قرار الوزارة.

انضـم إذن النقراشـى إلى الوفـد فى وقـت كان يمـر حـزب الأغلبيـة بمنعطـف خطير؛ لمن تؤول السـلطة، من يمسـك بزمـام الأمور بعد غياب الزعيـم؟ ولقـد برز بقوة اسـم النحـاس فى قائمة المرشـحين لخلافـة سـعد، التى ضمت عمر طوسـون

وفتح الله بركات وعلى الشمسى وزكى أبو السعود، بيد أنه يبدو أن المنافسة الأشد كانت بين النحاس وفتح الله بركات، وقد أخذ النقراشى يعمل بجد وحماس للدعاية للنحاس.

ولقد كانت علاقة سعد زغلول بعائلته من ضمن الجذور والأسباب التى حدت بالنقراشى إلى مؤازرة النحاس فى الخلافة على زعامة الوفد، ونرجع فى هذه الخصوصية إلى مذكرات سعد زغلول نفسه، ومدى كراهيته لابن شقيقته فتح الله باشا بركات، الذى نافسه النحاس على زعامة الوفد بتشجيع من أحمد ماهر والنقراشى، وكذلك صفية هانم زغلول التى كانت تعتقد أن فتح الله بركات «كسر قلب خاله»، وأنه سبق أن زوج ابنه بهى الدين باشا بركات بالسيدة هدية هانم عفيفى، كريمة عطا بك عفيفى، دون استشارة خاله سعد باشا، رغم علمه بكراهية سعد لهذا الزواج إلى درجة أنه خاصم كل من حضر، أو ساهم فى إتمام هذه الزيجة.

ولغرابة الموضوع فإننا ننقل بعض ما جاء بمذكرات سعد، اكتفاء بأقل القليل مما ورد بها.

فهو يقول عن عميد عائلة بركات فتح الله باشا فى المجلد السابع من مذكراته:

«لا محل لاستغراب ما وقع من عائلة بركات، أما عميدها فلحداثة عهده بالنعمة، وشدة تشوقه للظهور، وتوهمه أن اتصاله بمثلى الآن يمنع من ظهوره بالمظهر الذى يحبه لنفسه.... الخ»

ثم ينتقل إلى نجل فتح الله باشا فيقول:

«أما نجله ففتى مفتون بنفسه، مملوء من الإعجاب بها، سريع الانفعال للغاية، تربى على الاستخفاف بكرامات الناس، والتهجم على حرماتهم، وقد ورث عن أبيه التملق والطمع والخداع، وأخذ عن عمه قلة الأدب، وخلط الكبر بعزة النفس، والوقاحة بالحرية... الخ»

إلـى أن يقـول إنه «لا يجلس إلا على كرسـى كبيـر fauteuil (يقصد فى حضرته)، ثم إذا جلس يعبث بسلسلة ساعته الذهبية....الخ»[1].

والحديـث السـابق الإشـارة إليـه يشـير إلى مدى حنق سـعد باشـا على فتـح الله بـركات، وكل ما يمـت إليه بصلة، وهذه الكراهية دفعت صفيـة هانم بعد وفاة زوجها إلـى محاربته بكل قوة ووضوح، واسـتنصار كل أبناء سـعد مـن الوفديين إلى تعضيد النحاس.

ويعلم الجميع أيضا أنه من أسـباب غضب سـعد زغلول على عبد الرحمن فهمى رئيـس جهـاز التنظيـم السـرى، هـو تعيين فتـح الله بركات رئيسـا للجنـة من لجان الوفـد، أثناء نفى سـعد زغلول بالخارج، وحينما آخذه سـعد زغلول مؤاخذة شـديدة فـى هـذا الأمر، اعتـذر عنها عبد الرحمن فهمـى، بأنه كان يرمى مـن وراء هذا التعيين إلـى قطع الطريق على مداخلات فتح الله بركات، وهجومه الشـديد على خاله سـعد زغلـول إلـى حد قولـه: «إن خالى هذا لا أأتمنـه على دجاجة» ولقـد بلغت الخصومة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى إلى حد استقالة الأخير من الوفد.

وهكذا كانت الخصومة بين سـعـد وابـن شقيقتـه منفـذا لتكتل رجـال سعد حول النحـاس بمباركـة أم المصريين، رغـم ما كان لفتـح اللـه بركـات من سـابقـة العهـد بالوفـــد، وتقدمـه من ناحية المركـز الاجتماعى، والثراء، وعمق الشـخصية، وفخامة المظهر.

ولا شـك أيضـا أن مناصـرة أحمد ماهر والنقراشـى لم يكن انحيـازا لصفية هانم، وانتصارا لسعد باشا فقط، ولقد ظل تأثير صفية هانم فاعلا فى قرارات الوفد بعد وفاة سـعد زغلول، وظـل بيت الأمـة ملتقى لأقطـاب الوفد، ومركـزا للمقابـلات الهامة، لدرجة أن إسـماعيل باشـا صدقى فى نوفمبر ١٩٣٢، أرسـل إلى صفية زغلول خطابا

---

(١) اضطررنـا للاستشـهاد بالمقاطع السـابقة من مذكرات سـعد زغلـول لما لها من أثر واضـح على مصير حزب الوفد مع ادراكنا الكامل لما فى هذه المقاطع من تحامل شـديد، لما نعرفه عن أسـرة بركات من سـابق الفضل والوطنية، وخاصة السـيدة الكريمة هدية هانم بركات التى أسـهمت فـى الحقل الخيرى والاجتماعى أجل وأعظم الاسهام.

يهدد فيه باتخاذ إجراءات حاسـمة، إذا اسـتمرت فى اسـتقبال الشـخصيات السياسية المناوئـة للحكم، وقد ورد هذا الخطاب بمجلة أسـبوعية للصحفى السـورى فيكتور آدم، كمـا ورد نـص رد صفيــة زغلول تحت عنـوان «مداخلات جحـا» (مرفق باللغة الفرنسية).

وكذلك فلقد وجد أحمد ماهر والنقراشى فى النحاس الضالة التى ينشدانها، رغم ما يعلمان فيه من تسـرع واندفاع، وقد خيل إليهما أنه هو الرجل الذى سيسـهل قياده، وأنه سوف يقدر لهما مساندتهما له.

وكان مـن ضمـن الأسـباب التى سـاهمت فـى إيثـار ماهـر والنقراشـى، مناصرة النحاس بخلاف تأثير صفية هانم الشـديد، أنهما كانا لا يريدان لزعامة الوفد أن تتميز بالأرسـتقراطية بعـد أن كان الوفـد يفخـر بأنـه حزب الجلابيـب الزرقاء، كمـا كانا لا يريـدان أن تكـون الوراثة هى وسـيلة الارتقـاء للزعامة، ولعلهما كانـا يأملان أيضا أن يحفـظ لهمـا النحـاس الجميل فـى نجاحه، وبذلك يسـير الحزب علـى نفس الدرب والاتجـاه القديـم لسـعد زغلول. ويبدو أن اسـم النحـاس، فور توليـه زعامة الحزب الكبير، قد اقترن فى الرأى العام باسـم النقراشـى، حيث عثرنا فى محفظة عابدين رقم ٢١٦ على مقال عنيف تحت عنوان «لماذا نحتفل بالنحاس؟»، وهو بلا تاريخ ومُوقَع باسـم «محجوب»، وينتهى بهذين السـطرين: «إن الشـعب أكبر من أن يساق للنحاس والنقراشـى سـوق الأغنـام ...»، اللذيـن يسـتدل منهمـا علـى سـطوة الشـخصين المذكورين، واتفاقهما فى المسلك.

إلا أنه كما يقول المتنبى:

ما كل مـا يتمنـى المـرء يدركـه تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن

فسـرعان مـا دخلت علاقة النقراشـى بالنحاس طورا جديدا؛ حيـث كون النحاس بطانة خاصة له، ومن شـخوص بعضها تـدور حوله الشـكوك مثل أمين عثمان، الذى عـرف بتقربـه الشـديد للإنجليـز، وكذلـك مكـرم عبيـد الـذى لم يكـن له مـا لماهر والنقراشى من سابق عهد بالوفد، أو الجهاد فى نظرهما.

وكانـت خطابـات مكرم تناشـد النحـاس بـ «الزعيـم المعبود»، ومـن جهة أخرى يخاطبه النحاس بـ «مكرم المحسـود»، كما كان النحاس يؤمن بمسـئوليتـه أمام الأمة التى زعمته، وليس أمام الهيئة العليا للوفد، أو التشكيل البرلمانى الوفدى.

ولقـد ازدادت عزلـة رجال الوفد أمـام إصرار النحاس على اصطفـاء مكرم وأمين عثمان وحدهما؛ وهو ما أفضى به النحاس نفسـه للسفير البريطانى، وفقـا لما ورد فى برقية السـفير، مستر لامبسون رقم ٧ بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٣٧، وفيها يذكر أن النحاس أشـاد بمكرم عبيـد بحـرارة، وطلـب إليـه (أى مسـتر لامبسـون Miles Lampson) ألاّ يفضـى إلـى أحد من الوفد بأية أخبار تتسـم بالأهمية والسـرية إلا له شـخصيا، أو مكـرم، أو أميـن عثمان، وأن يحـدد الاتصال بهذه الدائـرة الضيقة، كمـا أخبره بعزمه على إخراج النقراشـى من وزارته بعد اسـتقالة الوزارة وتأليفها من جديد، عند ارتقاء الملك فاروق إلى سـدة الملك لبلوغه ثمانية عشـر عاما، وكان ذلك قبل التشـاور مع النقراشـى أو السـراى. كمـا قـال النحاس أيضا ردا على سـؤال السـفير عـن احتمال خـروج أحمـد ماهر من الوفد، تضامنا مع النقراشـى، بأن ذلك مما يخشـاه، ويقرر أن خروج ماهر خسارة كبيرة، ولكنها تضحية تهون فى سبيل التخلص من النقراشى.

وفـى خطاب آخر لمسـتر كيلـى موجه إلى مسـتر إيدن تحت رقـم ٣٢ بتاريخ ١٥ سـبتمبر، يتضـح منـه أن الدوائـر الإنجليزيـة تـدرك تمـام الإدراك مـا فـى أصدقائهـا المصرييـن من ضعـف، كما تدرك المزايا التى يتمتـع بها أعداؤها، فوفقا لهذه البرقية، يقول المفوض البريطانى إن مكرم عبيد رجل يتمتع بالذكاء، إلا أنه يفتقر إلى المقدرة الإدارية، وأن الوضع القائم بعد خروج ماهر والنقراشـى سيفضى إلى قيام ديكتاتورية من صغار البرجوازيين، وخروج العناصر شبه الأرستقراطية من طبقة المفكرين.

وقد تم بالفعل ما كان يتمناه النحاس من التخلص من النقراشـى، وهو الأمر الذى أعقبه خروج أحمد ماهر من الوفد.

الفصـــل الرابـــــع

الانشقـــاق عــن الوفـــد

تطالعنا الأهرام في عددها الصادر ١٤/ ٩/ ١٩٣٧ بخبر مفاده «اعتبار سعادة النقراشي باشا منفصلا عن الوفد». ونود هنا أن نعرض لأسباب هذا الفصل أو الانفصال، واللفظ هنا له دلالته حيث إنه عندما احتد النزاع بين النحاس والنقراشي، وعقد الوفد اجتماعا لبحث أسباب النزاع، اقترح أحمد ماهر اعتبار النقراشي مستقيلا وليس مفصولا، اعترافا بدوره في الكفاح الذى خاضه الوفد، إلا أن النحاس أصر على قرار الفصل.. ولكن ما أسباب المواجهة والصدام بين رجلين جمعت بينهما رحلة كفاح مشترك، تولى خلالها النحاس الدفاع عن النقراشي في قضية اغتيال السردار؟ لقد بسط النقراشي في بيان له بالأهرام بتاريخ ٧/ ٩/ ١٩٣٧ - أى أسبوع قبل قرار الفصل - أسباب استيائه واعتراضه على تصرفات الوفد ممثلا في زعيمه، أما النحاس فيخصص جزءا طويلا من خطابه السياسي في بني سويف لإيضاح أسباب الفصل، ونلاحظ في كلا النصين قاسما مشتركا، وهو لفظ «الصبر»، الذى يوحى بأن الضجر والضيق قد بلغا حدهما؛ فهو وإن كان قد ورد مرة واحدة في بيان النقراشي، إلا أنه يثير الانتباه لمكانه المميز في صدر البيان الذى يبدأ بهذه الكلمات: «صبرت طوال هذه المدة على حملة خطابية وصحفية جائرة...» (الأهرام في ٧/ ٩/ ١٩٣٧). أما في خطاب النحاس فقد ورد في أكثر من موضع، ولفظ «الصبر» يقترن ببعد زمني؛ فهو يدل على أن هذه المشاحنات ليست وليدة أزمة بعينها، ولكنها كانت النتيجة الحتمية لسلسلة من الأسباب أو لسوء تفاهم جوهري.

بـدأت الخلافـات بعـد فتـرة وجيزة مـن وفاة سـعد زغلـول، وانتخـاب مصطفى النحـاس خليفـة لـه، وذلك على الرغـم من أن ماهر والنقراشـى قـد كان لهمـا دور فعـال فـى ترجيح كفته، على حسـاب فتح الله بـركات كما أوضحنا مـن قبل، غير أن انتخـاب مكـرم عبيد سـكرتيرا عاما للحزب أثار اسـتياء ماهر والنقراشـى، حيث كانا يريـان أن أحدهمـا أحق بهذا المنصب لعلاقتهما الوثيقة بسـعد، ولما كان لكل منهما مـن رصيد طويل من النضال فى صفوف الوفـد يؤهلهما للمناصب القيادية به. ويبدو أنه السـبب نفسه الذى جعلهما ينظران بعدم الارتياح للسياسة الجديدة، التى انتهجها النحـاس، والتى اعتمدت على ضم عدد كبيـر من كبار ملاك الأراضى الزراعية للوفد مـن أجـل إيجـاد مصادر تمويـل للحـزب. وكانـت العلاقة بيـن مكـرم والنحاس قد توطدت منذ أن كانا معا فى المنفى بسيشـيل فى ديسمبر ١٩٢٢ مع سعد زغلول، وقد دأب النحاس على استشـارة مكرم فى العديد من القرارات التى يتخذها، فشـعر ماهر والنقراشـى أن مكانتهمـا فى الوفد قد تزعزعت، خاصـة أن مكرم والنحاس قد أهملا الاجتماع بالهيئة الوفدية.

وإلى جانب الخصومة الشـخصية اختلف ماهر والنقراشـى مـن ناحية، والنحاس ومكـرم مـن ناحية أخـرى، حول تقييمهـم لمعاهـدة ١٩٣٦، حيث نظـر إليهـا ثنائى ماهـر والنقراشـى على أنها مجرد خطـوة ـ وإن كانت خطوة هامـة ـ يجب أن تتبعها خطـوات أخـرى، من أجل تحقيق الاسـتقلال، بينمـا اعتبرها النحاس نصرا يسـتحق الاحتفاء والتبجيل، فهى «معاهدة الشرف والاستقلال» حسب تعبيره.

بيـد أن هنـاك ملابسـات محددة هـى التى فجـرت الخلافـات الدفينـة؛ إذ إنه بعد اعتـلاء الملـك فاروق العرش، عقـب وفاة أبيه الملـك فؤاد قدمت الـوزارة التى كان يرأسـها النحاس اسـتقالتها، وقام النحاس بتشـكيل وزارة جديدة بعد استبعاد محمود فهمى النقراشـى، ومحمـود غالب، ومحمد صفوت، وعلى فهمـى، وعلى الرغم من أن النحـاس فى خطاب سـابق لـه بميدان المحطة بالإسـكندرية (٢٠/ ٨/ ١٩٣٧) قد حـرص علـى التأكيـــد علـى أن هـذا التغيير تـم بعـد التفاهم مـع الأشـخاص الذين اسـتبعدوا «حرصا على اسـتدامة الصداقة بيننا وبينهم» (الأهـرام فى ٢١/ ٨/ ١٩٣٧). ولكـن ممـا يثير الريـب فى نوايـا النحاس، مـا تحمله الوثائـق البريطانية مـن إطـلاع

السفير البريطانى على نية التخلص من النقراشى واستبعاده، حتى لو أدى ذلك إلى خروج أحمد ماهر اعتراضا على هذا القرار. (تليغراف من السير لامبسون إلى مستر إيدن بتاريخ ٣٠/ ٧/ ١٩٣٧).

إلا أنــه فـى خطابـه ببنى سـويـف يقـرر أن استبعاد النقراشى؛ كان لاستحالة التفاهـم معـه؛ حيـث إنه ظـل يتلقى منـه الاسـتقالات عن عضويـة حـزب الوفـد، الواحـدة تلـو الأخـرى ، حتـى بـات مشـغـولا بحـل المشـكـلات التـى يثيرهـا النقراشى بدلا من أن يتفرغ لمصلحة البلاد العليا.

وقـد اعتبر النحاس أن إصرار النقراشـى على عدم حضـور اجتماعات الوفد التى دعـى إليهـا، بمثابـة اسـتقالة هى فى عـداد السـابعة فى سلسـلة الاسـتقالات. ونجد النحـاس حريصـا على أن يسـفه مـن أسـباب الاسـتقالات، بحيث يبـدو الأمر وكأن النقراشـى إنسـان متعسـف ضيق الأفق. وهو الأسـلوب الـذى من شـأنه التهوين من صاحـب الـرأى المخالـف، ولعـل هـذا الأسـلوب هـو الـذى استحق عليـه صفـة «الديماجوجية» التى نعت بها فى الوثائق البريطانية؛ إذ يقول المسـتر كيلى فى خطابه المـؤرخ بالواحـد والثلاثين من شـهر أغسـطس إلى مسـتر إيدن: إن النحاس سـوف يختفى إلى الأبد فى حالة إذا ما فقد أصوات الأغلبية، حيث إنه فى الأسـاس شـخص «ديماجوجـى»، أى أنـه من وجهـة النظـر البريطانيـة، يعتمـد فى المقـام الأول على موهبتـه الخطابيـة، أو بمعنـى آخـر علـى مقدرته علـى تحريك المشـاعر عـن طريق التلاعب بالكلام، وما يتمتع به من الكاريزما الشخصية.

وسـوف نعرض سـريعا سبب اسـتقالة النقراشـى الأولى من الوفد؛ لأنه من ناحية توطدت على أثرها علاقة النقراشـى بواحد من أعظـم المفكرين المصريين فى القرن العشـرين، هـو عباس محمـود العقـاد، و لأن من ناحيـة أخرى هذا الحـادث ينم عن منحـى معين فى التفكير يجدر إلقاء الضوء عليـه؛ إذ إنه على عهد وزارة محمد توفيق نسـيم الثالثة (١٤ نوفمبر ١٩٣٤ ـ ٣٠ يناير ١٩٣٦) نشـب خـلاف بين أقطاب الوفد إزاء موقـف الحـزب مـن وزارة نسـيم، حيث إن هذه الـوزارة كانت قـد ألغت العمل بدسـتور ١٩٣٠ الذى فرضه إسـماعيل صدقى، والذى يخول الملك سلطات أوسع، وإذا كانـت نفس الوزارة قد حلت كذلك مجلسـى النواب والشـورى اللذين تشـكلا

علـى أساسـه، إلا أنها دأبـت على تأخير العمل بدسـتـور ١٩٢٣ حوالى ثلاثة عشـر شـهرا، فاتخذ الجناح المتطرف من الوفد متمثلا وقتئـذ فى ماهـر والنقراشـى موقفـا عدائيـا من هـذه الـوزارة، وسـانـدا الحملـة التى شـنهـا العقـاد ضد وزارة نسـيم من خلال جريدة «روزاليوسـف» لسـان حـال الوفـد فى ذلك الوقت؛ وقد بلغ من عنف هجوم العقاد على وزارة نسـيم أن اتهمها بالتواطؤ مع الإنجليز؛ مما دفع النحاس إلى محاولـة طـرده من الوفد، غير أن ماهر والنقراشى تصديا له.

وراح النحـاس يؤكـد فى أكثـر من مناسـبـة مسـاندتـه لوزارة نسـيم، ويعلن ثقتـه التامـة بهـا، وانتهـت الأزمة بقـرار صادر مـن كل من النحـاس ومكرم عبيـد، باعتبار جريـدة «روزاليوسـف» اليوميـة لا تمثـل الوفـد، مما كان يعنـى ضمنيا اعتبـار العقاد مفصولا من صفوف الوفد، وهو القرار الذى أعقبه تقديم النقراشـى لاستقالته. فبينما رأى النحاس أن هجوم العقاد يعتبر خروجا على خطة الوفد وسياسته، رأى النقراشى أن فصل العقاد إنما هو مصادرة لحرية الرأى فى أمر لا يتعلق بالوفد بصورة مباشـرة، وبالتالـى لا يعـد خروجـا علـى مبادئـه. ولقد توطـدت على أثـر هذه الأزمـة صداقة النقراشـى والعقـاد، وهى صداقة مبنية على التقدير المتبـادل؛ ونجد فى قصائد العقاد فـى رثـاء النقراشـى أكبر دليل على هـذا التقدير، كما نستشـف من إهـداءات الكاتب الكبيـر لكتبـه إلى النقراشـى مدى التقديـر والإعزاز الـذى كان يكنه لـه. ونحن ننقل للقارئ الكريم تصديره لبعض كتبه للنقراشى:

«إلى الزعيم الصادع بالحق صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا، سيرة رجل صدع بالحق وحمد عليه»

(فـى ٥ أكتوبـر ١٩٤٥) بهـذه الكلمات أهـدى العقاد كتابه داعى السـماء بلال بن رباح مؤذن الرسول إلى النقراشى، أما كتابه أبو الشهداء الحسين بن على، فهو يقدمه إليه بهذه الكلمات البليغة:

«إلـى الرجـل الـذى عـرف التضحيـة والاستشـهاد، الأسـتاذ محمـود فهمـى النقراشى باشا، أقدم ذكرى أبى الشهداء»

(فى ١٨ سبتمبر ١٩٤٤).

وقـد بلـغ من حب العقـاد للنقراشـى أن قال فى أحـد الحوارات التـى أجراها فى التليفزيون المصرى - مع السـيدة أمانى ناشـد على ما أظن - إنه قد أصيب بالمرض بعد وفاة أخته، ولكن اشتد عليه المرض عقب اغتيال النقراشى.

ولقد رأينا أن نتعرض كذلك بشـىء من الإسهاب إلى إحدى استقالات النقراشى العديدة التى يشير إليها النحاس فى خطابه، حيث إنها تتصل بموضوع حيوى بالنسبة لمـن يعمـل - مثلنا - بحقـل التعليم، وتبين لنا أن موضوع الاسـتقالة شـديد التعقيد، علـى الرغـم من التبسـيط الـذى عرضه بـه النحـاس بعد أن قـدم له بكلمـات توحى باسـتهانته بسبب الاسـتقالة: «لعلها أغرب اسـتقالاته وأدعاها للعجب»؛ فيحكى بعد هذه الديباجة أن النقراشى

اعترض بشـــدة وحماسـة على تقريـر ملحـق للطلبـة فى المواد التى يرسـبون فيهـا بعد أن اعتــرض علـى تخفيـض المجمـوع إلى ٥٠ فـى المائـة، وكانت حجتـه أو حجتجـه فى ذلك، أن مسـتوى التعليم قد انخفض وسـينخفض وأن الطلبـة فى الوقت الحاضر ليسـوا مثل زملائهم فـى الماضى، فهم غير جديرين بعطف الوزارة أو تساهلها معهم. (الأهرام فى ١٨/ ٩/ ١٩٣٧).

ويتهـم النحـاس النقراشـى بالتشبث برأيه وهو «وزيـر غير مختص» فـى مواجهة الجهــة المختـصـة «وزيــر المعــارف و رجــال المعــارف»، ونســى النحاس أو تناسـى أن النقراشـى - وإن كان وقتئـذ وزيرا للمواصلات - إلا أنـه فى المقام الأول مـن رجال التعليم، وأنه عندما أوفد إلى نوتنجهام قد عكف على دراسـة التربية، على الرغم من أنه كان قد أوفد أساسا لدراسة العلوم، فالنقراشى المعلم والسياسى يرفض تسـييس التعليم، ويبدو أن خطورة هذه المسألـة لم تفـت سلطـات الاحتـلال؛ حيث ينـوه السـير لامبسـون فى تلغـراف بعث به إلى سـير إيـدن بتاريـخ ٢٧ يوليو ١٩٣٧ بالأسـلوب غير الحاسـم الذى عالج بـه النحاس موضوع «امتحـان الطلبة»، كما نقل إلـى نفس المراسـل فى تلغـراف آخر مؤرخ بتاريـخ ٢٨ يوليو رأى أحمـد ماهر حول نفس الموضوع:

أمـا فيمـا يخص الطلبة، فلقد كان الرأى الذى عبـر عنه الدكتور أحمد ماهر هو أن النحاس قد فوت فرصة سـانحة لاتخاذ موقف حاسم إزاء مسألة الامتحان، وأن هذا الضعف سوف يفضى إلى مزيد من الاضطرابات....

ثـم يتنـاول فى موضـع آخر من التلغـراف الأول عوامـل الفوضى التـى تهدد أمن واسـتقرار مصـر، أول هذه العوامل فى رأيـه هو التخبط الذى يعانى منـه نظام التعليم فى مصر؛ حيث يتسرب خارج نظام التعليم المئات من الشباب، ينخرطون فى العمل السياسـى. ولا شـك فى أن مـن يتابع الصحف الصـادرة فى ذلك الوقت يسـتطيع أن يتبيـن صـدق هـذه الملاحظـة، مـن اجتماعـات للطلبة فـى النـادى السـعدى مواكبة للمتغيرات فى الساحة السياسية، أو انتظام فى صفوف القمصان الزرقاء أو الخضراء، أو فى المعسـكرات الكشفية للإخوان المسـلمين أو مظاهرات منددة بالاحتلال. كل هـذا الزخـم إن دل على حماسـة الشـباب آنـذاك، وعلى وعيهم السياسـى وسـعيهم للمساهمة بطريقة أو بأخرى فى تحرير الوطن أو فى التأثير على مجريات الأمور، إلا أنـه لابد وأنه قد جاء على حسـاب الدراسـة والتحصيل فى ظل الظـروف المضطربة التـى تشـهدها البلاد فى هذه الفترة، ولا شـك أن أى تغيير يطرأ علـى نظام التعليم فى هذه الظروف ويسـير فى اتجاه التيسير لا بد وأن يكون على حساب الجودة، ولا شك أيضـا وأنه لا بد وأن يقابل بالترحيب من جانب الطلبة الذين لا تعنيهم كثيرا، وهم فى هذه المرحلة من عمرهم، عاقبة مثل هذه القرارات والإجراءات.

وتشـهد مضابط مجلس النواب أن للنقراشى باعًا طويلاً فى هذه المسألة الحيوية، التى تتصل بما نطلق عليه اليوم «جودة التعليم»، وتنبى مداخلة النقراشـى الطويلة فى جلسـة البرلمان بتاريخ ٤ سـبتمبر ١٩٢٦، وهو المشـهود له بالاقتضاب الشـديد فى الكلام، ببالغ اهتمامه بمسـألة ملحق طلبة مدرسـة الهندسـة الملكية، التى أثيرت فى هذه الجلسـة، وهـى القضية التى انبرى مكـرم عبيد للدفاع عنها بحمـاس شـديـــد، نافيـا فـى ذات الوقـت أنـه إنمـا يسـعـى مـن وراء موقفـه هـذا إلـى تصفيق الطلبـة، ويتضح من إجابات النقراشـى على تسـاؤلات النحـاس فى هـذه الجلســة أنـه ملم تمامـا بأبعـاد المسـألة، ويعرض بإسـهاب من غير إطالـة الموضوع برمته، ثم يبسـط أسـباب اعتراضه على الملحق المقترح، حيث يقول إن التساهل فى إعطاء الدرجات

هـو «الطامـة الكبـرى»، ويتحـدث عن فلسـفة التعليـم والامتحـان من وجهـة نظره، فيقول:

«... الواجب أن نحض الراسبين على انتهاز فرصة إعادة الدراسة، لينالوا أعلى الدرجات وأن لا يسعوا وراء الملاحق التى تدعوهم بطبيعة الحال إلى الاكتفاء بدرجات النهايات الصغرى، وفى هذا إضعاف لنشاطهم وهممهم ورجولتهم؛ لأن هؤلاء الشـبان سـيكونون فى يوم من الأيام أصحاب مسئوليات هامة جدا، وهـذه الملاحـق تضعف فيهـم الكفاح والمنافسـة، والواجب علينـا أن ندعهم يحصلون على أكبر قسـط مـن العلوم لا أن نكتفى بإعطائهـم فرصة المرور فى الامتحانات وحسب»

أ ـ مفهـوم الزعامـة الجديـد

إذا ما كان النحاس يرى أن هناك أسـبابا متعـددة وراء خروج النقراشـى عن الوفد، فالنقراشـى يجمل أسـباب اسـتيائه فى عنصر واحد، هو مفهوم الزعامة الجديد، وهو فى رأيه يفسـر اسـتبعاد الـوزراء الذين كانت لهـم مواقف مناوئة فى الوزارة السـابقة، فالعلـل التـى تعلل بها النحـاس لإقصـاء بعض العناصـر من أول وزارة شـكلت بعد تسـلم الملـك فـاروق مهامـه الدسـتورية ـ وإن كان الغـرض منها فـى ظاهـره هـو تأليـف وزارة منسـجمة ـ إنما ينـذر فى واقع الأمـر باتجاه خطير فى سياسـة الوفـد، وهــو أنــه لا صوت يعلو فـوق صوت الزعيـم، ولقد عضـد هـذا الاتجـاه الجديد بالقـوة تعضيــدا عن طريق فرق القمصـان الزرق التى تهوى عصاهـم على رؤوس من يخالفـون الرئيس. وإذا ما تعــددت اسـتقــالات النقراشـى عــن الوفــد الواحدة تلو الأخــرى، إلا أنهـا مـن وجهة نظـر النقراشـى لا تتجزأ فـى جوهرها، فلقـد ختم بيانه الشهير بهذه الكلمات:

«إن ذخيرة البلاد لحاضرها ومسـتقبلها، رجالها ذوو الشجاعة والرأى الناضج، وإن مـا يـراد اليوم هو فرض جو على البلاد لا يسـمع فيه صوت يخالف صوت الزعيـم، ولا رأى بغيـر مشـيئته، ومثل هـذا الجو لا يعيش فيـه إلا الامعات ولا تترعرع فيه المواهـب الصالحة...» (الأهرام فى ٨/ ٩/ ١٩٣٧).

والواقـع أن سـعد زغلول هو الذى أرسـى مفهوم الزعامـة الجديد فى أول خلاف نشـب بينه وبين أعضاء الوفد حول الموقف الذى ينبغى الالتزام به إزاء مشـروع ملنر، والـذى خرج على أثره المعتدلون مـن الوفد، فلقد تقدم الغالبية من الوفد باقتراح إلى سـعد زغلول أن تتولى المفاوضـة مع الإنجليز «وزارة الثقة» على رأسـها عدلى يكن باشـا، رئيس الوزراء فى ذلك الوقت وحليف سـعد الأسـبق، لما حظـى به من تقدير واحترام من جانب المصريين والبريطانيين على حد سـواء، وقد رفض سـعد زغلول التوقيع على البيان معلنا أن «المسـألة ليست مسألة أغلبية وإنما مسألة توكيل». ويبدو أن النقراشـى قد قبل هذا المبدأ، وأنه قد تشـيع لسعد زغلول تشيعا مطلقا، الأمر الذى يمكـن أن نلمسـه من خلال شـهادة أحمد أمين كمـا نقلها ابنه حسـين أحمد أمين فى مقال له بجريدة الحياة؛ ففى سـياق حديثه عن محاولة النقراشـى ربط والده بالحزب السـعدى، قـال إنه أوفـد إليه إبراهيـم عبد الهادى باشـا لمحاولة إقناعه بقبول رئاسـة تحريـر صحيفة الحزب الجديدة «الأسـاس»، إلا أن أحمد أميـن رفض العرض رغم المرتب المغرى، لعدة أسباب ننقل منها تلك التى تتصل بقضيتنا حيث يقول:

«... والسـبب الثانى أن مزاجى مزاج علمى لا سياسى؛ ولهذا كنت أختلف عن كثيـر من زملائى السياسـيين كمحمود فهمى النقراشـى وصبرى أبو علم، فهم كانـوا يؤمنون بسـعد زغلـول كل الإيمـان، ويعتقدون صحة كل مـا ذهب إليه وارتـآه، ويؤولون ما يصدر عنه من خطأ ويتلمسـون الحجـج لتبريره، ولم أكن على هذا المذهب..»

كما يقول أحد التقارير التى اسـتعانت بها السفارة البريطانية عندما تولى النقراشى رئاسة الوزارة: «ويصل إعجابه بسعد زغلول باشا إلى درجة اسطورية».

وإذا كانت شـخصية زعيم ثورة ١٩١٩ وهيبته يبرران هذا التطرف فى التشيع، إلى جانـب شـعور العرفـان الذى ظل النقراشـى يدين به له كما أشـرنا من قبـل، وكذلك فـارق السـن الذى لا بـد وأنه لعب دوره فـى مجتمع يحترم فيه السـن الأكبـر، إلا أن النقراشـى لـم يكن على اسـتعداد لأن يمنح النحـاس هذه الثقة الغاليـة؛ لما بدا له من مآخذ فى سياسته، وفى منحاه كما يبدو من رواية مصطفى أمين التى ينقلها لنا محسن محمد:

عين توفيق نسـيم باشـا عام ١٩٣٥ أبناء شـقيقة النحاس موظفين فى البرلمان، والبرلمان لا يتقيد باللوائح المالية للدولة؛ ومن ثم يسـتطيع منح غير المؤهلين مرتبات عالية، ورأت قرينة النحاس تعيين أشقائها وأقاربها أيضا.

و من البرلمان انتقلت الاستثناءات لوظائف الدولة.

ومن أشقاء قرينة النحاس إلى أقارب زوجات الوزراء.

واحتج محمود فهمى النقراشى داخل مجلس الوزراء فقال النحاس:

إن سـعد زغلول أعطى استثناءات للوفديين وأراد تعييـن أقاربه، وقال إنه كان يتمنى أن تكون الحكومة كلها «زغلولية».

رد النقراشى:

سـعد زغلول أراد تعويض ثوار عام ١٩١٩ ، الذين سـجنوا، والذين حرموا من التعليم، أو منعوا من اسـتكمال دراسـتهم، بسـبب الاعتقالات والمحاكمات، أما تعيين الوزراء وأقارب زوجات الوزراء فلا أوافق عليه.

وجدير بالذكـر أن الدكتور عبد العليم خلاف قـد أورد الواقعة بحذافيرها، فى سـياق حديثه عن سياسـة الاسـتثناءات التى انتهجها الوفد، غير أنه نقل عن كتاب عبـد الرحمـن الرافعى فـى أعقاب الثـورة المصرية هذه المقولة المنسـوبة إلى سـعد زغلول:

«إنى لآسـف كل الأسف لأن أقاربى غير أكفاء، وإلا لكنت عينت منهم فى كل مكان، ولكان عندنا حينئذ إدارة زغلولية بكل معنى الكلمة اسـما ومعنى ودما، وإنـى عـازم عند تعادل الكفايـات والمقدرة أن أوثر دائما قريبـا لى؛ لأنى حتما أكبر ثقة به لإنفاذ سياستى والعمل فى الإدارة حسب آرائى»

ونرى النقراشى فى الخطبة التى ألقاها فى الإسكندرية، يبسط مفهومه للمحسوبية وأبعادها الخطيرة:

«ضرر المحسـوبية لا يقتصر على حرمان المسـتحق، بل هو أشـد خطورة من ذلك؛ لأن فيها قتل الكفاية فى الأكفاء، وهذا هو الخطر الشديد من المحسوبية؛ لأن البـلاد ترقـى برجالها الأكفـاء، والحكـم الصالح هو الذى يعطـى الفرصة

لأبنـاء الوطـن لتولـى الأعمـال ذات المسـئوليات الجسـام، وبمثـل هـذا تظهـر الكفاءات وتبرز الشخصيات».

ويتضح على كل حال من الروايات السابقة إحجام النقراشى عن السير على درب زعيم الوفد الجديد.

وإذا كان سـعد زغلـول هو الذى ابتدع مفهوم «التوكيل» الذى بنيـت على أساسـه نظرية «الزعامة المقدسة» فإن مكرم عبيد كان أكبر المروجين لها، المدافعين عنها:

«لقـد كنا نحن أعضـاء الوفد، مصطفى، وماهر، والنقراشـى، وأنـا، وغيرنا فى طليعة العاملين على أن نبنى الأمة موحدة فى زعيم واحد هو سـعد، فلما جاور سـعد ربه اتفقت كلمتنا وأقسـمنا جهد أيماننا على أن لا يكون للأمة زعيم غير مصطفـى، وقد كنت وزملائى متفقين على أننا إذا اختلفنا يوما مع النحاس ولـم نجـد إلـى التفاهم سـبيلا، فلن يعرف أحد مـن هذا الخلاف شـيئا، بل نقبع فى بيوتنـا وندعـو الله لـه بالنجاح والتوفيق فـى كل ما يعمله وفـى كل ما يبذله فى سـبيل البـلاد». (خطبـة مكـرم عبيـد بميـدان المحطـة بالأسـكندرية فـى ٢٠/٨/١٩٣٧).

ولقـد حـرص كل من أحمد ماهـر والنقراشـى كل الحرص، علـى مقاومـة بريـق الزعامـة عقـب خروجهمـا من الوفـد، والتفاف أنصارهمـا خلفهما، وتأسـيس الهيئة السـعدية، حيـث رفض أحمــد ماهـر بشــدة النزول علــى رغبــة بعـض الأعضـاء السـعديين فـى إسـناد الرئاسـة إليه مـدى الحيـاة، وأصر علـى أن تتم عمليـة انتخاب الرئيس كل عام، إلا أن النقراشـى اقترح أن تتم كل ثلاث سنوات، تمشيا مع الأعراف الحزبية الدستورية فى البلاد الأوروبية.

ومـن المعـروف عنه أن غاية مـا كان يصبو إليه هـو اعتزال الحياة السياسـية عقب بلوغه السـتين، وهو ما أفصح عنه أكثر من مرة لأسـرته وللصحـف، وهذا هو ما يشهد به أحد التقارير التى وردت إلى السـفارة البريطانية عندما أسـندت إليه رئاسـة الوزارة لأول مـرة: **«... لـم يجـل بخاطـره يوما أن يصبح رئيسـا للـوزراء، وقـرر التقاعد عن العمـل السياسـى عندمـا يبلغ السـتين، ويبرر النقراشـى تراجعه عن التقاعـد بأنه تلقى**

تشـجيعا معنويـا كبيـرا مـن فاروق عـن طريـق تأكيـد صاحب الجلالـة بأنه يـرى فى النقراشى حارسا للمثاليات المصرية».

ب ـ مسألـة القمصـان الزرقـاء

ولهذه المسـألة اتصال وثيق بالقضية الأولى كما أسـلفنا؛ حيث يقول الدكتور عبد العليم خلاف:

«.. اختار النقراشـى قضيتين هامتين لتدور حولهما المعركة بينه وبين النحاس هما قضية الزعامة المقدسة وقضية القمصان الزرقاء.

وكان اختيار النقراشـى لهاتيـن القضيتين اختيارا موفقـا؛ لأنهما تتعلقان بحرية الرأى، وبالديموقراطية عماد الوفد وأسـاس شـعبيته، ومن ثم وجد النقراشـى لآرائـه آذانا صاغية من أنصار الوفد الذين لا يكتمون تبرمهم من مفهوم الزعامة الجديـدة ووجـوب قداسـتها وطاعتها، لما فيـه من معنى الخنوع والاستسـلام لـكل ما يراه الزعيم خطأ أو صوابا، ممـا يتنافى مع النظم الديموقراطية التى قام على أساسها الحزب الكبير، وكانت أحد مصادر شعبيته»

من هم أصحاب القمصان الزرقاء؟.

لقـد أفـرد لهم الدكتـور يونان لبيب رزق دراسـة تحت عنوان «أصحـاب القمصان الملونة» هى من المراجع الأساسية لمن يتعرضون لهذا الموضوع، نستدل من عنوان الدراسـة على وجود أكثر من تشـكيل واحد لهذا النوع من الفرق، وسوف نعتمد على الدراسـة التى نشـرها مؤرخنا فى سلسة «الأهرام ديوان الحياة العصرية» فى ١٦ يونيو ٢٠٠٥، والتـى أرادها اسـتكمالا للدراسـة الأولى حول نفس الموضـوع التى كان قد نشـرها بالمجلة التاريخية المصرية عام ١٩٧٤، وكذلك على ما ذكره كل من الدكتور عبد العليم خلاف، والدكتورعبد العظيم رمضان.

ولقـد ظهرت هذه الفرق بين عامـى ١٩٣٣ و١٩٣٧، أما التاريخ الأول (منتصف شـهر يوليو) فهو يرتبط بمقاومة استبداد وزارة إسـماعيل صدقى، وقد توقف نشاطها بسـقوط هذه الوزارة، ثم عادت إلى النشـاط مع ظهور فرق القمصان الخضراء التابعة

لجمعيـة مصـر الفتـاة، وتوافق ظهورها مـع «التغيرات السياسـية العالميـة» كما يقول الدكتوريونـان لبيب؛ فنجاح أصحاب القمصان السـوداء الذين زحفوا على روما عام ١٩٢٢ فـى تمكين الحزب الفاشـى من الاسـتيلاء على السـلطة فى العشـرينيات من القرن الماضى، ثم نجاح تنظيمات الشـباب النازى التى مهدت الطريق إلى السـلطة، كان له بلا شـك تأثيره على الشـباب المصرى الذى نفد صبره، والمـتأجج حماسـه؛ حيـث أغـراه بفكرة أن الخروج مـن محنة الوطن إنمـا يتحقق بقوة السـواعد، وبأنهم يمكن أن يكونوا أداة ضغط فى يد الحزب الذى ينتمون له.

«إن منشـأ الفكـرة كمـا قال بـلال أفنـدى أحداث نوفمبـر ١٩٣٥ التـى حفلت بالمظاهر الشبابية المطالبة بالدستور؛ حيث كانت حركات الطلاب لا تختلف كثيـرا عـن الحركات النظامية، فقد كنا نسـير فى صفوف منظمة تملأ الشـوارع علـى اتسـاعها، ويـرأس كل صف ضابط، فلـم تنته الثورة حتـى تمخضت عن ذلك القميص الأزرق يرتديه الطالب والعامل».

عـن المتطوعيـن بهذه الفـرق، قال قائدهـا إن لبس القميـص الأزرق رمز للوحدة والمساواة بين الشباب غنيا كان أو فقيرا، كبيرا أو صغيرا، متعلما أو غير متعلم.

ويبـدو أن تنظيمـات الشـباب الوفديـة قد حلـت محل جهازه السـرى بعـد تفتت الجبهـة الداخليـة؛ حيـث إن أول فرقتين للشـباب الوفدى اللتين ألفهمـا أحمد بلال، وكان طالبـا بكلية الطب، قد أطلق عليهما اسـم فرقة عبـد الكريم الجراحى وفرقة طه عفيفـى، وهما كمـا يقول الدكتور عبـد العظيم رمضان، اسـما الشـهيدين اللذين لقيا حتفهما فى أحداث ثورة ١٩١٩.

إلا أنـه قـد تبيـن فـور المشـادات العنيفة التـى وقعت بين فـرق القمصـان الزرقاء والخضـراء أن هـذه التنظيمـات ما هـى إلا أداة يضرب بها كل حـزب خصومه، ولقد أورد حسـين باشـا هيكل فى الجزء الثانى من مذكراته حـادث الاعتداء على الجريدة البـلاغ «التى انقلبت تعـارض الحكومة بعد أن كانت تؤيدها، فجعلت تنشـر من أنباء الحكم المستقاة من مصادر صحيحة ما يزعج، وجعل الأستاذ عبد القادر حمزة يعلق فى مقالاته على ما يحدث تعليقات تظهر مجاوزته أحكام القانون والدسـتور، فجاءته

مظاهـرة حطمت جريـدة البلاغ وحاولت تحطيـم مطبعتها، وأنزلت بها من الخسـائر الشيء الجسيم.»

كمـا روى حـادث الاعتـداء علـى دار محمـد باشـا محمـود، ومـا كان مـن إبطاء الحكومة المتعمد في التدخل.

ولقد تطور الأمر مع إرهاصات الانقسام الذى تم بين صفوف الوفد.

وقـع أول صـدام بيـن أنصـارالنحـاس وأنصـار النقراشـى بالإسـكندريـة فـى ٢٠/ ٨/ ١٩٣٧، ويبدو أن الشـغب الذى كانت تتسـبب فيه هذه الفرق كان منذ البداية محل اسـتهجان من الجماهير الوفدية نفسـها؛ كما نسـتدله من الاستنكار الذى نشرته الأهرام فى ٨ سـبتمبر من نفس العام، إذ نقل هذا العدد خبر اجتماع بالمنير بالشـرقية أسـفر عن «برقية تهنئة لجلالة الملك والثقة بصاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشـا الزعيم الأمين، واسـتنكار الحادث الذى وقع بمعسـكر الشـبان ذوى القمصان الزرقاء...»

وتـلا حـادث الاشـتباك الأول الصدام فى السـرادق الـذى أقيـم لإحيـاء ذكـرى سـعد زغلول العاشـرة، ويشـمل هذا الاحتفال زيارة ضريح سـعد فى بيت الأمـة، ثم التوجه إلى السـرادق المنصوب إلى جواره، وفى مسـاء ذلك اليوم عاد النقراشـى إلى السرادق

«فهتفـت الجماهير بحياته طويلا وصفقوا له بضـع دقائق، ثم وصل النحاس بعده ببضـع دقائـق فتعالى الهتـاف بحياة الزعيـم، وتجاوبت أصـداء التصفيـق فى جنبات السـرادق، ولما رأى الزعيم سـعادة النقراشي باشـا اتجه نحوه وصافحه، فاشتد دوى التصفيق، وكانت الحالة فى هذه اللحظة مبعث ارتياح تام.»

إلا أن الحالة تطورت عندما اختلفت الهتافات، وشـوهد الجيار واقفا يهتف بحياة النقراشى، فهاجمه خليط من الجمهور وذوى القمصان الزرقاء.

نضيـف إلـى تقرير الأهرام فـى عددها الصادر ٢٤/ ٨/ ١٩٣٧ رواية شـاهد عيان، هـو خالـد محمد خالد، الذى كان جالسـا على مقربة من المنصة ممـا أتاح له أن ينقل

لنا المشـهد الآتى: حدث انفلات فى هذا الجمع المتآلف أثناء خطبة مكرم عبيد التى شـجب فيها موقف النقراشـى بكلمـات نارية، وما إن أتى إلى هـذا الموضع من خطبته: «إن مكـرم يصـوغ الكلمات باقتـدار ومهـارة... إذن ـ إياك أعنى، اسـمعى يا جارة.» ونتـرك خالد محمد خالد (عن «قصة حياة» لخالد محمد خالد ـ الحلقة الرابعة عشـرة ـ المصور) يسرد علينا الأحداث بأسلوبه الأخاذ:

«وكأنما كانت هذه كلمة السر المتفق عليها.

فما هو إلا أن انفرجت عنها شفتاه حتى تعالى الصياح.

فلتسقطى يا جارة.. الخروج على الوفد خيانة.. يسقط الخارجون!

والتحمـت بهـذه الكلمـات المتشـنجة هتافـات أخـرى.. اكتفت بترديد اسـم النقراشى صائحة: النقراشى.. النقراشى!!

و جابهتها الأعداد الهائلة صائحة:

النحاس...النحاس!

[....]

ورأيت الدكتور حلمى الجيار، رحمه الله ـ وكان من أنصار النقراشـى ـ يقف صائحا فى مكرم عبيد:

يعجبـك كده يا باشـا... الفتنـة نائمة، لعن الله من أيقظها.. فيبتسـم مكرم عبيد ابتسامته الساخرة و الماكرة [....]

لكـن حلمى الجيار يسترسـل فى صياحه: جارة إيه، وهباب إيه؟؟ كن رسـول سلام، لا مثير خصام، وعادت الصيحات المجنونة:

النحاس... النحاس!!

و أخرى: النقراشى ... النقراشى!!

وقف النحاس منفعـلا، محاولا وضع حد للفوضى التى سادت المكان، إلا أن «كلماته الرشيدة» ضاعت سدى.

و يستطرد خالد محمد خالد:

«وهرولت نحو باب السرادق، لأشهد بعينى مصرع النقراشى!! (هكذا فى الأصل)

فمـا كان من ذلك بد فى هـذه الهيجاء والهوجاء.. وإذا النقراشـى يبزغ من بين الزحام.. أقسم بالله إنى أصف هذه اللحظات وكأننى أراها رأى العين!!

وكل الذين كانوا فى طريقه إلى باب السـرادق أزاحوا مقاعدهم من طريقه.. وسار حاملا نصيره فى خطوات ثابتة، رافعا رأسه، وعزمه جميع.. وروحه شامخة!!

أأقـول: كأنـه أسـد؟ لا... فقد كان فى أعيـن من يرونه سـاعتئذ، أعظم و أقوى وأرسـخ من الأسـد!! وعند باب السـرادق أمر مـن ينادى على عربتـه.. وحين وصلـت أنام فـى مقعدها الخلفى حلمـى الجيار، وجلس هو بجوار السـائق.. وانطلق به إلى المستشفى!!»

ولذلـك كان مـن الطبيعـى أن يدلـى النقراشـى فـى ٢٦ / ٨/ ١٩٣٧ بتصريـح لمندوب شركة رويتر يشجب فيه أصحاب القمصان الزرقاء.

ويقر الدكتور عبد العظيم رمضان أنه فى إطار الصدام بين زعيم الوفد والنقراشـى كانت قضية القمصان الزرقاء أضعف نقطة فى دفاع حكومة الوفد.

إلا أنـه يبـدو أن بيان النقراشـى الذى ذكر فيه أنـه قاوم فرق القمصـان الزرقاء منذ نشـأتها، هـو الذى فتح عليه أبـواب جهنم، حيث إنه كان فى الواقع قد سـاهم من قبل فـى تنظيـم هـذه الفـرق، لذلك عرض نفسـه لهجـوم عنيف مـن قبل خصومـــه الذين وجدوا الفرصة سـانحة لينالوا منه متعللين بتناقضه الواضح.. يقول الدكتـور عبد العليم خلاف:

«... يبدو أن تفسـير هذا التناقض يرتبط بالتغيير الذى طرأ على الفرق، فبعد أن كان مـن مهامها العمل على تعويد شـباب الوفد على النظـام والطاعة والإقدام وإنمـاء الـروح الرياضيـة فيهـم وحمايتهم مـن الوقـوع تحت تأثيـر الأحزاب الأخـرى، فضلا عـن تأكيد التضامن الداخلـى للوفد ودعم القواعـد التى تقوم عليهـا لجانه المختلفة، لم تلبث أن تغيرت هـذه المهام وتحولت عن مقصدها السـليم، فأصبحـت هـذه الفـرق تمثـل أداة سياسـية لإرهـاب خصـوم الوفـد السياسـيين، وأخذت تتسـلح بالعصـى والخناجـر، وتعتدى علـى اجتماعات وأشـخاص وصحف المعارضين، وقد استشـرى ضررها بعد أن شـايعها عدد كبير من الدهماء [....]

ولعـــل هـذا التغيير الـذى بـــدا علـى فـرق القمصـــان الزرقـاء، هـو الـذى حـدا بالنقراشـى لأن يغـير من موقفـه تجـاه هذه الفـرق، فبعـد أن كان مؤيـدا لهـا، صـــار من أشـــد المعترضين عليها وقـد طالب بحلها و حـل مثيلاتها من ذوى القمصان الخضراء...»

نضيـف إلى ذلك اعلاءه لقيمة النظام والانضباط، الذى لعله لعب دوره فى افتتانه بمثل هذه التشكيلات، التى كانت شائعة فى ذلك العصر.

إلا أن الواقع أنه انزلق إلى زلة لسـان قاده لها انفعاله الشـديد، واسـتياؤه البالغ من الفوضـى التى أشـاعتها مثل هذه الفرق. والانفعال له ما يبـرره وحادث الاعتداء على نصيره حلمى الجيار الذى وقع قبل ذلك ببضعة أيام ما زال حاضرا بالذاكرة.

فلعلنا يمكن أن نحاسبه على ما قرره فى سياق إدانته لممارسات القمصان الزرقاء بأنه قاومها منذ نشـأتها، أما التناقض الذى حوسـب من أجله حسـابا عسيرا، فهو تغير فى الموقف يبرره، بل يقتضيه خروج هذه الفرق عن الغرض الذى أنشئت من أجله، وهـو يحسـب لـه لا عليـه، فهو إنمـا يدل علـى ضمير حـى يراجع مواقفـه على ضوء المتغيرات.

ويمكـن أن نقـارن هـذا الموقف مع موقفه مـن الإخوان المسـلمين، فلقد اتهمت الحكومـة التـى كان يرأسـها من جانـب خصومها، بأنهـا انقلبت فجأة علـى الإخوان المسـلمين بعـد أن كانـت قد بسـطت عليهـم حمايتهـا، وسـوف نناقش هـذه النقطة بإسهاب فى حينها.

ج ـ مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان

ونرى فى هذا المجال أن نعتمد بشـكل أساسـى على ما ورد ببيان محمود غالب، المنشـور فـى الأهرام يـوم ١٢/ ٨/ ١٩٣٧، والمدعم بالتواريخ؛ لننقل فى تسلسـلها الزمنـى الإجـراءات التى اتخذتها الحكومة المصرية، من أجل أن يرى هذا المشـروع النور، وذلك بعد اسـتبعاد رؤيته الخاصة، وتفسـيره لبعض التصرفات (أى تدخله فى سرد الوقائع).

بدأ التفكير فى توليد الكهرباء من مساقط المياه بخزان أسوان يتخذ شكلا عمليا، بعد التعلية الثانية للسد إلى سنة ١٩١٢؛ وبعد أحداث الحرب العالمية الأولى التى أدت إلى تعطيل التنفيذ، كانت أول محاولة جادة فى هذا الاتجاه المشروع الذى تقدم به الدكتور عبد العزيز أحمد بك مدير مصلحة الميكانيكا والكهرباء، فاعتمدته الحكومة سنة ١٩٣٢، وأعلنته فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٣٢ للمناقصة الدولية، إلا أنه أوقف لأسباب «خفية» على حد قول محمود غالب، تقدمت على أثر ذلك خمس شركات بمشروعاتها، فقرر مجلس الوزراء فى جلسته بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٣٥ تشكيل لجنة لبحثها برياسة وزير المالية أحمد عبد الوهاب باشا، بيد أن هذه اللجنة لم تشتمل على إخصائى واحد فى الميكانيكا أو الكهرباء، ثم قرر مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٣٥ الترخيص للجنة المذكورة، بالمفاوضة مع أصحاب الطلبات حسب ترتيبها إلخ.. وكان التفكير قد اتجه إلى أن يقرن توليد الكهرباء من السد بصناعة السماد؛ لكن اللجنة لم تفاوض سوى الشركة الكهربائية الإنجليزية وحدها على الرغم من أن ثمن طن السماد فى مشروعها أعلى من ثمنه فى مشروع شركة أخرى تقدمت به فى المناقصة. وبعد أن تمكن عبد العزيز أحمد بك من إقناع نسيم باشا ثم ماهر باشا بإيقاف مشروع الشركة الإنجليزية، أحيل إلى المعاش بقرار من مجلس الوزراء، وفى سبتمبر ١٩٣٦ استعرضت اللجنة المالية بمجلس الوزراء هذا المشروع فى إطار البحث فى ميزانية وزارة الأشغال لسنة ٣٦ـ٣٧ وقارنت مشروع الشركة بمشروع عبد العزيز أحمد بك؛ ففضلت الأخير ووافقها مجلس النواب بالإجماع، إلا أن وزيرى المالية والأشغال عاودا التفاوض مع الشركة. وفى ١٧ مارس سنة ١٩٣٧ ألقى وزير المالية بيانا بمجلس النواب عن ميزانية ٣٧ـ ٣٨ ضمنه كلمة عن المشروع اعترف فيها بأن البحث لم يتم فيه بعد، ووعد بعرضه على المجلس الاقتصادى لأخذ رأيه فيه. وبعد أن تبين لمحمود غالب من خلال المذكرة المقدمة من عبد العزيز بك أحمد أنه على خلاف الحال مع مشروع الشركة الإنجليزية فإنه ليس فى مشروعه ما يحول دون طرحه بأجمعه فى المناقصة العامة، أطلع زملاءه ـ أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى ومحمد صفوت وعلى فهمى ـ على ذلك؛ فتمسكوا

جميعـا بـألا يبـت المجلس فى المشـروع قبـل اسـتقدام خبـراء عالميـن (لا خبيـرا إنجليزيا واحدا كما جاء بمذكرة وزيـرى الماليـة والأشـغـال) ليستشـيرهم فيـه وفى مشـروع عبد العزيز أحمد بك وغيرهما. وجدير بالذكر أن محمد محمود باشـا زعيم المعارضـة فـى مجلـس النواب قـد أثار هـذه المسـألة فى كتـاب دفـع بـه إلى رئيس المجلس، طالبـا أن يعـرض مشــروع استنبـاط الكهربـاء فـى مناقصـة عالميـة. إلا أن وزيرى المالية والأشـغال أصرا على ضرورة الموافقـة على مشـروع الشـركة قبل السـفر إلـى مونتـرو (Montreux) لحضــور مؤتمــر إلغـاء الامتيــازات الأجنبيـة. وتدخل رئيس الـوزراء لصالحهمـا مما كـان له أثـره فى فوزهما بأغلبيـة الأصـوات، فهــدد محمــود غالــب وزمــلاؤه بالاسـتقالـة. وتدخــل حينئــذ أحمــد ماهــر للتقريـب بين وجهات النظر وأثمر مسـعاه عن اتفاق على إرسـال خطاب إلى الشركة يكـون أساسـه عدم الارتبـاط معها قبـل استشـارة الخبـراء العالميين وقبـل تصديـق البرلمـان. ولمـا كان مكـرم عبيد يريد اسـتعجال المجلـس للبت فـى الموضوع قبل السـفـر إلـى مونتـرو، رأى المجلس ضــرورة الـتأنــى من أجــل استشــارة خبـراء عالمييـن متخصصيـن، حيث إنه لم يضم بينه إخصائى كهربـاء أو ميكانيكا أو كيمياء، ولذلـك اكتفــى بالتالى بالنظـر فى النواحـى المالية للمشـروع. فتخطـى مكرم عبيد المجلـس الاقتصـادى وتقدم بالمشـروع إلـى مجلس الـوزراء مباشـرة قبــل ميعـاد السـفر إلـى مونترو بيوميـن. وتفجـر الخــلاف مـرة أخــرى عندمـا أراد مكرم عبيد تعجـل اسـتصدار موافقـة مجلـس الـوزراء على عـرض المشـروع علـى المجلـس الاقتصادى.

وفى واقع الأمر فقد انتصر فى النهاية الاتجاه الذى تبناه النقراشى؛ حيث إنه نتيجة لهـذا الخـلاف فقـد ظل المشـروع فى ركـود إلى أن قـرر مجلـس الوزراء فـى يونيو ١٩٤٥، فى عهد وزارة النقراشـى الأولى، الشـروع فى تنفيذه بعـد طرحه فى مناقصة دولية، وقد أسـندت رئاسـة اللجنة المكلفة بتنفيذه إلى عبد العزيز أحمد. ولعله جدير بالذكـر أنه فى شـهر يوليـو من نفس العام رفع السـفير البريطانى اللـورد كيلرن خطابا إلى النقراشـى يعبر فيه عـن مدى حنقه على القرار الذى توصـل إليه مجلس الوزراء، حيث يقول:

«بالإشـارة إلـى كتـاب دولتكـم المـؤرخ ٤ يونيـو والمتضمن صورة مـن قرار مجلس الوزراء المصرى بتاريخ ٢ يونيو سـنة ١٩٤٥ فى شـأن مشـروع كهربة خزان أسـوان واستخراج السـماد، أخذت علما بقرار الحكومة المصرية من أن هذا المشـروع سـينفذ عن طريق المناقصة العامة الدولية، إزاء هذا فإنى شـديد الأسف إذ إن الحكومة المصرية لم تقبل ما عرضته حكومتى من توريد الآلات اللازمة للمشروع، وضمان الأولوية لصناعتها وإنتاجها».

ويحـذر النقراشـى مـن مغبـة الأمر؛ حيـث إن قبـول مشـروع البيـوت الانجليزية والموافقـة عليه يمكن من الشـروع فـى العمل فورا؛ لما يلقاه هذا المشـروع من دعم مـن قبـل الحكومة البريطانية، بينمـا لا يؤدى إحجام الحكومـة المصرية عن إقراره ـ وفقـا لكلام السـفير البريطانى ـ سـوى إلى إهدار فـى الوقت وإضاعـة فرص العمل لآلاف من العمال المصريين. ولا شـك أن مبرر هذا الضيق الشـديد هو شعور اللورد كيلـرن بـأن النقراشـى إنما يحاول الإفـلات من قبضـة بريطانيا فى مجـال حيوى من مجالات الاقتصاد المصرى.

ثـم وافـق مجلـس الوزراء سـنة ١٩٤٧، وفـى عهـد وزارة النقراشـى الثانية، على انتـداب ثلاثة خبـراء عالميين أحدهم أمريكى، والثانى سويسـرى، والثالث سـويدى للاشـتراك فـى فحص العطـاءات التى قدمت، ثـم وافق على تقريرهـم الذى أوصى بإسناد المشروع لوزارة الأشغال.

وفى ١٩ مارس ١٩٤٧ وضع الملك حجر الأسـاس فى محطة توليد الكهرباء من خزان أسوان.

ولا شـك أن موضوع مشـروع سـد أسـوان، كما نسـتطيع أن نلمسـه مـن العرض السـابق موضوع شـائك، شـديد التعقيد؛ لأنـه من ناحيـة امتد على فترة زمنية ليسـت بالقصيرة، وزارة توفيق نسيم، فوزارة على ماهر، تليهما وزارة النحاس الثانية والثالثة، وهـى فترة طرأت فيها متغيـرات عديدة أثرت على مجريات الأمـور، ولأن النزاع من ناحية أخرى تفرع إلى موضوعات قد تبدو هامشـية، مثل عرض عضوية مجلس إدارة شركة قناة السويس على النقراشى، وموقفه من هذا العرض، إلا أنها كانت ذات أبعاد خطيرة، بالإضافة إلى أنها تتصل بموضوعنا اتصالا مباشـرا. فموضوع سـد أسوان له

طابـع فنى واقتصادى لا يمكـن البت فيه لغير المتخصصين، إلا أنـه يتصـــل بنزاهـــة الحكـــم، ولذلـك اختـاره محمـود غالب وزيـر الحقانية محـورا أساسيا لخلافه مع قيادات الوفد.

ولقد سبق أن أشرنا إلى تشـعب هـذه القضيـة؛ لذلك ســوف يلاحـظ القـارئ الملم بملابسـات هـذه المناظرة، أننا قد أسـقطنـا بعــض الجوانـب الهامــة منهـا، حيـث نجد فى بداية هذه المناوشـة أن لكل حجة ما يقابلـهـا من حجج على الجانب الآخر.

ولكـى نطلق حكما عـادلا فى هذه القضية، فقد كان يجب علينا سـبر أغوار بعض النقـاط التى وردت فـى البيانات المتبادلـة، مثل طبيعة ومميزات مشـروع عبد العزيز أحمد بك الذى ورد ذكره أكثر من مرة، والذى كان يؤيده وزير الحقانية، ويغلب كفته على كفة مشـروع الشـركة الإنجليزية، وكذلك حقيقة موقف أحمد ماهر حيث يدعى مكرم عبيد أنه كان من المؤيدين لوزيرى المالية والأشغال، بينما يقول محمود غالب فى آخر بيان له إنه لم يوافق على مشـروع الشـركة الإنجليزيـة إلا بعد أن أوحى مكرم عبيـد إلـى أعضاء اللجنة التى تشـكلت برئاسـته أنه قد تـم الارتباط فعلا مع الشـركة المذكـورة، وأنـه قد انتهـى الأمر، فـرأى أحمد ماهـر أنـــه لا طائل من الاسـتمرار فى المعارضـة. وقد يكون مـن الواجب علينا ـ إحقاقا للحق ـ أن نتتبع القضية فى وثائقها، ولكننـا خشـينا أن نُسـتدرج، و نسـتدرج معنا القارئ فـى طريق وعر طويـل لا يتصل بموضوعنا إلا اتصالا واهيا.

إلا أننـا نأخـذ على مؤرخ بحجم عبد العظيم رمضان أنـه فى تحيزه الواضح للوفد لا يتبنى فحسـب وجهة نظر مكرم عبيد، وإنمـا يقتصر فى عرضه لهذا الموضوع على الرؤية التى بسـطها الأخير فى بيانه الأول، رغم البيانات المتعاقبة المتبادلة بين مكرم عبيـد ومحمود غالب، بل ويسـتخلص من هذا العرض ما يسـتخلصه مكرم عبيد بغير زيادة أو نقصان، حيث نجده يخلص إلى النتيجة التالية:

«ومن هذا يتبين أن الخلاف داخل مجلس الوزراء كان حول عدد الخبراء فقط (يقصد المكلفين بفحص مشـروع سـد أسـوان من حيث سـلامة السد نفسه)، وكذلك تكاليف المشروع».

وسـوف نتبيـن أن القضيـة أكثـر تعقيدا مـن ذلك، وأن مسـرحها لم يكـن مجلس الوزراء وحسـب، كما أنه يسـوق على لسـان محمـود غالب كلاما لم يـرد فى أيٍّ من بياناتـه، وإنمـا ورد فى بيان مـن بيانات مكرم عبيد؛ فيقول: ومما نشـره محمود غالب من المستندات والمكاتبات والمراسلات، تتضح النقاط التالية:

أن الأدوار الأولى لمشـروع توليد الكهرباء من سـد أسوان لم تتم فى عهد الوزارة الوفديـة، وإنمـا تمـت فـى عهـد وزارة نسـيم باشـا، عندمـا تقدمت خمس شـركات بمشـروعاتها، فقـرر مجلـس الـوزراء بتاريـخ ١٣ فبرايـر ١٩٣٥ تشـكيـل لجنـة فنية لفحصها، برئاسـة وزير المالية أحمد عبد الوهاب باشـا، وقرر بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٣٥ الترخيـص للجنـة المذكـورة بالمفاوضـة مـع أصحـاب الطلبات المذكورة حسـب ترتيبهـا، ثم فرض للجنـة أن تقتصـر على التفاوض مع الشـركة الكهربائية البريطانية، (التـى كانت فـى أول الترتيب) إذا وصلـت إلى اتفاق معها. بيد أنـه بالرجوع للمرجع الذى يستشهد به الدكتور عبد العظيم رمضان، يتضح أن الحديث عن ضرورة اقتصار المفاوضـة على شـركة بعينها لم يرد على لسـان محمود غالـب، الـذى يضيف بعد أن ذكـر نصا قـرار اللجنة: «ولكن اللجنة لـم تفاوض إلا الشـركـة الإنجليزيـة وحدهـا ...»؛ ومـن البديهـى أن يختلـف المعنـى تماما من نسـق إلى آخر، ويتضـح كذلك أن هناك أكثر من مسـألة خلافية واحدة حول مشـروع سـد أسـوان. فمحمود غالب يصر أنه لم يكن ثمة ارتباط مسبق مع الشـركة الإنجليزية فى عهد الوزارة النسيمية، خاصة أن القـرارات التـى توصلت إليهـا حكومة توفيق نسـيم، كانت تتعلق بتوليـد الكهرباء فقط، أما مشـروع صنع السـماد، فقـد رأت اللجنة المختصة أن تقـوم الحكومة ببحثه ودرسـه وعـرض نتيجة البحث علـى المجلس قبل أن ترتبط فى تنفيذه بسياسـة أو قرار معين.

وبـدأت المسـاجلة الطويلة بين طرفـى النزاع: محمود غالب ومكـرم عبيد، ببيان لـلأول فجر فيـه الخلاف الدفين بين أقطاب الوفد، ولقد أعقبه عدد من البيانات حَوّل القضيـة إلـى مناظـرة يتابعها جمهـور عريض من قراء الأهـرام، وجـاء رد مكرم عبيد يعتـب عليه إفشـاء سـر مـداولات مجلس الـوزراء، وكذلك تدخلـه بين أفـراد الهيئة الواحدة (يقصد النحاس والنقراشـى) تدخلا من شـأنه أن يزيد الخلاف الذى نشـب

بينهما اشـتعالا، كمـا يعزو موقف محمود غالـب إلى تضرره من إقصائـه من منصبه؛ بغيـة أن يصبـغ مطالـب محمود غالب بصبغة شـخصية، فيبدو فى صـورة من يريد أن ينتقم لنفسه.

وجاء فى رد محمود غالب أنه لم يكن فى البيان الأول، إفشـاء للأسـرار حيث إن ما أذاعه **ليس من أسـرار الدولة السياسـية التى قد يترتب على إذاعتها ضرر لها، بل هو خـاص بمشـروع اقتصادى ليس من الأمانــة إخفاء أمره على الأمـة، حتى تصبح أمام الأمر الواقع مع ما قد يكون فيه من أخطار وأضرار.**

ولعـل أهم ما جـاء فى رد مكرم عبيد على البيان الثانـى لمحمود غالب هو التذرع بموافقة أحمد ماهر على سياسة وزارة المالية الخاصة بالمشروع.

ولقـد رأينـا أن نقتصر على الملاحظات التى يسـتطيع أن يسـتخلصها كل من يقرأ البيانات المتبادلة بشىء من الاهتمام:

أ- إن مكـرم عبيـد يلجـأ فى بياناتـه إلى التجريـح، فهو مثلا يتهم خصمـه بأنه من المستوزرين، كما يتهمه بالكذب، أو إذا شئنا قلنا تخفيفا يتهمه بعدم الصدق، وهو يعول كثيرا على أسـلوبه السـاخر اللاذع الذى ذاع صيته؛ فهو يسـخر من محمـود غالب، عندما يعاتبه على ما رماه به من الدس والتدخل فيما لا يعنيه، فيخبـره بأن النقراشـى زاره فى منزله، وأنه وافق علـى كل ما جاء فى بيانه (أى محمود غالب)، فيقول:

«أمـا أنـى أخجل لأننى لم أعرف ما دار بينك وبين النقراشـى سـرا، وأنه زارك فـى منزلك واطلع على بيانك ووافقك عليه، فسـبحان علام الغيوب يا سـيدى الباشـا، وما ادعيت لنفسـى يوما ما مقدرة روحية على استطلاع الخفايا، بل ولا مقدرة بوليسـية من النوع المعروف عن شـرلوك هولمـز، حتى لأخجل أنى لم أنفذ ببصرى أو ببصيرتى إلى ما وراء جدران المنازل، أو خافية الصدور!!»

كمـا يلجـأ إلى الاختزال الذى يؤدى إلى تسـطيح الأمور، ولعلنـا نلاحظ أنه نفس النهـج الـذى انتهجه النحـاس فى هجومـه على النقراشـى؛ فنقرأ مثلا فـى صدر بيان مكرم عبيد:

«وقد قرأت رد غالب باشـا فإذا به يسـتفتحه بالإشـارة إلى مـا تضمنه بيانى من لغو وتهويش وبعد عن الأدب والصدق»

ولكـن بالرجـوع إلـى النص نفسـه لا نجد سـوى: «قـرأت رد معالى مكرم باشـا، وسأناقشه فقرة فقرة متخطيا ما فيه من لغو وتهويش».

ب ـ أما محمود غالب فنجد اهتمامه ينصب فى المقام الأول على مقارعة الحجة بالحجة، وكذلك نجد أنه يؤثر لغة الإشـارة فيما يخص المواضيع الشـخصية البحتــة؛ فهـو يلمح إلى مـا أومأ به إلى النحـاس، بما قد يترتـب على إقصاء النقراشـى من نتائج خطيـرة، دون أن يفصح عن طبيعة هـذا «الاقصاء»، وقد اكتفى بالقول أن النقراشى قد أبدى له عدم رضاه عن هذا العرض، بينما نجد مكـرم عبيـد يخـوض فـى هـذا الموضوع بإسـهاب، ولسـوف نعـرض لهذا الموضـوع الذى يتصل أيضا اتصالا وثيقا بنزاهـة الحكم فى حينه، إلا أنه فى آخـر بيـان لـه «الكلمـة الحاسـمة» يخـرج عن نهجـه ويلجـأ هو الآخـر إلى التجريح والسخرية:

«مسـكين مكرم باشـا، ولكن مصر مسـكينة به وهى أولى منه بالشفقة والرحمة والرثــاء»

والواقـع أن هذا النزاع كان أخطر وأكثر تعقيدا مما يوحى به تهوين مكرم عبيد من شـأنه، ولقد امتدت المناظرة خلال الفترة من ١١ ـ ٢٦ أغسـطس ١٩٣٧. ولقد سبق أن قلنا إنه من الصعب على الباحث اليوم إطلاق الحكم فيه، حيث إن لكل حجة حجة تقارعها، بيد أنه تمخضت عن هذه المناظرة تساؤلات هى من الخطورة بمكان:

أولا: لماذا تم اسـتبعاد مشـروع عبد العزيز أحمد؛ رغم أنه ليس فيه ما يحول دون طرحـه بأكملـه فى المناقصـة العامة، فى الوقت الذى يخرج فيه من مشـروع الشـركة الانجليزيـة جـزء تبلغ قيمته نحو مليونيـن من الجنيهات، بدعوى تعـذر المناقصة فى هذا الجزء لأسباب فنية؟

ثانيـا: لماذا أحيل عبد العزيز أحمد إلى المعاش بقرار من مجلس الوزراء؟ ولـماذا تم تقديمه إلـى المحكمة الـتأديبية العليا، التى حكمت ببراءته بإجماع الآراء؟ ولـماذا

رغمـا عـن ذلك ظـل مُقْصَى عن منصبـه؟ ولماذا اسـتبعد عـن اللجنة التى شـكلـت برئاسـة وزيـر المالية؟ خاصة وأن هذه اللجنة لـم تضـم إخصائيـا واحدا فى الميكانيكا أو الكهرباء؟!

ولعلـه مـن الواجـب هنا التعريـف بأحمد عبد العزيـز بك الـذى كان عميدا لكلية الهندسة جامعة فؤاد الأول سنة ١٩٢٥، ثم أصبح مدير مصلحة الميكانيكا والكهرباء مـدة ثمانـى سـنوات مـن ١٩٣٠ إلى ١٩٣٨، ثـم عمل بعد ذلـك كمدير عـام للقوى الكهربائيـة والمائيـة بوزارة الأشـغال، أما علمه وكفاءته فيشـهد بهمـا لجوء حكومة الثورة إلى خبرته بعد ذلك فى مشروع السد العالى، ولقد جاء رأيه مخالفا لما أزمعت الحكومة اتخاذه من قرارات سياسية بشأنه، فاضطر الرجل أن يبحث لنفسه عن مأوى بعيدا عن سطوة الحاكم.

ثالثا: ما هو السـبب الحقيقى الذى تنازلت الشـركة الإنجليزيـة من أجله عن مبلغ ١٦٧٠٠٠ جنيـه مصـرى؟ يزعـم مكرم عبيد، وفق مـا ورد فى رده علـى بيان محمود غالـب الأول المنشـور بجريـدة الأهرام، أنه نجح فى إقناع الشـركة بالتنـازل عن هذا المبلـغ الذى هو **عبارة عن الفرق فى زيادة الأسـعار بيـن الوقت الحالى والوقت الذى عقد فيه الاتفاق المبدئى فى عهد وزارة نسـيم باشـا**، ويرى وزير الحقانية الذى يرفض بإصـرار فرضية الارتباط المسـبق، أن الشـركة لا يمكن أن تكون قـد تنازلت عن هذا المبلغ الضخم إلا إذا كانت سـتربح من الصفقة أضعافا مضاعفة.

رابعًا: أثار محمود غالب تساؤلا عن علاقة وزير الأشغال عثمان محرم بالشركة:

«أما يكون الأحرى به أن يبتعد عن مواطن الشـبهات خصوصا بعد أن شـاعت الإشاعات بأنه مندوب هذه الشركة بمصر أو أنه كان مندوبها...»؟

ونلاحظ هنا الحرص البالـغ على انتقاء الألفـاظ؛ فغالب باشـا لا يصدر اتهاما إلا مغلفا بما يصونه من الجنوح، ثم يضيـف:

«أمـا كان الأولـى بـه وبزملائه أن يرفضـوا المأدبة التى دعتهم إليها الشـركة فى أغسـطس ١٩٣٦ وهـم يتفاوضـون فـى المعاهـدة كما علمـت أخيـرا من ثقة مطلع»؟

خامسًـا: لمـاذا هــذه العجلــة التى أبداهــا وزيـرا المالية والأشـغال، يعضدهما رئيـس الوزراء للبت فى المشـروع قبل السـفر إلى مونترو؟ يـرى محمود غالب أنه لا يمكن التذرع للاسـتعجال بارتفاع الأسـعار؛ لأنه إذا كان الارتفـاع محتملا فإن نزول الأسـعار محتمـل أيضا. ويضيـف فى موضع آخر مـن نفس البيان أنه علـم مؤخرا أن هذا المبلغ ليس فرق أسـعار، وإنما هو مقابل جزء من العملة استغنى عنه [كذا]. ثم لماذا اتهام أصحاب الرأى المعارض بأنهم إنما أرادوا أن يضعوهم فى مأزق ويفوتوا عليهـم - بـل وعلـى وطنهم - فرصة إلغـاء الامتيازات؟ وهو الأمر الذى لا شـك فيه استعداء الرأى العام عليهم.

وجديـر بالذكـر أن ماهر والنقراشـى قد نأيا بنفسـيهما عن هذه المناظـرة، إلا فيما نسـب إليهما من أقوال، كما أنهما لـم يتدخلا بشـكل مباشر لتأييده أو تفنيده؛ فلقد قال محمود غالب إن ماهر والنقراشـى قد اطلعا علـى بيانه الأول، وأنهما أقرا ما جاء فيه، كما قال إن النقراشـى غير راض عن العرض الذى عرض عليه (عضوية مجلس إدارة شـركة قناة السـويس) وأنه لن يقبلـه. ويرد مكرم عبيد بأن ماهر وافق على المشـروع المقـدم مـن الشـركة الإنجليزيـة، وبأن النقراشـى موافق علـى مبدأ تعيينـه عضوا فى مجلس إدارة شركة قنـاة السويـس؛ مما لا يتفق مع الموقـف المعارض الـذى اتخذه إزاء قرار مجلس الوزراء، إلا أن مكرم عبيد فضل الإيحاء بهذا المعنى بأسلوبه الساخر:

«... ظننت - وسوء الظن إثم - أن النقراشى باشا إذا كان قد ارتضى أن يهاجم الرئيـس وزمـلاءه فى صـدق خدمتهم للبلاد، وفـى حرصهم علـى مصالحها، فلعلـه قـد يكون قـد عدل عن قبـول هذا العـرض الجميـل الـذى عرضته عليه الوزارة، والذى يؤدى إلى ثروة قد تبلغ مئات الألوف من الجنيهات».

والهـدف مـن هـذا الإيحـاء واضـح، وهـو إظهـار النقراشـى فـى صـورة الرجل غير الأميـن، المتناقـض مع نفسـه. ونلاحظ مرة أخـرى عدم تحرى الدقـة فى القول: فموقـف النقراشـــى المؤيد لمحمود غالب الذى كان يعترض على مشـــروع الشـركة الإنجليزيــة - علـى النحـو الذى أوضحنـاه من قبل - لم يكـن معارضا لزعيـم الوفد، وإنمـا لوزيرى المالية والأشـغال، واقحام الرئيس هنا فيه اسـتعداء له، كما أن الحديث عن المكاسب المادية لهذا النصب يجعل الموضوع يبدو برمته كما لو كان صفقة.

والسـؤال الذى يفرض نفسـه بداهة فى هذا السـياق هو: لماذا هذا الحرص البالغ على تعيين النقراشـى؟ إذ يبدو أن مكرم عبيد قد تكبد مشـقة كبيرة وسـعى سعيا حثيثا فى هذا الموضوع على النحو الذى يرويه هو بنفسه:

«... كلفنى الرئيس أن أعرض رسـميا على جنـاب مندوب شـركة القنـال فى مصر تعيين النقراشـى باشـا عضـوا فـى مجلس الإدارة، فأخطـرت جنابه تليفونيـا بنيـــة الحكومة فى هـذا الصدد، ثم تفضل جنابـه فزارنى فى مكتبى فـى الاسـكندرية، فكـررت عليه مـا أخبرته به من قبـل بصدد تعيين النقراشـى باشـا، وتكلمت معه طويلا فى تسهيل هذا التعيين وتذليل ما يقوم فى سبيله من عقبات، ثم حدث أن قرأت فى بعض الصحف رواية نسبتها إلى النقراشى باشا مـن أنـه أعلـن زائريـه بعـدم قبولـه هـذا التعييـن، فانتهـزت فرصـة اجتماعـى بالنقراشى باشـا فى حفلة الشاى التى أقامها سمو الأمير الجليل عمر طوسون؛ تكريما للحسـيب النسيب السـيد عبد الرحمن المهدى، وأخطرته بالإجراءات التـى اتخذتهـا مع منـدوب الشـركة تمهيدا لتعيينه، فشـكرنى وتحدثنـا معا فى العمل فى توفير الشـرائط المالية التى تشـترط من كل من يعين عضوا بمجلس الإدارة فوعـد بالعمـل علـى تذليلهـا مـن جهته ووعدتـه كذلـك بالعمل على تذليلها من جهتى».

ويـزداد الأمر غرابة عندما يشـير محمود غالب إشـارة سـريعة إلـى عرض رفضه، ويبدو أنه نفس العرض الذى تلقاه النقراشى؛ حيث إنه ورد تلميحا ـ بنفس الأسلوب الذى عهدناه فى بيانات وزير الحقانية ـ فى سياق الحديث عنه:

«ألـم يقل لـك الرئيس أنى بعـد أن حذرته من خروج النقراشـى باشـا قلت له: «أمـا أنا فأمرى هين، لأنى حديث معكم ويمكنكم تعويضى بكثيرغيرى» ـ ألم يقـل لك أنـى رفضت ما عرضه على رفضـا باتا قائلا إن ضميرى لا يسـمح لى بقبوله وأنى بحمد الله غير محتاج إليه؟!».

وفـى ختام هـذا الفصل فإننا نجمل الأسـباب، التى من أجلها قرر النقراشـى عدم التعاون مع النحاس، والتى أدت إلى إقالته من حزب الوفد، ولعل أول هذه الأسـباب هو ما طرأ على النحاس من أعراض الزعامة المقدسة، والانفراد مع صفوته المختارة

بالقـرارات بمعـزل عـن رجال الحـزب، والادعاء بأنـه مفوض من قبل الشـعب، ولا سلطان عليه إلا إجماع الأمة، وهو الادعاء الذى وجد صداه عند مكرم عبيد، وكذلك الخلاف على مشروع سد أسوان، وإصرار النقراشى على حل فرق القمصان الزرقاء، وهـو أسـلوب منقول عن النظم الديكتاتورية سـواء فى ألمانيا الهتلريـة، أو فى إيطاليا فـى عهد موسـولينى، وقـد لجأ الوفد إلى هذا التشـكيل لضرب خصومـه، وكذلك ـ كمـا يقـول الدكتـور يونان لبيـب رزق ـ لمقاومة اسـتقطاب الشـباب داخـل جماعة «القمصان الخضراء» التى أسستها جمعية مصر الفتاة آنذاك.

ومـن هذه الأسـباب أيضا الاختلاف فى تركيـب الزعيمين، ومـدى تفكيرهما فى كثيـر مـن أمور الدولـة والحكـم، وديموقراطية اتخاذ القـرار، وكذلك فإن النقراشـى أدرك أن النحاس رجل يسهل احتواؤه والتأثير عليه.

ولعل أهـم الوثائق التى تفصح عن الأسـباب الحقيقية فى انفصال ماهر والنقراشى عـن الوفد هو البيان الذى تقدم به أحمد ماهر، والنقراشـى، وحامد محمود إلى الأمة المصريـة الكريمة، وهو البيان الذى صدر عنهم بتاريخ ٤ يناير ١٩٣٨، ونشـر فى كل من عددى «الأهرام» و«البلاغ» الصادرين فى ٥ يناير ١٩٣٨. (مرفق نص البيان).

كمـا يتبين لنا من خـلال الوثائق البريطانية أن النحاس قد أبدى اسـتعداده للتعاون مع الحكومة البريطانية على حسـاب ماهر والنقراشـى، حيث يقول سير لامبسون فى نفس الخطاب الذى أشرنا اليه من قبل: «... **رئيس الـوزراء يشعر ان استبقـاء عناصر نشـاز فـى وزارتـه بات يهدد سياسـة التعاون الأساسـية معنـا...**»، ويمكـن ترجيح أن النقراشـى قد استشـعر هـذا التواطؤ مع الانجليز، وخطط لنفسـه الخـروج من الوفد، ولعل هذا التآمر قد عجل بزوال ما تبقى من آمال معقودة على خليفة سـعد، ويبدو أن هذا الشـعور بخيبة الأمل إزاء ممارسـات زعماء الوفد غداة وفاة سـعد قد اعترى أكثر من واحد؛ فها هو محمود باشا غالب يقول فى سياق أحد بياناته التى صاغها إيضاحا لموقفـه من مشـروع سـد أسـوان إن مكرم عبيـد إنما أراد وضـع البرلمان أمـام الأمر الواقع، أى الارتباط بالشـركة الإنجليزية للكهرباء اعتمادا على تلك الثقة الغالية التى كانـت عميـاء، لا حـد لها فغـدت تفتـح عينيها وتحـدد مداها، وفـق ما ورد فـى بيانه المنشور بالأهرام بتاريخ ٢٢/ ٨/ ١٩٣٧.

غير أن النقراشى لم يوغل فى الخصومة على نحو ما فعل مكرم عبيد، عندما تمرد علـى زعامـة النحـاس، رافضـا ظاهـرة الاسـتثناءات التـى كانت قد استشـرت، وهو الوضـع الـذى انتهى بالقـرار الخاص بفصـل كل من مكرم عبيد وراغـب حنا فى عام ١٩٤٢ . فنجـد مـرة أخـرى أن طبيعة المربى المعلـم كانت دائما ما تحدو بالنقراشـى إلـى أن يضرب أرفع الأمثلة فى سـلوكه مع خصومه، حيث تـروى لى ابنته أنها همت مـرة بإبداء ملاحظة سـاخـرة عـن النحاس فى حضرته، ولا بد وقد استشـعرت ما بين أبيهـا وبينـه من خصومة رغم حداثة سـنها، إلا أنه أومأ إليها بإشـارة منه أن ذلك مما لا يليق أن تفعله؛ فهو ملتزم فى بيته بما كان ملتزما به أمام الآخرين.

ولا يفوتنـا هنـا الواقعة التى رواها بتفاصيلها الكاتـب خالد محمد خالد، وقد كان من أشـد المؤيدين للنقراشـى، فى إطار «قصته مع الحياة» التى نشرها فى آخر ساعة؛ تدور أحداث هذه الواقعة فى مكتب النقراشـى فى الأيام الأولى من اسـتقلاله بالعمل السياسـى عقـب خروجـه مـن الوفد، أى فـى مرحلـة دقيقة مـن حياته، كان فى أشـد الحاجـة فيها إلـى نصير، وقد قدم إليه وفد من القليوبية يعلن تأييده له، وكان مع الوفد الشـيخ العزازى، وقد كان زميلا لخالد محمد خالد فى الدراسة الثانوية، وقد رد على استفسـار زميلـه بأنـه يعتـزم إلقـاء قصيـدة تحية للنقراشـى، وفعـلا بدأ الرجل ينشـد النقراشـى قصيدته عندما اسـتقر فى جلسـته مع الوفد المبايع، وكان النقراشـى يهش للشـاعر، وتبـدو عليه أمارات السـرور والرضـا، حتى وصل الشـاعر التعس إلى بيت مطلعـه «لكن زينـب...». هنا انتفض النقراشـى صارخا: «اخرس يا ابـن الكلب.» ثُم استدرك بعد أن استعاد هدوءه:

ليه يا بنى كده؟؟ أنت كنت ماشى كويس... شعر رصين، وألفاظ عفيفة.. إيه إللى دخل زينب فى الموضوع؟!

د ـ موقف النقراشى من عرض عضوية مجلس إدارة شركة قناة السويس

لقد رأينا من خلال ما سبق كيف لاذ النقراشـى بالصمت، بينما خاض الخصمان غالـب ومكـرم فـى أمر حقيقـة موقفه من العـرض الذى عرضـه عليه النحـاس، وهو عضويـة مجلـس إدارة شـركة قناة السـويس، بل لقد أدلـت الصحف بدلوهـا فى هذا الموضوع؛ حيث نشـرت مجلة «آخر ساعة» الوفدية الخبـر يوم ٨ أغسطـس ١٩٣٧،

وتبعتهـــا «الأهــرام» بعـــد يوميـــن، ثـــم جـــاء دور جريـــدة «روزاليوسـف» الأسـبوعية فى عددها الصادر بتاريخ ١٦ أغسـطس ١٩٣٧ فشـنت هجوما عنيفا على العرض الذى اعتبرته «رشوة واضحة الأركان».

كل ذلك والنقراشى لا يخرج عن صمته.

ويروى شاهد عيان، وهو الدكتور عزيز سعد الدين ابن زوجة النقراشى، ملابسات هـذا العـرض عـن قـرب، فيقول: قـدم ضيـف إنجليـزى إلى بيـت النقراشـى بمصر الجديـدة، ودخـل الرجلان حجرة المكتـب، وكان فى إغلاق البـاب وراءهما ما يدل علـى أن الموضـوع الذى قدم من أجلـه الضيف من الأهمية بمـكان؛ ولذلك كان من الطبيعى عند انصراف الضيـف، أن يبادر الصبى زوج والدته بالسـؤال عما دار فى هذا اللقاء الذى أثار فضوله. أجابه النقراشى: إن هذا الرجل محام إنجليزى، جاء ليعرض عليـه عضوية مجلس إدارة شـركة قناة السـويس، ابتهج الصبىّ عندما شـرح له المزايا المادية العديدة لهذه العضوية، استبشارا بمستقبل تنعم فيه الأسرة بالرغد من العيش، وكان تعليق زوج الأم أنه بـإزاء عملية شـراء الذمة إذا قبلها أحرق مسـتقبله السياسى. يتضـح إذن أن هـذه الحقيقة لـم تغب أبدا عن ذهنـه إزاء هذا العـرض. إلا أنـه ـ كما نقل الدكتور عزيز سعد الدين ـ طلب من المحامى مهلة للتفكير فى الموضوع.

مرة أخرى يلوذ بالصمت، لماذا؟

لقد أطلق هذا الصمت العنان للشائعات وللتكهنات حول حقيقة موقفه.

ولـم يخـرج النقراشـى عن صمته سـوى فـى ٢٠ أغسـطس ١٩٣٧، ليبلـغ وزارة الماليـة رســميا برفضـه لــ«العـرض الجميل» الذى أشـار إليـه مكرم عبيد فـى بيانه الثانى.

إلا أن هـذا الـرد القاطع لـم يضـع حدا للجدل؛ فنجد أن «روز اليوسـف» تؤكد فى عددهـا الصادر فى ٢٣ أغسـطس ١٩٣٧ أن النقراشـى كان قد قبل العـرض فى بداية الأمر؛ كما نجد جريـدة «البلاغ» فى عددها الصادر يوم ٢٣ من نفس الشـهـر نشـرت خبرا تحـت عنـوان «ترشيـح النقراشـى باشـا للعضوية فى شركة قناة السويس وهـل كان عملا جديا أو عملا صوريا» قالت فيه:

«إن الاتفـاق الـذى تـم مع الشـركة يشـتمل علـى خطاب مـن مديرها إلـى رئيس الحكومـة، إذ ذاك صاحـب الدولـة على ماهر باشـا، وتاريخ هذا الخطـاب ٣٠ أبريل ١٩٣٦ وقد جاء فيه:

«إن مجلس الإدارة سـيقترح على الجمعيـة العموميـة تعيين عضو مصرى يشـغل الكرسـى الخالى الآن فى المجلس، وعضـو ثان مصرى يشـغل أول كرسى يخلو بعد الكرسى الشاغر الآن.»

وقالـت الجريـدة إنه يتضح من ذلك أنـه لا يوجد الآن غير كرسـى واحد خال فى مجلـس إدارة الشـركة مخصـص لمصر، أما الكرسـى الثانى فلا وجود لـه فى الوقت الحاضر، وليس لمصر الحق فيه إلا بعد أن يخلو.»

ثـم اتهمـت الجريدة الحكومة بأنها كانت تعرف أن ترشـيحها للنقراشـى باشـا لم يكن سـوى عمل صورى، يراد منه أن ترد الشـركة بعد ذلك فتقول إنها بما لها من حق اختيار العضو المصرى اختارت شريف باشا وأبلغته هذا الاختيار، أما النقراشى باشا فلا محل له الآن، وسننظر فى أمره عندما يخلو أول كرسى.»

وقد ردت وزارة المالية ببيان نشـرته الأهرام فى اليوم التالى: «وزارة المالية تأسف لأن الجريدة المذكورة فيما تنشر من آراء مكذوبة لا تتحرى الحقيقة حتى فيما تستنتجه من الوقائع الصحيحة».

فلا جدال فى أن خطاب ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٦ قد تضمن إشارة إلى أن هناك كرسيا واحدا خاليا، ولكن فات الجريدة أننا الآن فى أغسـطس سـنة ١٩٣٧، أى أنه قد مرت سـنة وبضعة شـهور على هذا الخطاب، وأن الحكومة وقد عرضت كرسـيا آخر على سعادة النقراشى باشا وتخابرت مع الشركة على ذلك، فلا بد أن يكون قد خلا كرسى آخر.

هذا الاستنتاج البدهى الطبيعى قد تهربت منه الجريدة إلى استنتاج مزر غير معقول رغبـة منهـا فى الطعن والدس، وفـى الواقع وحقيقة الأمر أنه قد خلا كرسـى آخر منذ الاتفاق الأول وهو الذى عرضته الحكومة على سـعادة النقراشى باشا عرضا جديا لا صوريا كما تزعم هذه الجريدة.»

ويعتقد الدكتور عبد العظيم رمضان أن النقراشـى لم يتراجع عن العرض السـخى على حد قوله إلا تحت ضغط الرأى العام، يؤيده فى هذا الرأى الدكتور سيد عبد الله حيـث يقول: «... **النقراشـى عندما قبل هـذا المنصب فى البداية وظـل صامتا، قامت ضده ضجة كبيرة فى دوائر المعارضة بسـبب قبوله لهذا المنصب، الذى اعتبره بعض الباحثيـن بمثابة رشـوة، وأحس النقراشـى على الفور كأنما قصـد بدفع هذا الخبر إلى الصحف الوفدية لإحراجه والانتقاص من شأنه**».

ونحـن نختلـف مع الباحثيـن، مع اعترافنا بأهمية دراسـتيهما، ونحـن لا نعول هنا على ما شـاع مـن نزاهة النقراشـى، بقدر ما نعول علـى التفاعل بين تركيب شـخصية النقراشى وتسلسل الأحداث.

فالواقـع أن اعتبـار هذا المنصب بمثابة رشـوة إنمـا هو من الحقائـق البديهية التى لا سـبيل للجدال فيهـا، وليس رأى «بعض الباحثين» وحسـب، ولقد أدرك ذلك على الفـور محمـود غالـب عندما قرن بين «إقصاء» النقراشـى والعـرض الذى عرضه عليه النحاس؛ فهو يومـئ بلغـة الاشارة التى لمسناها فى معالجته للقضية محل النزاع إلى أن هـذا العرض وسـيلة للقضاء على مستقبل النقراشـى السياسـى، تمامـا كما أدرك النقراشـى مغزى العرض، وكما فسـرته «روزاليوسـف».. فالواقع أن هذا العرض فى مثـل هـذا الوقـت العصيب ـ وقـد أخذت العلاقـات بين زعمـاء الوفـد منعطفا ينذر بتطورات خطيرة ـ إنما يدعو للريبة والحذر.

تؤكد الوثائق البريطانية الطبيعة المريبة لهذا العرض حيث يتناول المستر كيلى هذا الموضوع فى التقرير الذى رفعه إلى هاليفاكس بتاريخ ١٨/ ٨/ ١٩٣٧ فيقول:

«إن مكرم قد عبر [فى حديث له مع السـكرتير الشـرقى] عن سـخطه على قبول النقراشـى هدية قناة السويس ثم تآمره علانية ضد الحكومة. [.......] وقال إن دى بنـوا غير متحمس للنقراشـى على الاطلاق، وأومأ إلى أنه سياسـى بشـكل يتنافر مع مثل هذا المنصب، إلا أن مكرم قد أخبر المستشار الشرقى بأنه يراوده بعـض الأمل فـى أن ترفض باريس تعيين النقراشـى، ومن المحتمل أن يسـعى للوصول إلى هذه النتيجة عن طريق الإيعاز المناسب لدى بنوا».

فالعـرض الـذى عـرض على النقراشـى لـم يكـن فى جوهـره عرضـا حقيقيا كما أكـد بيـان وزارة المالية، ومن الصعب لمـن تابع تاريخ النقراشـى التصور أنه قد غفل تمامـا عما يدبر له فى الخفاء، أليس من الغريـب أن يقبل على «العرض الجميل» غير مـدرك لمـا يجره عليه مـن وبال، والخصومة التـى بينه وبين مكرم على أشـدها؟ فهو الرجـل المتمـرس المحنـك، وهـو المتآمـر الـذى دوخ سـلطـات الاحتلال موظفا ملتزمـا بالنهار، ومتآمرا من مهندسـى المقاومة عندما يسـدل الليل سـتاره،والذى إذا كانـت السـلطات البريطانية قبضـت عليه أكثر من مـرة، فقد اضطرت آسـفة أن تطلق سراحه لافتقاد الأدلة لإدانته.

فنجـده هنا يتصرف وفقا لطبيعته الكتومة، بل يتمادى فى الصمت ليكشـف مكيدة الذيـن يغزلون له غزلهم و يمد لهم فى سـعيهم، فيفضح أمرهـم، أليس الراشـى شـأنه شأن المرتشى كلاهما ملعون؟!

ويبـدو نفـس هـذا الحرص والقـدرة الهائلـة على التخطيـط فى الأسـلوب الذى انتهجه المنشـقون عن الوفد، أحمد ماهر والنقراشـى ـ وهو أول المنشقين ـ وحامد محمود وإبراهيم عبد الهادى، فى تشكيل الهيئة السعدية.

يؤكد الدكتور عبد العليم خلاف أن فكرة تأسيس حزب جديد لم تتطرق إلى ذهن أحد منهم، حيث إنهم اعتبروا أنفسـهم الخلفاء الحقيقيين لسـعد، الذين سـاروا على الـدرب، ولم ينحرفـوا عن جادة الطريق، ويسـتدل على ذلك بحديـث أدلى به أحمد ماهـر إلـى مجلة «روزاليوسـف» فى ١٧ ينايـر ١٩٣٨، ينفى فيه فكرة تأسـيس حزب جديـد، لأنـه وزملاءه لا يزالون أعضاء فى حزب الوفد، وقد حرص كل منهم فى أول بيـان أصـدروه للأمة المصرية أن يقـرن توقيعه بصفة «عضو فـى الوفد المصرى»، إلا أن «المكتب» الذى افتتحه النقراشـى بشـارع المدابغ (شـريف حاليا) غداة فصله من الوفـد ليقابـل فيه أنصـاره إنما يدل فى رأينا على أن فكرة تأسـيس كيـان حزبى جديد كانـت تـراوده، وقد يتفـق الرأيان إذا أقررنا أن السـعديين اعتبروا أنفسـهم هم الأصل الـذى حادت عنه زعامة الوفد، أى انهم ليسـوا منشـقين، ولعل لفـظ «الهيئة» بدلا من «الحزب» يحمل فى طياته هذا المعنى، وقد أعلنت الهيئة السعدية عن نشأتها فى يوم ٤ يناير ١٩٣٨.

القسم الثاني

النقراشي في السلطة

الفصـــل الخامـــس

النقراشي والحرب العالمية الثانية

ولقـد اتسـمت سياسـة الهيئـة السـعدية ـ ورجالاتها بصفـة عامة ـ بسـعة الأفق، وعزوفهـم التـام عن الدعاية لأنفسـهم، فنجد مثـلا أحمد ماهر وهو وزيـر للمالية فى وزارة محمد محمود الرابعة (٢٤ يونيه ـ ١٩٣٨ ـ ١٨ أغسـطس ١٩٣٨) يضع كادرا جديـدا للموظفين يتضمن تخفيضات كبيرة فى مرتبـات الموظفين ، بما فيها مرتبات الوزراء، وهو الإجراء الذى كان من شأنه توفير نحو مليونين من الجنيهات فى ميزانية الدولـة، فى نفس الوقت الذى أثار فيـه حفيظـة قطاع عريض مـن الموظفين ـ ولم يفت السـفير البريطانى فى القاهرة أن ينوه بجرأة الخطوة التى أقدم عليها أحمد ماهر، حيـث إن الموظفيـن يمثلون وفق ما ورد فى خطاب لامبسـون إلى هاليفاكس فى ١٦ ينايـر ١٩٣٩ **قوة تخشـاها جميـع الحكومات التـى عجزت عن إيجاد علاج مناسـب لمشكلة تضخم المرتبات التى تستنزف موارد الدولة المالية وتستحوذ على لب جميع المثقفين المتطلعين إلى الوظائف.**

وهو الأمر الذى يعرفه النقراشـى جيدا، وهو الذى اشـترك فى إضراب الموظفين عام ١٩١٩.

كما تبنى كل من أحمد ماهر والنقراشـى سياسـة واعية رمـت إلى تحرير الاقتصاد المصـرى مـن التبعية الأجنبيـة، وبخاصة البريطانية، وهى السياسـة التـى انبثقت عن سياسـة التمصير التى انتهجاها، فنجد السـفير البريطانى يصف النقراشـى على النحو التالى فى رسالته إلى مستر إيدن فى ٢٨ يونيو ١٩٣٨ :

«والنقراشــى دون شــك يخفــى وراء أسـلوبه الناعــم الخــلاب رغبـة متحرقـة للتخلص من كل موظف انجليزى فى خدمة الحكومة المصرية»

وقد تجلت هذه السياسة فى مجال إدارات ومرافق الوزارة.

ولقد كان من الطبيعى، والسعديون يضمون بين صفوفهم صفوة من رجال التعليم على رأسهم النقراشى وأحمد ماهر والسنهورى، أن يولوا التعليم عناية خاصة؛ فنجد النقراشـى تـراوده أحلامه القديمة بالارتقاء بمسـتوى التعليـم، وتوجيهه الوجهة التى يراهـا الأفضـل مـن وجهة نظـره، فيقرر - وهـو وزير للمعـارف - أن تكـون مجانية التعليم لأكثر الطلبة تفوقا، وليس لأكثرهم فقرا. (وفق ما ورد فى دراسـة الدكتور عبد العليم خلاف).

ولقـد تجلت الصفـات التى ميزت السـعديين فى أوضح صورها فـى موقفهم من الحرب العالميـة الثانيـة، والـذى اتسـم بالاتسـاق مع النفس، والثبـات على المبدأ، ووضوح الرؤية، بحيث إنهم وجدوا أنفسهم فى مواجهة الرأى العام والدوائر السياسية على اختلاف مشاربها، وكذلك السراى بنفوره المعروف من البريطانيين. وقد تذبذب الموقـف المصرى تذبذبا كبيـرا تبعا لتتابع الأحداث العالمية منـذ اندلاع الحرب فى أول سـبتمبر ١٩٣٩ باجتياح ألمانيا الأراضى البولنديـة التى كانت أعطتها بريطانيا ثم فرنسا؛ ضمانا بتقديم المساعدة لها ضد أى عدوان خارجى، وهو الهجوم الذى كانت نتيجتـه الحتميـة إعلان كل مـن الدولتين الحرب علـى ألمانيا فى ٣ سـبتمبر ١٩٣٩. وإزاء انتصارات الألمان، وتفوقهم فى أول الأمر بدا لبعض الساسة المصريين أنه من الأفضل أن يراهنوا على الجواد الرابح، إلا أنه مع تطورات الأحداث بات واضحا أن المصلحة تقتضى ترجيح كفة الحلفاء.

والسـبب الثانـى وراء هـذا التذبذب فى الموقف الرسـمى المصـرى هو اختلاف وجهـات النظر فى الأعباء التى تفرضها معاهدة ١٩٣٦ على مصر حيال بريطانيا؛ فقد نصـت المعاهدة على أنـه فى حالة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشـى خطرهـا تقدم مصر إلى بريطانيا المسـاعدة داخل حـدود الأراضى المصرية، وفـق مـا ورد فى البيـان الذى ألقـاه النحاس فى جلسـة مجلس النواب فـى ٢ نوفمبر ١٩٣٦، حيث إنه لم ينشـر لهـذه الماهدة محاضر، ولقد أثـارت تلك الفقرة هواجس

محمد محمود باشا، كما لم يرتح إليها محمد على باشا علوبة، الذى رأى فيها ـ وخاصة فى عبارة حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ـ انتكاسا عن القيود التى أرادت بريطانيا فرضها على مصر فى مشروع معاهدة ١٩٣٠، (أى مفوضات النحاس ـ هندرسون).

وجدير بالذكر أن هذه المعاهدة أبرمت فى جو ملبد بالغيوم، من ظهور الديكتاتوريات فى ألمانيا وإيطاليا وشروعها فى تقويض التسوية التى تمت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، واعتداء إيطاليا على الحبشة، وأثره على الموقف فى مصر حتى بات واضحا للرأى العام المصرى أن نذر الخطر الوشيك بدأت تتجمع فى الأفق.

وقد سادت فى بادئ الأمر فكرة أن المعاهدة تلزم مصر بتقديم المساعدات إلى الحليفة، ولكنها لا تلزمها بدخول الحرب إلى جانبها، إلا أنه سرعان ما اتضح أن الواقع أكثر تعقيدا كما أوضح مؤلفو دراسة مصر والحرب العالمية الثانية:

«فالدول المشتبكة فى حرب مع بريطانيا لن تقبل هذا الموقف من مصر.. وستعتبر مساعداتها لبريطانيا عملا عدائيا رغم عدم إعلانها الحرب.. وقد اختلفت الاتجاهات لمواجهة هذا الموقف.. والتوفيق بين ذلك وبين التزامات المعاهدة».

واستقر الرأى على قيام مصر بالدفاع عن نفسها لو وقع اعتداء على أراضيها مع الالتزام بمساعدة الحليفة، إلا أن الآراء قد اختلفت حول تحديد هذه الالتزامات، وتشعبت فى اتجاهات ثلاثة: اتجاه يرى ضرورة التزام الحياد فى صراع دولى لا يمس مصر بشكل مباشر، واتجاه يذهب إلى أن مصر يجب عليها ـ وفاء بالتزاماتها تجاه الحليفة ـ أن تدخل الحرب إلى جانبها، واتجاه بين بين يدعو إلى أن تفى مصر حرفيا بالالتزامات التى نصت عليها المعاهدة دون زيادة أو نقصان.

وقد تذبذب رأى الأغلبية تبعا للتطورات السريعة التى طرأت على الموقف الدولى، فإذا كان الاتجاه الأخير هو السائد فى بادئ الأمر فإن أزمة سبتمبر (اجتياح بولندا وإعلان بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا) غلبت الاتجاه الثانى.

وتعقـدت الأمور بما أشـيع عـن سـعى إيطاليا للحصـول على ممر عبر السـودان يصـل ليبيا بالحبشـة، وكذلك أن يكون لها نصيب من الإشـراف على قناة السـويس، ذلك الشـريان الحيوى الذى يربطها بمسـتعمراتها فى شـرق أفريقيا، وبلغت الحشود العسكرية الإيطالية فى ليبيا مائة ألف جندى، وكان من الطبيعى أن يستشعر المصريون الخطر الذى يهدد أمنهم وسيادة أراضيهم.

وشـرعت بريطانيا ممثلة فى سـفيرها سـير مايلز لامبسـون فى الضغط على رئيس الـوزراء المصـرى ـ علـى ماهر ـ لإعلان حالـة الحرب فى ذات الوقـت الذى تعلن فيـه بريطانيـا الحـرب على ألمانيـا، فعقدت جلسـة طارئـة لمجلس الـوزراء لبحـث الموضوع. وقد حضر هذه الجلسـة عبد الحميد بدوى باشـا بصفته رئيس لجنة قضايا الحكومـة، وأدلى برأيه الـذى يفيد بأن نصوص المعاهدة تلـزم مصر بدخول الحرب إلـى جانـب بريطانيا، فى مواجهة الرأى المخالف بـأن المعاهدة لا تلزم مصر بدخول الحرب، وأنها قدمت ما يتجاوز التزاماتها بمقتضاها.

وقد حاول على ماهر ـ بإيعاز من عبد الرحمن عزام ـ انتزاع تنازلات من بريطانيا فى مقابل إعلان الحرب؛ ولكن سرعان ما اتضح له أن مصر لن تجنى شيئا بالمغامرة العسـكرية، فتراجع عن إعلان الحرب، وقد اتسم موقفه بصفة عامة بالمراوغة؛ حيث صدر عن مجلس الوزراء ما بين ١ و٩ سبتمبر أربعة قرارات متضاربة، بدأت بالموافقة على إعـلان الحـرب وانتهـت برفض ذلك الإعـلان، ففـى الاجتماع الثانى لمجلس الوزراء أجمعت الأغلبية على إعلان حالة الحرب، وقد تزعم النقراشى فى المجلس الفريـق المؤيد لإعلان الحرب، وجاء موقفه هذا متسـقا مع سياسـة حزبه وبالأخص زعيم الحزب، أحمد ماهر، وقد كان من أشـد المتحمسـين لفكرة دخول الحرب إلى جانب بريطانيا، غير أن موقف السعديين لم يكن موحدا، حيث كان محمود غالب من المعارضين لتلك الفكرة، وفى الواقع كان أحمد ماهر أشد المتحمسين لدخول مصر الحرب إلى جانب بريطانيا، والأكثر نشـاطا فى الدعاية إلى فكرته التى كانت تدعمها عدد من الحجج، أهمها أن فى إحجام مصر عن إعلان الحرب اعترافًا منها بالحماية، وهو الموقف الذى لا بد أن تأباه أمة معتزة بكرامتها، حريصة على استقلالها، كما كان مقتنعا بأنه بإعلان التعبئة العامة تكون مصر قد برهنت للحليفة على حسن نواياها، مما

لا بد وأن يؤتى ثماره عندما تضع الحرب أوزارها، ويقوى من مركزها فى مفاوضات ما بعد الحرب، وراح كذلك يثير مخاوف المصريين من أطماع موسولينى، وكان أحمد ماهر والسعديون يراهنون على ضرورة أن يكون النصر فى جانب الحلفاء، لما للدول التى فى هذا المعسكر من مقومات؛ فمن ناحية بريطانيا لها موارد اقتصادية هائلة، ومن ناحية أخرى فهى لديها أسطول يضمن لها السيادة فى البحر، وكان أحمد ماهر بصفة عامة مؤمنا بـ «انتصار قضية الديموقراطية».

كما كان أحمد ماهر يبدى تخوفه كذلك من انضمام قوى الصهيونية لمعسكر الحلفاء، وبذلك هم يكتسبون قوة ضاربة من حيث التنظيم والاستعداد العسكرى، ناظرا ببعد نظره إلى المشكلة الفلسطينية، كما كان يأمل باشتراك مصر فى الحرب إلى جانب الحلفاء فى تدريب الجيش المصرى وتسليحه.

وعندما أفضى الاجتماع الثانى للمجلس إلى الموافقة هدد عبد الرحمن عزام بالاستقالة، مما أزعج على ماهر حيث استشعر الحرج الذى يمكن أن تسببه له مثل هذه الاستقالة، فى الوقت الذى لا يتمتع به رئيس الوزراء بالأغلبية فى البرلمان، كما تعقدت الأمور عندما تعهدت إيطاليا بالحيدة ازاء مصر، مما ساعد بلا شك على ترجيح كفة المعسكر المنادى بعدم دخول حرب «لا ناقة لنا فيها ولا جمل»، على حد التعبير الذى استخدمه الشيخ المراغى من أعلى منبر الأزهر، إلى جانب ما كانت تذيعه الإذاعة الألمانية من **أن ألمانيا تقدر موقف مصر الخاص، ولا تعتبر ما تقدمه لإنجلترا من معاونة فى حدود المعاهدة عملا عدائيا**، كما نقل الدكتور حسين هيكل فى مذكراته، وانتهى الأمر بقرار الإحجام عن إعلان حالة الحرب.

وفى الواقع كانت هناك عدة عوامل لعب كل منها دورا لا يمكن إغفاله فى تشكيل الرأى العام المصرى: الدعاية الإيطالية التى نشط فيها أفراد المفوضية الإيطالية، وكان اثنان منهم من أعضاء الحزب الفاشستى، وكذلك الجالية الإيطالية وقد كانت كبيرة العدد، والمدارس الإيطالية، وقد كانت مجانية وضمت حوالى ٤٠٠ طالب مصرى؛ كما كان القصر واقعا تحت تأثير الحاشية الإيطالية.

العامـل الثانى كان الدعاية الألمانية، وهـى وإن كان تأثيرها أضعف بكثير، إلا أنها كانت تسير فى نفس الاتجاه.

ولقد ساهمت أيضا السياسة ذات الطابع الإسلامى التى تبنتها مصر فى هذه الفترة فـى تـأزم العلاقات المصرية ـ البريطانيـة؛ فقد اتبع الملك فاروق، بإيعاز من الشـيخ محمـد مصطفـى المراغى، سياسـة ذات طابع إسـلامى لزيادة شـعبيته، وقـد واكبت الدعاية الاسـلامية التى راح يروج لها عدد مـن المفكرين، والحزب الوطنى بخاصة، أحداث فلسطين التى لعب فيها الجانب البريطانى دوره المعروف.

كما كانت هناك بعض الأمـور أكثر خصوصية، أى أنها كانت رهن الساعة، جعلت موقـف مصر حرجا من أهمها: احتجـاز المصريين فى ألمانيا، والخوف على الملاحة المصريـة فـى البحر المتوسـط، وعلى تجـارة مصر مـع أوروبا، إلـى جانب مخاوف المصريين من عدم كفاية القوات البريطانية الرابضة فى مصر، مع ما يقابلها من حشود إيطالية كبيرة فى ليبيا، وهو الشـعور الذى نقله محمد محمود إلى لامبسون، مما يعنى تخـوف مصـر من إمكانيـة وجدية بريطانيا فـى الدفاع عن حدودها، حيـث كان يتردد عزم بريطانيا فى حالة رجحان كفة الجيوش الألمانية على إغراق الدلتا أمام الألمان؛ لتعطيل زحفهم نحو الجبهات الشرقية.

وتزامن مع سـيادة هذا الاتجـاه محاولة على الصعيد الدبلوماسـى لإقناع الجانب البريطانـى بـأن وضع مصـر كدولة غيـر محاربة يمكـن أن تفيد منه بريطانيا فى شـراء المـواد الحربية من الولايات المتحدة الأمريكية عن طريقها، ولقد وجد هذا المطلب آذانـا صاغية فى وزارة الخارجيـة البريطانية، وعموما انتهى الأمر بـأن أعلنت الوزارة حرصها على تنفيذ المعاهدة فى أضيق حدودها، وتعهدها بإعادة النظر فى حالة إذا ما دخلت بريطانيا الحرب، أو أصبحت بريطانيا أحد ميادينها.

ويتغيـر الموقف فى مصر مرة أخرى عقب اجتياح ألمانيا لفرنسـا، وإعلان باريس مدينـة مفتوحـة، إذ رأت إيطاليـا الفرصـة سـانحة لدخـول الحرب من أجـل أن تظفر بنصيبهـا من الغنائم عند عقد الصلح، فأعلنـت دخولها الحرب فى ١٠ يونيو ١٩٤٠. وتوجهـت بعض القوات الإيطالية الرابضة فى ليبيا إلى مصر، معلنة أنها اضطرت إلى

هـذا التحرك من أجل إخراج الإنجليز من مصر، وأعلن على ماهر أن مصر ستقف موقف المدافع عن أراضيها، إلا أن ذلك القرار لم يكن ليرضى الانجليز الذين لم يكن ليطمئنوا إلى تصريحات على ماهر، إلى جانب تخوفهم من تأثير الدعاية الإيطالية والألمانية.

وكان لا بد لوزارة على ماهر من أن تقدم استقالتها بعد أن وصلت العلاقة بينها وبين السفير إلى طريق مسدود، وكان من الطبيعى فى الظروف الراهنة أن يأتى رئيس وزراء تربطه ببريطانيا علاقة ودية؛ ولذلك عهد إلى حسن صبرى برياسة الوزارة.

وأثيرت مسألة الحرب فى أول اجتماع لمجلس الوزراء بعد اجتماعه التقليدى الأول، واستقر الرأى، كما يقول القطب الدستورى الدكتور حسين هيكل على أن

تحارب مصر الطليان إذا تقدموا إلى مرسى مطروح، أول مرفأ مصرى محصن على البحر الأبيض المتوسط، وأول مركز للقوات المصرية المسلحة فى صحراء مصر الغربية.

وقد اكتفى المجلس بهذا القدر؛ حيث إن الإيطاليين قد اكتفوا ببعض المناوشات على الحدود.

وكان حسن صبرى قد أسند وزارة الداخلية إلى النقراشى؛ وهو الاختيار الذى أثار حفيظة الأحرارالدستوريين؛ لما لوزير الداخلية من سلطات واسعة، وخصوصا فى الانتخابات البرلمانية؛ فلجأ حسن صبرى إلى مناورة، بمباركة القصر الذى أغضبه موقف السعديين من الحرب؛ إذ بادر بتقديم استقالة الوزارة، وأعاد تشكيل وزارة جديدة، تولى هو نفسه وزارة الداخلية مسندا وزارة المالية إلى النقراشى.

وكانت الأمور على حدود مصر تتطور فى هذه الأثناء، ومع تكثيف إيطاليا حشودها طالب الوزراء السعديون مرارا بإعادة فتح باب المناقشات فى موقف مصر من إعلان الحرب على إيطاليا، ولكن دون مجيب، على اعتبار أن هذا الموضوع كان قد طرح من قبل، وكان قد تم بالفعل اتخاذ قرار بشأنه، على أنه عقب تقدم القوات

الإيطالية ٦٠ ميلا داخل الأراضى المصرية، حتى السلوم وسيدى برانى دعا حسن صبرى المجلس إلى الانعقاد فى ١٩ سبتمبر ١٩٤٠.

وكان رأى السعديين صريحا فى أن مصر ينبغى لها أن تعلن الحرب دفاعا عن أراضيها، ولكن الأطراف الأخرى أحجمت عن قرار يورط مصر فى الحرب، وكان الرأى العام غير مهيأ لهذه الخطوة، خاصة أن الإذاعة الإيطالية راحت تعلن أن المراكز المصرية لن تقصف طالما لم تشترك مصر فى الحرب، وعندئذ أعلن حسن صبرى رأيه القاطع بعدم إعلان الحرب حتى لو أن الإيطاليين بلغوا القاهرة.

وعند التصويت ظهر بوضوح أن السعديين وحدهم هم المتمسكون بإعلان الحرب، وساد الاتجاه القائل بتجنيب مصر ويلات الحرب، وكان لا بد للسعديين أن يواجهوا الموقف بالاستقالة، و قد أدلى النقراشى إلى «الأهرام» بالتصريح التالى فى ٢٣ سبتمبر ١٩٤٠:

«شاء دولة رئيس مجلس الوزراء أن يبرز فى كتاب قبول استقالتنا معنيين:

الأول ان الخطة التى اتخذناها لم تكن وليدة الحذر والأناة وتقدير العواقب، بل كانت علاجا أملته الخفة... والواقع أن هذه الخطة، وهى الدفاع عن البلاد إذا اعتدى عليها، خطة قديمة أعلنتها وزارتان متعاقبتان وأقرهما عليها البرلمان. فليس التفكير فيها ابن ساعته ولا وليد يومه، ولم يكن فيما اقترحنا إلا تنفيذ هذه الخطة المقررة باعتبار أن أسبابها قد تحققت على وجه لا يدع مجالا لانكار. فكيف، والحال ما شرحت، تصح نسبة الخفة إلى قرارنا؟

والمعنى الثانى الذى شاء سعادته أن يبرزه انه لم يجد فى جو الحوادث ما يحفز إلى هذا القرار ولا يدعو إليه، بحيث يرى دولته أن قرارنا انبنى على التطير، وكان الأخلق حين البت فى مصائر البلاد وأقدارها ان نتريث حتى تنكشف خفايا النيات وتتأكد بوادر الغايات.

ونرى من جانبنا أن توغل جيش أجنبى فى أراضينا المصرية حوالى مائة كيلومتر، ومحاولته تثبيت أقدامه وتحصين مواقعه فيها أمر قاطع فى الدلالة على إرادة الغزو لا تخفى معه نيات ولا تبهم غايات.

على أننا حين طلبنا إلى مجلس الوزراء أن يأخذ باقتراحنا طلبنا إليه كذلك أن يدعو البرلمان ويعرضه عليه، فلم يوافق دولة رئيس مجلس الوزراء على ذلك بل إنه لم يكن يرى فى اجتياح هذا القدر من الأراضى المصرية ما يسوغ عقد مجلس الوزراء ليتداول فى الأمر، ولم يدع مجلس الوزراء لذلك إلا بعد إلحاح شديد.

و ان رغبتنا فى عرض الأمر على البرلمان لتؤكد أننا لم نطلب أن نزج فورا البلاد، ولكنا أردنا أن يوضع القرار أولا أمام البرلمان لنظره وتمحيصه.

إن الأمر خطير والواجب أن يدعى البرلمان لعرض الموقف عليه عرضا كاملا، وليبدى رأيه فى أخطر الحوادث وأشدها أثرا فى مستقبل البلاد.»

وكان الغرض من هذا التصريح هو درء محاولة تأليب الرأى العام على السعديين باتهامهم بالخفة، أى الاستهتار، مع ما فى هذا الاتهام من تجن على الحقيقة فى رأى السعديين، حيث إن ـ كما يظهر من العرض السابق ـ موقف السعديين ظل ثابتا لم يتغير منذ بدأ الموقف العالمى فى التدهور، كما أن لموقفهم هذا فلسفته التى قد يتفق أو يختلف معها البعض، ولكن لا يمكن بحال من الأحوال التسفيه منها، أو الاستهانة بها.

وعلى الرغم من أن الأحرار الدستوريين كانوا فى مجموعهم قد تبنوا فكرة تجنيب مصر ويلات الحرب، إلا أنه يبدو، نقلا عن الدكتور حسين هيكل، أن محمد محمود، وكان قد اعتزل الحياة السياسية فى هذه الفترة لظروفه الصحية، كان يتفق فى الرأى مع أحمد ماهر الذى كان كثير التردد عليه فى تلك الفترة.

وقد سار حسين سرى خليفة حسن صبرى، الذى وافته المنية وهو يلقى خطاب العرش، على درب سلفه، على الرغم من أنه كان من المؤيدين لقرار دخول الحرب من قبل. وقد منح أعضاء البرلمان الثقة لوزارته، وعلقت جريدة الدستور المعروفة بميولها السعدية على ذلك بأن السعديين لا يزالون عند نفس موقفهم من مسألة إعلان الحرب.

وعلى الصعيد الدولى تطورت الأحداث تطورا سريعا، وبدأت كفة الحلفاء ترجح مع انتصار بريطانيا على القوات الإيطالية، وإجبارها على التقهقر خلف الحدود الليبية، ولم يتمكن زحف روميل من الغرب، وانتصاره على القوات البريطانية فى

الصحـراء الليبيـة من قلب ميزان الأمور؛ إذ إنه ما لبثت القـوات البريطانية أن حققت انتصارا سـاحقا على الألمان فى معركة العلمين الشـهيرة (أكتوبر ـ نوفمبر ١٩٤٢)، وخرجت إيطاليا من الحرب عام ١٩٤٣.

وفى هذه الأجواء الجديدة عقد الحلفاء مؤتمر القرم فى يالتا (من ٣ إلى ١١ نوفمبر ١٩٤٥)، وقـرروا عقد مؤتمر دولى فى مدينة سـان فرانسيسـكو فـى ٢ أبريل ١٩٤٥؛ لإعـداد ميثاق المنظمة الدولية التى اسـتقر الرأى علـى تكوينها، بعد ما أثبتت الحرب فشل عصبة الأمم فى القيام بالدور المسند إليها.

أمـا فى مصر فقـد تشـكلت وزارة أحمد ماهر الأولـى فى ٨ أكتوبـر ١٩٤٤، عقب الأزمة التى أطاحت بوزارة النحاس، وبذلك أصبح لأول مرة وزير سعدى على رأس السلطة التنفيذية، وقد انتهز هذه الفرصة لتفعيل السياسة التى انتهجتها الهيئة السعدية منـذ المناوشـات الأولى للحرب العالميـة الثانية، إلا انه آثر ألا ينفـرد برأيه، فعـرض الأمـر على البرلمـان، كما شـكل هيئـة استشـاريـة من ذوى الرأى ضمت النقراشى إلى جانب أحمد لطفى السيد، وبهى الدين بركات، وإسماعيل صدقى، وعلى ماهر، وإبراهيم عبد الهادى، وحافظ عفيفى، وعلى الشمسى، ومحمد حسين هيكل، ومكرم عبيـد، وعبد الحميد بدوى، وغيرهـم. ونلاحظ هنـا الحرص على أن تضم اللجنة كل الاتجاهات والمشـارب؛ ففيها على ماهر الذى رفـض إجابة مطلب الإنجليز بدخول الحرب، ومكرم عبيد على الرغم من الخصومة القديمة بين الرجلين، بل وبين مؤسسى الهيئة السعدية وبينه، مما يدل على الحرص البالغ فى إبعاد أى شبهة للتحيز فى انتقاء أعضاء هذه اللجنة، حتى تطمئن الأمة اطمئنانا تاما إلى موضوعية القرار الذى تتوصل إليه هذه اللجنة، وذلك على الرغم من إيمان أحمد ماهر إيمانا لم يتزعزع مع تطورات الأحداث، بضرورة دخول الحرب إلى جانب بريطانيا.

وقـد ارتأت الهيئة الاستشـارية ضرورة إعلان مصر الحـرب على دولتى المحور، ألمانيا واليابان، من أجل أن يتسـنى لها المشـاركة فى أعمال مؤتمر سان فرانسيسكو، ممـا يجعلها من الأعضاء المؤسسـين للمنظمـة الدولية، خاصة وقد اشـترط الحلفاء أن تقتصـر الدعوة لحضـور المؤتمر على الـدول التى تكون قد أعلنـت الحرب على المحور فى تاريخ أقصاه أول مارس ١٩٤٥.

ولا شك أن الظروف أصبحت مهيأة لتبنى الموقف الذى طالما نادى به السعديون، وكافحوا من أجله.

وكان من الطبيعى أن يقر مجلس الوزراء قرار اللجنة الاستشارية، ولم يتبق لأحمد ماهر سوى الحصول على تأييد البرلمان، إلا أنه بعد البيان الذى ألقاه فى جلسة سرية لمجلس النواب عارضا قرار اللجنة، وهو البيان الذى انتزع تصفيقا حادا من الأعضاء، سقط أحمد ماهر مضرجا بدمائه، وهو ينتقل من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ، وكان القاتل هو محمود عيسوى الذى كان مدفوعا باقتناعه بأن أحمد ماهر إنما يزج بمصر فى حرب لا ناقة لها فيها ولا جمل، وأوضحت التحقيقات فيما بعد أن محمود عيسوى كان عضوا فى الحزب الوطنى بعد أن كان عضوا بمصر الفتاة، كما كان من المعجبين بأفكار المرشد العام للإخوان المسلمين، أى أنه كانت له علاقة بصورة أو بأخرى بالقوى السياسية المعارضة لفكرة دخول الحرب، كما أنه لا شك فى أن دعاية الوفد المضادة، وهو الحزب ذو الشعبية الكبرى، قد أوغرت النفوس، وجعلتها غير مهيأة لتقبل الفكرة، وإذا ما كان دخول مصر الحرب بعد أن تأكد انتصار الحلفاء هو من قبيل المسائل الشكلية لتأكيد أحقية مصر فى المشاركة الدولية فى مؤتمر سان فرانسيسكو، فإن قتل أحمد ماهر كان نتاج الإثارة المبنية على الجهل أو التجهيل، وانتصار قوى الظلام، وتغييب الفكر والتعقل، وقد كان هذا بداية لعصر الإرهاب والتعصب الأعمى.

ونخلص من هذا العرض الذى ربما نكون قد أسهبنا فيه بعض الشىء، إلى أن النقراشى فى هذه المرحلة من مشواره السياسى، والتى تزامنت مع الخطى الأولى التى يخطوها الحزب السعدى فى الحياة السياسية، لم تنبع قراراته ومواقفه عن قناعة شخصية منفردة، وإنما جاءت متسقة تمام الاتساق مع الكيان الحزبى الذى ينتمى إليه، وإن اختلف فى مرحلة منها مع وزير سعدى آخر هو محمود غالب.

ونود أن نشير هنا إلى أننا لم نقصد من وراء هذا العرض إلى البرهنة على صحة موقف السعديين دون غيرهم من القوى السياسية، خاصة أن حماسة أحمد ماهر قد قادته أحيانا إلى الإفصاح عن آراء فيها شىء من المبالغة، كالقول أن بريطانيا ليس لها أطماع اقتصادية فى مصر، حيث إن الانجليز

ليسـوا فى حاجة إلى منافسـة الشـعب المصرى فـى أرزاقه، كمـا أن لديهـم من المبـادئ الإنسـانية مـا يدفعهـم إلـى احترام مبـادئ الغير وأنظمتـه، ويتركون له الحرية فى القيام على شئونه، واختيار نظام الحكم الذى يريده.

كما قال فى خطاب له ألقاه فى نادى الهيئة السعدية بالاسكندرية:

«... لو لـم تكن إنجلترا حليفتنا لاضطررنا، ونحن ضعاف، أن نختار لنا حليفا، ولو خيرنا لما وجدنا خيرا من انجلترا... »

والطريـف أن رأيـه هذا إنما هو نفس الرأى الـذى أفصح عنه النحاس، فى معرض حديثـه عـن مزايا معاهدة ١٩٣٦ فى مجلس النواب، والـذى جر عليه انتقادا حادا من الدسـتور فى ٨/ ٢/ ١٩٤٨، لسـان حال السـعديين، فلا شـك أن الاتجاه الداعى إلى تجنيـب مصر ويـلات الحرب كان لـه وجاهته، حيـث كان يرى الكثيـرون أن دخول مصر حربا لا تعنيها سـوف يجر عليها الكثير من الخسـائر والتضحيـات، لا لسبب إلا لإرضاء بريطانيا «العدو الأول للأمانى الوطنية».

وإنمـا أردنا أن نبرز حقيقة نعتقـد أنها اتضحت من خلال عرضنا للموضوع، وهى أن السـعديين كانـوا مدفوعيـن إلى موقفهم هـذا، بواعز من حرصهـم على المصلحة الوطنيـة، غيـر عابئين بالرأى العام فى مصر، والذى لم يكـن مواتيا للفكرة التى راحوا يدعون إليها بحماسـة لا تكل، كما أنهم كانـت لهم رؤيتهم الواضحة التى عبروا عنها مرارا وتكرارا: إن اشـتراك مصر فى الحرب إلـى جانب الحلفاء بدلا من وقوفها على الحيـاد سـوف يقوى مركزها فـى مفاوضات ما بعد الحـرب إزاء بريطانيا، ويدعم من مطالبها بالحصول على الاسـتقلال التام، هذا فضلا عما يتسـنى لمصر، باشتراكها فى الحرب، من أن تصبح قوة عسـكرية وأن يكون لها جيش وطنى مدرب، تستطيع به أن تفرض إرادتها الوطنية، وكذلك أن تكسـر شـوكة الصهيونية فى فلسطين، وأن تفرض نفسـها فى مؤتمر الصلح عندما ينتهى القتال.. نقـرر ذلك على الرغم من وجهة النظر التى تنقلها المصادر البريطانية، والتى أوردها دكتور يونان لبيب رزق فى كتابه «**تاريخ الوزارات المصرية**»، والتى مفادها أن أحمد ماهر كان يرمى من وراء هذه الدعاية إلى أن ينـال رضـا البريطانييـن، ممـا يمكن أن يكون من شـأنه إسـناد الوزارة إليـه، إلا أن

النظرة الفاحصة للواقع المعاصر إنما تدل على قصور هذه النظرة؛ إذ لا يمكن لعقل أن يتصور أن السعديين لم يدركوا أن موقفهم هذا ليس هو الطريق الذى يمكن أن يفضى بهم إلى الحكم، وذلك لأسباب بديهية:

أولا: عزوف الرأى العام تماما عن فكرتهم، مما لم يكلفهم فقط الإقصاء عن السلطة، بل وشعبيتهم الجماهيرية أيضا.

ثانيا: ميول القصر المحورية، وبالتالى استياؤه من دعاية السعديين.

ثالثا: غلبة الاتجاه الداعى إلى تجنيب مصر ويلات الحرب فى البرلمان.

إذن فكل القوى المؤثرة فى مصر لم تكن لتنتصر للسعديين فى الموقف الذى ارتضوه لأنفسهم، والذى تحملوا الكثير لإيمانهم به، بل وقد كلف زعيمهم حياته نفسها؛ فكيف بهم إزاء هذه الملابسات أن يساورهم مجرد الأمل فى اعتلاء السلطة؟ إلى جانب أن موقف البريطانيين أنفسهم كان قد تغير، وأصبحت منذ عام ١٩٤٠ السياسة المقررة للحكومة البريطانية هو «بقاء مصر دولة غير محاربة»، حيث إنهم أصبحوا يخشون إذا أعلنت مصر الحرب على إيطاليا أن يقصف الطيران الإيطالى ـ الذى كان متفوقا فى العدد على الطيران الانجليزى ـ القواعد الجوية فى قناة السويس، كما كانوا يخشون من «أطماع» مصر فى الجلاء والاستقلال إذا ما شاركت فى الحرب.

ونعتقد أن هذه هى السمة الغالبة للحزب السعدى، على الأقل حتى قيام ثورة ١٩٥٢، ومطالبتها الأحزاب بتطهير نفسها، وذلك على الرغم مما أبرزته أحداث فلسطين فيما بعد من محاولة للتوافق مع الرأى العام، ولا غرابة فى هذه النزعة لدى حزب يتولى زمام أمره زمرة من المثقفين أو الانتلجنتسيا، وهى تلك العناصر التى يتحدث عنها دكتور أحمد زكريا الشلق فى دراسته القيمة عن «البنى الاجتماعية للأحزاب المصرية» والتى تستند قوتها بشكل أساسى إلى المهارات التى أكسبها التعليم إياها والتى قدمت نفسها للمجتمع من خلال تلك المهارات المهنية، أكثر منه من خلال الثروة أو الملكية أو العلاقات الشخصية.

الفصـــل الســـادس

النقراشـى والمسألــة المصريــة

لقـد كان مـن الطبيعي عندمـا دب الخلاف الـذى تحدثنا عنه طويـلا بين النحاس والنقراشـى، والوفد له ما له من شـعبية و انتشار، أن تنظر بعض الدوائر السياسية بعين الارتيـاح إلى الانشـقاق الـذى تم بيـن صفوفه ، وهو الشـعور الذى عبر عنه القطب الدسـتورى الكبير الدكتور حسين هيكل فى مذكراته، كما سعى القصر ممثلا فى أحد مستشـاريه ليؤجج الخلاف؛ فلقد طرح الشـيخ مصطفى المراغـى اقتراحا بأن يخلف النحـاس فى رئاسـة مجلس الـوزراء أحمد ماهر، عضو الوفد البـارز ورئيس مجلس النواب وقتئذ.

لأن الدكتور ماهر يؤيد النقراشى (باشا) وغالب (باشا) فى موقفهما من النحاس (باشا) ومكرم (باشا)، ولأن توليه الوزارة يؤدى إلى انقسام الوفد وضعفه.

ومـن هـذا المنطلـق نعم حـزب الهيئة السـعدية فى بواكير نشـأته بعطـف القصر، ويـرى البعـض أن هناك تطـورا خطيرا قد طرأ على موقف النقراشـى من السـلطة منذ ذلـك التاريخ، وهم يعزون هذا التحول إلى الرغبة فى ممالأة القصر المناصر للحزب الوليد الذى كان النقراشى يقف فى مقدمة صفوفه.

إلا أن الواقـع يشـير إلى أن علاقة النقراشـى بالقصر كانت دومـا علاقة طيبة، تعود إلى زمن بعيد منذ تولى وزارة المواصلات لأول مرة فى ١/ ١/ ١٩٣٠، حيث إنه كان يحرص على تسـجيل اسـمـه فى دفاتر التشـريفات بقصر عابدين فى كل المناسـبات الخاصـة بالملك، كعيد ميلاده على سـبيل المثال، جريا على العـادة المتبعة فى ذلك

الوقـت، كما روت لى والدتى هذه القصة الطريفـة ذات الدلالة: طُلب من التلميذات فـى فصل اللغة العربية، بالمدرسـة التى كانت مقيدة بها كتابة موضوع عنوانه «أسـعد يـوم فـى حياتى»، فتبادر علـى الفورإلى ذهن الفتاة الصغيرة ذكـرى اليوم الذى قابلت فيـه الملـك لأول مرة، حيث إنه بينما النقراشـى يقـوم بالنزهة المحببة إلـى قلبه على كورنيـش الإسـكندرية مـع أفراد أسـرته، فى المـرات القليلـة التى كان يسـتطيع فيها الفكاك من مسئولياته، فإذا بالملك الذى تصادف مروره يوقف سيارته وينزل ليصافح رئيس وزرائه، وتعقب أمى قائلة: لقد تصرفت بشـكل تلقائى يتنافى تماما مع طبيعتى الخجولـة؛ إذ اندفعنـا، أخـى وأنـا، فأمسـكنا بيـد الملك لنقبلهـا، ولم نكن قـد جبلنا علـى عـادة تقبيل الأيادى إلا فـى حالة واحدة، هى صفية هانم زغلـول (وهى ابنة عم والدتهما).

ونستشـف من هـذه القصة أن الابنين قد نشـآ فى بيت لا يذكر فيه اسـم الملك إلا محاطـا بعلامـات التبجيـل والاحتـرام، ويبـدو أن هذا الـولاء مبعثه إيمان النقراشـى بالنظام الملكى، وهو ما كررته جدتى على مسامعى أكثر من مرة.

إلا أنـه لا يمكـن الجدال فى أنه بعد الانشـقاق عن الوفد بـدأت مرحلة جديدة فى مشوار النقراشى السياسى، تولى فيها الوزارة أكثر من مرة:

الداخليـة فـى وزارة محمـد محمـود الرابعـة (٢٤ يونيـه ١٩٣٨ ـ ١٨ أغسـطس ١٩٣٩)

المعـارف فـى وزارة علـــى ماهـــر الثانيـــة (١٨ أغسـطس ١٩٣٩ ـ ٢٧ يونيـه ١٩٤٠)

الداخليـة مرة أخرى، ثم المالية فى وزارة حسـن صبرى الأولى (٢٧ يونيه ـ ١٤ نوفمبر ١٩٤٠)

الخارجيـة فـى وزارة أحمد ماهـر الأولى (٨ أكتوبـر ١٩٤٤ ـ ١٥ يناير ١٩٤٥)، والثانية (١٥ يناير ١٩٤٥ ـ ٢٤ فبراير ١٩٤٥)

قبل أن يتولى رئاسـة الوزارة مرتين مـن ٢٤ فبراير ١٩٤٥ حتى ١٥ فبراير ١٩٤٦، ومن ٩ ديسمبر ١٩٤٦ حتى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨.

ولعلنا نستعير هنا ما قاله محمد شفيق غربال فى معرض حديثه عن المفاوضات المصرية ـ البريطانية: «... إن معركة الاستقلال المصرية ابتدأت بعمل حكومى وعمل شعبى»، غير أنه فى تاريخ النقراشى فإن العمل الشعبى قد سبق العمل الحكومى، ولا شك أن شعبية الرجل التى كان قد اكتسبها من خلال انخراطه فى العمل الثورى، على نحو ما أسلفنا، قد بدأت فى الانحسار نتيجة للقرارات المصيرية التى اتخذها وهو يمسك بزمام الحكم، ولابد أنه أدرك أن العمل الحكومى يحتم عليه مسئوليات جديدة، كما أنه يفرض عليه أدوات جديدة من أجل تحقيق الأمانى الوطنية التى كان يسلك قبل ذلك طريق الصدام لتحقيقها.

والأداة الجديدة التى فرضتها عليه المسئولية الثقيلة التى ألقيت على كاهله، عندما تولى رئاسة الوزارة خلفا لصديقه الذى سقط على الدرب، هى المفاوضة، والمفاوضة أخذ وعطاء، إذ كان يجب على المفاوض المصرى وهو يتفاوض مع الخصم واضعا نصب عينيه هدفين أساسيين؛ هما الاستقلال التام الناجز، ووحدة وادى النيل، أن يقر كارها أو راضيا بمصالح بريطانيا فى مصر والسودان، بالقدر الذى لا يتنافى مع جوهر الاستقلال، ولا شك أن هذه الممارسة الجديدة قد فجرت فى النقراشى طاقات جديدة، ولعل ينطبق عليه ما قاله شفيق غربال عن رجالات مصر الذين تعاقبوا فى تاريخ المفاوضات المصرية ـ البريطانية، والذين ذكرهم بهذا الترتيب: الملك فؤاد، سعد زغلول، حسين رشدى، عدلى يكن، عبد الخالق ثروت، إسماعيل صدقى، محمد محمود، أحمد ماهر، محمود فهمى النقراشى، عبد العزيز فهمى...

هؤلاء رجال كانوا من طراز لم تعرفه مصر قبل حقبة المفاوضات، فإن هذه الحقبة خلقت رجال السياسة، وخلقت الأمة المشتغلة بالسياسة.

وليس أدل على ذلك من التصريح الذى أدلى به الى جريدة «**الكتلة**» فى ٦/ ٢/ ١٩٤٦، والذى يتناقض تناقضا واضحا مع الوصف الذى ورد عنه فى الوثائق البريطانية مفاده أنه «وطنى متطرف» أو «مدرس ضيق الأفق»، والذى نستطيع على أساسه قياس الوثبة الكبيرة التى اضطره إليها موقعه الجديد فى السلطة، منذ أن كان يمثل مع أحمد ماهر الجناح الأكثر تطرفا من الوفد المناوئ لمفاوضات ثروت ـ تشمبرلين، حيث نجده يقول: «**إننى لا أستطيع أن أنكر أن لنا فى السودان مصالح كما**

أن للانجليـز فيـه مصالـح، ولا أسـتطيـع أن أقـول لهــم اتركـــوا مصالحكـــم فـى السودان».

ولا شـك أن من تسـند له السـلطة، ويقبلها بمحض إرادته عليه أن ينهض بالتبعات والمسـئوليات التـى تسـتتبعها، تلك المسـئولية التى يتحـدث عنها سـعد زغلول فى خطبة العرش التى ألقاها بعد أن كلف بتأليف وزارته فى ٢٨ يناير ١٩٢٤:

«يمكن لكاتب فى جريدة أن يكتب ما يريد، لأنه غير مسـئول، يستطيع أن يكتب مـا يجعله أشـد وطنية منى ومنكم! وأنـه لا يطلب للبلاد السـودان وحده وإنما يطالب بما وراء السودان! ولكن نائبا فى مجلس النواب المصرى، يدعو إلى أمر، ويحمل إخوانه عليه، يجب أن يذكر أنه مسـئول هو وإخوانه إذا قبلوه، وإذا كان فى رأيه خطر على البلاد، كان هو وإخوانه مصدر الخطر وعليهم تقع نتائجه».

وهـى الكلمـات التى نجد صدى لها فى رد النقراشـى على نائب مـن النواب أثناء إحـدى مداولات مجلس النواب، حيث يقول هـذا النائب ما معناه إنه يمكن أن يقول مـا بدا له، لأنه ليس وزيرا، وبالتالى ليس مسـئولا، فيجيب النقراشـى: «أنت مسـئول علـى كل حال؛ لأنـك نائب» (فى ٢٥/ ٢/ ١٩٤٦). ولا شـك أن هذه الكلمات تعبر عن تطور هام فى موقف النقراشـى من السـلطة منذ دخل البرلمان، وشـكل مع زميله أحمد ماهر جناح المعارضة الجامح.

وقـد لحـق النقراشـى بركـب المفاوضيـن العظـام الذيـن سـبقوه علـى طريـق المفاوضـات الوعر، فى محطتين هامتين من مشـواره السياسـى، وهـو طريق غالبا ما كان يجـر علـى من يسـلكه حملة شـعواء من الاتهامـات والتجريح، فنجد النقراشـى يقـول فـى أحـد لقاءاته مـع السـفير البريطانـى (فـى ١٣ - ١ - ١٩٤٧): «أنـا ضحية مماطلـة السياسـة البريطانية»، المحطـة الأولى فى عام ١٩٣٦، عندما شـارك مع وفد برئاسـة النحـاس فـى المفاوضـات التى انتهـت بإبرام معاهـدة ١٩٣٦، ثـم بعد ذلك عندمـا بعث إلى السـلطات البريطانية بمذكرة لطلب فتح بـاب المفاوضات، من أجل تعديـل معاهدة ١٩٣٦ على أسـس جديدة، بعـد انتهاء الحرب العالميـة الثانية، وهى المفاوضـات (سـنة ١٩٤٦ وسـنة ١٩٤٧) التى لم تسـفر عن نتيجـة مرضية، وانتهت بتدويل القضية المصرية.

ويعود تاريخ المفاوضات المصرية ـ البريطانية إلى عام ١٩١٩؛ حيث أوفدت بريطانيا فى أعقاب الثورة المصرية لجنة تحقيق، هى لجنة ملنر للوقوف على أسباب السخط والتذمر فى مصر، فتوصلت هذه اللجنة إلى نتيجة هامة هى:

أن كل حل تفرضه بريطانيا على مصر فرضا لا يرضى ولا يفى بالغرض، وأن الحكمة تقضى بالتماس حل يتفق عليه الطرفان، أى بعقد معاهدة بين البلدين...

لا شك إذن أن عنصر الثورة، الذى لم يدخله الساسة البريطانيون فى حساباتهم، قد أرغم السلطات البريطانية على مراجعة موقفها من مصر، بعد أن كانت اطمأنت إلى وضعها عقب بسط الحماية عليها، مما مهد لأول مفاوضات مصرية ـ بريطانية بين سعد زغلول وزملائه ولجنة ملنر (يونيو ـ أغسطس ١٩٢٠) التى أخرجت مسألة السودان برمتها من دائرة الاتفاق المزمع عقده بين الدولتين.

ولا يجب أن يغيب عن ذهننا ونحن نتابع هذه الشريحة من تاريخنا، أن المفاوض المصرى نازل خصمه بعقلية قانونية، كما أشار الأستاذ حسنين هيكل فى أحد أحاديثه على قناة الجزيرة (الأسبوع، عدد ٣/ ١٠/ ٢٠٠٥)، بينما كان المفاوض البريطانى ينظر إلى «استراتيجية امبراطورية»، فهو يستند فى المقام الأول على منطق القوة، وهو ما أفصح عنه النقراشى فى خطابه أمام مجلس الأمن: «... قبضة بريطانيا على مصر والسودان إنما سندها القوة لا الحق.» ـ كما علينا هنا أن نضع فى الميزان العقلية الاستعمارية التى كانت تتعامل مع المصريين باعتبارات فوقية نستشفها من تعليمات ماكدونالد (James Ramsay MacDonald) الصادرة لألينبى (Allenby):

إن مركز بريطانيا العظمى فى مصر ـ مهما قال المصريون ـ شرعى تماما من كل الوجوه الدولية والقانونية، وكانت مصر ـ من حيث القانون ومن حيث الواقع ـ تحت الحماية البريطانية، إلى أن عدلت حكومة صاحب الجلالة حالتها هذه بمحض إرادتها، ولأسباب ارتأتها، فمنحت مصر قدرا من الاستقلال، ولم يكن يستطيع إجراء ذلك التعديل أو له الحق فى منح الاستقلال سوى حكومة صاحب الجلالة، واستقلال مصر – أو القدر القائم منه – هو إذن من إنشاء حكومة صاحب الجلالة....

كان يجب إذن على المفاوض المصرى أن ينتزع حقا له، ينظر له الطرف الآخر، من هذا المنظور المتعالى، على أنه هبة أو منة.

وقد ظلت مسألة السودان هى حجر العثرة الذى تحطمت عليه كل المفاوضات المصرية فى جميع أطوارها، حتى أن معاهدة ١٩٣٦ لم يكتب لها الوجود إلا بنبذ مسألة وحدة وادى النيل جانبا، مع الاحتفاظ بحق تعديل اتفاقيتى ١٨٩٩ فى المستقبل. وقد اكتفى المفاوض المصرى بمادة واحدة خاصة بالسودان إلى جانب ملحق الغرض منه التخفيف من غلواء بريطانيا، فى العقوبات التى فرضتها على مصر عقب اغتيال السردار لى ستاك قائد الجيش المصرى فى السودان والحاكم العام للسودان، والتى كان من شأنها فرض الحظر على العلاقات المصرية ـ السودانية. وكانت «القوة العسكرية» كذلك، كما يقول الدكتور عبد الوهاب بكر محمد، من أكثر النقاط إثارة للجدل والخلاف فى هذه المفاوضات، ومفهوم «القوة العسكرية» الذى يعنى فى المقام الأول القوة العسكرية البريطانية يشمل: «الهدف من وجودها وأوضاعها وقوة مصر العسكرية».

وفى الفترة ما بين ١٩١٩ ـ ١٩٢٤ كانت السلطات البريطانية قد تنبهت إلى خطورة أن يمتد تأثير ثورة ١٩١٩ إلى السودان، وإلى ضرورة فصل السودان عن مصر، بل إلى أهمية فصل شمال السودان عن جنوبه، ليتسنى لها تحقيق أطماعها بلا منازع؛ فتبنت برنامج «إخراج مصر نهائيا من السودان». وهى السياسة التى حرص النقراشى على فضحها فى خطابه الأول الهام بساحة مجلس الأمن؛ حيث تحدث عن حادثة اغتيال السير لى ستاك ـ سردار الجيش المصرى، وهو الحادث الذى اتهم فيه هو شخصيا، مبينا كيف استثمر البريطانيون هذا الحادث لصالحهم، فطالبوا ـ كما قرر فى خطابه ـ

بمزايا جوهرية، هى تعويض قدره نصف مليون من الجنيهات وسحب جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحت من السودان فى خلال أربع وعشرين ساعة وإطلاق يدها فى مياه النيل خلافا لكل اتفاق سابق.

ولقد حاول بعد ذلك عبد الخالق ثروت (وزير الخارجية فى وزارة عدلى يكن التى تشكلت عقب استقالة وزارة زيور) فى مباحثاته مع السير أوستن

تشمبرلين (Austin Chamberlain)، وزير الخارجية البريطانى، أن يخفف من غلواء بريطانيا.

والواقع أن هذه المباحثات، وإن لم تثمر عن اتفاق بين البلدين، قد اعتبرت أساسا للمفاوضات التالية فى أدوارها المختلفة على حد قول محمد شفيق غربال؛ فقد تميزت دون غيرها من المفاوضات بأنها أول مرة فى تاريخ المفوضات المصرية ـ البريطانية، يقترح فيها المصريون تعديل صورة الإشراف البريطانى على الجيش المصرى إلى إنشاء بعثة عسكرية بريطانية على غرار تلك الموجودة فى ذلك الوقت فى اليونان وتشيكوسلوفاكيا.

كما تميزت المفاوضات التى تلتها، وهى مباحثات محمود ـ هندرسون (Arthur Henderson، وزير الخارجية البريطانى) بالربط بين وجود الجيش البريطانى ومقدرة الجيش المصرى على دفع العدوان إلى حين وصول المدد، أى الاتفاق على أن الوجود العسكرى البريطانى رهن أهلية الجيش المصرى، وقدرته فى الدفاع عن أراضيه، وعلى منطقة قناة السويس بخاصة.

وقد تبع هذا الدور من المباحثات، المفاوضات التى انتهت إلى معاهدة ١٩٣٦، وترجع بداية هذه المفاوضات إلى عهد وزارة توفيق نسيم الثالثة، حيث طالبت الجبهة الوطنية التى تألفت من الأحرار الدستوريين، والوفد، المندوب السامى بالشروع فى المفاوضات لعقد المعاهدة، وكانت الأزمة الدولية التى نشأت هذا العام (١٩٣٥) عن نزاع إيطاليا والحبشة قد أدت إلى ازدياد المصريين يقينا بضرورة الإسراع بعقد معاهدة، وتم تشكيل هيئة مفاوضة برئاسة النحاس، وقد كان النقراشى أحد أعضائها إلى جانب محمد محمود وإسماعيل صدقى وعبد الفتاح يحيى وواصف بطرس غالى وأحمد ماهر وعلى الشمسى وعثمان محرم ومحمد حلمى عيسى ومكرم عبيد وحافظ عفيفى وأحمد حمدى سيف النصر.. وقد بدأت هذه الجولة من المفاوضات من حيث انتهت مباحثات ١٩٣٠.

وعلى الرغم من أن النقراشى وماهر قد شاركا فى المفاوضات، ووقعا على المعاهدة فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦، إلا أنهما ما فتئا يكرران أن المعاهدة خطوة فى

سـبيل الاسـتقلال، ولكنهـا لا تحقـق الاسـتقلال المنشـود... يقـول أحـد التقاريـر البريطانية التى أعدت عندما تولى النقراشـى الوزارة لأول مرة ، والتى أوردها محسن محمد بكتابه «من قتل حسن البنا؟» أن النقراشى:

«رفض بشدة عدة مقترحات لتوقيع المعاهـدة؛ فإنه رأى انطفاء شعلة الحماس المقدس عند النحاس باشا.

وأجبرت الضجة التى صاحبت موسـولينى النقراشـى على قبول المعاهدة عام ١٩٣٦ ولكن دون مبالغة».

وأوغـر موقف ماهر والنقراشـى عليهما صـدر زعيم الوفد الذى بالغ فى الإشـادة بمزايا المعاهدة إلى حد القول إنها معاهدة الشـرف والاستقلال، على نحو ما أسلفنا، وكان أحد أسـباب النزاع بين أقطاب الوفد الذى أفضى إلى خروج النقراشى.. ويبدو أن النقراشـى ظل على رأيه فى المعاهدة، الذى أفصح عنه أكثر من مرة، بحيث نجده يقـول فـى موضعيـن من مذكراتـه الخاصـة بمباحثات عـام ١٩٤٧ مع بيفن بوسـاطة كامبل السفير البريطانى:

«لا تنتظـر يـا جنـاب السـفير أن ألتزم بمـا جرى به العمـل فى الماضـى وإنكم تعلمـون رأيـى فـى معاهـدة ١٩٣٦، فـكل ما يمكننـى الامتنـاع عن القيـام بـه سأمتنـع عن عملـه... (٥ أبريل)

ويعـود مرة أخرى فى خلال مقابلته مع تشـابمان أنـدروز (Chapman_Andrews)، نائـب السـفير البريطانى، إلى رأيه «المعـروف» فى المعاهدة فى معـرض رده على ما ورد فـى مذكـرة الأخير بخصـوص المعاهدات التى بيـن بريطانيا وبين مصر وشـرق الأردن، والتى بمقتضاها تكفل بريطانيا سلامة مصر وأمنها، فيقول:

«... وإنى أود أن أذكرك برأيى فى معاهدة ١٩٣٦، وإننى متمسـك بهذا الرأى، وأن القـول بـأن بريطانيـا هى التـى تكفل تحقيق سـلامة مصر وأمنهـا قول غير مقبـول؛ لأننـا نريـد أن نتولـى نحن تحقيق سـلامتنا وأمننـا، لا أن يتـولاه الغير عنا...» (مذكرة بتاريخ ٢٨ / ٩ / ١٩٤٨).

والواقـع أن المعاهـدة قـد حققـت الكثيـر مما عجـزت المفاوضات السـابقة عن تحقيقـه؛ فقد نصت المادة الأولى على «انتهاء احتلال مصر عسـكريا بواسـطة قوات صاحـب الجلالة الملك والامبراطور»، وارتفاع مسـتوى التمثيل السياسـى بين مصر وبريطانيـا إلى مسـتوى «سـفراء» بعـد أن كان ممثـل بريطانيا يحمل لقـب «المندوب السـامى». وترتـب علـى الوضـع الجديد التـزام بريطانيـا بتعضيد أى طلـب تتقدم به الحكومـة المصرية للانضمام لعصبة الأمم؛ بصفتها دولة مسـتقلة ذات سـيادة، ولقد أوصـت معاهدة ١٩٣٦ كذلك بوجوب إلغاء نظام الامتيـازات دون إبطاء، وقد تمت التسـوية النهائيـة فـى مؤتمر مونترو فـى العام التالـى؛ مما أخضـع الأجانب فى مصر للنظـام الضريبـى المصرى، بعد أن كانوا ينعمون بالإعفاء مـن الضرائب، كما ألزمهم كذلك بالتشـريع المصرى. إلا أن هذه المعاهدة قد كبلت مصر بقيود عسـكرية ثقيلة، أولهـا: ربـط جـلاء القـوات البريطانيـة جـلاء تاما عـن مصر بأهليـة وكفـاءة الجيش المصـرى، إلـى الدرجة التى تمكنه من أن يقوم بمفرده بالدفاع عن حرية الملاحـة فى القنـاة وسـلامتهـا، فى تناقض سـافـر مـع معاهدة الآسـتانة ١٨٨٨ التـى نصت على حيدة القناة، وعلى مسئولية مصر فى الدفاع عنها، كما انتهزت بريطانيا الحالة الدولية المتأزمـة فرفعت عدد قواتهـا المرابطة فى مصر إلى عشـرة آلاف جندى، بعد أن كان عددها المنصوص عليه فى مشـروع ١٩٣٠ ثمانية آلاف، كما تم الاتفاق بين الطرفين بموجـب المعاهدة علـى بقاء القوات البريطانية مرابطة فى منطقة القناة لمدة عشـرين سـنة كاملـة، بل وألزمت مصـر ببناء الثكنـات الجديدة التـى تنتقل إليهـا القوات فور انسـحابها من المدن الكبرى، إلى جانب النفقات، على أن تقتصر مسـاهمة الحكومة البريطانيـة على الربع، إلا أن حكومـة محمد محمود نجحت فيما بعد، وبالتحديد فى ٢٧ سـبتمبر ١٩٣٨، فـى تعديـل هـذه المـادة؛ حيـث اتفـق علـى أن تقـوم الحكومة البريطانيـة بزيـادة الحصة المقررة لها فـى تكاليف إقامة القـوات البريطانية فى منطقة القناة إلى النصف بدلا من الربع.

وأباحـت كذلك المعاهـدة المجال الجوى المصرى للطيـران الحربى البريطانى، وهو الأمر الذى أرادت بريطانيا اسـتغلاله للطيران المدنى، إلا أن حكومة النقراشـى، وانطلاقـا مـن التطـور الـذى طـرأ علـى الاتفاقيـات والمعاهـدات الدوليـة، أرجأت

الاقتراح البريطانى بتسيير رحلات منتظمة إلى العواصم التى لا تصل إليها شركة مصر للطيران، إلا أنه سرعان ما أدرك النقراشى، على الرغم من إصراره فى هذه المسألة، وتمسكه بموقفه طوال وزارته الأولى والثانية، أنه قد دخل فى معركة خاسرة، كما ورد بكتاب «سنة من عمر مصر».

ولعل فى هذه البنود المتعلقة بالمسألة العسكرية، ما يفسر اهتمام السعديين البالغ بالدعوة إلى دخول مصر الحرب، إلى جانب بريطانيا حتى يتسنى تسليح وتدريب الجيش المصرى، ويفسر كذلك العناية الخاصة التى أولتها حكومة على ماهر ثم حكومة النقراشى لمسألة الجيش والتجنيد، فلقد استصدر النقراشى قانونا خاصا بالخدمة العسكرية، الذى فرض هذه الخدمة إجباريا على كل المصريين، وكان النظام المعمول به من قبل هو نظام البدل النقدى الذى كان يسمح بالحصول على الإعفاء مقابل مبلغ عشرين جنيها، وقد رمى هذا القانون إلى زيادة عدد المجندين، كما أصبح الجيش يضم بين صفوفه عددا من المتعلمين. ومن اليسير أن نستشف أن الغرض من هذا القانون هو درء ادعاءات بريطانيا، التى كانت تتذرع بضعف الجيش لتبرير وجودها فى مصر، دفاعا عن مصالحها فى الشرق الأوسط. وبادر النقراشى كذلك فور انتهاء الحرب العالمية الثانية بإرسال رسالة إلى السفير البريطانى يطالب فيها بضرورة إنهاء خدمة البعثة العسكرية البريطانية بالتدريج، محددا مهلة ستة أشهر لإنهاء هذه الخدمة، حيث إنه أدرك أن المراد من هذه الخدمة فى واقع الأمر هو السيطرة على تقدم الجيش المصرى والتحكم فى قوته وحركته. (نقلا عن رسالة الدكتور عبد العليم خلاف).

فمما يميز وزارة النقراشى الأولى بحق هو السياسة التى انتهجتها على الصعيد العسكرى؛ حيث شهد عام ١٩٤٥ بداية حجب الحكومة المصرية مشروعاتها فى التوسع فى الجيش المصرى عن البعثة العسكرية البريطانية، وتسجل الوثائق البريطانية أن أول من أثار قضية الأعداد المتزايدة لأفراد البعثة العسكرية البريطانية فى الجيش المصرى ومستواهم من حيث الكفاية، هو السيد سليم والنقراشى.. والسيد سليم كان قد تولى وزارة الدفاع فى وزارتى أحمد ماهر الأولى والثانية، وفى وزارة النقراشى الأولى، وقد دعمه النقراشى، كما يقرر الدكتور عبد الوهاب بكر

محمد، فى السياسـة المتشـددة التى اتبعها مع السلطات العسـكرية البريطانية، والتى بلغـت حد الـرد على رئيس البعثـة العسـكرية البريطانية بأن يهتم بشئونه الخاصة، وبأن خطة الجيش المصرى ليست من اختصاصه.

بالإضافة إلى البنود السـابقة فمعاهدة ١٩٣٦ هى أيضا تلك المحالفة التى وصفها النحـاس بأنهـا «محالفة الند للند على قدم المسـاواة الحقيقيـة»، ولكنها تفرض على مصر مسـاعدة الحليفة فى ثلاث حالات؛ اثنتان منها نص عليهما فى مشروع معاهدة سـنة ١٩٣٠، وهمـا حالـة الحـرب، وحالـة خطـر الحـرب، وزيـدت ثالثـة فـى هذه المعاهـدة، وهى قيام حالة دولية مفاجئة يخشـى خطرها. ولقـد وضع هذا البند مصر فى وضع حرج عند نشـوب الحـرب العالمية، واختلفت فى تفسـيرها الآراء وتباينت كما أسلفنا.

أما فيما يخص السـودان؛ فقد تم الاتفاق على عدم المساس باتفاقيتى ١٨٩٩، مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المسـتقبل لتعديلهما، وبموجبها تم التوصل إلـى الاتفاق على تفعيل هاتيـن الاتفاقيتين، عن طريق الإقرار بعودة الجيش المصرى إلـى السـودان، وتعيين المصريين مثلهم مثل الإنجليز فـى الوظائف التى لا يوجد لها سـودانيون أكفاء، وكذلك بتخويل مفتش الرى فى السـودان ـ الذى تم الاتفاق على أن يكون مصريا ـ حق الجلوس بمجلس الحاكم العام عند النظر فى الشئون المتعلقة بمهام وظيفته، وإن ظلت سلطة تعيين وترقية الموظفين العسكريين والمدنيين مخولة للحاكم العام.

ولقـد تركـت معاهـدة ١٩٣٦ أثرا سـيئا على نفـوس الوطنيين السـودانيين؛ حيث سـجل أحد تقارير المخابرات السودانية (نقلا عن دراسـة للدكتور يونان لبيب رزق) أنه

«ليـس هناك من شـك أن غالبية الوطنيين السـودانيين سـاخطون علـى الاتجاه المصـرى الجديد نحو السـودان، ممـا تضمنته المعاهدة، وقـد تمثل فى تحول الوطنييـن المصرييـن من المطالبـة باسـتقلال كل وادى النيل (موحـدا وبدون تجزئة) إلى المطالبة بمشاركة البريطانيين، وتحقيق سيادة مساوية لهؤلاء، ولو من الناحية النظرية على الأقل».

وهكـذا يتضـح أن المواد الخاصة بالسـودان فـى تلك المعاهدة سـارت فى نفس الاتجاه الذى رسـمته لنفسها السياسـة البريطانية فى السودان، منذ أحداث العنف فى عام ١٩٢٤، الرامية إلى فصل السودان عن مصر بطرق شتى نذكر منها:

١ـ تشجيع الحركات الإقليمية والدينية، ولعل أشهرها المهدية.

٢ـ إيجاد نوع من التنافس فى هذا المجال بين المصريين والسـودانيين عن طريق الاسـتغناء عن ريادة الأزهر كمؤسسة دينية وتعليمية، وإحلال جامع أم درمان مكانه.

٣ـ تشـجيع الاتجـاه القبلى الـذى يحول دون انخراط السـودانيين فـى وحدة مع مصر.

ولقـد فطـن المصريـون إلـى هـذه السياسـة، وسـوف نقتصر هنـا على مـا يتصل بموضوعنا اتصالا مباشـرا، مكتفين بالإشـارة إلى الجهود الواعية المبذولة فى سـبيل إفشـال تلك السياسـة، والتى أوردها الدكتور يونان لبيب رزق فى دراسته القيمة حول قضيـة وحدة وادى النيل.. ولقد سـاهمت حكومة النقراشـى بقدح فى هذه السياسـة الرشـيدة؛ ففـى عهـد وزارتـى النقراشـى الأولـى والثانية تـم الاتصـال التليفونى بين القاهـرة والخرطـوم، وأجريـت الدراسـات الفنية اللازمـة حول مشـروع امتداد خط حديـدى مـن الشـلال حتـى مدينـة حلفا؛ تسـهيلا للانتقـال بيـن السـودان ومصـر. وأعلنـت حكومة النقراشـى كذلك فـى مجلس النـواب أن المعامـلات التجارية بين مصر والسـودان لا تخضع لأية قيود، بناء على هذا التصريح استثنى ممدوح رياض ـ وزيـر التجـارة والصناعة السـعدى ـ السـودان من قـرار حظر تصدير أيـة كميات من السـكر والزيـت إلى الخارج لاشـتداد حاجة السـوق المحليـة إليها فـى أوائـل عـام ١٩٤٨، كمـا شـرع النقراشـى فـى عهد وزارتـه الثانيـة فى بناء مسـجد كبيـر بمدينـة الخرطـوم، كما أوضـح الدكتور عبـد العليـم خلاف فى دراسته التى أشرنا إليها أكثر من مرة.

والواقع أن لفيفا من الساسـة المصريين، على رأسـهم إسـماعيل صدقى، ومحمد محمـود، وأحمد ماهر، والنقراشـى لـم يقبلـوا معاهـدة ١٩٣٦ إلا على مضض؛ فهى

وإن كانـت لهـا مزايـا لا يمكـن إغفالهـا، إلا أنهـا مـن وجهــة نظرهــم لا تحقق إلا استقلالا منقوصا؛ حيث إنها أبرمت فى ظـروف حالكـة، مصحوبـة بتهديـد لا يكاد يخفى وجهه السـافر، بإعادة فرض الحماية على مصر، مثلما كانت الحال فى الحرب العالميـة الأولـى، كمـا قبلوها على أمـل تعديلها فى أقـرب وقت ممكـن. ولقد رأوا الفرصـة سـانحة بعـد انتهـاء الحـرب العالميـة، واعتمـادا علـى مـا قدمـت مصر من مسـاعدات وتضحيات تؤهلها من وجهة النظر المصريـة للحصول على حقوقها. إلا أنه سـرعان ما خـاب ظن الوطنييـن المصريين، ويصـور لنا هذا الشـعور خير تصوير ذلـك الاحتجـاج الـذى رفعتـه الحكومـة المصريـة للحكومـة البريطانيـة، لتجاهـل الحكومة المصرية فى المؤتمرين اللذين عقدا بموسكو ثم لندن، لمفاوضات الصلح مـع جميع الـدول الأوروبية التابعة لألمانيا. وتعول المذكرة المرفوعة فى هذا الشـأن علـى المجهـود الحربى الذى سـاهمت به مصـر، والذى كان قد لعـب دورا كبيرا فى تطـور الحرب، وتعول كذلك على ما لها من مصالح فـى ممتلكات إيطاليا الإفريقية، خاصـة أن إيطاليـا كانت قد اغتصبت منذ عام ١٨٨٥ مصوع ومناطق أخرى وشـيدت منها مستعمرة أريتريا التى كانت تقتضى طبيعة الأمور إلحاقها بالسودان، كما أضيرت الموانئ المصرية من جراء الغارات الجوية الإيطالية.

ولذلـك ازدادت الانتقـادات الموجهـة للمعاهـدة حـدة وضـراوة؛ عقـب انتهـاء الحـرب، حتـى لنجد فى آخـر سـاعة (فـى ١٠/ ٩/ ١٩٤٧) مقالا عنيفـا وقعه كامل الشـناوى، يفصح عنوانه عن فحواه: «كلمة السـاعة: جريمة المعاهدة... تكلموا أيها الموقعـون». إلا أن الواقـع أن المعاهدة لـم تكن من صنع الموقعيـن وحدهم؛ حيث شاركهم المسئولية أعضاء مجلسى النواب والشيوخ، فلقد أقر البرلمان المصرى هذا الاتفـاق فـى يوليـه ١٩٣٧، بأغلبيـة ٢٠٢ مـن الأصوات ضـد ١١ صوتـا فى مجلس النواب، وبأغلبية ١٠٩ أصوات من ١١٦ فى مجلس الشيوخ.

وقد وردت أول إشـارة رسـمية إلى الرغبة فى التحلل من قيود معاهدة ١٩٣٦ فى خطبـة الملـك فى يـوم ١٨ يناير ١٩٤٥، وقد عزز أحمد ماهر هـذا المطلب فى خطبة له فى البرلمان.

وتولـى النقراشـى الـوزارة لأول مرة فـى ٢٤ فبرايـر ١٩٤٥، عقب اغتيـال أحمد ماهر، فاسـتكمل المشوار الذى كان قد قطعه سـلفه، مناديا بدخول مصر الحرب إلى جانب بريطانيا ـ كما أسـلفنا ـ فأعلن دخول مصـر الحرب ضد ألمانيا واليابان. وقد ألغى النقراشى الأحكام العرفية فى ٧ أكتوبر من نفس العام، حيث انتفت الحاجة إليها، وبذلـك لم يعد حاكما عسـكريا عاما. ثم كان عليـه ـ وقد وضعت الحرب أوزارها ـ أن ينـزل بـدوره إلـى حلبـة المفاوضـات، وكانت أول خطـوة له فى هـذا الاتجاه هى المذكرة التى رفعها إلى السـفير البريطانى فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ لطلب تحديد أقرب موعد لفتح باب المفاوضات، وقد تضمنت المذكرة ضرورة معالجة مسألة السودان، وقد انتقد البعض «تلكؤ» و«تشـاغل» النقراشـى، إلا أنه فى الواقع كان قد سبق تقديم هـذه المذكرة عـدة خطوات، حيث إنه عيـن الدكتور عبد الحميد بدوى رئيسـا للوفد الـذى سـوف يمثل مصر فى مؤتمر سـان فرانسيسـكو، ولقد كان عبـد الحميد بدوى معروفـا فـى الدوائـر البريطانيـة بنزعتـه الوطنيـة «المتطرفـة»، أمـا بالنسـبة للساسـة المصريين فلقد كان «فقيه مصر الكبير» على حد تعبير الدكتور حسين هيكل.

أثار بدوى مسـألة تعديل المعاهدة فى إحدى جلسات المؤتمر (٢٨/ ٤/ ١٩٤٥) مناشـدا المؤتمر بتشـريع المبـادئ التى يمكن على أساسـها تعديـل المعاهدات التى تتنافـى مـع الواقع العالمى المستجد، والتى يمكن أن تشـكل مصدرا للنـزاع، وبالتالى تهديدا للسـلام العالمى. وفى ٢٦ يوليو تولى حزب العمال السـلطة، فكرس النقراشـى ـ الـذى رأى فـى هـذا الصعـود فرصـة سـانحة لتعديـل المعاهدة ـ جلسـة مجلس الوزراء يوم أول أغسطس لمناقشة العلاقات المصرية ـ البريطانية.

إلا أنه وفقا لرحمن H.A.Rahman صاحب كتاب A British Defence Problem in the Middle East ـ حث الملك النقراشـى بألا يتسـرع، خوفا من أن يؤدى الفشل فـى المفاوضـات إلى صعود الوفد مرة أخرى، وهو مـا كان يريد الملك أن يتفاداه بأى ثمـن لمـا كان يكنه للنحاس من بغض منـذ حادثة ٤ فبرايـر ١٩٤٢؛ ومن ناحية أخرى كان هـذا التوجـه من القصر والحكومة متمشـيا مع خطـة الخارجيـة البريطانية، حيث كانـت تترقـب التقريـر الـذى كان يعـده الفنيـون العسـكريون عـن متطلبـات بريطانيا العسكرية فى المنطقة، قبل الخوض فى مباحثات جديدة لتعديل المعاهدة.

واضطر النقراشي لمواجهة التذمر المتصاعد بين جموع الشعب، الذى كانت تداعبه الآمال العريضة للتخلص من الوجود العسكرى الاستعمارى، والذى كان من ناحية أخرى تعبث به أيد خفية. كما كان النقراشي يعاني كذلك من الأزمة التي سببتها له العناصر المناوئة في وزارته الائتلافية، التي كان قد ورثها عن سلفه دون إجراء أى تعديل بها؛ فلقد استقال حافظ رمضان وزير العدل الذى كان ينتمى إلى الحزب الوطني، صاحب شعار «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء»؛ وعلى النقيض من ذلك، هدد مكرم عبيد وزير المالية بانسحاب الوزراء الذين كانوا ينتمون إلى الكتلة الوفدية، إذا لم يتم اتخاذ خطوات حاسمة في سبيل تعديل المعاهدة. ولقد شاب العلاقة بين مكرم والنقراشي الكثير من التوتر؛ حيث إنه إذا كان الأول قد قبل على مضض العمل مع أحمد ماهر، إلا أنه كان دائم التبرم من النقراشي؛ وقد أخذ الدكتور حسين هيكل على النقراشي عدم اتخاذه موقفا حاسما إزاء تهديد مكرم المستمر بالاستقالة.

ومن ناحية أخرى فلقد اضطرت حكومة النقراشي، شأنها فى ذلك شأن الوزارات المصرية كلها التى تشكلت فى ظل الاحتلال، والتى حاولت جاهدة تفعيل واستثمار حيز الحرية الضيق المتاح لها فى هذه الظروف، اضطرت لمواجهة عدد من المتاعب والصعاب، يصعب على أى مراقب أن يدركها على وجهها الصحيح.

ونسوق على ذلك مثالا بسيطا من واقع خطاب للدكتور عبد الحميد بدوى موجه إلى النقراشى بتاريخ ٢١ ديسمبر [١٩٤٥][1]، حيث يشكو الأخير من تعنت الانجليز خلال اجتماعات اللجنة التحضيرية، التى أنيط بها البت فى أمر المقر الدائم لهيئة الأمم المتحدة، وهو الأمر الذى علقت عليه الحكومة البريطانية اهتماما كبيرا، لأنها رأت فى اختيار أمريكا مقرا لهذه الهيئة انتقاصا من نفوذها، ولقد حاول الوفد البريطاني برئاسة نويل بيكر أن يحمل الوفد المصرى على التصويت لصالح أوروبا،

(١) لقد وضعنا تاريخ السنة بين قوسين لأنه ليس مكتوبا فى آخر الخطاب، انما استدللنا عليه من واقع الخطاب التالى المؤرخ بتاريخ ٦ فبراير ١٩٤٦.

وهـو الأمر الذى لم يرق للجانـب المصرى لأنه «دفاع عن هذه القارة دون تحديد أى مـكان منهـا ضـد أمريكا إطلاقـا»، على حد قـول عبد الحميـد بدوى، لذلـك فهو لم يتعهـد بأى شـىء قبل الوفد البريطانى؛ وعند التصويـت اختلط الأمر على ممثل مصر لسـوء ترتيـب الأسـئلة موضـوع الاقتـراع، وصوت بحسـن نية تامـة ضـد أوروبا ثم لأمريـكا بعد ذلك، فمـا كان لبيكر إلا أن اعتذر عن غداء كان قـد دعاه له عبد الحميد بـدوى مـن قبـل، وكانت الدعوة إليه على شـرفه، كمـا كان هو الذى اختـار موعدها، وذلـك لأنهـم «يريدوننـا أن نفهـم وقـد تفضلوا بالـكلام معنا فـى أمر، وجبـت علينا مجاراتهـم فيـه» أو «لتأديـب مـن حدثته نفسـه أن يكوِّن رأيـا خاصا». قـد ترتب على وقاحـة بيكـر أن اضطر عبد الحميـد بدوى للاعتذار عن دعوة غـداء رتبـت من أجـل أن يقابـل الأخيـر. ويختـم عبـد الحميـد بـدوى ما سـرده من أحـداث بقولـه إنه وقد تأزمـت الأمور بهذا الشـكل فإنه يضع اسـتقالته رهن تصرف النقراشـى؛ خوفا من أن يكـون لوجوده فى الحكومة ما يؤثـر على المفاوضات المقبلـــة، خاصـة وقد غلـب فـى الوقـت الراهـن الصفـاء علـى العلاقـات بيـن حكومـــة النقراشـى والحكومـة البريطانية.

نلمـس مـن هـذه الواقعـة الصلـف والغطرسـة البريطانيـة المعهودة التـى تنم عن العقليـة الاسـتعمارية، التـى كان علـى الوطنيين المصرييـن التعامل معهـا، محاولين تحقيـق المعادلـة الصعبة بين اعتبارات العزة الوطنية وبيـن الحذر، الذى تمليه عليهم المصالـح العليـا للبـلاد، ونلمـس كذلـك تجـرد الساسـة المصرييـن مـن أهوائهـم الشخصية، وكذلك قلق بريطانيا من النفوذ الأمريكى المتزايد.

فلقـد كان العالم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، قد دخل عصرا جديدا تتنازعه أطمـاع قوتيـن عظمييـن، وكان علـى بريطانيـا إزاء الواقـع الجديـد أن تعـدل مـن اسـتراتيجيتها فى الشـرق الأوسـط تعديلا جوهريا، تواجه به المد الشيوعى من ناحية والنفـوذ الأمريكى المتزايد من ناحية أخرى، حيث اقترح بيفن تبنى سياسـة اقتصادية واجتماعية مبنية على الشراكة الاقتصادية بين بريطانيا ودول الشرق الأوسط، وأفصح عما كان ما يتمناه بأن يؤدى هذا التعاون إلى منع التغلغل الأمريكى فى أسـواق كانت بريطانيا تهيمن عليها من قبل، بينما تقدم باجيت Paget القائد العام للقوات البريطانية

فـى الشـرق الأوسـط بتصور آخر، يقوم على أسـاس اتحـاد فيدرالـى يضـم بريطانيا ودول الشـرق الأوسط، وعلى رأسـهم مصر. بمعنى آخر بدأت فكرة الدفاع المشترك تقتـرن بضـرورة انهاء الاحتـلال العسـكرى التقليدى، وذلـك حتى يتسـنى لبريطانيا الاحتفاظ بقواعد عسـكرية فى الشـرق الأوسـط، وبالأخص فى مصـر نظرا للأهمية الحيويـة لقناة السـويس؛ ولذلك نجد المفاوض البريطانى يطـرح نفس السـؤال على صدقى وعلى النقراشى: هل تستطيع مصر إرسال قوات إلى العراق مثلا إذا ما تعرض هـذا البلـد العربـى للخطر؟! على اعتبار أنهـا البلد العربى القريبـة حدوده من حدود الاتحاد السـوفيتى الذى أصبح يمثل أكبر مصدر للخطر للمصالح الغربية والبريطانية فى الشرق الأوسط؟

ويسجل النقراشـى فى المذكرات السياسية التى لدينا الحديث الذى دار بينه وبين باجيـت فـى ٢٣ اكتوبـر ١٩٤٥، وكذلـك فـى يـوم ٣٠ مـن نفـس الشـهر بحضـور آلنبـروك (Baron Alanbrooke)، الـذى كان قـد حضر إلى القاهرة فى اليوم السـابق ليقف على مشـاكل الدفاع فى الشـرق الأوسـط؛ فى المرة الأولى يطرح باجيت فكرة الاتحاد الفيدرالى متعللا بأن «المسـألة الآن لم تعد مسـألة قنال السـويس بل مسـألة المنطقـة كلهـا ورفاهية أهلها». ويحذر النقراشـى بأنه «فى هذه الحالة سـوف تسـود الفكـرة بـأن الدول الكبـرى تـوزع العالم إلـى مناطق نفـوذ تختص بريطانيا بالشـرق الأوسـط»؛ ويرد بخصوص القواعد والتجهيـزات التى تريد بريطانيا الاحتفاظ بها فى مصر ليتسـنى لها الدفاع عنها بأن «عندهم فلسـطين يضعون فيها قواعدهم»، أما مصر فتعتـزم زيادة قواتها، ويقرر القاعدة التى لا يقبـل أن يحيد عنها، وهى أن الصداقة بين مصر وبريطانيا لا تتوطد ولا تنمو إلا إذا كانت مصر مسـتقلة حرة فى تصرفاتها حيث إنه «ليس من المتيسر الآن تسيير أمة ضد إرادتها.»

وفى اللقاء الثانى يتحدث المارشـال آلنبروك عن وسـيلة الاشـتراك partnership فى الدفاع عن الشـرق الأوسط، فيسـتبدل النقراشى كلمة «اشتراك» بكلمة «محالفة»، متعللا بأن تلك هى الوسـيلة المثلى لتنظيم الدفـاع عن المنطقة، ويكرر نفس القاعدة التـى أرسـاها فـى لقائه الأول مع باجيـت، مضيفا تهديـدا خفيا بأنه فـى حالة الحرب يهتم العدو أيضا بحالة القلق السياسـى فى البلاد التى يريد أن يغزوها، وعندما نسـب

باجيت كلام النقراشــى إلـى «وطـأة الجيــوش الانجليزيــة»؛ نظــرا لكثرتها أمام ناظرى المصريين، أجاب النقراشـى بأن العبرة ليسـت فى وجود الجنود الإنجليز فى القاهـرة أو فـى غيرهـا مـن المـدن المصرية، بل فـى مغزى هـذا التواجد العسـكرى الأجنبـى فـى البـلاد، إذ إنه عندمـا رؤى اسـتعراض الجيش الانجليزى فى شـوارع القاهرة فى ١٩٣٩ ـ ١٩٣٨ قوبل بالتصفيق من رجل الشـارع المصرى، لشـعوره بأن هـذا الجيش سـوف يـذود عن مصـر إلى جانـب الجيش المصـرى، إذا مـا تعرضت لهجوم، أما فى الوقت الحاضر فإن هذا الوجود لا يعنى إلا «السيطرة وعدم الثقة».

ونخلص من هذا العرض لأهم ما ورد بالمذكرتين إلى عدة ملاحظات:

١ ـ الوضوح التام الذى ميز حديث النقراشى مع المسئولين البريطانيين، وحرصه فـى نفس الوقت على توخـى الدقة فى التعبير، وعدم الانتقـال من نقطة إلى أخـرى إلا بعد أن يتـم الاتفاق التام على المراد، حتى لا يترك ثغرة فى كلامه يمكن الاستفادة منها فى المستقبل.

٢ ـ الالتـزام بمبـدأ التحالـف فـى مقابـل الدفاع المشـترك، مما يدل علـى النظرة الواقعيـة للعلاقـات المصريـة ـ البريطانيـة، أى الإدراك بـأن مطالبـة دولـة بحجم بريطانيا بما لها من جيش و عتاد بالجلاء غير المشروط، هو من قبيل السفسطة و المزايدة.

وفـى توجـه جديـد للسياسـة المصريـة مواكب لظهـور نجم قـوة جديـدة تنافس الإمبراطوريـة البريطانيـة التـى بـدأت تغيـب عنها الشـمس، نتابع جنبـا إلى جنب مع المباحثـات الجاريـة مع السـلطات البريطانيـة، مباحثـات أخرى مع وزيـر الولايات المتحـدة الأمريكيـة، المسـتر تاك، فـى ٢٩ يناير ١٩٤٥، الذى يسـأل رئيـس الوزراء المصـرى إذا كان الوقت مناسـبا لعقـد معاهدة صداقة مع الحكومة المصرية، تشـمل المسـائل التجارية والإقامة وغيرها، فيجيب النقراشى السؤال بسؤال ذى مغزى حول الزاويـة التـى ينظـر بهـا الأمريكيون إلى مصـر: هل يزمعــون التعامل معهـا فى ضوء العلاقـة الخاصـة التى تربطهـا ببريطانيا بمقتضــى معاهــدة ١٩٣٦، أم بصفتها دولة مستقلة ذات سيادة تسعى إلى تحرير نفسـها من القيود التى فرضتها عليها المعاهدة؟

ويجيب المستر تاك بأن هذه المعاهدة من النوع النمطى standard يقترح عقدها على غـرار تلك التى عقـدت مع إيران، والجـارى الاتفاق عليها مع كل من سـوريا ولبنان والمملكة العربية السـعودية، فيفطن النقراشـى إلى مغزى هـذا الرد، حيث يجيب بأن هـذه البلاد تعتبر مناطق نفوذ، وأنه يطمـع أن تكون المعاهدة مع مصر على غرار تلك التى عقدت مع هولندا وبلجيكا مثلا.

ويتعرض الطرفـان، فى تسلسـل للحديـث يـدل على الوعـى التـام بأنهمـا إنمـا يتحـركان فـى إطار من القيـود مفروضـة فرضا على مصـر، لوضع الوزيـر الأمريكى المفوض الذى رفض اقتراح حكومته برفعه إلى رتبة سـفير، لأن ذلك على حد قوله، مـن شـأنه أن يخلـق وضعا غير مقبول بالنسـبة للولايـات المتحدة، التى يكون سـفير بريطانيـا مقدمـا على سـفيرها بمقتضـى المعاهدة المصريـة ـ البريطانيـة المبرمة مع مصـر، فيصـرح النقراشـى بأن مسـألة تقدم السـفير البريطانـى هى من المسـائل التى سوف تطرح قريبا فى المباحثات مع الجانب البريطانى.

الفصـــل السابـــــع

حادثـــة كوبـــرى عبـــاس

تأخـر الـرد البريطانى على المذكـرة المصرية المرفوعـة إلى الحكومـة البريطانية حوالـى شـهر، فلـم يصدر عـن وزارة الخارجية سـوى فـى ٢٦ ينايـر ١٩٤٦، وقوبل بالاستهجان مـن الـرأى العـام، حيث إنـه أقر المبـادئ الأساسـية التى قامـت عليها معاهـدة ١٩٣٦، كمـا أنـه وضـع مصـر فـى مصـاف «مجموعـة الأمـم البريطانيـة والإمبراطوريـة» ممـا يتنافى مع الكرامـة الوطنية، فاندلعت المظاهـرات الصاخبة فى الجامعة، وتصدت لها حكومة النقراشـى، ونجم من المواجهة بين الطلبة وبين قوات البوليس الواقعة التى عرفت فى التاريخ باسـم «حادثة كوبرى عباس». ولقد تجمعت عـدة عوامـل حولـت هـذه الحادثـة إلـى أسـطورة بعيـدة عـن الواقـع، منهـا الجهل بملابسـات الحـادث ودوافعـه، وبعده عـن الرصد المحايـد الذى نشـرته «الأهرام»، أوالشهادة التى أرخ لها المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعى.

لـم يكن ذلك الجنوح وقلب الحقائق إلا من قبيل الاسـتغلال السياسـى للحادث لأغـراض خاصة من قبل عدد كبير من الأحزاب والجماعات والأفراد. كما اختلطت أحداث كوبرى عباس فى عهد النقراشى بتاريخ ٩ فبراير ١٩٤٦، بالأحداث الأخرى التى جرت فى ذات المسـرح بتاريخ ١٤ نوفمبر من عام ١٩٣٥ فى عهد وزارة توفيق نسيم الثالثة.

وبفعـل هـذه العوامـل أصبحت أسـطورة كوبرى عبـاس، أو ما يدعونهـا بمذبحة كوبـرى عبـاس فـى ٩ فبرايـر ١٩٤٦، وكأنها حقيقـة تاريخية، ولقد كانـت للمصالح

السياسـية المختلفـة أسـبابها البعيـدة فـى إذكاء وإضفاء الغطـاء علـى الأكاذيب التى أحاطت بحقيقة الموضوع حتى رسـخت فى مخيلة الشـعب، دون أن يعنى أحد بتتبع الأحداث الحقيقية واستجلاء بواعثها، اكتفاء بالادعاءات التى تصور هذه الإضرابات علـى أنهـا كانت محـاولات سـلمية من جانـب الطلبـة، للتعبير عـن آرائهم فـى الرد البريطانى المتعنت على المذكرة المصرية.

فنجـد أن مكـرم عبيـد وزير المالية فـى حكومة النقراشـى الأولـى يلعـب دورا سـابقا للأحداث وإن كان سـاهـم بقـدح فى اضطـراب الموقـف وإشـعـال الفتنـة، فهـو يسـرب إلـى جريدة الكتلة المشـروع الحكومى لطلب الجلاء فى ١٥ ديسـمبر ١٩٤٥ قبل إبلاغ وزارة الخارجية البريطانية بفحواه، وهو أمر لا يتفق وأصول الحكم مـن وزير مسـئول؛ الأمر الذى دعـا وزارة الخارجية البريطانيـة أن تبـدى امتعاضهـا الشـديد واحتجاجهـا علـى مثـل هـذا السـلوك الـذى يخـرج عـن الأعـراف الدبلوماسـية، وهو ما أبلغه اللورد كيلرن للنقراشـى بموجب البرقيـة التى تلقاهـا من حكومتـه فى هذا الشأن، الأمر الذى دعا النقراشى إلى الإسراع بتغيير صيغة المذكرة المصرية.

ثـم يعاود مكرم عبيد محاولاته فى تخريب المسـاعى المصريـة فى بدء التفاوض بإعـادة تسـريب صـورة مـن الـرد البريطانـى على المذكـرة المصريـة فـى أول فبراير ١٩٤٦، ليقطع الطريق أمام النقراشـى فى الاسـتمرار فى المفاوضات، وخلق جو من التوتـر بيـن الحكومتين، ومن المتناقضـات أن يتولى مكرم عبيد شـخصيا الدفاع عن موقف الحكومة فى هذا الشـأن فى جلسة مجلس الشيوخ بتاريخ ٥ فبراير ١٩٤٦، ثم يقـام له حفل تكريم فـى ٩ فبراير عند بدء إضرابات الجامعة، فينتهز الفرصة لمهاجمة الحكومـة التـى ما يزال عضوا فيها، بعد أن عدل عن اسـتقالته التى قدمها فى ٢٦ يناير بناء على نصيحة الملك، ثم هو يعاود تقديم الاسـتقالة من جديد مع زميليه من وزراء حزب كتلة الوفد، طه باشـا السـباعى والسيد سـليم فى ١٤ فبراير، كما يسـاهم طلبة الكتلـة على ندرتهم فـى إضراب كوبرى عبـاس بزعامة زكريا لطفـى جمعة، الطالب بالحقـوق، علـى الرغـم من أن مكـرم عبيد زعيم الحزب ما زال شـريكا فـى الوزارة. ولقـد عبر الدكتور حسـين هيكل فى كتابه «**مذكـرات فى السياسـة المصرية**» (الجزء

الثانـى) عـن رأيه فى مناورات مكـرم عبيد، وحملها المسـئولية الكبـرى فى إضعاف الوزارة وفى تشجيع المعارضة.

ولقد عثرنا أخيرا فى حقائب النقراشـى على مذكـرة وزارة الداخلية ـ إدارة الأمن العـام ـ وهـى تتنـاول وقائـع ثابتة يمكـن الرجـوع إليها، كمـا تحتوى علـى أحداث مشـهودة وشـخصيات محددة ترتبط بالواقع الزمنى والمكانى والتاريخى. ولا شـك أن وثائق وزارة الداخلية الخاصة بكوبرى عباس لابد وأن تكون محفوظة على الرغم من مرور سـتين عاما على الحادث، وكذلك المحاضر الرسـمية والسـجلات ودفاتر الأقسام لما يصوره الحادث من أهمية بالغة.

فمذكـرة وزارة الداخلية التى تم العثور عليهـا والمرفوعة من إدارة الأمن العام فى فبراير سـنة ١٩٤٦ إلى «وزير الداخلية دولة النقراشـى باشـا» تؤكد أن حادث كوبرى عبـاس لـم يكن عفو الخاطـر أو مجرد إضراب سـلمى، بل إنها كانت مؤامرة واسـعة النطاق على مستوى القطر كله، لها ما وراءها من سبق التدبير والمقاصد التى لـم تكن خافية على الوزارة منذ البداية، فهم يرصدون ما يدور فى جماعة الإخوان المسلمين، ومصر الفتاة، والحزب الوطنى وكذلك حزب الوفد.

بـل إننا نجد قبل انـدلاع المظاهرة التى اقترن اسـمها بكوبرى عبـاس أن البوليس السياسـى يرصـد اجتماعـا يدور فى منـزل النحاس فـى ١/ ٢/ ١٩٤٦ من أشـخاص محدديـن مـن لجان الوفـد المختلفة، مثل الدكتـور محمد بلال (الـذى كان قد كلف بتأليـف أول فرقتيـن للقمصـان الـزرق)، وكمـال عبـد المطلـب، ومحمـد شـحاتة مصطفى، وهم يعرضون عليه القيام بثورة، ويبدو من رد النحاس أنه لا يعترض عليها بقولـه أن «مـن يريـد أن يثـور لا يتكلم». كما زاره فـى يوم ٦ فبراير رئيـس اتحاد طلبة الأزهـر ومعـه بعـض الطلبـة، وعاهـدوه على قيـام حركة الأزهـر ابتداء مـن ٩ فبراير «خالصة للوطن» على حد قولهم.

وتتوالـى الاجتماعـات التى يرصدهـا البوليـس فى حـزب مـصـر الفتاة بقيـادة أحمـد حسـين، وكـان آخرهـا قبـل حـادث الكوبـرى بيـوم واحـد، أى بتاريـخ ٨ فبراير.

كمـا يرصـد البوليـس اجتماعا بتاريـخ ٦ فبراير يقرر فيـه المكتب العـام للإخوان المسـلمين اعتبار الأسـبوع الذى يبدأ من ٩ فبراير «أسـبوع الجهـاد»، وقد أطلق عليه «أسـبوع الوطـن»، ولا نطيـل فـى ذكـر عمليـات الرصد، فهـى مفصلة تفصيـلا دقيقا بالمذكرة سابقة الذكر.

وهكـذا فنحـن أمـام تواطـؤ المنظمـات والجماعـات والأحـزاب المختلفة على إشـعال نـار الفتنـة، رغـم أنهم هـم الفرقـاء الذيـن يختلفـون فـى المذاهـب والرأى والأهداف كل الاختلاف.

ولـم يكـن غريبا والأمر كذلك أن يسـبق يوم الإضراب اجتمـاع ممثلى هذه الفرق المختلفـة معـا مثل أبو شـادى الكيلانـى (حقوق وفدى)، عـز الديـن إبراهيم (آداب إخـوان)، إبراهيـم زيدان (حقـوق إخوان)، عبد المحسـن حمودة (هندسـة وفدى)، ماهر محمد على (حقوق وطنى)، عبد الرؤوف سـرحان (حقوق وفدى)، صبرى أبو المجـد (حقـوق وفدى)، إبراهيم رشـدى (حقوق جهاد وطنـى)، زكريا لطفى جمعة (حقـوق كتلـة الوفد)، مصطفى مؤمن (هندسـة إخـوان). وذلـك لتحريك الإضراب وقيادة الطلبة.

وأغرب ما أورده التقرير سابق الذكر رصد الوزير الوفدى السابق عبد الحميد عبد الحق، وهو يتابع المسيرة لكوبرى عباس من سيارته، ثم يطل عليها هاتفا «لا مفاوضة إلا بعـد الجـلاء»، وهـو شـعار لا علاقة له بمبـادئ الوفد، بـل هو متعـارض معه كل التعارض.

وهكـذا سـار المتظاهـرون، أو سُـيروا نحـو كوبـرى عبـاس؛ سـعيا لقلـب مدينة القاهـرة، إلا أنهـم وجـدوا الكوبـرى مغلقـا للمشـاة، فمـا كان مـن بعض طلبـة كلية الهندسـة إلا أنهـم ركبوا الـزوارق، وأرغموا المهنـدس المقيم بالكوبـرى على فتحه عنوة للمرور بين شاطئ الجيزة وشاطئ الروضة.

وحينمـا أمرهـم ضبـاط بوليـس مصـر المرابطون فـى نهايـة الكوبرى جهـة النيل بالتفـرق لم يذعنوا، فذهـب إليهم وكيلا حكمدار بوليس مصـر، ونصحاهم بالتفرق، فلـم يذعنـوا أيضا، بل إنهـم قذفـوا البوليس بالطـوب، وأصيب بعـض أفراد البوليس

بإصابــات مــن الطــوب والعصــى، بلغــت إصابــة الطلبة والأهالــى ٣٦ شــخصا، وعدد من أصيب من البوليس ١٥.

وعنـد تراجع الطلبة ناحية الجيزة اسـتمرت أعمال الشـغب، فانجلى الحادث فى مجملـه عـن إصابـة ٨٩ مـن الطلبـة و الأهالـى، كمـا أصيـب ٣١ آخرون مـن رجال البوليس.

ولـم تسـفر واقعة كوبـرى عباس عن حالـة وفاة واحـدة، اللهم إلا حـادث لاحق اعتدى فيه بعض الطلبـة على سيارة نقل رقـم ٢٦٥٧٢ مصر، يقودهـا السائـق شفيق حسـب اللـه، وحينما أرغمت علـى تغيير اتجاههـا سـقـط تحـت عجلاتهـا طالـب يدعـى محمد على محمـد من كلية التجـارة، وعندمـا ذهـب وكيـل النيابـة الأسـتـاذ فؤاد الرشـيدى لضبط الواقعة منعـه الطلبة، وحاولوا الاعتـداء عليــه، فعـاد أدراجـه إلـى النيابـة. ويتفـق مـا يمكن اسـتنتاجه من هـذه المذكرة مع الـرأى الذى أبـداه عبد الرحمـن الرافعـى على الرغم من المآخذ التى سـجلها على بعـض تصرفات حكومة النقراشـى، منها على سـبيل المثال منع الطلبة من التوجه إلى قصر عابدين، والاعتداء عليهم بالضرب، حيث يقول:

«بالـغ الرواة فى تصوير [هـذه الحادثة]، إذ جعلوا منها فيما بعد دعاية سياسـية ضـد وزارة النقراشـى، وزعموا أن بعض الطلبة قتلوا فيهـا، وأن بعضهم غرقوا فـى النيـل مـن أعلى الكوبـرى، وقد تحققنـا أنه لم يقتـل أحد فى هـذه الواقعة بالذات..»

بـل ولقـد أيدت روايـة الرافعى شـهادة أحمد عادل كمـال فى كتابـه «**النقـط فوق الحـروف ـ الإخوان المسـلمون والنظـام الخاص**»، وهو أحد أعضاء الجهاز السـرى لجماعة الإخوان المسـلمين، رغم التناقض الواضح بين الألفاظ المنتقـاة؛ فهـو يقرر أن

«أحدا لم يقتل يومها رغم أن كثيرين ألقوا بأنفسهم من فوق الكوبرى إلى النيل أو إلـى الضفـة الطينيـة مـن جهة الجيـزة، ولكنها علـى أى حال كانـت مذبحة أسفرت عن مئات من الجرحى..»

ونخلـص مـن واقع التقريـر الرسـمـى أن حـادث كوبـرى عبـاس كان عبـارة عن ثورة مدبرة سبق الإعداد لها على مستوى القطر كله، فهى تمتـد من القاهرة والجيزة إلى الإسكندرية والشـرقية والدقهلية والمنوفية، وكذلك البحيرة، وقد شارك فى هذه المؤامرة واسعة النطاق أطراف عديدة.

وقـد يؤخـذ علـى هـذا التقرير نقـل حديث عـن النحاس فـى منزله، بما قـد يعنى تجسـس البوليـس السياسـى، إلا أن منـزل النحـاس فـى ذلك الوقـت كان أقرب إلى المنتـدى العـام، الذى دائما ما يحفـل بالزائرين والوفود، كما كان النحاس سـخيا فى تصريحاتـه، بـل وكثيرا مـا كان يطيب له أن يقوم خطيبا فى هـذه الوفود، مهما انحصر عددهم فى قلة قليلة، وبذلك فإن هذا المصدر من المعلومات كان بالغ الأهمية سواء كانت هنالك آذان وأعين البوليس السياسـى، أو من يتطـوع بذلك، و«يأتيك بالأخبار من لم تزود».

كمـا أنـه من الأهمية بمـكان أن نولى تقرير الداخلية سـابق الذكر، ما يسـتحقه من اهتمـام؛ لمـا عـرف عـن النقراشـى من حـرص بالـغ فـى اختيـار معاونيه فـى وزارة الداخلية، كما كانت له خبرة واسعة بخبايا العمل فى وزارة الداخلية حيث عين وكيلا للداخليـة عـام ١٩٢٤، وتوالت بعـد ذلك ولايته وزيرا للداخلية فى عهود شـتى، إلى أن انتهـى الأمـر بـه إلى الجمـع بيـن رئاسـة الـوزارة ووزارة الداخلية فى فبراير سـنة ١٩٤٥.

وبذلك إذا ما سلمنا بخطورة هذا التقرير فلنا هنا أن نعجب:

- ماذا كان ينبغى على وزير الداخلية أن يقوم به إزاء هذا الإضراب الذى اندسـت فيه وحركته عناصر سـبق الإشـارة إليها، هدفهـا الأول هو قلقلة النظام، بل إن منهم من كان مسئولا عن حريق القاهرة فيما بعد؟!
- مـاذا كان ينبغـى علـى وزيـر الداخليـة فعله إزاء تعـرض رجال الأمـن للضرب بالعصـى والطـوب، حتـى بلـغ عـدد المصابيـن منهـم ٤٦ فى حـادث كوبرى عباس؟!

وإذا رجعنا إلى مشـاهداتنا للممارسات المتبعة فى الوقت الحالى بالدول الغربية، التـى تكفــل حق التظاهــر، وجدنا أن البوليـس يتعامـل بحزم بالـغ مـع المتظاهرين عند أول بادرة للإخلال بالأمن.

وحتـى لا يغيـب عن القـارئ الجانب الآخر من واقعـة كوبرى عبـاس، فإننا ننقل بعض ما ورد فى مذكرات محمد شـوقى الفنجرى، وهو طالب الحقوق الذى أصيب فـى الحادث إصابة بالغة؛ إثر ضربه بعصا البوليس فى رأسـه أحدثت كسـرا فى عظام الجمجمة، كما أحدثت شــللا بسـاقه اليمنى، ورواية الدكتور الفنجرى إنما تدل على تواجـد عناصر شـاركت فى الإضـراب بدافع الحماسـة، كما تدل كذلك على قسـوة البوليـس فـى التعامـل مـع الطلبـة، ورغـم ذلـك فـإن الدكتـور الفنجـرى ينفـى عن النقـراشـى مسئوليــة حادث كوبــرى عباس، وينسبهــا إلــى حكمدار القاهرة راسل باشا، وكذلك إلى حكمدار الجيزة فيتز باترك باشا، اللذين أضمرا حصار طلبة جامعة القاهـرة فـوق كوبـرى عباس بحيث لا يفلت طالــب من الاعتداء، بعـد أن أدخلوا فى روع الطلبـة أن أحـدا لـن يعتـرض سيرهم، إذ تركوهـم يسـيرون فـى هيئـة مظاهرة، ولمسافة طويلة حتى عبروا كوبرى عباس.

ورغم تعاطفنا الشـديد مع المأساة التى عاشها الدكتور الفنجرى، والتى تتمثل فى رحلـة عـلاج مضنيـة من جـراء ما أصابـه، إلا أننـا لا نملـك أيضـا إلا أن نتوقف عند الثغرات الكثيرة التى تشوب تصويره للحادث، منها:

أولا: إن الكوبـرى كان مغلقـا للمشـاة، مفتوحا لمرور المراكب الشـراعية، إلا أن بعـض الطلبـة نزلـــوا فى قـــوارب وأغلقـوا الكوبـرى عنـوة؛ ليكـون صالحا لمرور الإضراب بعد تهديد المهندس المسئول، بل وتشير الأحداث إلى أن إغلاق الكوبرى تم بطريقة غير سليمة.

ثانيـا: إن الدكتـور الفنجرى فـى مذكرة له بعـد الحادث بثلاثين عامـا، أى فى ٢٥ ينايـر ١٩٧٦، يقـول: «إن كوبرى عباس مذبحـة لم يجـر مثلهـا فى التاريخ الحديث، إذ أصيب فيها ألفا طالب بإصابات جسـيمة.» ومثل هذا الرقم مبالـغ فيه مبالغة كبيـرة طبقـا لما سـجله المؤرخ الكبيـر عبـد الرحمن الرافعـى فى كتابـه «**فى أعقاب الثورة**

المصريـة» (الجـزء الثالث)، كمـا يتعارض التقدير بشـدة مع مذكرة الأمن التى سـبق ذكرهـا، وهـو التقديـر الذى يفترض فيــه الدقة، لما عـرف عن النقراشــى من الشـدة والجديـة معـا، حيـث حدد عـدد المصابيـن من الطلبـة والأهالـى الذين اندسـوا فى الإضـراب بـ١٢٥ شـخصا فقـط، مقابل إصابة ٤٦ مـن رجال البوليـس، كما أن أحد المتظاهريـن قام برجم الأمباشـى الإنجليزى «هولمان» بحجر فـى جبينه، وقد ضبط وفى جيبه قطع من الزلط، كما لم يستعمل البوليس الرصاص، وأن أحدا لم يقتـل فى هـذه المظاهـرة. ويتضح مـن المذكرة أن البوليـس لم يطلق الأعيرة النارية سـوى فى الأسكندرية فى الهواء على سبيل الإرهاب، وذلك ردا على ما قام به بعض الطلبة من قذف رجال البوليس بنيران مشتعلة.

ثالثا: فتح الكوبرى عنوة لمسـيرة الإضراب، وكذلك الاعتداء على البوليس ينفى فكرة المؤامرة من جانب البوليس واسـتدراج الطلبـة وحصارهم فوق الكوبرى، كما جاء فى رواية الدكتور الفنجرى.

رابعـا: إن الدكتـور الفنجـرى يشـكك فى شـهادة الرافعى مـع تسـليمه بأنه مرجع أساسـى فى التاريـخ الحديث، بدعوى أنه كان صديقا للنقراشـى مـن جانب، وعدوا لـدودا للوفـد؛ رغـم أن عداوته للوفد لا علاقـة لها بصميم الموضـوع، كما أنها تجعل من الدكتور الفنجرى نفسه متحيزا للوفد بدوره، وبأنه طرف فى الإضراب.

ثم يعود الدكتور الفنجرى ليقرر «براءة النقراشـى من مذبحة أبنائه طلاب الجامعة بـراءة الذئـب مـن دم يوسـف ابن يعقـوب» على حـد قوله، ويلقـى التبعـة كلها على الضباط الإنجليز، بما يوحى أنها مؤامرة بريطانية.

وعلـى وجه العمـوم فإن البوليس قد اسـتعمل غاية الشـدة فى قمـع المظاهرات، ومـن العسـير علينـا تصـور لجوئـه إلـى هـذه الأسـاليب، دون أن يسـتشار مـن الطلبة والدهمـاء الذين اندسـوا بينهم، وكذلـك لعلم البوليس المسبق بالتدبيـر والتخطيط لهذه المظاهرة من قبل الجماعات والأحزاب لإحداث ثورة فى ربوع القطر كله.

ولقـد دعمـت الوثائـق البريطانية ما ورد بمذكـرة الأمن، حيث ذكـرت إحداها أن الوفـد والإخـوان المسـلمين قد لعبـوا دورا كبيـرا فى انـدلاع مظاهرات أوائل شـهر فبراير. (F.O.371/62990).

وأخيرا فإننا إذا ما رجعنا لبيان النقراشى فى مجلس النواب فى ١٢ فبراير ١٩٤٦، لوجدنا إشـارة إلى استغلال الإضراب من الأحزاب المعارضة، وإلى أن الحكومة لم يسبق لها التصريح بالمظاهرات، وقد أعلنت مـرارا أنها ممنوعة، وقد كان للوزارة ما يبـرر هذا المنـع خاصة بعد رفع الأحـكام العرفية، وينقل النقراشـى محتوى المذكرة التى رفعت إليه نقلا دقيقا، ويعقب قائلا:

«...هـل يـرى بعضهـم أن الطلبـة أبناؤنـا، وأن رجـال البوليـس وركاب الترام والسـابلة وأصحـاب الحوانيـت ليسـوا أبنـاء الأمـة؟ [......] يجـب أن نضع المسـألة وضعهـا الصحيح؛ فـإذا كان هؤلاء أبناءكـم فهم أبنائـى أيضا، واننى باسـم الأمة يجب أن أقوم بواجبى كاملا وإلا كنت مقصرا، ولا يمكن لحكومة تحتـرم نفسـها أن تتـرك متظاهريـن يعبثـون بالأمـن، وقـد أريقت دمـاء نتيجة للتحريض.»

ولعلنـا أطلنا على القارئ الكريم، ولكننا رأينا أنه من الأهمية بمكان إعادة صفحة طويـت مـن التاريـخ، حيث إنه بالنسـبة لجيلنـا فقد انحصـر تاريخ النقراشـى كله فى حادثـة كوبـرى عباس، الأمر الذى رأينا معه أن إعادة فتـح هذا الملف تفرضها الأمانة التاريخيـة، بـل من قبيل واجب الانصاف نحو هذا الرجل مـن الظلم البين الذى لحق به.

الفصـــل الثامـــــن

دور النقراشــى فى مفاوضــات صدقــى - بيفــن

ووجد النقراشى نفسه مضطرا لتقديم استقالته للملك فى ١٥ فبراير ١٩٤٦، ليعهد الملـك لصدقى بتأليـف وزارة جديدة، وأعلـن صدقى أن حكومته ستسـير فى طريق المفاوضـات لتحقيق أمانى البلاد فى مطالبها القومية، وقام صدقى على الفور بتأليف وفد المفاوضات برئاسـته فى ٧ مارس ١٩٤٦، وقد كان النقراشـى ضمن هذا الوفد، وأعلـن فـى حديث صحفى أن الهيئة السـعدية التى كانت قد حجبت ثقتها عن وزارة إسـماعيل صدقى، لن تدخر جهدا فى مسـاندته، بعد أن كشـف عن خطته السياسـية، وأعلن اعتزامه تحقيق مطالب البلاد القومية.

واندلعت المظاهرات مرة أخرى، فتصدى لها جنود الاحتلال، وأسفر هذا الصدام عـن موت وإصابـة الكثيرين؛ وعلى أثـره رفعت الحكومة البريطانية احتجاجا شـديد اللهجـة أدانـت فيه ما اعتبرته تقاعسا من الحكومـة، فما كان من النقراشـى إزاء هذه الأزمـة التى تهدد الحكومة إلا أن أعلن فى مجلس النواب فى ٢٥ فبراير سـنة ١٩٤٦ تأييد الهيئة السـعدية للحكومة فى سياستها التى تهدف إلى صيانة حقوق البلاد، ونددد باعتداء الجنود البريطانيين على المتظاهرين من الطلبة والعمال يوم ٢١ فبراير، واعتبر ما قام به الإنجليز فى هذا اليوم أعمالا تتنافى مع ما تسعى إليه مصر من إقامة علاقات مـن المـودة والتعاون مـع مصر، وقد يعزو البعـض هذا الموقف لسـعى القصر لدعم حكومـة صدقى، عـن طريق أحزاب الأقليـات؛ غير أن من ينظر إلى تاريخ النقراشـى يـدرك أنـه علـى الرغم من ولائـه للنظام الدسـتورى القائـم فإنه لم يتقاعـس أبدا عن

تقديم استقالته، أو التهديد بتقديمها عندما كان يتنافى ما يطلبه منه الملك مع ضميره الوطنى اليقظ، أى أنه حتى إذا ما سلمنا بهذا الرأى إلا أنه يجب علينا أن نسلم أيضا بأن النقراشى لم يكن لينصاع إلا للتوجهات التى تتفق مع المصلحة العليا للبلاد.

وشرع صدقى بمفرده فى محادثات تمهيدية لاستئناف المفاوضات، وتم الاتفاق على إجراء مفاوضات على أساس سحب جميع القوات البرية والبحرية والجوية البريطانية، وأبدى النقراشى ارتياحه للتصريح البريطانى فى ٨ مايو على لسان السفير البريطانى فى القاهرة ١٩٤٦، الذى جاء فيه وفق ما ورد فى كتاب إسماعيل صدقى، «مذكراتى»:

«إن السياسة المقررة لحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة هى توطيد محالفتها مع مصر، على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما مصالح مشتركة، وعملا بهذه السياسة بدأت المفاوضات فى جو من المودة وحسن النية، فعرضت الحكومة البريطانية أن تسحب جميع قواتها البحرية والبرية والجوية من الأراضى المصرية، وأن يتقرر بالمفاوضات تحديد مراحل جلائها، والموعد الذى يتم فيه، والتدابير التى تتخذها الحكومة المصرية لتحقيق التعاون فى حالة الحرب، أو خطر الحرب وشيك الوقوع طبقا للمحالفة».

فى الوقت الذى بدا فيه الأمر كأن بريطانيا تريد امتصاص الغضب الشعبى المتزايد، إذ استدعت سفيرها اللورد كيلرن، الذى اقترن اسمه بالتدخل البريطانى السافر فى شئون مصر الداخلية ليحل مكانه رونالد كامبل (Ronald Campbell). وقد بدأت المفاوضات المصرية ـ البريطانية الرسمية فى ٥ مايو سنة ١٩٤٦، إلا أنها تعثرت مرة أخرى نتيجة للامتيازات العسكرية التى كان يصر البريطانيون على الحفاظ عليها فى مصر، وكذلك بسبب السودان؛ فغادر صدقى القاهرة إلى لندن مصطحبا معه وزير الخارجية السعدى إبراهيم باشا عبد الهادى، ليفاوض المستر بيفن وزير الخارجية البريطانى، وكان الاقتراح الذى طرحه صدقى فى أول الأمر، هو أن يسافر معه إلى لندن النقراشى وهيكل، باعتبارهما يرأسان كلا من الحزبين المشتركين فى الحكومة، وصاحبى الأغلبية فى البرلمان، إلا أن هيئة المفاوضة رأت

أنه من الأفضل أن يكتفى صدقى باصطحاب وزير الخارجية، حتى يوضع الأمر فى إطاره الصحيح، وهو أن حكومة صدقى لا تمثل أحزابا بعينها، ولكنها لها صفة قومية، أى تمثل الأمة بأسرها، ومرة أخرى نجد أن المصلحة العليا للبلاد تسمو على أى اعتبار آخر.

وبعد أسبوع من المفاوضات نجح صدقى فى أن ينتزع من المفاوض البريطانى مشروع اتفاقية، وقع عليها المشاركون فى المفاوضات بالأحرف الأولى فى ٢٥ أكتوبر، تنص على انسحاب القوات البريطانية من القاهرة والأسكندرية والدلتا فى تاريخ أقصاه ٣١ مارس ١٩٤٩، فى المقابل وافق صدقى على فكرة الدفاع المشترك بعد أن رسمت لها حدود بالغة التحديد والضيق، إلا أنه تمسك برفض مصر بقاء قواعد عسكرية على أرضها، وكذلك برفض عودة القوات البريطانية إلى مصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب، سواء كان هذا الخطر يهدد مصرا أو منطقة أخرى فى الشرق الأوسط.

أما فيما يخص السودان فلقد أصر صدقى كذلك على رفض الإقرار بحق السودانيين فى تقرير مصيرهم، ومبدأ حق إقرار المصير هو فى الواقع حق أريد به باطل، حيث إن البريطانيين كانوا يسعون سعيا حثيثا لإقرار هذا المبدأ، حتى يتسنى لهم فصل السودان عن مصر، ومن ثم الاستئثار بالسودان بدعوى مساعدة السودانيين على الحصول على استقلالهم، ولقد اعترفت بريطانيا لأول مرة بمقتضى البرتوكول الجديد بوحدة مصر والسودان تحت تاج مصر.

وقد أدلى صدقى لدى عودته إلى أرض الوطن بتصريح مفاده أنه قد نجح فى مهمته، وأعاد السودان إلى مصر، «ذلك أن الوحدة بين مصر والسودان قد تقررت بصفة نهائية.» وقد أغضب هذا التصريح أتلى (Clement Attlee) رئيس الحكومة البريطانية الذى بادر بتكذيبه، قائلا إنه تصريح مبتسر، حيث إنه لم يتقرر فى هذا الشأن شىء نهائى، وأن تلك كانت مباحثات شخصية لا تقيد أيا من الحكومتين، كما أنها ما زالت سرية، لم يتفق بعد على إذاعتها، ولعل الحكومة البريطانية وجدت فى التصريح الذى أدلى به صدقى فرصة سانحة لتتحلل من مشروع اتفاقية تلقى أشد المقاومة من جانب حزب المحافظين، إلى حد تصريح تشرشل:

«إن ذلك العمل العظيم الذى قمنا به فى تلك البلاد [يقصد مصر] خلال ستين سنة من الدبلوماسية والإدارة، قد ألقى به فى كثير من الخزى والهوس».

وعلى صعيد آخر أثارت مفاوضات صدقى ـ بيفن الرأى العام؛ فاندلعت المظاهرات العارمة تندد بالمشروع، حيث رأت الجماهير فى فكرة الدفاع المشترك صورة مقنعة للحماية البريطانية، كما اعترض سبعة من هيئة المفاوضة المصرية على المشروع، وخطب النحاس فى ١٣ نوفمبر منددا بالمشروع، وكذلك ظل مكرم عبيد على دأبه فى إثارة المتاعب والانقسامات مع وفد المفاوضات حتى أطلقت عليه جريدة «**السياسة**» الناطقة باسم الأحرار الدستوريين هذا الوصف: «الظل الدائم للأزمات والفشل». ووسط هذه الحملة المكثفة من التنديد والاحتجاج يرتفع صوت النقراشى ليدافع عن المشروع فى اجتماع للهيئة السعدية بنادى سعد زغلول فى ١٣ نوفمبر، وكذلك فى الجلسة السرية التى عقدها مجلس النواب فى ٢٦ من نفس الشهر، وهكذا نجد أن المصالح الوطنية لدى النقراشى تسبق الدواعى الشخصية الحزبية؛ فتأييد النقراشى لصدقى رغم فتور العلاقات بين الرجلين إنما يعنى أنه يساهم فى إنجاح مفاوضات لم يكتب له شخصيا التوفيق فيها.

وقد ظل تأييد النقراشى لصدقى كاملا، وهو ما أشاد به صدقى فى مذكراته، حتى أصبح من الواضح تراجع الجانب البريطانى عن وعوده السابقة وتفسيره لما سبق الاتفاق عليه؛ خاصة فيما يتعلق بالسودان وانكاره حق مصر فى وحدة وادى النيل، كما أفصح عن حق السودان فى الاستقلال الكامل متى طلب ذلك مستقبلا، وكذلك حق هذا البلد فى الانضمام للتاج البريطانى (Commonwealth) إذا ما أراد؛ وهو تفسير يختلف تماما عما سبق لصدقى أن أطلع مجلس النواب عليه، وعما سبق أن دافع عنه النقراشى فى المجلس وحاز بشأنه الموافقة على الاستمرار فى المفاوضات.

وقد يقال إن المسألة التى اختلف على تفسيرها فى المشروع، وهو السودان بوجه خاص، هى من الأمور الخلافية التى كان من الممكن عرضها على محكمة العدل الدولية مع الاستمرار فى المفاوضات فى الأمور الأخرى، إلا أن الجانب المصرى لم يعد يرى أملا فى الاستمرار أو فى الجدوى العملية لأى تفسير منتظر من الإحالة لمحكمة العدل، وإلا فما جدوى تفسير مشروع غير ملزم؟ وإذا ما افترضنا أن محكمة

العدل قد كشفت عن وجه التفسير الصحيح للمشروع إذا ما جاء مخالفا لوجهة النظر البريطانيـة، والذى يقـول به صدقى، فإنه من المؤكد أن الحكومة البريطانية سـوف لا تقبلـه، والعكس صحيح، إذ إن مصر لن تقبل التسـليم بوجهة النظـر البريطانية، إذا ما جـاء قرار المحكمة الدولية فى غير صالحها؛ ولذلك كان من العبث التعلق بمشـروع هو مرفوض من الطرفين.

وهكـذا أصبحـت المفاوضات عقيمة بعـد أن اصطدمت بكثير مـن العقبات التى لا يمكـن تجاوزها، وبعد أن تحالفت على إسـقاطها المعارضة العنيفة داخل بريطانيا ذاتها من جانب حزب المحافظين، وكذلك المعارضة الداخلية فى مصر التى لم تكن تخلو من الأطماع وسوء الفهم و مزايدات الزعماء والمتزعمين.

قـدر إذن لهذا المشـروع أن يفشـل فشـلا ذريعا وقد حوصر بيـن نارين، وفى ذلك الوقت زادت تصريحات هدلستون (Huddleston)، الحاكم العام للسودان الموقف اشـتعالا؛ حيـث أذاع خطابـا لأتلـى ينسـب فيه إلـى صدقى إقـراره بحق السـودان فى الانفصال عن مصـر. وأصبح التغيير الوزارى حتميا. وفى تقليد غير مسـبوق استشـير صدقى فيمن يخلفه فأشـار بالنقراشـى، وهكذا التقت واقعية صدقى بثورية النقراشى فى نهاية مشـوار نسـتطيع أن نقول إنه قد غلب عليه سـوء الفهم والجفوة على المسار الشـخصى والحزبـى، منـذ أن كان النقراشـى مـن أنصار سياسـة التشـدد، ومن دعاة الاسـتمرار فـى مقاومة وزارة صدقى الأولى (١٩ يونيـه ١٩٣٠ - ٤ يناير ١٩٣٣) من أجل اسـقاط هذه الوزارة التى جاء بها الملك بعد إقالة وزارة النحاس الثانية؛ ولذلك كان من الطبيعى عند تأليف وزارة صدقى الثانية فى أعقاب اسـتقالة وزارة النقراشـى الأولى، أن يرفض النقراشـى إجابة صدقى إلى طلبه إشـراك السـعديين فى الحكومة؛ وقد أدلى بتصريح يوضح فيه أسباب هذا الرفض جاء فيه:

«...أظنكـم تعلمـون أن هناك من اختلاف الخطة والأسـلوب بيننا وبين دولته فى الأعمال العامة ما لا يسمح لنا بأن نتعاون معا»

إلا أن بوادر التقارب قد بدأت تلوح فى الأفق عندما شرع صدقى فى مفاوضاته مع الانجليز على نحو ما أسلفنا.

الفصـــل التاســـع

النقراشـى رئيسًا للـوزارة مـرة ثانيــة

وهكذا عاد النقراشـى ليتولى رئاسـة الوزارة مرة أخرى/ولم تكد تمضى سـنة على حادثـة كوبـرى عبـاس، وبـادر النقراشـــى بالاحتجـاج علـى الخطـاب الـذى ألقـاه هدلسـتون بالخرطـوم، حيث اتهم الأخير بتشـجيع الحركة الانفصالية فى السـودان. وتعقدت الأمور أكثر من ذى قبل عندما عين هدلسـتون قاضيا سـودانيا، خلفا لقاضى القضـاة المصـرى الذى كانت قد انتهت مدة خدمته. وتكمـن أهمية هذا المنصب فى أنـه كان الصلـة الإدارية الأكثر ثقلا بين مصر والسـودان. عندئذ اسـتدعى النقراشـى السـفير البريطانـى كامبل ليبلغـه بأن تداعيات قرار هدلسـتون فى مصر سـوف تكون كارثيـة، وعلى الرغم مـن تظاهرأتلى وبيفن وكامبل بالضيق من هـذه التصرفات التى توقعوا أن تجر العلاقات المصرية ـ البريطانية إلى منعطف خطير، فإن النقراشى كان مقتنعـا بأن هدلسـتون إنمـا يتحـرك بإيعاز مـن الحكومـة البريطانية؛ فتقـدم بمطلبين للخروج من الطريق المسدود:

١ ـ أن تصـدر الحكومـة البريطانيـة تصريحا تؤكـد بمقتضاه أنها ليسـت لها النية لتشجيع السودانيين على الانفصال.

٢ ـ أن تتعهـد بريطانيا بألا تثير العقبات فى حالة إذا ما اختار السـودانيون الوحدة مع مصر.

وينقل كامبل رسـالة النقراشـى إلـى الحكومة البريطانيـة دون تعقيب، وتثير خطبة هدلسـتون فى ٢٢ ديسـمبر زوبعـة جديدة؛ فهو يعلن أن السـودانيين أحـرار فى تقرير

مصيرهم، ويعلن كذلك أنه لن يسمح بالدعاية المصرية؛ مما دفع النقراشى لأن يدين حاكم السـودان فى مجلس النواب، مطالبا الحكومـة البريطانيـة بتحديد نواياها تجاه السودان.

وقد اتهم المستشـار طارق البشـرى النقراشى بأنه إنما استثمر هذه الأزمة ليصرف الأنظـار عـن المطالـب الوطنية الأساسية، كمـا أنه تم استدراجه من قبـل الحكومة البريطانيـة المراوغة لنفس هـذا الغرض الذى لم يفطن له. إلا أنه يؤخذ على مثل هذه الانتقـادات مـا يؤخـذ علـى غيرها مـن القـراءات المبتسـرة للتاريـخ النظـرة الضيقة للشـخصيات السياسـية، حيث يتم تقييمها فى مرحلة من مراحل مشوارها التاريخى، وكأن هـذه المرحلة جزيـرة منعزلة عن سـائر الأطوار، وكأن الشـخصية الفاعلة على المسـرح السياسـى لا ماضى لها، ولا جذور لها يمكن الرجوع إليها لتفسـير ما التبس من تصرفاتها؛ كما أن المستشـار طارق البشرى يخضع قراءته للتاريخ لمنظور واحد، هـو المواجهة بين ما أسـماه «القـوى الوطنيـة» و«الرجعية»، دونما تعريـف دقيق لما تعنيـه هـذه الألفاظ الفضفاضـة، فإذا كان مـا يعنيه «بالرجعيـة» هو النظـام القائم قبل الثـورة، أى ما يقابـل مصطلح Ancien Régime باللغة الفرنسـية، فنحن نتسـاءل إذا كان مـن الممكـن أن نطلـق لفـظ الرجعيـة علـى عواهنه على نظـام قائم علـى الحياة الحزبية، وإن شـاب ما شـاب هذا النظام مـن متناقضات الصراع والتشـدد والتعصب للحـزب أحيانا، بالمقارنة مع النظام «الاشـتراكى» «التقدمى» الذى يرتكز على هيمنة حزب واحد، ومن ثم فكر واحد أوحد؟

لا شـك أن النقراشـى قد صرح هو شـخصيا بأنه ارتضى لنفســه دور الرجل الثانى فـى الحزب، وفق تصريح له نشـر بـ«**آخر سـاعة**» و«**الخلود**»، ونقله لنـا الدكتور عبد العليـم خـلاف، وذلك علـى الرغم من أنه كان له سـبق الانفصال عـن الحزب الكبير ذى الشـعبية الجارفـة، والشـروع فـى تأليـف حزب جديد علـى نحو ما رأينـا، وعلى الرغـم مـن القدرة التى برهن عليهـا أكثر من ذى مرة على اتخاذ قرارات حاسـمة، بل ومصيرية، لعل أبرزها قرار حل جماعة الإخوان المسـلمين، ولكن ما من شـك أيضا - ومـن واقـع تاريخـه - من أنه ليس ممن يزايـدون على غيرهم فـى القضايا الوطنية، لعله كان ممن يتهيبون مواقع صنع القرار، لشـعوره المرهف بالمسـئولية، ولعلنا نجد

رغم صلابة النقراشـي وتشبثه برأيه في كثير من الأحيان، إلا أنه دائما ما كان يسـتعين بأهـل الرأى والخبـرة البارزين أمثال الدكتـور عبد الحميد بـدوى، والدكتور محمود فـوزى، وغيرهما من أسـاطين السياسـة والقانون والدبلوماسية، بل إننـا لا نجد بين مستشـاريه مـن هم بعيدون عن الثقة والاعتبار، ولم يكـن ذلك وليد الصدفة، فالبطانة التـى تحيط بالزعامات هى المقياس الحقيقى لمعادن هـذه الزعامة؛ إذ إنه، كما يقول مكيافللى فى كتابه الشـهير «الأمير»، يمكن الحكم على عقلية الأمير (أو الحاكم) من خلال البطانة التى يحيط نفسـه بها، حيث إن كفاءتها وإخلاصها مرآة صادقـة لحكمة مـن انتقاهـا؛ وليس أدل على ذلك مما رواه الدكتور حسـين هيكل فى «مذكراته» فى «السياسـة المصريـة»، وهـو ممـن لا يمكـن اتهامهـم بالعطف علـى النقراشى؛ فهو يتحدث عن تأليف وفد من أكابر الساسـة المصريين حتى تكون أسـماؤهم ذات وزن إلى جانب الوفود الأخرى التى تمثل مصر فى مؤتمر سـان فرانسيسـكو، وذلك عقب تولى النقراشـى رئاسـة الوزارة لأول مرة، وتـم الاتفاق على أن تسند رئاسة الوفد إلى رئيس الوزراء، ولكن الدكتور حسـين هيكل رأى أن غياب كبار الساسـة عن مصر فى هذه المرحلة من الخطورة بمكان، وأفضى بمخاوفه إلى النقراشـى، مقترحا أن يرأس الدكتـور عبـد الحميد بـدوى الوفد، فما كان من النقراشـى إلا أن أجـاب هيكل على الفور قائلا:

«اننى من هذا الرأى، وقد خشـيت أن أبادئك به وأنت عضو فى الوفد مخافة أن تـدور فى نفسـك مظنة أيا تكـون، أما وقد انتهيـت أنت اليه، فإننـى موافق تمام الموافقة عليه».

ويقول الأسـتاذ حسـين هيكل كذلك، فـى أحد أحاديثه بقناة الجزيـرة الذى نقلتـه «الأسـبوع» بتاريـخ ٣/ ١٠/ ٢٠٠٥ إن النقراشـى قـد انتقـى هيئـة استشـاريـة رفيعـة المسـتوى لهيئـة التفـاوض، وعقب قائلا ان ذلـك كان عملا غير مسـبوق فى التاريخ المصـرى. ونسـتطيع أن نلمـس أن حسـن اختيـار هيئـة المفاوضيـن، وكذلـك المستشـارين يمنـح موقفـه قـوة وصلابة فـى مداولاته مـع كامبل، حيث يقـول له إن العـرض الـذى تقـدم بـه حـول نقطـة حريـة السـودانييـن فى تقريـر مصيرهـم «غير متعـارض مـع مبادئ هيئة الأمـم المتحدة وفق ما قالـه المستشـارون»؛ وعندما يتردد

السـفير البريطانى فى التسليم بذلك يستطرد النقراشى قائلا: «**إن مستشارى القانونيين يؤكدون ذلك، فالمسـألة التى يتمسـك بها مستر بيفن هى مسـألة السياسة البريطانية لا مسـألة مبـادئ الأمـم المتحدة...** » (مذكـرة مخطوطة بيد النقراشـى بتاريـخ ٢١ يناير ١٩٤٧)؛ فهو يوحى لمحدثه من ناحية أن العرض الذى يتقدم به له سـند من القانون، ومن ناحية أخرى أنه لا ينفرد بالرأى.

ولقـد جـاء رد فعل القصـر أكثر عنفا مـن النقراشـى، حيث طالب رئيـس الديوان الملكـى بإقالـة الحاكم العام للسـودان، أو سـحب التصريحات التى أدلـى بها، وهنا تدخل بيفن الذى كلف كامبل بنقل عرض جديد إلى النقراشى وضعه أمام خيارين لا ثالث لهما:

١ ـ التوقيـع علـى مشـروع الاتفاقية على أن تجنب مسـألة السـودان، بحيث تظل اتفاقيتـا الحكـم الثنائـى لعـام ١٨٩٩، وكذلـك المـادة ١١ لمعاهـدة ١٩٣٦ سـارية. ويتم تناول هذه المسـألة فى مباحثات لاحقة يمثل فيها السـودان إلى جانب مصر وبريطانيا.

٢ ـ أو التوقيع على مشـروع الاتفاقية برمته مشـروطا بالإقرار بحق السودانيين فى تقرير مصيرهم بلا قيد أو شرط.

وكان لا مناص للنقراشى من رفــض كلا الخياريـن اللذيـن تقــدم علـى أثرهمـا بمشـروع جديد، ينص على إجراء مباحثات بدون مشاركة السودان، ودون أن تشتمل علـى الاقـرار بحـق السـودانيين فـى الانفصـال عن مصـر، علـى أن يتعهـد الطرفان المتعاقدان بإعداد السـودانيين للحكم الذاتى فى اطار الوحدة مع مصر، ونسـتطيع أن نتابع المداولات بين رئيس الوزراء والسفير البريطانى من واقع المذكرات التى دونها النقراشـى لتسـجيل تلك اللقـاءات التى كانـت تمتد أحيانـا إلى سـاعات متأخرة من الليل.

ونتبين أن هذه المداولات تدور فى مجملها حول مسـألة السـودان، وأن الخلاف حـول نقطـة حـق السـودانيين فى الاختيـار التى تمسـك بها بيفـن، ورفضهـا بإصرار النقراشـى، اسـتنادا على أن الوحدة قائمة بالفعل منذ عام ١٨٢٠، لم يعبث بها أحد ـ

في تلميح واضح إلى المحاولات البريطانية الرامية إلى فصل السودان عن مصر - فضلا عن أنها «مستمدة من مشيئة أهل البلدين»، كما أن السودان هو بمثابة خط الحياة بالنسبة لمصر. ويلح النقراشي على ضرورة استصدار تصريح من جانب الحكومة البريطانية تعلن بموجبه أنها لا تشجع السودانيين على الانفصال، ونجده يعدد النتائج الوخيمة لفشل المفاوضات، أو بطئها، وفي مقدمتها:

١ - نفاد صبر الرأي العام.

٢ - تشجيع المعارضين للاتفاق.

ويلوح بأنه في حالة الفشل في الوصول إلى حل لهذا المأزق عن طريق المفاوضات الثنائية، فإن مصر سوف تجد نفسها مضطرة للالتجاء إلى مجلس الأمن.

ولم تكن قضية السودان وحدها هي التي تشغل النقراشي في مفاوضاته مع الانجليز، وإنما كان مهتما أيضا بالنقطة الخلافية الثانية التي كانت تثير أكبر قدر من الخلاف في المفاوضات المصرية - البريطانية في أدوارها المختلفة، وهي كما سبق أن أشرنا، مسألة «القوة العسكرية»؛ ففي ٢ مارس ١٩٤٧ أرسل النقراشي إلى السفير البريطاني خطابا يبلغه فيه أن الحكومة المصرية قد قررت أن تنهي خدمات البعثة العسكرية البريطانية على مرحلتين: أولاهما في ٣٠ يونيو، والثانية في ٢١ ديسمبر ١٩٤٧ حيث يكون الوجود البريطاني في الجيش المصري قد انتهى تماما. وقد أبرق رونالد كامبل على الفور لوزارة الخارجية البريطانية مبينا العوامل التي يتعين مراعاتها عند مقابلة تحرك النقراشي الأخير. وانتهى السفير إلى أن الحكومة البريطانية قد تضطر إلى إعادة النظر في الجلاء الذي اقترحته في المفاوضات التي تعثرت باعتبار أن هذا الجلاء كان مقترنا باستمرار التعاون الحربي بين مصر وبريطانيا، حيث إن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تسمح لأمن قناة السويس أن يتعرض للخطر بهذا العمل المنفرد من جانب مصر.

ويظهـر بجـلاء لمن يتابـع تطـور المباحثات مـن خـلال المذكـرات التى حرص النقراشى كل الحرص على تدوينها، أنها تسير فى طريق مسدود، حيث يشكو كل من الطرفيـن أنه وثـب وثبة كبيرة، وأنه قدم بـلا طائل تنازلات كبيرة، حتـى نطالع بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٤٧ قرار مجلس الوزراء:

«لقـد ذهبـت الحكومة المصرية فى سـبيل الاتفاق مع الحكومـة البريطانية إلى أبعـد حد ممكن، وبرغم ذلك لـم تجد فى جميع الاقتراحـات والعروض التى جاء بها الجانب البريطانى ما يرضى حقوقنا الوطنية».

ولذلك يقرر مجلس الوزراء عرض قضية البلاد على مجلس الأمن.

ونلاحـظ كذلـك نفاد صبر النقراشـى تدريجيا، وهو الذى حـرص فى بادئ الأمر على أن يتحلى بسـعة الصدر، فنجد أن فى المقابلتين المدونتين بتاريخ ٥ و٢٣ أبريل مـع السـفير البريطانـى يرفـض النقراشـى كل طلـــب خاص بالجيـش البريطانـــى يتقدم به السـفير، بل ولا يحاول التلطيف من حدة الرفض، ويعبر فى نفس الوقت عن تبرمه بمعاهـدة ١٩٣٦ . ولقد تعرضت حكومة النقراشـى لأزمة فى ١٨ يناير ١٩٤٦، أى قبل صدور قرار مجلس الوزراء، بسـبب تصريح الدكتور عبد الحميد بدوى وزير الخارجيـة، ومفاده أنه ليـس لمجلس الأمن حق النظر فى أية مسـألة تتعلق بمصر، أو بالعالـم العربـى، لأن مشـاكلهم ليسـت ممـا تمخضـت عنهـا الحـرب، فقوبـل هذا التصريح بالاسـتهجان العام؛ حتـى أن صحيفة «**الكتلة**» الناطقة باسـم زعيمها ووزير الماليـة فـى نفس الوقت وصفـت التصريح بأنـه «فضيحة وعار»، بل وشـنت هجوما علـى الحكومـة بأكملها، ويـزداد الموقـف تأزمـا باسـتقالة الوزير السـعدى محمود غالب. ويُحاصر النقراشـى فى مجلسـى النواب والشيوخ بالأسـئلة؛ ولكنه يرفض ـ كعادته فى الـتأنى ـ الإدلاء بأى تصريح حتى يقف على المعلومات كاملة.

والثابـت أن تصريح الدكتـور عبد الحميد بدوى قد حرف عـن مقصده الصحيح؛ حيث إن التصريح الذى أدلى به يفيد أن وزير الخارجيـة المصريـة لا يعتقد أن موقف بريطانيـا العظمى من المطالب القومية سـيؤدى إلى قيـام الحالة التى تضطر مصر فيها إلـى الالتجـاء لمجلس الأمن؛ الأمر الذى لن تتردد مصر عـن المضى فيه إذا لم توفق

إلـى اتفـاق يحقق جـلاء جميع القـوات الأجنبيـة عن الأراضـى المصريـة (من واقع أوراق النقراشى وبخط يده).

وتعـرض كذلك بيـان النقراشـى بقطع المفاوضـة والاتجاه إلـى مجلس الأمن لهجوم الخصوم المتربصين بـه، حيث رأت بعض دوائر المعارضة أن هذا البيان كان يجـب أن يتضمـن إعلانـا بإلغـاء معاهـدة ١٩٣٦، وبالتحلل من مشـروع صدقى - بيفـن، واتفاقيتـى عام ١٨٩٩. بيد أنه - كما ورد فى مذكرة مرفوعة إلى النقراشـى من أحـد مستشـاريه - أنـه مجرد رضـاء إنجلترا بالدخـول فى مفاوضات مـع مصر يعنى اتفاقًـا ضمنيًـا مـن الجانبين على إعـادة النظر فـى كل الاتفاقيات السـابقة ومن ناحية أخـرى كيـف يمكن التصور بأن يطالـب رئيس الوزراء بالتحلل من مشـروع تولى هو نفسـه الدفاع عنه فى مجلس النواب، وقد بلغ اقتناعه التام به إلى حـد أنـه يبدو أنه قد أعد مشـروعا لخطبته يشـير إلى «ما يمكن أن يكون لمشروع صدقى - بيفن من موقع فـى نفـس بيانه بمجلس الأمن؟ بـل ولقد ذهب برأيه إلى ضرورة الاسـتفادة مما ورد فى هذا المشروع بخصوص الدفاع المشترك، الذى استندت فكرته على نموذج لجنة الدفاع المشـترك بين كندا والولايات المتحدة، والتى إنما أنشئت لتحقيق التعاون بين البلدين. ونحن على ثقة بأنه لو قام بنبذ هذا المشروع لاتهم بازدواجية المعايير.

الفصـــل العاشـــر

تدويـــل القضيـــة المصريـــة

واتفق رأى الأحزاب والجماعات كلها على اختلاف مذاهبها ومشاربها مع قرار مجلس الوزراء، كما أقره البرلمان بعد يومين من صدوره، إلا أن التوقيت لم يكن فى صالح القضية المصرية، حيث إنه فى أوائل عام ١٩٤٧ كانت قد تغيرت وتبدلت الظروف الدولية التى كانت مواتية قبل ذلك لتدويل القضية المصرية، كما أوضح طارق البشرى فى كتابه «**الحركة السياسية فى مصر**»:

- فلقد كانت بريطانيا تعانى فى أوائل عام ١٩٤٦ أزمة اقتصادية طاحنة من جراء الحرب، كما كانت تحاول التخلص من النفوذ الفرنسى فى الشرق الأوسط، بالاضافة إلى أنها وجدت فى الولايات المتحدة الأمريكية منافسا قويا ـ كما سبق أن أشرنا ـ خاصة وقد تزامنت هذه الفترة مع اكتشاف البترول فى المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج، وكانت بريطانيا كذلك فى موقف الدفاع عن نفسها إزاء المد الثورى الذى بات يهدد نفوذها فى إيران ومصر وفلسطين، وفى الهند وأندونيسيا واليونان.
- إلا أنها سرعان ما تمكنت من أن تتخطى الأزمة الاقتصادية، ومن أن تحاصر نطاق الحركات الثورية، واستطاعت أن تتخلص تقريبا من النفوذ الفرنسى فى الشرق الأوسط، وأن تنسق سياستها مع الولايات المتحدة، وهو ما انعكس سلبا على موقف الولايات المتحدة من مصر عند عرض قضيتها على مجلس الأمن، رغم الآمال المعقودة على الولايات المتحدة لما كان يتشدق به رؤساؤها ـ وفى مقدمتهم ويلسون ـ من مساندة لمبادئ الحرية والعدالة.

وفضلا عن ذلك كانت مشكلة فلسطين قد بدأت تفرض نفسها بقوة على الساحة، وتستقطب اهتمام وجهود الدول الكبرى.

وتـم تشـكيل الوفـد المزمع سـفـره إلـى نيويـورك ـ مقـر مجلـس الأمـن ـ من الحزبيـن الحاكميـن: السـعديين والأحـرار الدسـتوريين؛ وقد أسـندت رئاسـته إلى النقراشـى، وتألـف مـن كل مـن الدكتـور عبـد الـرزاق السـنهورى وزيـر المعارف، ومحمـود ريـاض وزيـر التجـارة والصناعة، وعبـد المجيـد صالح وزير الأشـغال، وأحمـد رمـزى عضـو مجلس الشـيـوخ، علـى أن ينضم إليه فـى الولايـات المتحدة محمود حسـن سـفير مصر في واشـنطن، والدكتـور محمود فوزى الوزيـر المفوض لـدى الأمـم المتحدة. وكـدأب حكومة النقراشـى رافقت الوفد هيئة استشـارية، وقد ألحـق النقراشـى بالوفد كذلك خبيـرا أمريكيا للدعاية، مستر مورد، الذى رشـحه له محمود فوزى.

وقـد أثـار بالطبع هذا التشـكيل غضب الأحـزاب المعارضة، وعلى رأسـها الوفد والكتلة الوفدية، اللذان طالبا بتشكيل وفد قومى لعرض القضية.

ومـن ناحيـة أخـرى لعـب عامل آخـر دوره فـى البطء الذى نسـب إلى النقراشـى والذى هوجم من أجله، حيث انقضت سـتة أشـهر منذ قطع المفاوضات حتى عرض القضيـة المصريـة على مجلس الأمـن؛ فلقد أجـرت السـلطات البريطانية اتصالات واسـعة مع عدد من زعماء البلدان العربية للضغط على النقراشـى، وقد حاول بالفعل كل مـن نورى السـعيد رئيـس وزراء العراق الأسـبق، وكذلك فاضـل الجمالى وزيـر خارجيـة العـراق وسـميـر الرفاعـى رئيس وزراء الأردن والرئيـس السورى شكرى القوتلـى، وغيرهـم أن يثنوا النقراشـى عـن عزمه، على نحـو ما جاء بكتاب **«رؤسـاء وزارات بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية»**.

ولكن النقراشـى مضـى قدما فى تنفيذ سياسـته، غير عابئ بالمعارضـة، غير عابئ بالضغـوط التى مورسـت عليه؛ فذهـب فى ٢٢ يوليـو ١٩٤٧ إلى نيو يـورك، مودعا بآمـال كبيرة وحماسـة بالغة، والواقع أن هذا القرار المصيـرى ـ الالتجاء إلى مجلس الأمن وتدويل القضية المصرية ـ قد جاء تتويجا لعدة خطوات، بداية من الدعوة إلى دخـول مصـر إلى جانـب بريطانيا التـى كان أحـد دوافعها كمـا رأينا من قبـل، هو أن

يتسنى لمصر المشاركة فى أعمال مؤتمر سان فرانسيسكو، مما يجعلها من الأعضاء المؤسسين للمنظمة الدولية، خاصة وقد اشترط الحلفاء أن توجه الدعوة لحضور المؤتمر إلى الدول التى تكون قد أعلنت الحرب على المحور فى تاريخ أقصاه أول مارس ١٩٤٥، وانتهاء بالعناية الفائقة التى أولتها وزارة النقراشى الأولى لمسألة المشاركة فى مؤتمر سان فرانسيسكو؛ ولقد نقلنا المداولات الخاصة بتأليف الوفد المزمع سفره إلى هذا المحفل الهام، وهى المداولات التى استقر الرأى فيها على إسناد رئاسة الوفد إلى الدكتور عبد الحميد بدوى، «فقيه مصر الكبير» على حد قول الدكتور حسين هيكل الذى اقترح أيضا أن «يستصحب من رجال القانون أكثر ما يستصحب من رجال السياسة». ولقد سافر هذا الوفد إلى سان فرانسيسكو فى النصف الأول من شهر أبريل ١٩٤٥. وكان حافظ باشا رمضان قد سافر قبل تأليف الوفد إلى نيويورك، لحضور اللجنة التى تنظر أصول التشريع الدولى، وكان مما عنى به أن تكون الشريعة الإسلامية من أصول هذا التشريع، وبذل الوفد المصرى جهودا واعية على هامش المؤتمر للاتصال بسائر الدول العربية، وكذلك بدول أمريكا اللاتينية من أجل توحيد الصفوف مع الدول الصغرى فى مواجهة الدول الكبرى.

ولنا أن نتساءل إذن ونحن نستعرض هذه المجهودات المضنية المبذولة، أين هو ذلك «التسويف» الذى اتهم به البعض حكومة النقراشى؟ وأين هو هذا الإهمال والتقاعس عن الدعاية للقضية المصرية التى ادعوها؟ ولنا هنا ان ندرك ما فى هذا الهجوم من تجن؛ خاصة عندما نطلع على التقرير الذى يرفعه الدكتور محمود فوزى للنقراشى بتاريخ ٨ فبراير (أى بعد شهرين من تشكيل وزارة النقراشى الثانية، وبعد أقل من أسبوعين من صدور قرار مجلس الوزراء بقطع المفاوضات مع الانجليز)، والذى يسرد فيه محصلة المقابلات التى أجراها مع مندوبى الدول المختلفة فى الأمم المتحدة، من أجل عرض القضية المصرية، والتعرف على وجهات النظر المختلفة.

ويبدو أنه كانت تداعب خيال النقراشى آمال عريضة، بأن تتبوأ مصر مكانها بين الأمم قاطبة، وهو ما نلمسه بوضوح فى مداولات مجلس النواب بتاريخ ٢٥ فبراير

١٩٤٦، حـول مسـاهمة مصر فى إعمار اليونان أسـوة بالدول الأخرى المشـاركة فى مؤتمـر الصلـح، حيث انقسـم الـرأى إزاء هذه المسـألة بين معارض ومؤيـد؛ فالرأى المعارض، وعلى رأسه فكرى أباظة، يرى أن هذه المساهمة تثقل كاهل مصر بنفقات لا مبـرر لهـا، أما النقراشـى فنجده يدافع بحماسـة عن ضرورة إقرار هذه المسـاهمة، اسـتنادا إلى مبدأ التضامن الإنسـانى، ثم ينتقل من هذا الاعتبار الانسانى إلى اعتبارات أخـرى تتعلـق بأهمية إثبـات تواجد مصـر كعضو فاعل فـى المجتمـع الدولى، حتى يتسـنى لهـا أن تطالـب بحقوقها، فهـو بعد أن يطلب مـن وزير الخارجيـة أن يتلو بيانا بالمبالغ التى تبرعت بها الدول الأخرى، حيـث إنـه لا يستطيع أن يتكلم إلا بالأرقام، كمـا يقول، يخلـص إلى أن المبلغ المقتـرح أن تتبرع به مصر أقل ممـا تدفعه الأغلبية الساحقة لهذه الدول، و يضيف قائلا:

«حضـرات النـواب المحترمين، لقـد حمدنا الله حين أصبحـت مصر دولة من أعضـاء مجلس الأمن الدولـى، وأصبحت لها هذه المكانة الدولية، ونحن الآن نتناقـش فـى هـذا المجلـس لننتفع بـكل الحقـوق التى تخولهـا لنا هـذه الهيئة الدولية التى أصبحت مصر عضوا فيها [.........]

إن هـذا العمل يا حضرات النواب المحترمين له قيمته الإنسـانية الكبرى، إذ إن الواجـب علينـا كدولة أن نمد يـد المعونة إلى الـدول المنكوبـة، ولهذا العمل فـوق قيمته الانسـانية، قيمة ماديـة لا يمكـن أن نغفلهـا، وهى أن مصر لا يمكن أن تعيش منعزلة عـن العالم، [.........] وأعتقد أنه لو قصرنا فى هذا الواجب لحلت بنا فى النهاية خسـارة كبرى. نعم سـنحرم من معاملتنا لهذه الدول، ولا أخالكم تشـكون لحظة أن هذه خسارة اقتصادية كبيرة، لأننا فى مسيس الحاجة إلى تصريف منتجاتنا فى الخارج، و استيراد ما نحتاج إليه منه».

كما يرد على النائب الذى يقترح عـدم مشـاركـة مصـر فى مؤتمـر الصلـح حتـى لا يضطرها الحرج إلى التبرع بمساهمة مالية:

«... القـول باعتـزال العالـم لـم يقل بـه مصرى إلـى الآن، وفيه عـار كبير علينا وخسـارة كبـرى، ولو أخذنا به، ما اسـتطعنا أن نتوجه إلـى العالم كعضو عامل بيـن أعضائه بعـد تقصيرنا عن القيـام بواجباتنا نحـوه.. أقول إننـا لا يمكننا أن

نطالـب بحقوقنا فى حالـة كهذه، لذلـك أرى، وأرجو، وأكـرر الرجاء بصفتى مصريـا ووطنيـا أن تقبلـوا هذا الاتفاق، حتى لا تتعرض سـمعة مصـر إلى ما لا نحبه لها».

ويبدو بجلاء من تكرار الرجاء تشـبثه بهذا المبدأ، ويبدو كذلك أن الدعوة للقضية المصريـة فى المحافـل الدولية توجه مـدروس، خضع لتخطيط بعيـد المدى، إلا أنه يظهر من واقع الوثائق التى عثرنا عليها فى حقيبة النقراشى أنه كانت قد تجمعت لديه عدد من التقارير ومن الاقتراحات، حول هذه المســألة يمكن أن نستشف منها نقطتين مهمتين:

١ ـ الإدراك أن فرصـة نجـاح مصـر فى انتـزاع التأييد مـن دول العالـم المختلفة، وخاصة الولايات المتحدة لم تكن كبيرة.

٢ ـ الإدراك العميـق أن قضيـة السـودان تواجه ردود أفعال مخالفة وشـديدة، مما يستدعى بالغ الاهتمام بدراسـتها موضوعيا.. من اليسـير إذن أن نتبين ما فى الاتهام الذى وجه للنقراشى بمحاولة استثمار الأزمة التى فجرتها تصريحات هدلسـتون لصالحـه من مجافـاة للحقيقة، حتى أن البعض ذهـب إلى أنه إنما اسـتغلها لصـرف الانتباه عـن القضية الأساسـية، وهو مطلب جـلاء القوات البريطانية عن مصر.

وفـى ٨ يوليو ١٩٤٧ قدم سـفير مصر لـدى الولايات المتحـدة الأمريكية خطاب رئيس وزراء مصر ووزير خارجيتها، الموجه إلى السـكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة يطلـب منه فيـه إدراج النزاع المصرى ـ الانجليزى فى جـدول أعمال مجلس الأمن، وتحديـد جلسـة لنظـره، توطئة لاسـتصدار توصية مـن مجلس الأمن بجـلاء القوات البريطانيـة من مصر والسـودان جلاء تاما ناجزا، وإنهاء النظـام الإدارى الحالى القائم فى السودان.

وانطلقت خطبة النقراشـى الأولى فى مجلس الأمن فى ٥ أغسـطس سـنة ١٩٤٧ من مبدأ المسـاواة التـى يقررها ميثاق الأمـم المتحدة بين الـدول الأعضاء فى عصبة الأمـم، وينتقـل إلى فكرة أن النـزاع بين مصـر وبريطانيا يتناول مصالح غيـر متكافئة؛ فالمسـألة بالنسـبة لبريطانيـا لا تعـدو أن تكون مصالـح متعلقة بصيانـة إمبراطوريتها

المترامية الأطـراف، بينما هى بالنسبة لمصر مسـألة كيان؛ ثم يمضى فيقـول إن هذا النزاع من شأنه أن يزعزع السلم والأمن الدوليين، ويستند الخطاب الأول فى مجمله على الحجج الآتية:

- إن التحرك المصرى إنما يأتى من واقع أحكام ميثاق الأمم المتحدة.
- استنفاد كل وسـائل التفـاوض مـع البريطانيين الذيـن لـم يلتزمـوا بالوعد الذى قطعـوه علـى أنفسـهم فـى ٧ مايـو ١٩٤٦ بجـلاء قواتهـم عـن مصر، وفشـل مفاوضات صدقى ـ بيفن، بسـبب إصرار بريطانيا على ضمان استمرار النظام الإدارى للسودان الذى أقيم فى سنة ١٨٩٩.
- الاعتماد على الأمم المتحدة فى تأكيد انتهاء القرن التاسـع عشـر الاستعمارى، وبداية عهد جديد.

ويسـرد النقراشى بعد ذلك تاريخ الاسـتعمار البريطانى فى مصر ابتداء بالاحتلال السـافر عـام ١٨٨٢، وانتهاء بمعاهـدة ١٩٣٦، مع التأكيـد على أن هـذه المعاهـدة لم تبـرم إلا فـى ظـروف معينة، وعلـى أنها بالتالـى قد اسـتنفدت أغراضها مـع زوال هذه الظروف.

فلقد كان هذا الاحتلال، وفقا لما ورد فى خطاب النقراشـى، نتيجة طبيعية لحملة بونابرت التى نبهت بريطانيا إلى أهمية موقع مصر الجغرافى، ثم لحفر قناة السـويس، وهـو مـا حفز بريطانيا لفرض سـيطرتها على هـذا الطريق الملاحى الـذى يمكنها من إحكام قبضتها على مسـتعمراتها، ولقد وجـد ت بريطانيا ضالتها بعد ذلك فى تدهور حالة الخديوى المالية التى أتاحت لها فرصة التذرع بحماية مصالح حاملى السندات من الأجانب.

كمـا أتـاح حـادث فاشـودة للانجليـز فى عـام ١٨٩٨، فرصـة التدخل فى شـئون السـودان، متذرعيـن بحقوق مصر فـى وادى النيـل. وتفصيل ذلك أن حملة فرنسـية كانـت قـد احتلت مدينة فاشـودة ورفع قائدها الكولونيل مارشـان علم فرنسـا عليها، ولـم يقبل بإنزاله إلا عندما أعلن كتشـنر (Lord Kitchener) ـ القائد البريطانى الذى قـاد جيشـا مصريا إلى السـودان بعـد تفكيك هذا الجيـش هناك ـ أنه تلقـى أوامر من

الحكومة البريطانية بإعادة السيادة المصرية على مدينة فاشودة. ويعلق النقراشى على هـذه الواقعـة قائلا: «والواقـع أن بريطانيا كانت تتـذرع بحقوق مصر فـى وادى النيل كلمـا اصطدمت فى أفريقيا بغيرها من الدول الأوروبية». ومنذ ذلك التاريخ أصبحت القضية المصرية أكثر تعقيدا؛ لارتباطها بالمسألة السودانية، حيث تم توقيع بروتوكول بين الحكومة المصرية برئاسـة مصطفى فهمى باشـا وبين قنصل بريطانيا العام فى سنة ١٨٩٩، وقـد حـرص الجانـب البريطانـى علـى اسـتخدام تعبيـر «الحكـم الثنائـى» (Condominium)، رامـا بذلك إلى «الإيهام بأنهم يشـاركون مصر فى السـيادة على السودان»، وفقا لما ورد فى خطاب النقراشى.

وقـد حـرص علـى أن يضمـن خطابه سـوابق مجلـس الأمـن ذاته، الـذى تدخـل لإيجـاد حـل لقضية إيـران، وقضية اليونـان، وقضية سـوريا ولبنان. وقد اسـتند على توصيـة الجمعيـة العامة الصادرة فى هذا الشـأن فى ١٤ ديسـمبر١٩٤٦، والتى تنص على أن

«تسـحب بغير إبطاء القوات المرابطة فـى أراضى الدول الأعضاء بغير رضائها الصـادر عن حريـة وفى صورة علنية تشـمله معاهدات أو اتفاقـات متلائمة مع أحكام الميثاق وغير مناقضة لاتفاقات دولية»

ليقـرر أن معاهـدة ١٩٣٦ لـم تصدر عن إرادة الأمـة الحرة؛ كما بيـن أن المعاهدة تتعـارض مـع اتفاقيـة قناة السـويس المعقودة فى الآسـتانة، ومع أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

ثـم ينتقـل بعـد ذلـك النقراشـى إلـى مسـألة السـودان، فيعـدد الروابـط الطبيعية والتاريخيـة والثقافيـة التـى تربـط الشـعبين المصـرى والسـودانى، ويتناول مسـاعى البريطانييـن الدءوبـة لتشـجيع الحـركات الانفصاليـة، ويلـوح بنفـاد صبـر الشـعب المصرى، مما ينذر بأن الزمام قد يفلت من أيدى أولى الأمر.

وفى نفس اليوم ألقى السـير الكسـندر كادوجان مندوب المملكة المتحدة خطابه الأول ردا علـى عريضـة مصـر، وتتابـع السـجال بيـن النقراشـى وبينه حتـى يوم ١٣ أغسـطس ١٩٤٧، وهـو نفـس اليـوم الـذى بـدأ فيـه مندوبـو الـدول المختلفـة

يتقدمـون بمقترحاتهم لحل النزاع المصرى ـ البريطانـى، وتعاقبت الاقتراحات التى تخللهـا تعقيـب كل مـن النقراشـى وكادوجـان، أو أحدهمـا، مـع التصويـت علـى الاقتراحـات المختلفـة. ولـم تكـن حصيلـة الموقـف فى مجلس الأمــن فى صالح مصر، ولقد ظهر بجلاء، كما كان متوقعا، أن مسـألة السـودان كانت أضعف نقطة فى الدفـاع المصرى، حيث حرص الجانـب البريطانى على أن يظهـر بمظهر المدافع عن حقوق السودانيين ضد أطماع المصريين فى السودان؛ كما نجح فى إقناع الرأى العام العالمـى بـأن المصريـن يأبـون علـى السـودانيين مـا يطالبون بـه لأنفسـهم؛ وأظهر التصويـت بصفة عامة أنه إذا كانت معظـم الدول تؤيد مصر فى مطلبها بجلاء القوات البريطانية، فإنها أشـارت بضرورة عزل مسـألة السـودان عن مسـألة مصر. والواقع أن مواقـف الـدول الكبرى، و رغم الإطار الشـرعى الذى دارت فيه المـداولات، أملتها فـى مجملهـا حسـابات المصالـح الاسـتعمارية العليـا، أو بمعنى آخـر القرصنة التى تمارسـها الدول الكبرى ضد الدول المستضعفة فى العالم، وهو الواقع المريـر الذى عبرت عنه صرخة النقراشـى المدوية فى نهاية مداولات مجلس الأمن، والتى جاءت إيذانـا باندثار الآمـال المعقودة على الهيئـة الدولية الكبرى: «اخرجـوا من بلادنا أيها القراصنـة!». فنجـد أن فرنسـا وقفـت ضـد مصـر حرصا علـى مصالحها فى شـمال أفريقيـا، أما الولايـات المتحدة الأمريكية فلقد وقفت موقفا مائعـا، فهى من ناحية لم تكـن على اسـتعداد لإعلان العداوة لبريطانيا، فى الوقـت الذى كانت تتمنى فيه جلاء قواتها عن هذه المنطقة الحيوية فى العالم؛ كما كانت تخشى إذا هى أيدت المصريين فى مطلبهم الخاص بأن يتولوا بأنفسـهم الدفاع عن قناة السـويس أن تشـجع اتجاهـا ليـس فـى مصلحتها بالنسـبة لقنـاة بنمـا، التى كانـت تسـيطر عليها، وبذلـك خذلت الحكومـة المصريـة التى كانت قـد بذلت جهدا كبيـرا لاسـترضاء الإدارة الأمريكية، حتى أن مراسل «اللندن تايمز» يكتب فى هذه الجريدة بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٤٧:

«يصبـو رئيس الـوزراء المصرى إلـى بناء جيش كبير، وإلى رفـع كفاءته فى أسـرع وقت ممكن إلى الحد الذى يمكنه من أن يتولى الدفاع عن قناة السويس بـدلا من الانجليـز، وهذا المطلب يفرض على الولايـات المتحـدة اتخاذ قرار هام بالنسبة لسياستها فى الشرق الأوسط.

والسياسة الأمريكية، كما يبدو من حالة اليونان، قد أصبحت أكثر اهتماما بالشرق الأوسط منذ انتهاء الحرب؛ ويجب على الإدارة الأمريكية أن تحدد أهدافها بالنسبة لهذه المنطقة، إذا كانت بريطانيا تعتبر حتى الآن المدافع الأساسى عن قناة السويس، فإنه لمن المشكوك فيه أن تنظر الولايات المتحدة بعين العطف إلى فكرة أن يتولى المصريون بأنفسهم الدفاع عن القناة؛ فإنه من المحتمل أن توافق الإدارة الأمريكية على مهمة تدريب الجيش المصرى التى كان يتولاها من قبل الانجليز، ولكن دون ان يستتبع ذلك الموافقة على أن يقوم المصريون بمفردهم بالدفاع عن القناة، حيث إنه من المرجح أنها تؤثر ألا توجد بهذه الموافقة سابقة من السوابق تشجع قوات بنما المسلحة على الاعتقاد أنهم هم أيضا يمكنهم القيام بالدفاع عن قناة بنما بمفردهم».

أما الاتحاد السوفيتى فلقد أبدى استعدادا طيبا لتأييد القضية المصرية، إلا أن الوفد المصرى، حرصا منه على إرضاء الأمريكيين، رفض أن يراهن على هذا الفرس| ويرى البعض أنه فوت بذلك على نفسه وعلى مصر فرصة ذهبية، خاصة أنه كما اتضح قد عول على جواد جامح. غير أنه لا يجب أن يغيب عن ذهننا أن أخشى ما كان يخشاه الساسة المصريون فى ذلك الوقت هو خطر الشيوعية الذى بدأ يتسلل إلى البلاد العربية، بل وأصبح محدقا مع عدوان روسيا على إيران، ومنذ بات واضحا أنها بدأت ترنو إلى منطقة البحر المتوسط، حيث طالب السوفييت فى مؤتمر بوتسدام أن توضع منطقة طرابلس الليبية تحت وصايتهم.

ولا شك فى أن البرقية التى أرسلها زعيم الوفد إلى رئيس مجلس الأمن، وإلى سكرتير هيئة الأمم المتحدة فى ليك سكسس بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٤٧ قبل عرض القضية المصرية، يعلن فيها أن النقراشى لا يمثل على أى وجه شعب وادى النيل، الذى يؤيد أغلبيته الساحقة الوفد المصرى، قد أضعفت من موقف النقراشى، كما سارت فى اتجاه السياسة البريطانية، وشجعت الإنجليز على استثمار فكرة أن النقراشى لا يمثل حزب الأغلبية، متغاضين عن أنه ـ بصفته رئيسا للوزراء ـ لا يمثل حزبا بعينه. ولقد كان الانجليز كما نعلم بارعين فى سياسة «فرق تسد»؛ حيث إنهم مثلما لعبوا على وتر حقوق الأقليات التى نصبوا أنفسهم حماة لها بموجب تصريح

١٩٢٢ ، فإنهـم أيضـا تشـدقوا بمبـدأ حـق السـودانيين فى تقريـر مصيرهـم، وكذلك بالدفـاع عـن الديموقراطيـة فـى مصـر، حيـث نجد بيفـن يعلن فـى مجلـس العموم البريطانى فى يناير ١٩٤٧ :

«إذا اسـتطعنا أن نعالـج الأمر مع حكومة أكمل تمثيـلا ونجنب مفاوضاتنا تأثير السياسـة الحزبية المصريـة كان احتمال سـيرها إلى نتيجة موفقـة بروح قويمة يزداد أيما زيادة».

وفـى هذا التصريح إشـارة مسـتترة إلى سياسـة الملك فاروق الـذى كان يعارض بشـدة، وبـكل ما أوتى من وسـائل، عـودة الوفـد إلى الحكم، وهـو البيان الـذى أثار احتجاج الحكومة المصرية، حيث نجد عبد الفتاح باشـا عمرو، سفير مصر فى لندن، يقول لبيفن فى أول مقابلة له مع وزير الخارجية البريطانى بعد هذا البيان:

«... ان بيانك قد سـمم الجو وقد زاد تشـكك الناس فى حسـن نوايا السياسـة البريطانية؛ إذ رأوا فيه عودة إلى السياسـة القديمة، سياسـة التدخل..» (خطاب إلى النقراشى بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٤٧).

وهـو يحـث الوزير البريطانى على الاعتذار إلى النقراشـى علانية، فيعد الوزير فى أن يفكر فى وسيلة لسحب ما قاله بخصوص «حكومة الأقلية» فى مجلس العموم.

وفـى النهاية أصدر مجلس الأمن فى ١٠ سـبتمبر قراره بتأجيل نظر المشـكلة إلى أجـل غيـر مسـمى، مـع إدراجهـا فى جـدول أعمالـه، وبذلـك طويت هـذه الصفحة المصيريـة مـن تاريخ مصر بلا نصر أو هزيمـة، غير أن بقاء القضيـة فى جدول أعمال مجلـس الأمـن يمكـن أن يعتبر نصرا فى حد ذاته، حيث إنه يعنـى أن هناك خطأ ما من جانب الحكومة البريطانية.

وعاد النقراشـى إلى مصر، وأرسـل الملك عربة إلى المطار، أقلت رئيس الوزراء إلـى القصر، فقابله الملك وأصدر إليه نطقا ملكيا بأن أحدا لم يخدم مصر كما خدمها هو، وفقا لرواية الدكتور حسين هيكل.

الفصل الحادى عشر

الأرصدة الاسترلينية وحكومة النقراشى

ولقد حاول كادوجان جاهدا أن يستصدر قرارا من مجلس الأمن، بشطب النزاع من جدول أعماله، والعودة إلى المفاوضات الثنائية، غير أنه من ناحية اصطدم بمعارضة الولايات المتحدة، ومن ناحية أخرى كان البريطانيون أنفسهم يتحسبون لما قد يؤدى إليه مثل هذا القرار من اشتعال الموقف فى مصر. والواقع أيضا أنه كما يقول الدكتور محمد فهمى لهيطة:

«من يتتبع تاريخ المفاوضات المتعددة يرى كيف كان البريطانيون ينزلون شيئا فشيئا من غلوائهم من الشئون السياسية، بينما يتزايدون من سلطانهم فى الشئون المالية حتى سنة ١٩٤٧».

وظهر هذا التوجه بوضوح أكبر مع صعود بيفن إلى الحكم، وهو السياسى البريطانى الذى يعول على الاقتصاد كعامل أساسى فى أية مفاوضات؛ إلا أن تدخل بريطانيا فى شئون مصر الاقتصادية، ومحاولة الاستئثار بخيرات هذا البلد إنما كان مدعوما بالقوة العسكرية، ولقد اتخذ أشكالا عدة انتقينا منها ما يتصل بموضوعنا، وهو التسويف والمماطلة التى اتخذت شكل البلطجة فى سداد ما تراكم لدى بريطانيا من ديون لمصر من جراء الحرب، وهو ما نشير إليه بقضية الأرصدة الاسترلينية.

حينما نعرض لمشكلة الأرصدة الاسترلينية التى تورط البنك الأهلى فى تفاقمها، وتجاوز اختصاصاته وفقا للسياسات المنظمة لإصدار البنكنوت، يطيب

لنا أن نستعرض بإيجاز موقف الحكومة البريطانيـة إزاء أزمة الأرصدة، التى وصلت إلى حد التهديد بتجميدها، بينما يعبر السير فرانك ساندرسون عضو الوفد البريطانى فـى المؤتمر البرلمانـى الدولى بتاريـخ ١٢ أبريل ١٩٤٧ : «إن بريطانيـا لن تتأخر عن سـداد مليـم واحد لحاملـى الأرصدة الاسـترلينية من الأفـراد»[١]، كما سـبق أن عبر اللورد كينز عن هذا المعنى بقوله: «إن دينا اقترضته انجلترا بالشـرف سـوف ترده إلى أصحابه بالشـرف»؛ إلا أن هذا اللورد البالغ الشـهرة فى عالـم الاقتصاد على مسـتوى العالـم يفصـح عن حكمته فى طبائع الأمـور فيقول: «إنـه إذا كان عليك لبنك ما ألف جنيـه فإنـك تكون تحت رحمتـه، وأما إذا كان عليـك لهذا البنك مليـون جنيه فالبنك فـى هـذه الحالة يكون تحت رحمتك». وهكذا فإننا نقتـرب من المعنى الذى عبر عنه زعيم إحدى الدول النامية، حينما كان يهدد بالتوقف عن سداد الديون المستحقة على بـلاده بقولـه: «إن المدين أقوى من الدائن»، وقد فاتـه أن المدين الضعيف يحتاج إلى عضلات وحسابات أخرى لفرض هذه القرصنة، بينما تدأب الدول الكبرى على هذه الهيمنة بعد تغليفها بثوب أنيق من دبلوماسية القوة والسفسطة السياسية.

ونجد أن بريطانيا العظمى فى ذلك الوقت اسـتطاعت أن تصل إلى أغراضها، وأن تفرض شـروطهـا، وأن تمـارس سـيطرتهـا على البنك الأهلى المصرى، سواء بغفلة الحكومـات المصريـة المتتالية، أو بتواطؤ محافظ البنك الأهلى البريطانى الجنسـية؛ فبعد أن خرجت مصر عن قاعدة الذهب عام ١٩٣١، وافقت الحكومة المصرية على أن ينتقـل رصيدهـا الذهبى القانونى إلى بنك انجلترا، كما صدر قرار من وزارة المالية يجيـز للبنك الأهلى أن يتخذ من أذونات الخزانة البريطانية غطاء للبنكنوت المصرى بـدلا مـن الذهب، كمـا وافقت الوزارة على سـعر صـرف ثابت بين الجنيـه المصرى والاسـترلينى، هـو ٩٧,٥ قـرش، أى أن الجنيــه المصـرى كان مقومـا بمـا يزيد عن قيمة الجنيه الاسـترلينى بقرشين ونصف القرش (٢,٥ قرش). وقد ساعد هذا النظام جيـوش الحلفاء على تمويل تكاليف الحرب مقابل الأذونات والسـندات البريطانية،

(١) ساندرسون يعنى هنا بالنص على لفظ «الأفراد» أن للحكومة حسابًا آخر يدخل فيه المساهمة فى تكاليف الدفاع.

ونتـج عن ذلـك أن تراكم لمصر أرصدة لـدى بريطانيا بلغت حوالـى ٤٤٠ مليونا من الجنيهات، تشمل غطاء ورق النقد المصدر، وهو يبلغ ١٤٤ مليونا، ومعظمه سندات علـى الحكومـة البريطانية؛ كما قـدر مجموع ما فى ذمة البنوك بنحـو ٢٥٠ مليونا، أما الباقى وقدره ٤٦ مليونا فهو ديون للأفراد لا يصح المساس بها، تمتلكه طبقة محدودة مـن الأثريـاء والعملاء والمضاربين، وذلك مقابل ما قدمتـه مصر إلى جيوش الحلفاء مـن سـلع وخدمات، كما دأبـت بريطانيا، بموجب قانـون مراقبة النقـد أثناء الحرب، على الاستيلاء على العملات الحرة كالدولار والفرنك السويسرى، وكانت الأرصدة الدولارية لدى مصر تبلغ عشـرات الملايين سنويا، وهى قيمة انفاق وحدات الجيش الأمريكى المقيم فى مصر.

ونظرا لثبات سـعر التعادل بين الجنيه المصرى والاسـترلينى عند مسـتوى ٥ ,٩٧ قرش فقد خسـرت مصر كثيرا، نظرا لتراجع القيمة الحقيقية للجنيه الاسترلينى بسبب نفقـات الحرب وتخريـب الاقتصاد البريطانـى، كما تضاعفت الأرصدة الاسـترلينية المسـتحقة لمصر؛ نتيجـة للخدمات والإمـدادات التى كانت تقدمهـا مصر، وكذلك الإيداعـات التى كان يودعها التجار مـن أثرياء الحرب فى البنوك البريطانية كمحصلة لنشاطهم فى التعامل مع متطلبات الحرب، والخدمات التى يقدمونها لجيوش الحلفاء، وكذلك فإن كثيرا من المصريين قد اضطروا لاسـتثمار أموالهم فى سـندات الحكومة البريطانية بعد أن ضاقت بهم سبل الاستثمار فى مصر؛ بسبب ظروف الحرب.

وواقع الأمر أن جيوش الحلفـاء قد استنفـدت المخزون المصرى من كافة السلع والأغذيـة أثنـاء الحرب بأسـعار ما قبل الحـرب، الأمر الذى اضطـرت معه مصر إلى استعاضة هذا المخزون بأسعار مضاعفة فيما بعد، مما أدى الى خسائر فادحة للاقتصاد المصرى؛ كما خسرت مصر رؤوس أموال طائلة فى غياب سياسة للتجديد والإحلال للسـلع الرأسمالية ووسائل النقل والسكك الحديدية ، بعد أن استهلكت أثناء الحرب وبسببها مقابل أسعار وتعريفات بالغة الانخفاض، مساهمة منها فى المجهود الحربى لصالـح الحلفـاء؛ كما انتقلت إلى مصـر كل مظاهر الضعف والشـيخوخة التى حلت بالاقتصاد البريطانى، نتيجة لربط مقوماتها وأسعار عملتها ببريطانيا.

وكدأب المدين سيئ السمعة فقد تلاعبت بريطانيا باقتصاديات الدول التى تدور فى فلكها بشتى الأساليب؛ فهى تتهرب من التصدير إلى الدول الدائنة لها خوفا من أن يسفر التعامل عن إجراء الخصم من الأرصدة المدينة لديها، فهى تحيل هذه الطلبات إلى الدول الأخرى من كتلة الاسترلينى والتى تدور فى فلكها، ثم تضع يدها على العملات الحرة الناجمة عن هذا التعامل. وكان عدد الدول ذات العملات الحرة فى ذلك الوقت خمسا، هى الولايات المتحدة وكندا وسويسرا والبرتغال والسويد، كما عمدت انجلترا أيضا إلى عدم تمكين دول منطقة الاسترلينى من استيراد متطلباتها من دول العملات الحرة، إلا بالقدر المحدود الذى تفرج عنه من العملات لصالح هذا التعامل، مما كان يضطر هذه الدول إلى الاستيراد من الأسواق البريطانية بأسعار أعلى من مثيلاتها؛ وبذلك صار وضع بريطانيا بالنسبة لدول منطقة الاسترلينى هو وضع المحتكر، وبعد أن كان الميزان التجارى لمصر قبل الحرب يسفر عن فائض فقد انقلب الوضع إلى عجز مستمر فى ميزانها التجارى، مما كان يضطرها إلى استجداء حقوقها لدى الحكومة البريطانية لتحرير جزء من ديونها المتراكمة فى بنوك انجلترا، وهى سياسة كانت تعكس ضعف وغفلة الحكومات المصرية المتتالية، وتواطؤ البنك الأهلى الذى تجاوز اختصاصاته كل التجاوز لصالح المحتلين.

وعند نهاية الحرب العالمية الثانية أبرمت مصر ضمن خمس وثلاثين دولة اتفاقية بريتون ـ وودز فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٥، كما انضمت لمؤتمر النقد الدولى، وأصبحت بذلك تشترك فعليا فى إدارة صندوق النقد الدولى، ومن ضمن اختصاصات هذا الصندوق تحديد قيم التعادل لأسعار عملات الدول الأعضاء، وهى الاتفاقية التى كانت تمهد لانتهاء قيود المنطقة الاسترلينية، كما نصت الاتفاقية كذلك على تحديد تاريخ ١٥ يوليو ١٩٤٧ لتصبح كل دولة حرة فى مجال التصدير والاستيراد خارج نطاق الكتلة الاسترلينية.

وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة، والتى كانت تتطلع فى ذلك الوقت إلى وراثة الامبراطورية البريطانية والحلول محلها فى منطقة الشرق الأوسط، قد عمدت إلى تقديم عرض للمندوبين المصريين فى مؤتمر النقد بريتون ـ وودز فى أن تحل محل بريطانيا، وأن تدفع لمصر الدين البريطانى فى صورة دولارات وآلات

وسلع رأسمالية، مع تخفيض نسبى قليل مقابل خروج مصر من ارتباطها بالمنطقة الاسترلينية، ثم الارتباط بالدولار الأمريكى. وقد عرض الأمر على الحكومة المصرية، إلا أن الحكومة البريطانية قد اعترضت على هذه المحاولة بدعوى أن ديون مصر لا تستحق إلا عند الأجل المنصوص عليه، أى وفقا للقانون الدولى الذى ينص على الوفاء عند الحلول.

وهكذا انتقلت مشاكل الأرصدة الاسترلينية إلى وزارة النقراشى الثانية (٩ ديسمبر ١٩٤٦ ـ ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨)، وفوجئ الرجل بمطالب بريطانيا بالتنازل عن بعض أرصدتها المدينة، بدعوى المساهمة فى تكاليف الدفاع عن مصر، وهو الأمر الذى استطاعت حكومة النقراشى الوقوف دونه بكل صلابة، رغم مساندة الولايات المتحدة للمطالب البريطانية بدعوى أن من بين هذه الأرصدة ما لا يتسم بطابع الديون التجارية العادية، وقد وافقت الولايات المتحدة بريطانيا فى تمسكها بوجه الشبه بين الأرصدة الاسترلينية المستحقة والديون التى كانت مستحقة لصالحها هى وفقا لمشروع الإعارة والتأجير، والتى تنازلت عنها الولايات المتحدة باعتبارها مساهمة فى تمويل الحرب.

وواقع الأمر أن مثل هذا الشبه المزعوم بين الأرصدة الاسترلينية من جانب، والدين المستحق للولايات المتحدة قبل بريطانيا وفقا لمشروع الإعارة والتأجير، من جانب آخر بعيد كل البعد عن واقع الحال، وأن الجزء الأغلب من الأرصدة الاسترلينية مستحق لأفراد ومودعين لدى البنوك البريطانية، والحكومة المصرية لا تملك التنازل عن أموال ليست لها، كما أن تمسك بريطانيا العظمى من التهرب من التزاماتها يسىء ـ ولا شك ـ إلى سمعتها المالية وسمعة بنوكها التقليدية فى العالم. وقد يجوز أن تتنازل دولة بالغة الثراء كالولايات المتحدة عن ديونها لصالح بريطانيا، أما أن تتنازل دولة فقيرة كمصر لصالح بريطانيا العظمى، فهى من الأمور الشديدة التناقض، وهو من قبيل إفقار شعب لحساب شعب آخر بدون وجه حق.

وهنا نجد حكومة النقراشى تؤكد إصرارها على عدم قبول أى تخفيض لهذه الأرصدة، وتؤكد انه ليس هنالك أية قوة تحول دون مواقفها المعلنة، رغم تهديد

بريطانيـا بتجميـد الأرصـدة، وموقـف الولايـات المتحـدة المتعاطف مـع الحكومة البريطانية.

ولقـد اسـتندت الـوزارة المصرية علـى أن الديـون الناجمة عن مشـروع الإعـارة والتأجيـر قد قدمت لبريطانيا، بمحض ارادة الدائـن، وهى الحكومة الأمريكية، وكان تنازلهـا عنهـا كذلك بمحـض ارادتها، بينما نشـأت الأرصدة الاسـترلينية فى كثير من الحالات نتيجة عمليات تجارية للأفراد، وكذلك نتيجة لإيداعات من قبيل الاستثمار، كما نشـأت كذلك بسـبب القيود التى التزمت بها مصر بصفتهـا عضوًا فى كتلة الدول الاسـترلينية بشـكل إجبارى ذاتى، وبسـبب قوانين النقد، وليس طبقا لمعاهدة ١٩٣٦ التـى لا يوجـد بهـا أية بنـود تلزم مصـر بتقديـم مسـاعدات ماليـة لبريطانيا فـى حالة الحرب.

ونجـد أن حكومـة النقراشـى قد ابتدعت وظيفـة وكالة وزارة ما بعـد الحرب تتبع وزارة المالية، إلا أن رئيس الوزراء ارتأى اتباع هذه الوكالة لمجلس الوزراء، وأسندها إلى شخصية بالغة الأهمية، هو محمود بك الدرويش، و نجـد ضمن أوراق النقراشى مسـودات لرسـائل متبادلـة مع محمـود الدرويش رأينـا أن ننقـل خطابا من بينها يعبر عـن العنايـة التى أولاها لهذا الموضوع، ومتابعته له؛ وهذا الخطاب مؤرخ بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٤٧

عزيزى محمود بك الدرويش:

لقـد فكـرت فى الموضوعين اللذين أردت منى أن أبلغك ما يسـتقر عليه الرأى بشأنهما، وهما: ١) تأميم البنك الأهلى ٢) الأرصدة الاسترلينية.

أما فيما يتعلق بتأميم البنك الأهلى فإنك يمكنك أن تعتبر أن الحكومة المصرية ماضيـة فـى تأميـم البنـك الأهلـى، ولذلـك عنـد المفاوضـة فى أمـر الأرصدة الاسـترلينية تتحدث على اعتبار أن الحكومة المصرية سـتعمل على تأميم هذا البنـك، أما فيمـا يتعلق بالأرصدة فإننى أخشـى أن الحكومة البريطانية سـتصر علـى تخفيضهـا، وهـى فى هـذا الموقف مؤيـدة بأمريـكا أيضـا؛ إذ علمت أن السـفير الأمريكـى قال إن مسـتر واطسـون وكيل الماليـة الأمريكية صـرح بأنه

يجب على الدائنين أن يخففوا عن انجلترا، وقد أردت ذكر هذا حتى تدخل فى حسابك أن انجلترا ستتمسك بالتخفيض، فيجب ألاّ يبدو منك تساهل ما قبل أن تعرف مدى تشددها.

أما فيما يتعلق بشرط الذهب، فإنك متفق معى على ضرورة التمسك به فيما يتعلق بغطاء البنكنوت، وكذلك اتفقنا على أنه ليس من المستساغ أن تتمسك بشرط الذهب للأرصدة المملوكة للأفراد.

بقيت مسألة شرط الذهب للأرصدة الموجودة فى الودائع، والتى تقدر بنحو ٢١٠ ملايين جنيه، وقد رأينا فى جلستنا التى عقدناها قبل سفرك مباشرة أنه ينبغى لنا أن نحصل على:

١) غطاء للبنكنوت

٢) وقسط سنوى يقدر بمبلغ خمسة وعشرين مليون جنيه

٣) ومخلفات الجيش البريطانى

٤) والأسلحة التى سلمت للجيش المصرى أو تسلم إليه

٥) ومصروفات الجيش البريطانى فى مصر

٦) وأسهم قنال السويس

٧) وتسوية الدين المصرى القديم

٨) وسكة حديد فلسطين

فإذا حصلت من الانجليز على المسائل المتقدمة أمكن التساهل فى شرط الذهب بالنسبة للودائع. ويمكننى أيضا أن أقول إذا كان الاتفاق لا يمكن أن يتم إلا بتخفيض القسط السنوى إلى ثمانية عشر مليون جنيه أمكن لك التساهل إلى هذا المدى، إلا اننى أعود وأقول إنى أخشى أن يحصلوا على هذا التساهل، ثم يعودون إلى التمسك بتخفيض الأرصدة، وهذا ما اتفقنا على انه لا يمكن الاستمرار فى المفاوضة على أساس التخفيض مطلقا.

هـذا وإنـى أضيف إلـى ما تقدم أنـه فى حالة الاسـتعداد للاتفـاق يمكنك قبول تخفيض الفائدة إلى نصف فى المائة.

وفى الختام أدعو لك بالتوفيق

المخلص

امضاء محمود فهمى النقراشى

٢٩/ ٥/ ١٩٤٧ رئيــس

مجلـس الوزراء

وأود هنا أن أشير إلى الفقرة التى يقرر فيها النقراشى عدم الاستمرار فى المفاوضة علـى أسـاس التخفيض مطلقـا، وكان لموقفـه الحـازم أثره فى أن التزمـت بريطانيـا بالوفاء بالأرصدة كاملة، ويمكن الرجوع فى هذا الشأن إلى اتفاق الأرصدة الاسترلينية المؤقتـة فـى ٣٠/ ٦/ ١٩٤٧، والموقعـة فـى لندن عـن الحكومة الملكيـة المصرية، ويمثلها عبد الفتاح عمرو، سـفير مصر فى لندن، ومسـتر دلتـون عن حكومة المملكة المتحدة.

وقد أعلـن الدكتـور دلتـون فى مجلـس النـواب البريطانـى التصريـح الخطـير التالى:

«لقـد رجـوت مندوبـى مصـر أن يتقدموا بمقترحات بشـأن التنـازل عن كل أو جـزء من دين الحرب الناشـئ عن مجهودنـا الحربى للدفاع عـن مصر، ولكن الحكومـة المصريـة لـم تجـد نفسـها قـادرة حتـى الآن علـى الاسـتجابة لهذا الرجاء».

وهكذا دفعت الأحداث النقراشـى ضد رغبته إلى الصفوف الأمامية، حيث اضطر أن يجابه ويعالج قضايا شتى، ويتعامل بحسابات أخرى مع الخصم الذى كان بالأمس يتآمر ضده، وهو مع ذلك يكن له نفس البغـض، إلا أنـه على ما يبـدو نجح ـ فى هذه المرحلـة ـ بمظهـره الدمـث، أو ما يطلق عليـه البعض «الدبلوماسـى»، فى أن يخدع بعض الساسـة البريطانيين؛ إذ يقول اللورد ستانسـجيت فى أحد تقاريره التى بعث بها إلى لندن:

«إن النقراشى باشا رجل جنتلمان، متزن، يرتاح الانسان إليه كثيرا على غير ما أشيع ومـا رفـع إلينا عنـه من معلومـات. ويظهر أن تاريخـه الماضى غير تاريخـه فى الوقت الحاضر على خط مستقيم» (٥ / ٥ / ١٩٤٦). (وفق مذكرة أعدهـا البكباشى محمد وصفـى بتاريـخ ١٨ ـ ٨ ـ ١٩٤٦، وقـد كان قائد الحرس فى قصـر أنطونيادس، مقر اللـورد ستانسـجيت، وكان مكلفـا كذلك من قبـل وزارة الداخلية فـى وزارة صدقى، بمراقبة ونقل ما يدور فيه من أحداث وأحاديث.)

ولا شـك أنها كانت فترة قاسية فى مشواره السياسـى تعرض فيها لحملة من النقد والهجوم؛ وقد ضاعف من هذا الهجوم إيثاره للصمت الذى أطلق العنان للتفسـيرات المغرضة؛ وإننا نرى فى الصورة التى نشرت فى **«آخر ساعة»** فى أكتوبر ١٩٤٧، ويبدو فيها النقراشـى متجهما، شـارد الذهن، وكذلك فى التعليـق المصاحب لهذه الصورة أبلـغ تعبير عما قـد يجيش فى صدر رجل أثقلت كاهله الهمـوم العظام، يقول التعليق الطريف:

«بينمـا كان بعـض مصـورى الصحف يلتقطـون صورا فـى حفلة الشـاى التى أقامها دولة النقراشـى باشا مسـاء الاثنين فى منزله لأعضاء هيئة المفاوضة قال دولة صدقى باشـا للنقراشـى باشـا: اضحك يا باشـا، وسـكت النقراشى باشا، وبعـد دقيقـة جـاء مصـور آخر فقـال صدقى باشـا ضاحـكا: اضحك يا باشـا، والتفت إليه النقراشى باشا باسما وقال: هو أنت شايفنى باعيط يا باشا؟»

ويؤيـد ذلك الانطبـاع مقال لـ«جـان لوجـول» (Jean Lugol) فـى جـريـــدة «لا بـورص اجيبسـين» (La Bourse égyptienne) بتاريــخ ٦ يناير ١٩٤٧، أى فى نفس الفتـرة تقريبا، حيث يقول الكاتب إن النقراشـى لم يتغير منذ المـرة الأولى التى التقاه فيها، غير أن شـيئا ما فى نظرته، فى ملامح وجهه، وباختصار فى شـخصه كله ينم عن قدر مضاعف من الجدية.

الفصـــل الثانـــى عشـــر

النقراشـى والقضيــة الفلسطينيــة

عاد النقراشى إلى أرض الوطن فى ١٨ سبتمبر ١٩٤٧، وأعلن أنه لا يعتبر نفسه مقيدا بمطالب معاهدة ١٩٣٦، بل إنه فى تحد سافر لما نصت عليه المعاهدة بوجوب أن تتولى بريطانيا دون غيرها من البلدان الأخرى تدريب وتسليح الجيش المصرى، صرح بأنه سوف يعمل على تقوية الجيش المصرى وتنويع مصادر تسليحه، والاستعانة بالخبراء والمستشارين اللازمين لذلك، كما أعلن أنه سيوجه جل اهتمامه إلى المشاكل الداخلية، خاصة أن مرض الكوليرا كان قد استفحل فى هذه الفترة. كما أضرب ضباط البوليس، درع الدولة الواقى، فى ١٥ أكتوبر ١٩٤٧، وهو ما سوف نتناوله فى حينه. وفى الواقع لم تكن هناك فسحة من الوقت يلتقط فيها النقراشى أنفاسه، بل قذفت به الأقدار فى أتون جديد اسمه فلسطين، حيث صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧.

ولقد نشأت هذه القضية، أو ما تعارفنا على أن نطلق عليه مسمى «القضية الفلسطينية» منذ صدور وعد بلفور فى ٢ نوفمبر ١٩١٧، إلا أن العرب بل الفلسطينيين أنفسهم لم يتنبهوا فى بادئ الأمر لخطورة ما كان يدبر لشعب فلسطين فى الخفاء. غير أننا لا نتحدث هنا سوى عن «القضية الفلسطينية فى مصر»، حيث صاغت عدة عناصر خصوصية ومعالم تلك القضية فى مصر، أبرزها: الساسة المصريون، والقصر، والانجليز، والقوى الأيديولوجية (وفى مقدمتها جمعية الشبان المسلمين التى أنشئت فروع لها فى يافا والقدس وحيفا، وجماعة الإخوان المسلمين) التى تزامن ظهورها

مع المد الإسـلامى، سـواء تفاعلت معا هذه العناصر أو لعبت دورها منفردة فى أدوار القضية الفلسطينية المختلفة.

فنجد أن الإضراب الكبير الذى حدث فى فلسطين فى أبريل ١٩٣٦، واستمر ستة أشـهر وكان بداية لثورة ٣٦ / ١٩٣٩ لم يكن محور اهتمام الغالبية العظمى للساسـة المصريين، وذلك إذا استثنينا قلة من الساسة أمثال محمد محمود ومحمد على علوبة ومحمد حسين هيكل وعبد الرحمن عزام، ينتمى أغلبهم لحزب الأحرار الدستوريين، وإن كان قد حظى بعطف مصر الشعبية متمثلة فى الجمعيات الاسلامية ـ مثل الشبان المسـلمين والإخـوان المسـلمين ـ ورجـال الديـن وطلبـة الجامعـات والاتحادات النسـائية. غير أن الصحف المصرية وقفت موقفا سـلبيا من أحداث فلسـطين. ويعزو الدكتور عادل غنيم هذا الموقف إلى عدة عوامل لعل أهمها:

تجنب إغضاب الانجليز فى الظروف الدقيقة التى كانت تمر بها مصر فى ذلك الوقت، والمفاوضات جارية بين الجانب المصرى والجانب البريطانى،

أو لارتباطها مع شـركة الاعلانات اليهودية لنشـر إعلاناتها، أو خشيتها من منع دخول فلسطين.

إلا أن «**الأهرام**» دأبت على نشـر برنامج الإذاعة الخارجية لفلسـطين. ولكى يتبين لنـا بجلاء المناخ العـام فى ذلك الوقت، وموقف مصر من اليهـود، ينبغى أن نذكر أنه كانت من الأمور المعتادة أن تنشر الصحف اليومية فى تلك الفترة

«أخبـارا عـن حفلة تقيمهـا جمعية مـدارس الطائفة الاسـرائيلية بالاسـكندرية تحت رعاية الأمير عمر طوسـون مثلا. أو خبرا عـن اجتماع الجمعية العمومية لنادى الاتحاد للاسرائيليين القرائين فى العباسية...»

أما على الصعيد الرسـمى فلم يصدر خلال المرحلة الأولى للثورة التى اسـتمرت ستة أشهر أى تصريح لسياسى مسئول، ولقد كان تصريح النحاس فى مجلس الشيوخ أول بيان رسـمى مصرى، يعرب عن تأييده لعرب فلسطين ويتعهد بالعمل على نصرة قضيتهم.. ويبدو أن بريطانيا حرصت على اقصاء مصر عن القضية الفلسطينية، خاصة بعد أن تولى الوفد الحكم، وبعد ما لمست من اهتمام زعيمها بمشكلة فلسطين، فلقد

خشـيت أن ينعكـس موقف الوفد ـ وهو الحزب ذو الثقـل الجماهيرى الكبير ـ على الرأى العام المصرى.

ولقـد أقلـق هـذا الحديث الـذى طرح علـى السـاحة عن دولـة يهودية عـددا من المصرييـن، حيـث رأوا فيه تهديدا لكيان مصر؛ ومن هنا نشـأت فكرة تأسـيس اللجنة العربية المصرية للدفاع عن فلسـطين، وفق مـا ورد فى إحدى حلقات **«الأهرام ديوان الحياة العصرية»** للدكتور يونان لبيب رزق. وقد تألفت هذه اللجنة برئاسة محمد على علوبة باشـا، بعد صدور إقرار وزارة المستعمرات البريطانية فى ٥ يناير ١٩٣٨ لفكرة تقسـيم فلسـطين إلى مناطق ثلاث: منطقة عربية، وأخرى يهودية، ومنطقة ثالثة توضع تحت الانتداب البريطانى.. ولقد اقترن هذا الحرص على أمن وسلامة الوطن بأطماع الملك الشـاب فـى الخلافة، وهو الطموح الذى حرص علـى ماهر على تعزيزه؛ ففى أوائل حكم الملك فاروق، وتمشيا مع التوجهات العربية والاسلامية للملك الشاب، شـجع القصـر الدعـوة لعقد المؤتمـر الاسـلامى العربى لنصرة فلسـطين فـى أكتوبر ١٩٣٨، وهى الدعوة التى أطلقت شرارتها الأولى اللجنة العربية المصرية للدفاع عن فلسطين.

وعلى الرغم من هذه التوجهات العربية التى نبعت من ناحية من تعاطف لفيف من المصريين مع محنة إخوانهم فى فلسـطين، ومن ناحية أخرى من استشعارهم خطورة التواجـد الصهيونـى فى دولـة من دول الجـوار العربـى على أمـن مصـر، إلا أن مصر ظلـت بوجه عـام، بمنـأى عـن المـد القومـــى العربـى الذى كان قد نشـأ فـى الربـع الأخيـر من القرن التاسـع عشـر فى بلاد الشـام؛ وذلك نتيجة لخصوصية وضع مصر الداخلى، حيث تقول الدكتورة عايدة سـويلم فى دراسـتها الممتعة عن قضية فلسطين فى مصر:

> **«إن فلسـطين تعتبـر أهـم نقـاط التحول الرئيسية فى مسـار الفكـرة العربية فى مصر، كما أنها كانت فى ذات الوقت سببا فى التراجع عن تلك الفكرة»**.

فلقد كان يتجاذبها تياران: تيار الفكرة الاسـلامية، وتيار الوطنية المصرية. وينبغى هنـا أن نؤكـد على ضـرورة الفصل بين تيار القوميـة العربية والتيار الإسـلامى؛ حيث

إن التوجـه الإســلامى فى مصر كان ســابقا على التوجه العربى ، وقـد تزامن مع فكرة الجامعة الإسلامية، التى طرحها جمال الدين الأفغانى، والتى كانت تدعو إلى توحيد الأقطـار الاسـلامية تحت لواء الدولة العثمانية، حتى يتسـنى التصـدى للغرب، وهى الدعوة التى تبناها فى مصر مصطفى كامل فى مطلع القرن العشرين؛ ثم أصبح التوجه الإسـلامى سـمة من سمات عهد الملك فؤاد الذى كان يحلم بالخلافة الاسلامية بعد الغاء الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤. ولقد أتاحت معاهدة ١٩٣٦ لمصر فرصة التواصل مع الأقطار العربية الشقيقة كنتيجة غير مباشرة لهامش الحرية الجديد، الذى أصبحت مصـر تتمتـع بـه بموجب هذا التحالـف.. إلا أن التوجـه العربى الفعلى قـد تزامن مع نكبة فلسطين، حيث تبنى القصر الدعوة إلى عقد المؤتمر البرلمانى العربى الاسلامى لنصرة قضية فلسـطين فى القاهرة فى أكتوبر ١٩٣٨، على نحو ما أسـلفنا.. و قد لعب على ماهر، الذى ضمت وزارته الثانية ثلاثة من المدافعين عن العروبة و الإسـلام هم عبـد الرحمن عزام، وصالح حرب، و محمد على علوبة، دوره فى تعزيز هذا التوجه. وقـد حرصـت مصر على أن تمثـل فى مؤتمر فلسـطين بلندن (سـبتمبر ١٩٤٦)؛ كما نبـه ممثلها الدكتور عبد الرزاق السـنهورى إلى خطورة الكيان الصهيونى على الدول العربية المجاورة.

أمـا التيار الوطنى المصرى فلقد كان يدعو إلى أن تكرس مصر جل اهتمامها لحل القضية المصرية، وأن تيمم وجهها شـطر وادى النيل. ونعتقد أن النقراشـى يمكن أن يحسـب على هـذا التيار، حيث نجده يوضح فى مؤتمر عاليـة فى أكتوبر ١٩٤٧، أمام الوفود العربية المجتمعة، أسـباب امتناع مصر عن خوض حرب نظامية فى فلسـطين؛ فيقرر أن «مصر فى نزاع مع الحكومة البريطانية أولا، وهى لذلك لا يمكنها أن تشتبك فى أية حرب».

كمـا تصفـه إحـدى الوثائـق البريطانية بأنه شـخص متعقل، إلا فيمـا يخص بعض المواضيع (لا بد أن المتحدث، وهو كلاتون Clutton، يومئ إلى المسألة المصرية)، وهذه المواضيع لا تشـتمل على مسـألة فلسـطين. والواقع أنه قد تصاعدت شـكوى البريطانيين فى هذه الفترة من موقف النقراشى فى المفاوضات الجارية، وهو الموقف الذى عدوه من قبل التعنت وضيق أفق؛ فهذه العبارة إنما هى تعليق لكلاتون على برقية

من بيلى Bailey بتاريخ ٢٠ ديسـمبر ١٩٤٨ يعرب فيها عن الدهشـة التى أثارها لديه إحجام النقراشى عن إلقاء اللوم على البريطانيين، بشأن ما أسماه «المجازفة المصرية فـى فلسـطين»، جريا على دأب النقراشـى فى إثـارة القلاقل فى وجـه البريطانيين فى الآونة الأخيرة.

ومن الشـواهد الأخرى على موقف النقراشى من القضية الفلسطينية رده على عبد الرحمن عزام - الأمين العام لجامعة الدول العربية - الذى أرسل له خطابا يطالبه فيه ببعض المعدات التى تلزم لإعانة متطوعى فلسطين من مخلفات الجيوش الأمريكية؛ فأجل رئيس الوزراء البت فى هذا الأمر حتى تستكمل وزارة الدفاع المصرية حاجتها أولا مـن هـذه المعدات، كما نجـد أن الدكتور محمود فـوزى - وزير مصر المفوض لدى الأمم المتحدة - يقول فى رسالته للنقراشى المؤرخة بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٤٧: «وأكثر ما يشـغل بالى قضيتا اليونان وفلسـطين: الأولى من حيث أسلوبنا فى تناولها، والثانيـة من حيث تأثيرها على قضيتنا والجلاء عن بلادنا». ودلالة هذه الكلمات غنية عـن التعليق، سـواء كانـت نابعة عن قناعة الوزيـر المفوض الشـخصية أو عن معرفته بأولويـات رئيس الوزراء؛ فترتيب القضية الفلسـطينية فى أجندة اهتمامات النقراشـى وأعمالـه لا تأتى فـى المقام الأول؛ حيث ظلت القضية الوطنيـة حتى اليوم الذى لفظ فيه أنفاسه هى شغله الشاغل الذى سيطر بشكل كبير على تفكيره.

ولكى تكتمل الصورة التى نود أن ننقلها لهذه الشخصية بمختلف جوانبها، التى قد تبدو أحيانا متنافرة وبها الكثير من التضارب، يجب أن نضيف أن النقراشى لـم يكن مع ذلك ليتنصل أبدا عن الالتزامات التى تفرضها عليه هويته العربية؛ فقد كان النقراشـى يشارك فى اجتماعات اللجنة التحضيرية لعقد ميثاق جامعة الدول العربية بصفته وزيرا للخارجيـة فـى وزارة أحمد ماهر. وبعـد اغتيال أحمد ماهر، وفـى أول اجتماع للجنة السياسـية الفرعية برئاسة النقراشى، ثارت مناقشة طويلة حول اشتراك موسى العلمى ممثل فلسـطين التى اعترض عليها وزير خارجية لبنان باعتبار أن فلسطين ليست دولة مستقلة؛ ولكن كان للجنة رأى آخر قوامه استثناء فلسطين من الأساس القانونى للكيان العربى الوليد، حيث إن لهذا البلد وضع خاص، نظرا لتعاطـف الشـعـوب العربية مع محنة أهل فلسـطين. وكان من الطبيعى أن يزعج هذا القرار بريطانيا التى كانت ترقب

بحذر شـديد سـعى البلاد العربية للوحدة، ورأت بريطانيا أن يكتفى بالسماح لموسى العلمى بالاشـتراك كمراقب، وليس بصفته عضوًا أساسـيًا، وأرسلت وزارة الخارجية تعليمات بذلك للورد كيلرن لإبلاغ النقراشى وسائر ممثلى العرب قبل اجتماع اللجنة التحضيريـة فى ١٧ مـارس؛ وكان رد النقراشـــى أن يترك «الأمر لعقليـة الدكتور عبد الحميد بدوى فى الوصول إلى صيغة مقبولة فى هذا الشـأن». وكذلك احتجت وزارة الخارجية البريطانية ممثلة فى السكرتير الشرقى للسفارة سمارت على اشتراك الدول العربية غير المسـتقلة فى اجتماعات مجلس الجامعة، خوفا من أن يغضب هذا الأمر فرنسا التى تحتل دول المغرب العربى، كما أن بريطانيا تحتل برقة وطرابلس فى ليبيا؛ ولكن النقراشـى لـم يسـتجب للتحذيـرات البريطانيـة، متعللا بأن لمصـر مصالح مع جارتها ليبيا.

ونستشـهد كذلـك بموقفـه من أحداث سـوريا ولبنان فـى مايـو ١٩٤٥ التى تمثل أول أزمـة حادة تواجه الجامعة العربية الوليدة، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ إذ قررت الحكومة السورية عدم تدريس أية لغة أجنبية فى المدارس الابتدائية، واعتبرت فرنسـا أنها المقصودة بهذا القرار، وجاء الرد بإلزام سـوريا بتوقيع معاهدة مع فرنسـا، وحقها فى الاحتفاظ بقواعد عسـكرية فى سـوريا، وتم إنزال قوات سـنغالية فى ميناء بيروت، واندلعت المظاهرات الصاخبة فى سوريا ولبنان توقعا بتقدم هذه القوات إلى دمشق، إلا أن فرنسا تدخلت بعنف لقمع هذه المظاهرات، وألقت قنابلها على دمشق يـوم ٢٩ مايو ١٩٤٥. وكان من أثر ذلك أن عقدت الجامعة العربية اجتماعا أيدت فيه سوريا و لبنان.

وطلـب بنكنـى تـاك ـ الوزير الأمريكـى المفـوض ـ مقابلـة رئيـس وزراء مصر، ليستطلع موقف مصر، ثم بعث إلى واشنطن برقية يقول فيها:

«ذكر رئيس الوزراء [النقراشـى] أنه بالنسبة لمصر ورد فعلها إزاء المشرق فإن مصر قطعت على نفسـها عهدا خـلال الاجتماع الأخير لجامعـة الدول العربية بأنهـا مسـتعدة، بإخـلاص، لتنفيـذ الالتزامـات التـى تـم الاتفـاق عليهـا فـى الاجتماع».

وقال إن فرنسا تخلق الاضطرابات لنفسها فى منطقة الشرق الأدنى بأسرها، وقد تضطر الحكومة المصرية فى النهاية، لاتخاذ اجراءات تستهدف المقاطعة الاقتصادية والثقافية لفرنسا و... حتى قطع العلاقات الدبلوماسية.» (نقلا عن كتاب سنة من عمر مصر).

فهو لا يكتفى بالشجب، وإنما يلجأ للتهديد الصريح، ويبدو أن مصر المحتلة، كانت تملك إرادة حرة من خلال زمرة من الوطنيين الأمناء على مصالحها العليا.

كما أن الأولوية المطلقة التى يعطيها للقضية الوطنية لا تعنى أنه لا يأبه للخطر الذى بات يمثله الكيان الصهيونى لأهل فلسطين، وليس من زاوية أمن مصر فحسب، حيث نجده يقول فى معرض حديثه مع شخصيات أمريكية رفيعة المستوى فى ١٠ أبريل ١٩٤٧، وردا على ما أثاره الأمريكيون من إمكان الولايات المتحدة القيام بالمساعدة على تهجير عرب فلسطين بعد إقامة نظام رى على ضفاف دجلة والفرات يحول مساحات كبيرة إلى أراضٍ صالحة للاستغلال:

لا تستهين [كلمة غير واضحة] أمريكا هذا الأمر فهى ستكون بمثابة حرب صليبية جديدة، وإذا نجحت فيها فستتحمل غضب العرب نتيجة هذا الاضطهاد الذى يفوق فى أثره ونتائجه ما يشعر به اليهود من ألم الاضطهاد القديم الذى يزعمون أنه أصابهم.

ولقد أثار قرار تقسيم فلسطين فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ استنكارا رسميا وشعبيا فى البلاد. وأذاعت الحكومات العربية بيانا باستنكار التقسيم فى ١٧ ديسمبر من نفس العام. ولكن ـ وفق ما ذهبت إليه الغالبية العظمى من المؤرخين ـ لم تتبلور لدى الحكومة المصرية وقتئذ نية للدخول فى حرب ضد الصهيونية؛ بيد أن الدكتور عادل غنيم يرى أن قرار دخول مصر الحرب كان مقدرا منذ البداية، وإن تأخر الاعلان الرسمى لهذا القرار؛ ويستند أستاذنا الجليل على عدة براهين من واقع الوثائق البريطانية، بل والأمريكية، نذكر من بينها الملاحظتين اللتين خرج بهما السفير الأمريكى بعد مقابلته للملك فاروق فى الثانى من شهر ديسمبر سنة ١٩٤٧، واللتين حرص على تدوينهما فى رسالة لوزير الخارجية الأمريكى:

الأولى: أنه ليس هنـاك شـك فى أن مصر قررت بشـكل واضح القيام بمشاركة كاملة فى المواجهة العسكرية ضد اليهود فى فلسطين.

الثانيـة: أنـه مـن المحتمل أن يقـوم الملـك ـ من خلال عـزام باشـا والجامعة العربيـة ـ بدور قيادى فى التنسـيق لتنظيم المقاومـة العربية. (نقلا عن الدكتور عادل غنيم)

وإن كان قـرار الملك فاروق قرارا منفردا لـم يشـرك فيـه حكومته، فلقد وجد ملك مصـر فى أزمة فلسـطين فرصة سـانحة لتأكيـد زعامته للبلاد العربية؛ فهـو كان قد دعا ملـوك الـدول العربية ورؤسـاء جمهورياتها فى انشـاص دون علـم الـوزارة التى كان يرأسها وقتئذ اسماعيل صدقى، ودون مشاركة وزير الخارجية المصرى لطفى السيد، ودام هذا الاجتماع يومين فى ٢٨، ٢٩ مايو سـنة ١٩٤٦ أسـفر عـن قرارات مصيرية، منها ضرورة إنشاء كيان يبلور القومية العربية.

إلا أنه على الصعيد الرسـمى المعلن فقد اقتصرت الحكومة المصرية فور صدور قرار التقسـيم، وتحسبا للقلاقل المتوقعة بعد انتهاء الانتداب البريطانى على فلسطين يـوم ١٥ مايـو ١٩٤٨ ، على إنشـاء قيادة عسـكرية فـى العريش الحقت بهـا كتيبة من المشـاة معـززة بمدافع الهـاون، الهدف منهـا الحيلولة دون وصـول الاضطرابات من فلسـطين إلى حدود القطر المصرى؛ أى أن الحكومة كان يحدوها فى البداية اعتبارات المصلحـة المصريـة البحتة. ولكن على عكس الرأى السـائد بأن حرب فلسـطين لم تسـبقها استعدادات كافية وجادة، وأن القضية الفلسـطينية لم تحظ بالاهتمام والعناية الواجبة من الدوائر السياسـية المصرية، يذهب الدكتور عادل غنيم إلى أن الفترة التى تقـع مـا قبل قرار التقسـيم مباشـرة وبين دخـول الجيـوش العربية أرض فلسـطين قد شـهدت نشاطا دبلوماسيا متميزا، حيث يقول فى مقدمة كتابه **«الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين»** ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨:

«ولا أخفـى علـى القارئ أنى لـم أكـن أتصور – قبل الاطلاع علـى هذه الوثائق [يقصـد الوثائـق التى اهتدى إليهـا، والتى تخص الجهود الدبلوماسـية فى هذه الفترة] نشـاطا دبلوماسـيا مصريا تجاه القضية الفلسـطينية خلال تلك المرحلة بهذا العمق والتنظيم والإيجابية».

ثم يقول فى معرض حديثه:

«ويتضـح من برقية مرسـلة من وزيـر الخارجية المصرية إلـى الدكتور محمود فـوزى فـى ١٨ فبرايـر [١٩٤٨] أن القضيـة الفلسـطينية كانـت تشـغل وزارة الخارجيـة فـى ذلك الوقـت، فهى لا تكتفـى بالقيام بـدور تقليـدى وإنما تهتم بدراسـة أفضـل السـبل لطـرح القضية علـى المجتمـع الدولى بمـا يقطع خط الرجعـة علـى أية محاولات دولية لاسـتغلال موقف العرب أو الإسـاءة إليهم. وتعتبـر البرقية نموذجا للدبلوماسية الواعيـة المدركة لأبعاد السياسـة الدولية تجاه القضية».

ويـرى الدكتور عادل غنيم أن هذا النشـاط واكب وعيـا جديدا بهوية مصر العربية. ويبـدو أن النقراشـى لـم يتـرك بصمته الواضحة على هـذه الجهود الدبلوماسـية، وإن كانت تلك الجهود قد بذلتها وزارة الخارجية فى الحكومة التى كان يرأسـها فى ذلك الوقت، فلا يمكن إذن أن نتصور أنها كانت تجرى بمنأى عن رئاسة الوزارة.

ولقـد كانت خطة النقراشـى المعلنة هى أن يقتصر التدخل المصرى فى فلسـطين علـى فتح باب التطوع للحرب، دون اشـراك القوات النظامية، وبالفعل شـاركت قوة من المتطوعين المصريين فى الدفاع عن فلسـطين فـى المرحلة الأولى من المواجهة بيـن العـرب وبين الصهيونيـة، جنبا إلى جنب مع قـوات جيش التحريـر بقيادة فوزى القاوقجـى[١]، وقـوة الجهاد المقدس الفلسـطينية؛ وهـى المرحلة التـى أطلق عليها المؤرخـون مرحلـة الحـرب غيـر الرسـمية. وكانت حركـة التطوع قد تمـت بمباركة الحكومـة ، بدليـل انشـاء معسـكر للتدريب فى معسـكر الهايكسـتب، كما سـمحت الحكومـة لبعـض الضباط أن يسـتقيلوا ويتطوعوا، كمـا ورد فى بيان رئيـس الـوزراء أمـام مجلـس النـواب فى ١٢ مايو ١٩٤٨، على وعـد منهـا بـإعادة المتطوعين إلى

---

(١) وهو الجيش الذى اطلـق عليـه فيمـا بعـد اسـم «جيش الانقاذ»، وكان يتكون مـن متطوعين من البلاد العربيـة؛ فـإذا كان معظمهم من سـوريا فان هذا الجيـش كان يضم أيضا متطوعين من فلسـطين والعراق ومصـر والأردن ولبنـان واليمن والمغرب، بل ومـن بلاد أخرى؛ فكان منهم الأكـراد والأتراك والأرمن والجركـس والهنـد ويوغوسـلافيا. وقد دخـل أرض فلسـطين فـى ١٢ أبريل ١٩٤٨ ودافـع عنها حتى انسحابه فى ٢٠ مايو من نفس العام.

وظائفهـم حـال انتهـاء مهمتهـم القتالية، كمـا أن تهريب الأسـلحة إلى فلسـطين عبر الصحـراء كان لا يمكـن أن يتم دون أن تغض الحكومة البصر عن هذا النشـاط؛ فلقد كان النقراشـى مقتنعـا بأنــه لا يجـوز الـزج بالجيـش المصـرى فى فلسـطين، وفى ظهـره القـوات البريطانيـة المرابطـة فـى قناة السـويس، ممـا كان يهدد سـلامة إمداد الجيـش بالمـؤن والعتاد، ويمكـن أن نضيف من واقع البيان الذى أشـرنا إليه أنه كان شـديد الحـرص علـى «ألا تتعــارض تصرفاتنـا [أى الحكومة المصرية] مـع المركز الدولـى لمصر»، حيث كان يخشـى على ما يبدو من تأليـب الأمم المتحدة على مصر فـى الوقت الذى أسـفر عنه عـرض القضية المصرية علـى الهيئة الدولية، قـرارًا ببقاء القضية مدرجة فى جدول أعمال مجلس الأمن، وهو الأمر الذى قد يدعو إلى الأمل، و إن كان واهيا، بأن تنتصف هذه الهيئة لمصر.

ويرى الكاتبان الصحفيان دومينيك لابيير Dominique Lapierre ولارى كولينز Larry Collins، مؤلفا كتاب «**واقدسـاه**» (Ô Jérusalem) الذى سـجلا فيه مقدمات اندلاع حرب فلسطين الأولى، وأحداثها، أن النقراشى كان الوحيد بين زعماء الدول السـبع التى كانت تتشـكل منها الجامعة العربية فى ذلك الوقـت الذى ظل موقفه ثابتا لا يتزعزع، فى الوقت الذى بلغت فيه الحماسة مداها، وتصاعدت الدعوة إلى دخول الحـرب، فى جو مشـحون بالعاطفـة، وكذلك بالمزايـدة، حيث كما يقـول المؤلفان كانـت كل دولة من الدول العربية السـت الأخرى ـ وفـى مقدمتها الأردن ـ تنظر إلى مشـكلة فلسـطين من زاوية مصلحتهـا الخاصة؛ فلقد كان الملك عبـد الله، يطمع فى ضم جزء من فلسـطين إلى مملكته الصغيرة، بعد أن باء حلمه وحلم أبيه الحسـين بن على شـريف مكة وملك الحجاز بسوريا الكبرى بالفشل؛ لتراجع بريطانيا عن وعدها بوحدة الحجاز والبلاد السـورية (سوريا ولبنان وفلسطين والأردن) والعراق فى دولة واحدة؛ وقد حذر الملك عبد العزيز بن سـعود ملك مصر ورئيس وزرائه أكثر من مرة من طموح الملك عبد الله الجارف ومن تواطئه مع الصهاينة، كما أرسـل الملك عبد العزيز خطابا إلى النقراشـى بصفته «من أكبر الأصدقـاء لهذه البلاد ومن الذين له بهم مـلء الثقـة»، بعد أن أبلغـه مندوب المملكة السـعودية فـى اللجنة السياسـية لجامعة الـدول العربيـة بما عقد عليه العزم باسـتخدام سـلاح البترول؛ وبعـد أن تحدث فى

هـذه الرسـالة عن أهميـة البترول بالنسبة لهـذه «البلاد القاحلـة المجدبـة»، يقرر أنه «يسـتحيل عليـه أن يأتـى أمـرا يـكاد أن يكون فيـه انتحار مالـى لبـلاده»، ويطلب من النقراشـى أن «يؤخـذ هـذا الأمـر بعيـن الاعتبار فيمـا لو طرحـت القضية على بسـاط البحـث». ولابـد أن هذه الرسـالة التى تحمـل فى طياتهـا اعترافـا ضمنيـا بزعامـة مصـر، وتقديرا لشـخص النقراشـى بخاصـة[1]، قد أصابـت مصر بخيبة أمـل كبيرة؛ حيث إن فاروق كان مقتنعا بأنه رغم المزايا المالية الضخمة التى يستمدها ابن سعود مـن المشـروعات الأمريكيـة فإنه لـن يتراجع عن وعده حتـى لو كلفـه التضحية بآبار النفط.

أما العراق فلقد كان موقفه من القضية الفلسـطينية يتسم بالازدواجية، فنجد رئيس وزرائه صالح جبر يعترض بشـدة، عندما يشـير النقراشى فى أحد اجتماعات الجامعة العربية فى ديسمبر ١٩٤٧ إلى أمين الحسينى مفتى فلسطين، باعتباره الحاكم المنتظر للدولة العربية فى فلسـطين. كما يبدو بجلاء من الشـواهد السابقة التى كانت تتكشف تباعا للساسـة المصريين أنهم لابد أن أدركوا أن العبء الأكبر من هذه الحرب سـوف يقع على مصر، خاصة أنها كانت علاوة على هذا الوضع الشـائك تسـهم بأكبر نصيب مالى للاستعدادات الحربية.

وظل النقراشـى علـى رأيه فى تجنب دخـول الحرب، إلا أنه بين عشـية وضحاها تغيـر رأيـه فجـأة وبـدون مقدمـات؛ فما سـر هــذا التحــول الجـذرى الـذى حير المراقبيـن المعاصريـن والمؤرخيـن، والذيـن لجـأوا فى أغلـب الأحيان إلى أبسـط الإجابـات لتفسـيره؟ والواقع أن هذا التحـول كان ثمرة ضغوط عدة نذكرها حسـب ترتيب ظهورها:

١ ـ أول هـذه الضغـوط كان الـرأى العام المصـرى؛ فقد اندلعت فـى طول البلاد وعرضهـا مظاهـرات عارمـة تنـادى بالاشـتراك فى الحـرب، وتـرددت فيها صيحـات «أيـن السـلاح يـا عـزام» و «أيـن السـلاح يـا نقراشـى». وانهالت العرائض على المسئولين تناشدهم التدخل لإنقاذ اخوانهم فى فلسطين. كما

(١) مرفق صورة من خطاب الملك عبد العزيز آل سعود إلى النقراشى.

عقد الطلبة مؤتمرا بحرم الجامعة يطالبون فيه الحكومة بالاستقالة بسبب ما اعتبروه تقاعسا عن أداء واجبها.

٢ ـ لقد سبق أن أشرنا بلسان الدكتور عادل غنيم إلى نية الملك المبيتة لخوض حرب نظامية فى فلسطين، ولقد صدر من الملك أمر مباشر للقوات المسلحة للتحرك قبل استشارة الوزارة.

٣ ـ ولا بد أنه مما عجل من قرار الملك هو إعلان الملك عبد الله أنه سيتحرك بجيوشه يوم ١٥ مايو بصرف النظر عما عقدت عليه العزم الدول العربية الأخرى الأعضاء فى جامعة الدول العربية، وكان ملك الأردن قد قرر أن يحتل بجيوشه الجزء العربى من فلسطين، وهذا ما لم تستطع العراق وسوريا ولبنان أن تقبله؛ ولذا قررت الدخول بجيوشها إلى فلسطين فى نفس اليوم، ولم يكن لمصر وهى تحتل مركز الصدارة فى الأمة العربية أن تتخلف عن سائر الدول العربية.. ومن ناحية أخرى كانت علاقة الملك فاروق قد توطدت مع أمين الحسينى خلال الحرب العالمية الثانية، حيث لعب المفتى دور همزة الوصل بين ملك مصر والألمان.

٤ ـ كما فطن العرب إلى السياسة الجديدة التى انتهجتها بريطانيا فى فلسطين لتفعيل قرار التقسيم، بحيث يجد العرب أنفسهم أمام الأمر الواقع؛ فدأبت قبل الموعد المحدد على إنهاء الانتداب على الانسحاب من بعض المدن والمواقع الاستراتيجية والمرافق العامة، وجاءت هذه السياسة لصالح اليهود الذين كانوا يحلون تباعا مكان القوات البريطانية.

٥ ـ لعب عبد الرحمن عزام دورا كبيرا فى الدعوة إلى العمل المسلح؛ فقد كان أمين الجامعة العربية من أكثر أنصار العروبة تحمسا ونشاطا، ولكنه كان يرمى إلى التهديد بدخول الحرب أكثر منه الدخول الفعلى للجيوش العربية أرض فلسطين.

٦ ـ يضيف الدكتور حسين هيكل عاملا آخر نسوقه رغم عدم اقتناعنا به، لكن يبدو أنه رأى متواتر حيث وجدنا رأيا مماثلا فى كتاب المستشار طارق

البشري الذي أشرنا إليه أكثر من مرة، ولذلك وجب استجلاؤه من خلال المناقشة؛ حيث يعتقد القطب الدستوري أن الأوضاع الداخلية لعبت دورا في قرار النقراشي المفاجئ، وهو يعني بالأوضاع الداخلية إضراب البوليس الذي أشرنا إليه آنفا، فيقول:

«والالتجاء إلى الحرب، لصرف الأنظار عن المشاكل الداخلية، سياسة لجأت اليها الدول الديكتاتورية مرارا في التاريخ القديم والحديث».

وفي الواقع فإن النقراشي كان قد تولى مقاليد الحكم وسط أجواء مضطربة؛ فكان طبيعيا أن يتولى بالعناية الفائقة كل العناصر التي يمكن أن تحقق استتباب الأمن في البلاد، وفي مقدمتها البوليس، فاتخذ من الاجراءات ما يضمن حسن أداء البوليس للمهام المنوطة بهم، فطلب مثلا من وزارة المالية اعتماد مبلغ ٣٧١٥ جنيهًا في ميزانية وزارة الداخلية لشراء كلاب بوليس، كما أصدر مشروع قانون خاص بتنظيم كلية البوليس، وشرع في تكوين فرق خاصة من رجال البوليس، أعد لها تدريبا ونظاما معينا وأنشأ ادارة خاصة لمكافحة المخدرات، وذلك خلاف اهتمامه بتمصير البوليس منذ أن كان وزيرا للداخلية في وزارة محمد محمود، جريا على السياسة التي اتبعها مع الجيش أيضا وفي الوظائف الحكومية، ولكن من الواضح أن هذه الإجراءات النابعة من الحرص على المصلحة القومية لم تشمل الأوضاع المعيشية لرجال البوليس الذين طالبوا النقراشي منذ عهد وزارته الأولى بتحقيق بعض المطالب الخاصة بهم، مثل إنشاء صندوق الادخار وبناء مساكن لهم وتيسير سبل العلاج والتعليم لأسرهم؛ وكان النقراشي قد تعهد بأن يأخذ هذه المطالب بعين الاعتبار.

وفي عامي ١٩٤٧، ١٩٤٨ شهدت البلاد سلسلة من الاضطرابات فجرتها قطاعات عريضة من الشعب كالمدرسين والممرضين والمهندسين وعمال النسيج وعمال السكة الحديد؛ فرأى ضباط البوليس أن الفرصة سانحة لكي يرفعوا مطالبهم للحكومة، وقد تمثلت هذه المطالب في زيادة المرتبات، وتعديل كادر البوليس، ومساواة العسكريين منهم برجال الجيش والإداريين برجال القضاء.. وقد بادر

النقراشـى بتشـكيل لجنة مـن كبار القيادات المسـئولة بـوزارة الداخلية لدراسـة هذه المطالب تمهيدا لتحقيق ما تراه قابلا للتنفيذ.

ولكـن رجال البوليس لم يتريثوا، فرفعوا مطالبهـم للملك مذيلة بتهديدهم بالقيام بعمـل جماعـى، لم يحددوا ماهيته فى يوم ١٥ أكتوبـر ١٩٤٧، وذلك فى حالة إهمال مطالبهـم، واجتمع بالفعل لفيف من الضبـاط بمقر ناديهم بالقاهرة يومين قبل التاريخ المحـدد وقـرروا الإضراب عن العمـل فى يوم ١٥ أكتوبـر ١٩٤٧، مادامت الحكومة لم تسـتجب لمطالبهـم؛ وحرص ضبـاط البوليس فى نفس الوقت على إعلان ولائهم للملـك حتـى لا يتهمـوا بالعصيان. وكان رد فعل النقراشـى رادعا وحاسـما كعادته؛ فأعـاد من جديد حركة التنقلات بين رجـال البوليس مثلما فعل فى أول عهده بوزارته الثانيـة كنتيجـة للصدام الذى كان قـد وقع بين الطلبة وبين البوليـس فى حادثة كوبرى عبـاس، كمـا أحـال النقراشـى عددا من ضبـاط البوليـس إلـى الاسـتيداع. وكان هذا الإجـراء علاجـا وقتيا للأزمة لم يشـف غليل رجال البوليس، ولذلـك قاموا بعد ذلك بحوالى ستة أشهر، وفى يوم ٥ أبريل بالتحديد، بإضراب شامل عن العمل فى القاهرة وفـى الإسـكندرية وفـى الأقاليـم. فاضطر النقراشـى إلـى أن يأمر قوات مـن الجيش للنزول إلى شوارع القاهرة لحفظ الأمن.

ولا نعتقـد أن يكـون مبـرر النقراشـى الذى ظل حتى أواخر شـهر أبريـل على أقل تقدير معارضا بشـدة للمغامرة العسكرية فى فلسـطين هو محاولة لشغل الرأى العام، بالإضافـة إلـى أننا نرى أن فى الأسـباب السـابقة ما يغنـى من الالتجاء إلـى مثل هذه القراءة للأحداث، ونعتقد أن فى السبب الأخير الذى نسوقه على لسان حسنين هيكل وكذلـك مؤلفى كتـاب «**واقدســاه**»، ومن واقــع الوثائـق البريطانيـة مـا يلقى ضوءا جديـدا علـى مـا التبس مـن تصرفات النقراشـى فـى مواجهـة أزمـة فلسـطين.. يقرر المؤرخـون الثلاثـة الذيـن ذكرناهم، نقلا عـن مصادرهـم، أن البريطانييـن قد عقدوا صفقـة مع النقراشـى؛ وتجـرى رواية الكاتبيـن الصحفيين على النحـو الآتى: بعد أن أوفد الملك إلى النقراشـى مبعوثين ينقلان إليه رغبة الملك فى إعلان الحرب، حضر رونالـد كامبل لزيارة النقراشـى، وأخبـره بأنه فى حالة إذا ما عقـدت مصر العزم على دخـول الحــرب، فـإن بريطانيـا لن تعترض، بل إنهـا سـوف تتيح لهـا منفذا لمخازن

الأسـلحة، أى أنهـا بعبـارة أخـرى سـوف تغض النظـر عن الاسـتيلاء علـى محتوى المخـازن، حيث إنهـا من الصعب أن تمد مصر بالسـلاح وفق اتفاق سياسـى محدد. لكنه طالبه بالسرية التامة.

وتفسـر هذه الرواية التى تدعمها رواية مماثلة فى كتاب حسـنين هيكل الوثائقى ما التبس علينـا فى بـادئ الأمر فى إحـدى الوثائق البريطانيـة التى ينقل فيهـا كامبل إلى بيفن وقائع الجلسـة السـرية لمجلس الشـيوخ فـى ٣٠ نوفمبر ١٩٤٨، وهى الجلسـة التاريخية التى عقدت لتقييم الموقف السياسـى والعسكرى عقب الهدنة الثالثة. يقول كامبل إن فؤاد سـراج الدين قد وجه سـؤالا إلى النقراشـى عما سـبق أن صرح به أمام لجنة الشـئون الخارجية لمجلس الشـيوخ فى أواخر شهر مايو، حيث إنه ـ وفق ما قرر فؤاد سراج الدين ـ قال بأن بريطانيا لم تكتف بالموافقة على الخطوات التى اتخذتها الجيـوش العربية لاعـادة الأمن إلى ربوع فلسـطين، بل انها «شـجعتهم» على ذلك.. ويبـدو أن السـؤال قـد أحرج النقراشـى؛ حيث أجاب أنـه لا يتذكر ذلـك، ورفض أن ينســاق فى هذا الجدل.. ويضيف السفير البريطانى أنه يمكن الرجوع إلى البرقية التى كان قـد أرسـلها مـن قبل بشـأن تصريح السـفير المصـرى فى لنـدن بأنه لن «يسـمح» للنقراشـى بإلقاء تبعات دخـول الجيش المصرى الحرب فى فلسـطين على بريطانيا، ويعقـب قائـلا: يبــدو أن رئيس الــوزراء امتنـع بالفعـل عن ذلك، وعلى حسـابه هو شخصيا. (برقية بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٤٨).

ولكـن وفـق الرواية التـى وردت فى كتاب «واقدسـاه» فإن تغير موقف النقراشـى كان سـابقا علـى يوم ١١ مايـو؛ حيث إنه بعد هـذا اللقـاء الـذى تم بيـن كامبـل وبين النقراشى ـ والذى لا بد وأن يكون قد تم فى النصف الثانى من شهر أبريل ـ صدرت أوامـر بأن تتصـدر الصفحة الأولـى للصحف والجرائـد المصرية عناوين من شـأنها إثـارة الرأى العام وتهيئته للحرب المقبلة، كما انتشـرت الملصقات التى رسـم عليها خنجر يقطر دما، وعلى مقبضه نجمة داود.

ونعـود مـرة أخرى إلى أحداث اليوم الذى شـهد تغير موقف النقراشـى من حرب فلسـطين مائـة وثمانيـن درجة، أو أنه أفصـح فيه عن رأيه من موقـف مصر إزاء حرب فلسـطين، وهو الرأى الذى كان قد استقر عليه من قبل وفق رواية أخرى، فلقد طلب

النقراشـى من الدكتور حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ عقـد البرلمان فى جلسة سـرية يوم ١١ مايـو. وفى الوقت المحدد ألقى النقراشـى بيانه علـى مجلس النواب، الذى كان الغرض منه شـرح موقف الحكومـة من أحداث فلسـطين والتطورات التى طـرأت علـى هذا الموقف اسـتجابة لما اسـتجد على السـاحة، تمهيـدا للطلب الذى توجـــه به إليهم بالموافقة على دخـول الجيش المصـرى فلسـطين. فبعد مقدمة عامة أكـد فيها رئيس الوزراء على حق نواب الشـعب فى أن يقفوا علـى الحقيقة كاملة، بدأ بيانه بالإشـارة إلى موقفه الأول المعروف من المسـألة الفلسـطينية، وذكرهم بما كان مـن قرار جامعة الـدول العربية بالاعتماد أساسـا على جيش شـرق الأردن، حيث إنه «يسـتمد من بريطانيا مسـاعدتـه على حفظ الأمن»، كمـا أن «الحكومة البريطانية تمد شـرق الأردن بمعونـة مالية بين ثلاثـة ملايين من الجنيهات وثلاثـة ملايين ونصف»، ويبدو هنا بجلاء أن النقراشـى يشـير إلى شـرعية هـذا الجيش التى اكتسـبها من واقع وضعه الخاص؛ حيث إنه كان للواء العربى الأردنى قوات تعمل مع القوات البريطانية لحفـظ النظام داخل فلسـطين قبـل انتهاء الانتـداب؛ وذكّر النقراشـى مجلس النواب كذلـك بمـا كان مـن موافقتـه على صـرف ٤٢٠ ألف جنيه دفعـة واحدة، ثـم اعتماده مليونـا ثانيًـا دعما للقضية الفلسـطينية. وانتقل بعد ذلك إلى حشـد الجيش المصـرى علـى الحدود، ووضع كل موارد مصر تحت تصرفهم (يقصد هنا فى الغالب الجامعة العربية)؛ وذلك خلاف السلاح الوارد من مصر.

ثـم انتقل إلى المقاومة الفلسـطينية الباسـلة التى لفتت أنظـار العالم وبرهنت على جدية العرب فى انتزاع حقوقهم انتزاعا، وكان من شـأنها كذلك، وفق ما ورد فى بيان النقراشـى، أن «خففت» الحكومة الأمريكية من تأييدها لمشـروع تقسيم فلسطين. ثم انزلـق بيان النقراشـى إلى ما اسـتجد مـن الأمور التى تسـتلزم التدخـل؛ فتحدث عن جيش التحرير، الذى حوصر بعد أن غزا مستعمرة اسـرائيلية، وذكر أن أمين الجامعة قـد تقـدم برجـاء إلى الملـك عبـد الله أن يسـارع لنجـدة هـؤلاء المحاصريـن، وقد أصـدرت اللجنـة السياسـية للجامعـة العربيـة قـرارا بهـذا، وخلص مما سبق إلى أن التعـاون بين البلاد العربية كامل، كما صرح النقراشـى بأن السـفير الأمريكى قد أبلغه بـأن الأوضاع تتدهور بشـكل مطرد فى فلسـطين، وأن المعونة التـى تقدمها الحكومة

الأمريكيـة لمصـر رهـن موافقتها على شـروط الوصايـة، إلا اذا تقدمـت مصر ببديل مقبـول، أضاف أن كلامه ليس تهديدا بالضبط («تماما»)، فعقب النقراشـى على كلام السـفير بأن العرب لن يقفوا مكتوفى الأيدى أمام المذابح التى ترتكب فى فلسـطين، وذلـك علـى الرغم من أن مسـئولية الوضـع الراهن لا تقع على كاهـل حكومة مصر، التى سبق أن حذرت من تدهور الوضع فى فلسطين؛ ولكن انتشار المذابح يستوجب التدخل؛ حيث إن رسـالة جديدة وردت إليه تحمل أنباء مفزعة عن مذبحة جديدة فى بلـدة ديـر دراز، بعـد مذبحة دير ياسـين. وانتقل بعـد ذلك إلى مشـكلة اللاجئين التى باتت تمثل تهديدا للصحة العامة وللأمن، بما تتيحه من فرصة للتجسـس. وفى اشارة إلـى انتهـاء الانتـداب البريطانى على فلسـطين قال: انـه بعد يومين «تكـون عصابات الهاجاناه وشتيرن والأرجون مطلقة السراح فى فلسطين».

والواقـع أن القرار بسـحب القـوات البريطانية من فلسـطين فـى ١٥ مايو ١٩٤٨، وبالتالـى انتفاء احتمالات المواجهة بيـن الجيش المصرى والقوات البريطانية، كان له تداعياتـه على موقف الحكومة المصرية من قضية فلسـطين. وكان النقراشـى حريصا على التأكيد على شـرعية قـرار دخول الحرب، الذى لا يتعارض مـع المواثيق الدولية، حيـث إنـه من ناحيـة لا تدخل الجيـوش العربية فلسـطين إلا لوضع حد للمذابح ونشـر الأمـن والطمأنينـة فى ربوع هـذا البلد، ومن ناحية أخرى ليسـت هنـاك دولة يهودية. وقـد حرصـت مصر علـى تأكيد وتدعيم هذه الرسـالة عـن طريق «مذكـرة إلى الدول الأجنبية» أعدها وحيد رأفت بتاريخ ١٥ مايو ١٩٤٨، جاء فيها:

> **أن الحكومـة المصريـة تؤكد أن تدخلها العسـكرى فى فلسـطين ليس موجها ضد يهـود فلسـطين، بـل ضـد العصابـات الارهابيـة الصهيونيـة، وأنـه [أى الجيش المصرى] ليس له من غرض الا إعادة الأمن والسـلام إلى ربوع فلسطين وخاصة بعد انتهاء الانتداب ولحين الوصول إلى الحل العادل.** (نقلا عن الدكتور ابراهيم شكيب).

وسـلم النقراشـى بقوة العصابات الصهيونية، ثم أشـاد بحسـن تنظيم جيش شرق الأردن وتدريبـه وتسـليحه، وفـى اشـارة واضحة إلى التنسـيق التام مع البـلاد العربية الأخرى أضاف أن الجيش العراقـى يمتلك سـلاح الطيران، الذى يعد سـلاحا قاصرا

فـى جيش الأردن، أما سـوريا ولبنـان فقد جعـلا كل المـوارد وقفا على قضيـة انقاذ فلسـطين. كما أن الملك ابن آل سعـود قد أرسـل أسـلحة ودفع نصيبه دولارات، أما الجيش المصرى فإن كفايته كاملة وأسلحته وافية وذخيرته متوافرة.

وكان على النقراشـى بعد أن انتــزع تصفيقـا حـادا وموافقـة بالاجماع فى مجلس النـواب أن يواجه مجلس الشـيوخ، حيـث نجـح فى أن يحمل الكثيريـن على مراجعة موقفهـم من الحرب. ولكن اسـماعيل صدقى تصدى لـه ، وكان من أكبر المعارضين لفكرة دخول الحرب فى فلسـطين؛ فسـأل النقراشـى عن سـبب تغيير رأيه بهذا الشكل المفاجئ، وقال إنه من واقع خبرته كرئيس للوزراء من فترة ليسـت بالطويلة يسـتطيع أن يجزم أن اسـتعداد الجيش من حيث المعدات والذخائر لا تؤهله لخوض الحرب، ولكـن الـردود على اعتراض اسـماعيل صدقى قد أضعفت من قوتـه وتأثيره، خاصة أن اللـواء أحمـد عطية (حر دسـتورى) أيد فى المجلـس رئيس الـوزراء، وكان لموقفـه وقعـــه على أعضــاء المجلس، حيث كان إلى عـدة شـهور مضـت وزيرا للحربية قبل تعييـن محمد حيـدر، كما كان وزيـرا للحربية كذلـك فى وزارة صدقـى عام ١٩٤٦. وفى الواقع كان هناك اعتقاد سـائد بأن هذه الحرب ليسـت سـوى مظاهرة سياسية، أى أنها فى الأساس استعراض للقوة، وحرب سياسية.

وفـى منتصـف ليلـة ١٤ مايـو ١٩٤٨ أعلـن قـرار قيـام دولة إسـرائيل بعـد انتهاء الانتـداب البريطانـى، ودخلـت الجيوش العربيـة فلسـطين فـى اليوم التالـى. وعلى الرغـم مـن تفـوق القـوات الصهيونية فى العـدد والعتـاد، وكذلك من حيـث التنظيم والتدريـب، فقـد تمكنـت الجيـوش العربية مـن تحقيق نجـاح محـدود، خاصة على الجبهتيـن المصريـة والأردنيـة، حيـث وصلـت القـوات المصريـة على بعد خمسـة وثلاثيـن كيلومتـرا من تل أبيب، إلا أنه لم تكد تمضى ثلاثـة أيام على بدء القتال حتى تدخلـت الولايـات المتحدة الأمريكيـة، ممثلة فى مندوبها فى الأمـم المتحدة لوقف العمليـات الحربية فى فلسـطين. وعلى الرغم من أن الاقتـراح الأمريكى لم يقبل من مجلـس الأمـن إلا أن المجلس ـ نتيجة لضغـوط بريطانية ـ أصدر قرارا بفرض هدنة تسـتغـرق أربعة أسـابيع، على الأطـراف المتنازعة قبوله فى موعد أقصـاه أول يونيو، ووافقت على الفور إسـرائيل، وكذلك الأردن، أما سـائر البلدان العربية المشتركة فى

الحـرب فلقد اسـتغرقت موافقتها مـدة أطـول، زار خلالها الكونت فولـك برنادوت (Folke Bernadotte) القاهـرة، وهو الـذى كان قـد وقـع عليه اختيار الـدول الكبرى ليلعب دور الوسيط الدولى بين الأطراف المتنازعة.

وقـد حرص برنادوت على إجراء محادثات فورية مع النقراشـى، ونقل إليه رئيس الـوزراء وجهـة النظر المصرية قائلا: إن مصر لم تقرر إرسـال قواتها الى فلسـطين إلا مـع اقتـراب نهاية الانتداب البريطانى، وفقدان الأمل فى الوصول إلى تسـوية سـلمية لمشـكلة فلسـطين داخـل الأمـم المتحدة، وأعـرب عن أملـه فى أن يدرس الوسـيط الدولى الموقف فى فلسـطين دون أن يتقيد بقرار التقسـيم، كما حرص النقراشى على نقـل وجهـة النظر والاقتراحـات العربية للوصول لتسـوية عادلة للقضية الفلسـطينية، فقـال إن العرب يطالبون بوجوب وجود دولة موحدة فى فلسـطين، تتمتع فيها الأقلية اليهوديـة بكامـل حقوقها، مع منحهم قدرًا من الحكم الذاتى فى المناطق ذات الكثافة اليهوديـة. وفـى ختام حديثه أبـدى موافقته المبدئيـة على الهدنة مـع الاعتراض على المدة التى رأى أنها طويلة جدا.

والتقى بعد ذلك برنادوت مع عبد الرحمن عزام، وأكد له أنه غير مقيد بقرار الأمم المتحـدة الصـادر فى ٢٩ نوفمبـر ١٩٤٧، وعند مطالبة عزام إيـاه بضمان ألا يتدهور موقـف العرب العسـكرى بعد انتهاء الهدنة، أكد له الوسـيط الدولـى أن مراقبة الهدنة سـوف تكون تحت مسئوليته. وبعد هذا اللقاء أرسـل أمين الجامعـة العربيـة مذكرة إلـى الـدول العربيـة الأعضـاء، ووافقـت الـدول العربيـة علـى الهدنـة بشـروط بعد مـداولات ومشـاورات، كمـا أنهـا حرصت علـى أن توضح أنهـا لم تقبلهـا إلا نتيجة للضغط الدبلوماسـى، الذى مارسـته الأمم المتحدة عليها من خلال الوسيط الدولى. وتقرر وقف إطلاق النار ابتداء من السـاعة السادسـة من صباح يوم الجمعة ١١ يونيو ١٩٤٨ بتوقيـت جرينتـش، وقـد رحـب اليهـود بالهدنـة بسـبب وضعهم العسـكرى السيئ.

وقد فسـر بعض المؤرخين قبـول مصر الهدنة، بأن النقراشـى كان تواقا إلى انتهاز فرصـة الهدنـة، لعله يجد فيهـا مخرجا من هذه الحرب، التى لـم يوافق عليها إلا على

مضـض، ولكننـا نعتقــد أن هذا التفسـير قاصـر، ويبـدو أنه مثلما مارسـت الولايات المتحـدة الأمريكية ضغوطها لوقـف القتال، عندما رأت كفة العـرب راجحة، كذلك تدخلت السـلطات البريطانيـة ـ وفـق منظومـة استعماريـة متكاملة ـ وهددت بقطع الإمـدادات مـن الوقود عـن مركبات الجيـش المصرى، وهـو ما كان يهـدد العربات بالتوقـف وسـط الصحـراء، إذا ما أصرت مصر علـى مواصلة القتال، وفـق ما أدلى به إبراهيم باشـا عبد الهادى لوالدى فى حديث خاص، ويبدو أن النقراشى لم يستطع أن يبوح بالسبب الرئيسى فى قبول الهدنة.

وقد استثمر برنادوت فترة الهدنة فى سعى دءوب للوصول لتسوية سلمية لمشكلة فلسـطين؛ وقـررت الجامعة العربية تفويـض لجنة خاصة منبثقة عن اللجنة السياسـية مـن أجل التفـاوض مع برنادوت، وقد ضمت هذه اللجنة النقراشـى ممثلا عن مصر، وتوفيــق أبـو الهـدى رئيس وزراء الأردن، ورياض الصلـح رئيس وزراء لبنان، وعبد الرحمـن عـزام.. وقد عرض العـرب وجهة نظرهم التـى لم يقتنع بهـا برنادوت رغم إقـراره أن نظرتهـم تبـدو عاقلة وواسـعة، ولكـن الحل الـذى اقترحـوه كان غير قابل للتنفيــذ علـى أرض الواقــع، وفق رؤية الوسـيط الدولـى؛ فهم يرفضـون إقامة دولة يهودية فى فلسـطين، ويقترحون اقامة دولة فلسـطينية موحـدة يتمتع فيها اليهود بكافة حقوقهم، فما كان اليهود ليتخلوا أبدا عن الدولة التى أعلنوا عنها فى الرابع عشـر من مايـو.. ومـن ناحية أخرى عجز برنادوت عن الوفاء بتعهداتـه لعزام، حيث لـم يتمكن برنـادوت ومندوبـو لجنة الهدنـة كذلك من وضع حـد للانتهاكات اليهوديـة العديدة للهدنة، مكتفين بتسجيلها.

وقـام برنـادوت بـدوره بطـرح مقترحاتـه فـى ٢٧ يونيـو ١٩٤٨، وتشـكلت لجنة لدراسـتها وجـاء الـرد بالرفض؛ حيـث إن الأفـكار التى بنيـت عليهـا المقترحات لم تخرج عن أسس مشروع التقسيم الذى سبق أن رفضه العرب جملة وتفصيلا. وهكذا أصبـح واضحا أن هناك خلافا جوهريا بين وجهتى النظر، حيث كان الخطاب العربى ينطلـق من مبـادئ الحق والعدل والشـرعية، ومن قناعة قوامهـا أن الدولة اليهودية لا يمكن أن يكتب لها الدوام، بينما اتسمت نظرة برنادوت بالواقعية الشديدة تجاه وضع كان يراه غير قابل للتغيير.

وانطلاقا من هذه السياسة العملية البحتة وجه الوسيط الدولى حديثه للنقراشى، فى اللقاء الذى تم بينهما فى الأول من يوليو ١٩٤٨ طالبا منه أن يأخذ بعين الاعتبار أن ظروف الحرب ليست فى صالح العرب حتى مع افتراض إمكانيتهم من تحقيق النجاح وقتيا، حيث إن الدول الكبرى التى اعترفت بإسرائيل لن تقف مكتوفة الأيدى فى هذه الحالة. وعلى الرغم من ذلك سادت علاقة برنادوت بالعرب روح الود والثقة المتبادلة، وقد حاول برنادوت ـ نظرا لفشل مساعيه ـ تمديد الهدنة وتجريد القدس من السلاح، لكن العرب رفضوا أول الأمر تمديد الهدنة، على الرغم من حالة جيوشهم السيئة، حيث انهم أدركوا مدى استغلال اليهود للهدنة، فى الوقت الذى أبدى اليهود رغبتهم فى قبول التمديد. وعندما عجز برنادوت عن التقريب بين وجهتى النظر أصدر أوامره للمراقبين الدوليين بالانسحاب من جميع الميادين، وأبلغ الطرفين أن عمله سيقتصر على نزع السلاح من القدس، إلا أنه صدر قرار من مجلس الأمن فى ١٥ يوليو بإلزام الحكومات والسلطات ذات الشأن بوقف العمليات العسكرية عملا بالمادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة، فى موعد أقصاه ثلاثة ايام من صدور هذا القرار، على أن يوقف إطلاق النار فورا فى مدينة القدس.

وفى خلال الاجتماع الذى عقدته اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية لمناقشة موقفها من هذا القرار، أعلن الملك عبد الله أنه لا يستطيع مخالفة قرار الهيئة الدولية، حتى لو رفضته الدول العربية الأخرى، وقد أبدى النقراشى كذلك استعداده للانصياع لهذا القرار، وفق التوجه الذى لمسناه عنده بالحرص على الالتزام بالمواثيق الدولية.. ولقد كان قرار قبول الهدنة سببا فى المواجهة بين النقراشى وبين عبد الرحمن عزام؛ حيث تقدم أمين الجامعة العربية باستقالته التى لم يسحبها إلا استجابة لمناشدة النقراشى، وقد كان يربط الرجلين تاريخ طويل من الصداقة والود. قد وافق بعد ذلك سائر الأعضاء خاصة أن عددا من الحكومات العربية كان يتردد منذ البداية فى مسألة استئناف القتال؛ فقامت الجامعة العربية برفع مذكرة إلى سكرتير عام الأمم المتحدة فى ١٨ يوليو أعلنت فيها موافقتها على وقف إطلاق النار، وقد حرص عبد الرحمن عزام على أن يوضح للوسيط الدولى عند عودته للمنطقة مرة أخرى، أن العرب لم يقبلوا قرار الأمم المتحدة إلا بسبب خشيتهم من التعرض

للعقوبـات التـى نـص عليها ميثـاق الأمـم المتحدة.. ومـن ناحية أخرى قـدم العرب لبرنـادوت مقترحاتهـم حـول نزع السـلاح فى القـدس بينما لـم يتلق أى اسـتجابة من الجانـب الإسـرائيلى. ولذلك ذكر برنادوت فى تقريره الأخير إلـى الأمم المتحدة أنه أخبـر وزير خارجية إسـرائيل، أنه لن يتقـدم بطلب للأمم المتحدة بإيفاد قوة مسـلحة مـن الأمم المتحـدة فى مدينة القدس إذا جردت من السـلاح إلا اذا أبدت السـلطات اليهوديـة اسـتعدادها مثل العـرب بقبول مبدأ نزع السـلاح. والتقى برنـادوت باللجنة السياسـية لجامعـة الدول العربية فى يومى ٦ و٧ سـبتمبر ١٩٤٨، وقد عجز الوسـيط الدولى عن إقناع العرب بالتخلى عن موقفهم الرافض للاعتراف بإسـرائيل، وبالتالى للمفاوضـات المباشـرة مـع الدولـة الصهيونيـة.. كما جدد العـرب مطالبتهـم بعودة اللاجئيـن الفلسـطينيين، ووضع برنادوت تقريره الأخير فى ١٦ سـبتمبر، وسـافر فى اليـوم التالـى إلى القدس حيث تم اغتياله على يد اثنين من عصابة شـتيرن الصهيونية. وقـد نعـاه النقراشـى بكلمـة يتضح من خلالهـا حرصه المميـز على توخـى الدقة فى التعبير، وذلك على الرغم من اقتضابها وصفتها الرسـمية ، فقد قال إنه من المؤسـف أن تأتـى نهاية الوسـيط الدولـى على يد من أفـادوا من مهمته، ولكنه أضـاف أنه على الرغم من ذلك فقد قام برنادوت بمهمته على خير وجه على قدر استطاعته.

وعندمـا اسـتؤنف القتـال مـرة أخرى فـى ١٥ أكتوبر بـات واضحـا أن الميزان قد أصبـح فـى صالح اليهود، الذيـن نجحوا فى إعـادة تنظيم صفوفهم، وفى اسـتجلاب السـلاح، وكذلك فى اسـتقدام أعداد جديدة من المهاجرين فى انتهاك سافرلشـروط الهدنـة، فـى الوقـت الذى كانت سـيول اللاجئين العـرب تتدفق خارج فلسـطين. أما العـرب فـى فلسـطين فقـد سـادت الفرقـة صفوفهم، حيـث تبادلـت مصـر والأردن الاتهامـات، وتدهـورت العلاقـات بيـن الدولتيـن عندما سـلم جلـوب باشـا القائد البريطانـى للفيلـق الأردنى اللـد والرملة إلى اليهـود دون قتال، وفق اتفاق مسـبق مع جولدا مائير رئيسـة الوكالة اليهودية، مما مكن الملك عبد الله من ضم الضفة الغربية إلـى مملكته مقابل الامتنـاع عن قتال اليهود، وكذلك عندما تبنت مصر حكومة عموم فلسطين فى سبتمبر سنة ١٩٤٨، ردا على إصرار الأردن على ضـم الضفة الغربية التى خص بها قرار التقسيم العرب.

وحكومة عموم فلسطين؛ كما يوضح الدكتور عبد المنعم الدسوقى الجميعى ـ هـى حكومـة رأت السـلطات المصريـة تشـكيلها لتمثل الشـعب الفلسـطينى وتنطق باسـمه، وتشـمل قطاع غزة والضفـة الغربية، على أن يكون مقرها غـزة، وقد اعترفت الجامعـة العربية بهـذه الحكومة، فى محاولة منها لإيجاد تشـكيل سياسـى يقف أمام الادعـاءات الصهيونيـة، وهو الأمر الذى اسـتثار غضب الملـك عبدالله، ولذلك فقد امتنع عن التدخل أمام اعتداءات اليهود على الجبهة المصرية فى أكتوبر، وهو الوضع الـذى انتهى بحصار الفالوجـا؛ كما تحدى قرار الحكومة المصريـة والجامعة العربية بالدعـوة إلـى عقـد اجتماع بمدينـة أريحا فى أول ديسـمبر ١٩٤٨ حضـره العديد من زعمـاء فلسـطين ووجهائها، أعلن فيـه وحدة الأراضـى الفلسـطينية والأردنية، وقرر المجتمعـون كذلـك مبايعـة الملـك عبـد الله ملـكا على فلسـطين كلهـا؛ وإمعانا من الملك عبد الله فى اظهار حسـن نواياه لليهود، قـدم يد العون لليهود المحاصرين فى القدس أثناء الهدنة مع علمه أنهم كانوا على وشـك الاستسلام بسبب الحصار العربى الـذى كان مفروضـا عليهـم، فى الوقت الـذى كان عبد الرحمن عـزام يعترض فيه لدى الوسـيط الدولى على الاقتراح بتقديم المساعدات إلى القدس، حيث إن ذلك من شأنه أن يقوى من وضع الجانب اليهودى.

وأصـدر مجلـس الأمـن فـى ١٩ أكتوبر قـرارا بوجوب وقـف القتال وانسـحاب الطرفيـن إلـى المواقع التى كانت تحتلهـا قواتها قبل ١٤ أكتوبر،وهـو القرار الذى لم يلتـزم بأحكامـه اليهود، ولذلك أقـر المجلس فى ١٦ نوفمبر مشـروع قرار لعقد هدنة دائمة فى فلسطين.

وفـى يـوم ٣٠ نوفمبـر، وفـى الوقت الـذى كانت مـا تزال فيـه قـوة مصرية تحت الحصـار فـى الفالوجـا، تـم عقد جلسـة سـرية للبرلمان المصرى بمجلسـيه برئاسـة الدكتـور محمد حسـين هيكل رئيس مجلس الشـيوخ وحضور رئيس مجلـس الوزراء، وكانـت جلسـة طويلة اسـتغرقت أربع سـاعات وعشـر دقائـق، حيث بدأت السـاعة الخامسـة والنصـف، وتحولـت فى السـاعة التاسـعة وأربعين دقيقة إلى جلسـة علنية. وإذا كان النقراشـى قد نجح فى اسـتثارة حماسـة مجلس النواب، وفـى انتزاع موافقة البرلمان فى جلسته التاريخية يوم ١١ مايـو على دخـول مصـر الحـرب، إلا أنه وجد نفسـه هذه المرة محاصرا بالأسـئلة والاستفسـارات القاسـية التى جاء معظمها معبرا

عن خيبة الأمل من الحملة المصرية فى فلسطين، وغلبت عليها النبرة الهجومية؛ فقد قام رئيس الوزراء بإلقاء بيانه بشـقيه العسـكرى والسياسـى، وهو البيان الذى كان يتم مقاطعتـه أكثـر مـن ذى مرة لطرح الأسـئلة. وقـد اسـتهل بيانه بعرض وضـع القوات المسلحة المصرية فى فلسطين، وأشاد بالعمليات التى قامت بها، وخص بالذكر قائد الفالوجا ورجاله، فقال:

«إن العمليـات الحربيـة التـى قـام بهـا الجيش المصـرى فى فلسـطين عظيمة وجديـرة بالفخر والثناء، وقد قام بها بأقل خسـائر ممكنة، وليس أدل على ذلك من أن نسب الخسائر العادية فى الحروب حوالى ٦ ٪ وبلغت فى بعض ميادين الحرب الأخيرة ٢٢ ٪ أما نسـبة خسـائر القوات المصرية المحاربة فى الميدان منذ بدء القتال إلى اليوم فإنها لـم تتجاوز ٥ , ١ ٪ وفى هذا أكبر دليل ناطق على مقدرة الجيش.

وحيـث إن نسـبة القتلى من الضباط فى الحروب أقل مـن الجنود بكثير، لأن لكل ٢٠ جنديـا ضابطًا واحدًا، فقد تشـكك بعض النواب فى هذه الأرقام ، لأن النقراشـى لـم يحـدد رتبـة القتلى فـى بيانـه، وقد تدخـل رئيـس المجلـس عندما شـعر بحرج النقراشى من الادلاء بمعلومات فى هذا الصدد.

ثم انتقل النقراشى إلى الجزء السياسى من بيانه، فذكر أن وقف القتال فى فلسطين كان الغرض منه إيجاد صيغة لتسوية يقبلها الطرفان، «تحفظ لفلسطين وحدتها وتعطى يهـود فلسـطين ومعظمهم أجنبى عـن البلاد حقوق المواطنة». ولكـن هذا الأمل زال تماما أمام الإصرار الدولى على تبنى مشـروع التقسـيم. وبعد أن تحدث عن الظروف والملابسـات التى دعت مصر إلى قبول الهدنتين الأولى والثانية، انتقل للتقرير الذى كان قد أعده الوسـيط الراحل، والذى عـرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دور اجتماعها الثالث المنعقد فى ٢١ سبتمبر ١٩٤٨ . وقد ختم بيانه بالتأكيد على

«أن مصـر ماضيــة فـى خطتها، متمسـكة بمـا قطعته على نفسـها مـن عهد هى والدول العربية للمحافظة على عروبة فلسطين، ومقاومة كل محاولة ترمى إلى تمزيق ذلك القطر العربى والذود عن حياضه».

وبعـد أن انتهى النقراشـى من إلقـاء بيانه كان عليـه أن يرد على الأسـئلة الموجهة إليـه، وقد بدأ السـيل بسـؤال من النائب أحمد رمـزى الذى كان قـد قاطعه قبل ذلك. ودار فحـوى السـؤال حول اللد والرملة، وقد بدا من رد النقراشـى أنـه لا يريد توجيه اتهـام صريـــح للملك عبد الله، فى الوقت الذى حرص فيـه على أن ينسب لحكومة شـرق الأردن قولهـا بأنه لم يكن هنـاك جيش أردنى فى اللد والرملة. واسـتطرد نفس النائب سـائـلا عن كفاية الأسـلحـة، وقد كرر حسـين سـرى نفس السـؤال مضيفا أنه كان قد سـمع من زملائه الذين حضروا جلسـة ١١ مايو، أن رئيس الحكومة قد أكد أن للجيـش المصرى مـن العتاد والذخيرة ما يكفـى للقتال، وقد رفـض رئيس الحكومة الرد على هذا السـؤال قائـلا إنه لا يمكن أن يدلى بمعلومات دقيقة عن هذه المسـائل إلا عندما تنتهى الحرب.

ثـم تابع فؤاد سـراج الديـن حملة الهجـوم، فقـال «إن الموقف فى فلسـطين الآن يختلف تماما عن الموقف الذى تركناه فى يوم ١٥ مايو ١٩٤٨»، بعد أن أسفرت حرب فلسـطين عن احتلال الصهيونيين لنصف مسـاحة فلسطين، وتشـريد نصف أهلها من العرب، وقد نسـب المسئولية عن ذلك الوضع إلى النقراشى الذى قبل فجأة الدخول فـى الحـرب بعد أن كان من أشـد المعارضين لهـذا الأمر، وقد كانـت النتيجة ـ على حد قوله ـ أن دخلت مصر الحرب دون أدنى استعداد عسكرى. فأجاب النقراشى:

«إن كل مـا ذكـره العضـو فؤاد سـراج الديـن حقيقة لا غبـار عليها وإننـا دخلنا الحـرب مـن غير اسـتعداد وقـد كان هـذا الأمر مجهـولا فالأولـى أن يوجه هذا الكلام إلى نفسه».

ولعـل النقراشـى رمـى مـن وراء هـذا الـكلام الـذى ينطـوى علـى قـدر كبير من المصارحـة للنفـس، إلى ما كان مـن تقاعس حكومـــة الوفد عن النهـوض بالجيش، عندمـا تولـت زمـام الحكم على أسـنة رمـاح الانجليز، بل وسـلمت قيـاده تماما إلى البريطانييـن اعترافـا بالجميل، حيث يقول باحث فى رسـالته حول **«الجيش المصرى فى الفترة من ١٩٣٦ إلى ١٩٥٢»**:

فى هذه الفترة [من ٤ فبراير ١٩٤٢ إلى ٨ أكتوبر ١٩٤٤] مكنت حكومة الوفد للوجـود البريطانـى من أن يستشـرى ويـزداد نفـوذه ويتغير مفهوم عمـل البعثة

العسكرية البريطانية من نطاق تحسين وتدريب وتجهيز الجيش المصرى إلى الخوض فى الشئون الفردية والسياسية... »

ويقول كذلك:

«تم تخريب السلاح الجوى المصرى على يد الوفد إرضاء للبريطانيين».. «ويعترف رئيس البعثة العسكرية [البريطانى] بأن نفوذها الآن أكبر مما كان عليه منذ ثلاث سنوات».

ولعل النقراشى كان يذكر فؤاد سراج الدين أيضا بما كان من موقف الوفد المناوئ للدعوة التى تبناها السعديون إلى دخول مصر الحرب إلى جانب بريطانيا، وهى الدعوة التى دفع أحمد ماهر حياته ثمنا لها، نتيجة للمزايدة والاثارة، وهى كذلك الدعوة بعيدة النظر التى كانت تتحسب للحالة الراهنة؛ بغرض أن يتم تدريب الجيش المصرى، خاصة وقد أفاد اليهود كثيرا من مشاركتهم بأعداد لا بأس بها فى الحرب العالمية إلى جانب الحلفاء، على حسب ما ورد بتقرير بارتلى كرام (Bartley Crum) عضو اللجنة الانجليزية ـ البريطانية لدرس مسألة فلسطين، وقد نشر بجريدة سان فرانسيسكو فى ١٧، ١٨، ١٩ مايو ١٩٤٦، ورآه الدكتور محمود فوزى الوزير المفوض لدى الأمم المتحدة من الأهمية بمكان، فأرسله لوزارة الخارجية المصرية للاطلاع والافادة؛ فهم إلى جانب التدريب عالى المستوى حظوا بتقدير وعطف الحلفاء، حيث برهنوا على حسن نيتهم تجاه هذا المعسكر، وعلى تشيعهم التام لقضية الديموقراطية.

إلا أنه لا يبدو أن هذه التذكرة المستترة قد فتت من عضد فؤاد سراج الدين، الذى استرسل فى النقد اللاذع الذى وجهه للحكومة، فأخذ عليها التقاعس عن اتخاذ التدابير اللازمة، فى الفترة التى انقضت بين صدور قرار التقسيم فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ حتى يوم تحرك الجيش المصرى نحو فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨، خاصة أن أسعار الأسلحة ظلت ترتفع ارتفاعا مطردا، وقد تولى اللواء أحمد عطية الرد على هذا السؤال، ثم انتقل بعد ذلك فؤاد سراج الدين إلى سرد العيوب الكبيرة والأخطاء الفادحة التى شابت العمليات الحربية فى فلسطين، وعندما استوضحه الفريق محمد حيدر باعتباره وزيرا للحربية، أجاب النائب: الافتقار إلى القيادة العسكرية الموحدة،

وقد رد وزير الحربية بعبارة طلب رئيس الوزراء حذفها من مضبطة الجلسة، ولكن وزير الحربية استطرد قائلا: «إذا كانت الجيوش العربية لا تحارب فلا بد أن أعلن هنا أن مصر تحارب بمفردها».

وتساءل فؤاد سراج الدين كذلك عن أسباب قبول الهدنة الأولى؟! فأجاب رئيس الوزراء بأن الدول العربية قد أجمعت على قبولها، وعندما سأل عما إذا كان هناك خلاف حول الهدنة الثانية؟ أجابه النقراشى بالإيجاب؛ فعزا فؤاد سراج الدين هذا الأمر إلى استئثار اللجنة السياسية بالقرارات، على الرغم من أن المفترض فى الجامعة العربية أنها «جامعة شعوب وليست جامعة حكومات». وختم النائب كلامه بالاعتراض على الرضوخ لقرارات الأمم المتحدة، حيث إنه لا أمل يرجى من المنظمات الدولية، بل يجب أن يتولى العرب زمام أمورهم بأنفسهم. وعقب النقراشى على كلام فؤاد سراج الدين قائلا: إن دخول الجيش المصرى إلى فلسطين لم يؤد إلى كارثة، بل أنقذ الكثيرين من عرب فلسطين من المصير الذى لقيه أهالى دير ياسين. وقال إنه بالنسبة للقيادة العسكرية لم يشر أى من الخبراء العسكريين المصريين بوجوب توحيدها. أما فيما يخص الهدنة الأولى فقال إن مشكلة فلسطين معقدة، زاد من تعقيدها تدخل الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة وروسيا لصالح الطرف الآخر؛ ولكن على الرغم من ذلك تمكن الجيش المصرى بعد الهدنة من أن يلحق خسائر فادحة باليهود. وأما بالنسبة للهدنة الثانية فلقد كان هناك عاملان فرضا قبولها، أولهما إعلان شرق الأردن أنها لن تستمر فى القتال، وثانيهما التهديد الأمريكى بالتدخل لدى الأمم المتحدة من أجل فرض عقوبات اقتصادية على الطرف الذى يخرج على قرار مجلس الأمن.

«أما عن قرارات اللجنة السياسية واستقلالها بالرأى فهذا موضوع كبير وواضح، وليس وقت بحثه الآن، ولا يتعلق بالوضع العسكرى بفلسطين.»،

واختتم رده قائلا:

«... ليس هناك محل لأن يقال بأننى إذا كنت أنوى أن أرضخ لقرار مجلس الأمن فليس هناك مصلحة فى ذكر ذلك، كما أنه ليس هناك سياسى يصرح بمثل هذه التصريحات...»

ونجد هنا أن النقراشـى يؤثر مرة أخرى الردود المقتضبة التى جنت عليه النقد، بل وأحيانا السـخرية، وما كان الرجل ليغفل عما أشـيع عنه من إيثار للصمت الذى فسره البعـض علـى أنه جنوح للغمـــوض والمراوغـة، ولقـد أفضى النقراشـــى إلى ادجار جـلاد، صاحـب جريـدة «الزمان» بدواعـى صمته فى حديث نشـره الأخيـر فى اليوم التالى لاغتياله، حيث يقول:

«...أركـن إلى الصمت راضيا بأن أهاجم وأن أتهم دون أن أنزع إلى الكلام من غير طائل فى سـبيل مجدى الشخصى، لأننى جد مقتنع بأننى أخدم بلادى خير خدمـة بهـذا الصمت الذى يجنبها هـوج العواصف لأننا ونحـن نخوض غمار الحرب لأحوج ما نكون إلى الأمن والنظام..»

فالنقراشـى عندمـا يتهمـه فؤاد سـراج الديـن بأنه لم يأخـذ للأمر أهبتـه، لم يذكر صناعـة الذخيرة التى كانت مصر قد شـرعت فيها لاسـتخدامها مع الأسـلحة التى تم العثور عليها فى الصحراء، وانتهت فيها إلى نتائج طيبة وفق إحدى الوثائق البريطانية. كمـا تتحدث نفس الوثيقـة عـن اتفاقية بين الحكومة المصرية وبين شـركتين لصناعة الأسـلحة، إحداهما سويسـرية، والأخرى سـويدية، وعن احتمال أن ترسـل سويسرا بعثـة عسـكرية إلـى مصر (برقيـة بتاريخ ٩ ديسـمبر ١٩٤٨ أرفـق بها تقريـر لبيلى عن الاتفاقية بين الحكومة المصرية والشـركتين المذكورتين). ولـم يبح النقراشـى بالطبع عـن الاتفـاق السـرى الـذى عقـده مـع كامبـل، كما لـم يذكـر نكـوص الانجليز عن وعودهم، حيث يقول كامبل فى خطاب له بتاريخ ١١ يونيو إن النقراشى طلب منه أن تمد بريطانيا مصر بالذخيرة بشـكل غير رسـمى؛ بعد أن أخبره بأن مصر سـوف تقاتل حتـى آخر جنـدى وآخر رصاصـة، وأن هزيمة مصـر نتيجة لعجز فى الذخيرة سـوف ينسـب إلـى بريطانيـا، ويضيف كامبـل أنه امتنـع عن إبـداء رد قد يؤخـذ على محمل التشجيع.

ولكن الواقع أنه لا يمكن أن ننكر إذن أن النقراشـى بقبوله دخول حرب فلسـطين، قـد قبل بتحمل مسـئولية ثقيلـة أمام معاصريه، وكذلك أمام التاريـخ، كما لا يمكن أن ننكـر أن هـذه الحملة كانـت مغامرة أسـفرت عن عواقـب وخيمة، يقـول البعض بل

الكثيرون إن النقراشي، وهو رئيس حكومة أقلية يعتمد وجودها على رضا القصر، قد رضخ للقرار الملكي بدخول الحرب، تجنبا لغضب الملك، إجابة بسيطة تبدو بديهية، ولكنها مثلها مثل كل الإجابات البسيطة عاجزة عن تصوير أو تفسير الظواهر الإنسانية، شديدة التعقيد ومتعددة الجوانب. فمن ناحية أمامنا تاريخ الرجل: لابد وأن يكون النقراشي قد تغيرت طبيعته ـ وليس مجرد رأيه ـ تغييرا جذريا، وهو الذى كان من سنوات قليلة مضت يهدد بالاستقالة دفاعا عن عرض خصم له، لم يأبه وقتها لغضب الملك الذى كان يصر على إذاعة الشرائط التى تم تسجيلها فى الخفاء لهذا الخصم، وقتئذ وضع النقراشى استقالته فى كفة وشرف وسمعة خصمه فى الكفة الأخرى، ونحن من ناحية أخرى نتساءل إذا كان أمام النقراشى خيار آخر، فلقد كان فى رأينا مدفوعا بعوامل بالغة الأهمية والخطورة لاقبل له بها، وهى عوامل عدة ذكرناها من قبل: حماسة جماهيرية كموج البحر الدافق، وعصابات تعيث فى الأرض فسادا، وتفجر الدم العربى أنهارا، ونزيف من اللاجئين، ورغبة ملك فى تأكيد زعامته، وإجماع عربى كاسح وتطلع لمصر، وهى ما كان لها من مكانة أولى بين الدول العربية والاسلامية، وكذلك وعود بالمساعدات الخارجية ما كان للنقراشى أن يفصح عنها...

فى برقية بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٤٨، موجهة إلى حاكم كينيا، ومصحوبة بعبارة «سرى وشخصى»، يقر السفير البريطانى بأنه فى ضوء الظروف التى فرضت نفسها بعد شهر مايو الماضى يجد أنه من الصعب إلقاء اللوم على المصريين، بسبب ما أقدموا عليه؛ حيث إنه لا يمكن تصور تقاعسهم عن أداء دورهم، والامتناع عن التحرك، حتى إذا ما أدركوا قصور استعداداتهم الحربية.

وكأننا أمام تراجيديا يونانية قديمة يناطح فيها الإنسان أقداره وحده، فقد كان النقراشى محقا فى مخاوفه من المغامرة العسكرية فى فلسطين، وفى إحجامه عنها. كما أنه كان لا يملك أن يمتنع على طول الخط عن دخول الحرب.

فنحن نتساءل: ماذا كان سيكون عليه الحال فى حالة الامتناع عن دخول الحرب؟ وماذا يكون موقف الجيش والشعب إزاء هذا الامتناع؟ ثم ماذا يكون الحكم على هذا الامتناع المصرى رغم كل العقبات والمحاذير؟

وهـل كان هنـاك بديـل آخـر؟ يقـول الدكتــور محمـد حسـين هيـكل: كان على النقراشـى أن يسـتقيل بـدلا مـن الرضـوخ لقـرار الملـك بمـا فيـه مـن اعتـداء على الدستور.

نرى أن قرار النقراشـى الذى قبل بمقتضاه ان يحمل على عاتقه مسـئولية تاريخية إنمـا هو مـن قبيل الانتحار السياسـى؛ كما نرى أن الاسـتقالة كانت ولاشـك مخرجا لشـخص النقراشـى من هذه الأزمة الطاحنة، كانت تغنيه عما كابـده من عناء وحرج، ثـم ما تحملـه من نقد وتجريح، كما كانت اسـتقالته تخرس لسـان الخصـوم، ولعلها تحقق له المجد الشـخصى. ولكن أى مجد هذا الذى يتحقق على حسـاب الآخرين، على حسـاب مصلحة الوطـن، والعجلة تدور، والجيش يتحرك؟ لنا أن نتسـاءل: هل كانـت اسـتقالة النقراشـى إذا مـا اصر عليهـا كفيلة بأن تمنـع دخول الحـرب؟ أو أنها كانـت قادرة على انسـحـاب الجيش بعد تحركـه بالفعل تنفيذا لأوامر الملك منفردا، رغم ما فى ذلك من عدوان على الدسـتور؟ ولعل تراجع النقراشـى عن استقالته التى كان مصـرا عليهـا كل الاصرار، والتـى راجعه فيها رجـال حزبه من السـعديين الذين أفصحوا عن مخاوفهم من انهيار الحزب فى حالة الاستقالة وسط الحماس الشعبـى المحمـوم، وغير المسـبوق لإعلان الحـرب يقدم أبلغ دليل على اسـتعداده للتضحية الكبـرى بتاريخه السياسـى الطويل فى سـبيل مسـاندة الجيش، الـذى كان قـد تحرك بالفعـل، تنفيـذا لأوامر الملك وهو القائد الأعلى للقوات المسـلحة، وإدراكه أن هذه الاسـتقالة قـد تضعف من روح الجيـش القتالية، كمـا أنها تعبير قاطع عـن عدم قدرة الجيش.

تـردد على مسـامعى وأنا أسـعى إلـى الإجابـة التى حيرتنـى عن موقفـه من قضية فلسطين أن استقالته كانت جاهزة، ولكنه أمسك عنها؛ خوفا من أن يطعن الجيش من الخلف، وقد وجدت تأكيدا لهذا الحديث فى الشـهادة التى أوردها حسنين هيكل فى كتابه عن حرب فلسطين، حيث يقول:

«وبأمـر مـن الملـك راح رئيس الـوزراء الذى غيـر رأيه يدافع عن قـرار دخول الجيش إلى فلسـطين بحماسـة بدت غريبة حتى لكثيرين مـن المقربين إليه بما فيهـم السـيدة قرينته، لكن المثيـر فى الأمر أنه أسـر إليها بأنـه «على وشـك أن

يقـدم اسـتقالتـه لأنـه لا يرغب فى أن يتحمل مسئولية دخول الجيش المصرى إلى فلسـطين، وأنه طرح هذه الاسـتقالة فى لقاء مع الملـك لكن الملك قال له «يـا باشـا أنـت بذلـك تضـرب الجيش فـى ظهـره» وطـوى النقراشـى حديث الاسـتقالة واندفـع إلى النقيض. وقـد روت السـيدة قرينته هـذه الواقعة لخلفه إبراهيم عبد الهادى (باشا) عندما ذهب يواسيها عقب اغتيال زوجها فى أواخر ديسمبر ١٩٤٨، ورد عليها إبراهيم عبد الهادى بأن النقراشى أبلغه بها»

فقد كان النقراشـى يدرك يقينا أنه يغامر بمسـتقبله السياسى، حينما تراجع عن هذه الاسـتقالة الواجبـة اعتراضا على قرار الملـك بدخول الحرب رغم إحجـام الوزارة، وبغيـر إذن منهـا، وفـى ذلك ما فيه من اعتداء على الدسـتور، وهو الأمـر الذى ما كان النقراشى ليقبله فى الظروف العادية.

إن الأحـزاب بأجمعها كانـت قد باركت دخول الحرب منـذ البداية، لم يمتنع عن التأييـد سـوى إسـماعيل صدقى بشـجاعته المعهـودة، وقد قبـل الرجـل أن يتهم فى وطنيتـه وذمتـه وبانحيازه لسياسـة الغرب وتغليبه لمصالحه الشـخصية كمسـاهم فى العديـد مـن الشـركات، إلا أننـا مـع تقديرنـا الكبيـر لموقف صدقـى نرى أنـه ما كان بمسـتطيع أن يغيـر دفـة الأمور لـو كان هو رئيـس الوزارة، وأنـه ما كان بمسـتطيع أن يتصرف بشكل مخالف لما أقدم عليه النقراشى.

والخلاصـة أن النقراشـى الـذى نعرفـه هو رجل ثـورة ١٩١٩ الـذى طالما خاطر بحياتـه فى سـبيل بلاده، وهـو الرجل الـذى كان الإنجليز يطالبون برأسـه، وهو ذات الرجـل الـذى قـرر أن ينهى حياته السياسـية فى سـن السـتين ليعيش حياتـه الخاصة، وليتفـرغ لأسـرته ولأطفالـه الصغار، فمن العسـير أن نصـم هذا الرجـل بالتخلى عن قضايـا بلده، والتراجع عـن قراراته الخاصة بتجنيب بلاده ويـلات الحرب، والابتعاد عن المقامرة فى حرب غير مأمونة العواقب، فى سبيل إرضاء الملك الذى كان مؤيدا كل التأييـد لدخـول الحرب منذ البداية، بـل إنه أمر بتحريك الجيـش فعلا رغم علمه بموقـف النقراشـى؛ مسـتندا على الحماسـة الغامـرة لجموع الشـعب لفكـرة دخـول الحـرب، وكذلـك الجيـش حتى أن كثيـرا من وحداتـه طالبـت بالتطوع، ولـم يمانع النقراشى فى ذلك.

وظـل الرجـل على رأيـه فى الامتناع عـن دخول الحـرب رغم الحماس الشـعبى الهائل الذى ما كان يستطيع أحد أن يغامر بالوقوف أمامه فى ذلك الوقت.

فماذا إذن الذى طرأ على الأفق مما جعل النقراشـى يتراجع عن قراره فى الامتناع عن دخول الحرب، وعن استقالته التى تقدم بها فى القصر؟

لقد حذره رجالات حزبه أن جموع الشعب سوف ترجم بيته ومقر حزبه بالحجارة إزاء موقفه الرافض، إلا أن النقراشـى كان لا يأبه لهذه المخاطرة، بل إنه كان مسـتعدا لـكل نتائجهـا، كما كان يعلم أيضا أن الدول العربية سـوف تتهم مصـر بالخيانة، وهو الأمـر الـذى كان رئيس الوزراء يدرك أبعـاده ونتائجه كذلـك، إلا أن الوضع الذى لم يسـتطع النقراشـى أن يتحسـب له هو أن الأمر قد صدر بالفعل بتحريك الجيش؛ وقد رأى النقراشـى أنه من المسـتحيل عليـه المضى فى قراره، وأن فـى تخليه عن الحكم فى هـذه الظروف الدقيقـة طعنًا للجيش فى ظهـره، وهروبًا من مسئولية كبرى هبطت عليه رغم أنفه؛ وربما كانت استقالته فى ذلك الوقت مدعاة للزهو والكسب السياسى فى الأمد البعيد على حسـاب الاعتبارات الأخرى التى سـبق أن عرضنا لها؛ فلا شك أن التراجع عن موقفه هو تضحية جليلة تحسـب للنقراشـى كرجل دولة، لأنه لم يكن غافلا عن النتائج التى حاول أن يتجنبها ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

الفصل الثالث عشر

النقراشى وجماعة الإخوان المسلمين

ومن أتون فلسطين، ومن مطرقة القضية الفلسطينية إلى سندان أزمة الإخوان المسلمين. ونحن لا نعنى بالربط بين هاتين الأزمتين أن أحداث فلسطين قد كشفت نشاط الإخوان المسلمين وحسب، ولكن نعنى أيضا أن هذا النشاط كان بمثابة قنبلة موقوتة فجرتها هذه الأحداث؛ لقد كانت حادثة كوبرى عباس أول احتكاك مباشر بين جماعة الإخوان المسلمين وبين حكومة النقراشى، إلا أنه لم يصل إلى المواجهة الصريحة، حيث إن الجماعة لم تجاهر بتحريضها على المظاهرات التى أدت إلى الصدام مع البوليس ومع النظام.. ثم كان أول خلاف بينهم وبين النقراشى «حين رفض [النقراشى] - والكلام هنا لأسامة خالد صاحب «**طبيعة ومشكلات الحكم فى مصر**» - أن يسمح لهم بالتدريب فى معسكرات خاصة بهم وفتح لهم معسكرات الحكومة التى أنشأتها لذات الغرض»، فقد كان موقف الحكومة المصرية فى المرحلة الأولى للمواجهة المسلحة بين العرب والصهيونيين هو الامتناع عن إشراك الجيوش النظامية فى الحرب، والاكتفاء بإرسال متطوعين وإمدادهم بالسلاح؛ فأعدت لهذا الغرض معسكرات للتدريب. ثم توالت بعد ذلك أسباب الاحتكاك والمواجهة بين حكومة النقراشى وبين الإخوان المسلمين، حتى بلغت ذروتها فى ٨ ديسمبر ١٩٤٨ مع قرار حل الجماعة لتكتمل المأساة بمقتل النقراشى على يد عضو من أعضاء الجماعة.

ما الذى أدى إلى هذا التصعيد على الرغم من أن هذه النهاية الدموية كانت قد سبقتها مرحلة، نستطيع أن نطلق عليها مرحلة مهادنة، بل ووئام عبر فيها الإخوان عن

مؤازرتهـم لقـرار الحكومـة المصريـة بتدويل القضيـة المصرية؟ وما الأسـباب التى دعـت النقراشـى إلـى اتخـاذ هـذا الموقـف الصلـب مـن الإخـوان المسـلمين ومن دعوتهم؟ وهل أدرك النقراشـى حجم الكيان الذى تصدى له، والذى يمكن أن نشبهه بجبل الثلج الذى يطفو على السـطح، لا يبدو منه إلا الجزء اليسـير بينما اسـتتر الجزء الأعظـم فى أعماق البحر؟ وبداية ما سـر انتشـار هذه الدعوة هذا الانتشـار المذهل؟ حيث بلغ عدد الإخوان المسـلمين عـام ١٩٤٨ ـ وهو العام الذى حلت فيه الجماعة ـ حوالى نصف مليون شـخص، وفق إحدى الدراسـات، ويرتفـع العدد إلى المليون إذا أضفنـا عدد المتشـيعين للحركة، المتعاطفين معها فى مصـر والبلاد العربية، وبلغ فـى نفس هذا التاريخ عدد الشـعب المنتشـرة فـى طول البلاد وعرضهـا، وكذلك فى عـدد مـن البـلاد العربية حوالـى الألفين.. لانجـد بدا هنا مـن اسـتعراض تاريخ هذه الجماعة منذ نشـأتها، وكذلك من اسـتعراض ركائز هذه الدعوة، من وجهة نظرنا التى استقيناها من مجموعة متنوعة من المصادر ، إلا أننا حرصنا على أن نعتمد فى المقام الأول على الكتابات الصادرة عن الإخوان أنفسهم.

أسـس حسن البنا جماعة الإخوان المسـلمين فى شهرى أبريل / مايو عام ١٩٢٨ (أول ذى القعـدة ١٣٤٧) بالإسـماعيلية حيـث إنـه عين بها مدرسـا عقب تخرجه فى كلية دار العلوم. وكان حسـن البنا يمتاز بالذكاء وبالقدرة على سـبر النفوس البشريـة. ولعـل قصـــة زيارتـــه لأبو صويـر بغرض نشـر دعوته، وهـى القصة التـى وردت فى مذكراتـه (**مذكـرات الداعـى والداعيـة**)، لتمثـل خيـر تمثيـل هـذه القـدرة الفائقة فى الاسـتعانة بالفراسـة للتأثير على مستمعيه، أو علـى الأقل على فئـات عريضة منهم، وفـى اقتناص الفرصة السـانحة مـن أجل الوصول إلـى مآربه.. يروى حسـن البنا فى مذكراتـه كيـف أنه ذهب إلى هذه البلـدة وأخذ يتفرس فى وجوه المـارة فى الطرقات والمقاهى حتى وقع بصره على صاحب دكان، فيقول:

«كان هـذا الرجل وقورا مهيبا سـمحا فيه صلاح وله منطق ولسـان، ورأيته يبيع ويتحدث إلى زبائنه، فتوسـمت فيه الخير فسـلمت عليه وجلست إليه وإلى من معـه فـى الدكان وقدمت إليه نفسـى والغـرض الذى من أجلـه زرت أبو صوير وأننى توسـمت فيه الخير ليحمل أعباء هذه الدعوة، وأخذت فى حديثى ألفت

نظره ونظر الجالسين إلى نقطة أساسية، إلى سمو مقاصد الإسلام وعلو أحكامه وإلى ما فى المجتمع من فساد وشر وسوء، وإلى أن ذلك راجع إلى تركنا وإهمالنا لأحكام الإسلام، وإلى وجوب الدعوة إلى تصحيح هذا الوضع وإلا كنا آثمين لأن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وبذل النصيحة فريضة واجبة وإلى أن الطريقة الفردية وحدها لاتكفى....»

ويقول ميتشيل، فى دراسته الرائدة لتاريخ جماعة الإخوان المسلمين: إن حسن البنا كان يتفحص وجوه مستمعيه وهو يلقى خطبه، فيلاحظ أكثرهم تأثرا بكلامه، لينتقل بهم بعد ذلك إلى مكان آخر يضمهم لكى يبثهم أفكاره.

والواقع أن تأسيس جماعة الإخوان المسلمين إنما جاء ثمرة طبيعية لنشأة مؤسسها فى كنف أب هو عبد الرحمن الساعاتى، الذى كان دارسا للفقه والتوحيد والنحو، والذى عنى عناية خاصة بفقه أحمد بن حنبل، وهو الفقه الذى يبدو أنه قد ترك أثره العميق فى حسن البنا، كما تأثر بعد ذلك بالصوفية.. وجاء تأسيس هذه الجماعة كذلك تتويجا لنزعة الداعية الشاب التى ظهرت منذ نعومة أظافره؛ حيث ألف مع أقرانه فى المحمودية «جمعية منع المحرمات»، وكان أعضاؤها يقومون بصياغة خطابات تهديد يوجهونها إلى من يحيدون عن مبادئ الدين:

«فمن أفطر فى رمضان ورآه أحد الأعضاء بلغ عنه فوصله خطاب فيه النهى الشديد عن هذا المنكر، ومن قصر فى صلاته ولم يخشع فيها ولم يطمئن وصله خطاب كذلك...»

وتبدو هنا بوضوح النزعة إلى تنصيب رقيب او مفتش للضمائر، وقد يبدو الأمر للوهلة الأولى أنه نزعة طبيعية من صبى يميل بحكم حداثة سنه إلى التطرف، غير أن حسن البنا إنما يتحدث بزهو عن هذه المرحلة وهو فى سن النضج، ولا يبدو من سياق المعنى إعادة للنظر فى هذه الحماسة المفرطة؛ ثم إن هذه النزعة تتطور وتتبلور فيما بعد فى المطالب الخمسين التى رفعها حسن البنا إلى «حضرات أصحاب الجلالة والسمو وملوك الإسلام وأمرائه وحضرات رجالات الحكومات الإسلامية

الفخـام وأعضاء الهيئات التشـريعية والجماعات الإسـلامية وأهل الـرأى والغيرة فى العالـم الإسـلامى»، وهى المطالب التى وردت فى آخر رسـالة «نحـو النور»، والتى يمكـن أن توصف بأنها دعوة إلى إرسـاء قواعد حكم فاشـى باسـم الديـن، حيث إنها تشـتمل على برنامج يتكرر فيه بشـكل ملحوظ ألفاظ مثل «مراقبة»، «مصادرة»... بل إن هـذه النقاط الخمسـين إنمـا هى بمثابة قانـون لمحاكم تفتيش للقضـاء على الفكر الحر والإبداع والتنافس الخـلاق، وللقضاء على أى نزعة فردية.

وقد وجه حسـن البنا دعوته فى أول الأمر إلى طبقات المجتمع البسـيطة، وقد برع فى اسـتخدام وسـائل الإقناع البسـيطة التى تتلاءم مع ثقافة هذه الطبقـة، والتى تعتمد على اسـتثارة العواطف، كما يدل عليه هذا المشـهد الذى يصور الأسلوب الانفعالى الذى كان يلجأ إليه أحيانا الداعية، وكذلك نوعية المخاطبين الذين كان يجد مثل هذا الخطاب هوى فى أنفسهم:

أراد أن يلفـت إليـه الأنظار، فدخل إحدى المقاهـى المكتظة، وعلى حين فجأة تنـاول جذوة (بصة) من إحدى النراجيل «الشـيش» وألقى بهـا وهى ملتهبة من أعلـى فنزلـت علـى إحـدى المناضـد وسـط الجالسـين وتناثـرت، فارتـاع الحاضـرون وغـادروا أماكنهم مذعوريـن وتلفتوا يبحثون عـن مصدرها فرأوا شـابا وسـيما واقفا على كرسـى يقول لهم: «إذا كانت هذه الجذوة الصغيرة قد بعثـت فيكم الذعر إلـى هذا الحد فكيف تفعلون إذا أحاطـت النار بكم من كل جانـب ومـن فوقكم ومن تحـت أرجلكـم وحاصرتكم فلا تسـتطيعون ردها؟ وأنتـم اليوم اسـتطعتم الهرب مـن الجذوة الصغيـرة فماذا أنتم فاعلـون فى نار جهنم ولا مهرب منها؟!»

ونحـن نعتقد أن اعمالا مثل «**النقاط فوق الحـروف**»، و«**أحداث صنعت التاريخ**» الصـادرة عـن الإخـوان مرايا صادقة لهـذه الثقافة، التـى تميل إلى المبالغـة على نحو سـوف نلمسه فيما بعد، والتى تفتقر إلى المنهج العلمى المدعم بالمراجع والأسانيد، بل وأحيانا إلى أبسـط قواعد المنطق، فلا نكاد نجد فيها جهدا لتوخى الدقة، ولانتقاء الألفاظ التى تؤدى المعنى؛ فها هوعلى سبيل المثال صاحب الكتاب الثانى «**الإخوان**

المسلمون ـ أحداث صنعت التاريخ». رؤية من الداخل الذى سوف نعول عليه كثيرًا يقـول إنـه نصـح أحد زملائه فـى السـنة الدراسـية ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦ بـأن يحرص قبل الانضمـام إلـى الإخـوان المسـلمين علـى أن يتعـرف على فكـر الأحـزاب المصرية الموجـودة، وذكرهـم بالترتيب الآتى: الوفد ـ الأحرار الدسـتوريون ـ السـعديون ـ مصـر الفتـاة ـ الحـزب الوطنى، وذلك على الرغم أن الهيئـة السـعديـة لم تعلـن عن نشـأتها إلا فى يـوم ٤ يناير ١٩٣٨. كما يقــول إن النـاس أطلقت على الذين انشـقوا عـن الوفـد وكونوا حزب السـعديين «حزب السـبعة ونـص»؛ وهو فى الواقع الاسـم الـذى أطلـق علـى ثمانيـة من أعضـاء الوفد انشـقوا عنه فى فتـرة سـابقـة، وقد كـان أحدهـم ـ وهـو علـى الشمسـى باشـا ـ قصيـر القامة، كمـا أن كتـاب «**النقـاط فوق السـطور**»، يتحدث ـ كما أشـرنا سـالفا ـ عن «المذبحة» التى لم تسفر عن حالة وفاة واحدة.

كما يروى محمود عبد الحليم، نقلا عن حسـن البنا نفسـه، وهو من عرف البنا عن قـرب؛ حيث كان عضـوا فى الهيئة التأسيسـية للجماعة، قصة نجاح البنـا العجيبة فى الحصول على شـهادة دار العلوم، وهى قصـة إنما توحى أيضا بأن العلم ليس حصيلة الكد والتعب، وإنما هو وحى وإلهام؛ فلقد كان حسـن البنا يعمل خلال فترة الدراسـة فـى محـل بقـال، ممـا كان يجهـده، ويسـتغرق وقتـا طويـلا علـى حسـاب القـراءة والتحصيـل، حتـى خلد إلـى النوم ليلة الامتحان وقـد يئس تماما من النجـاح، فإذا به يـرى فـى المنـام شـيخا يلقنـه دروسـه، وإذا بهـذه الـدروس تحفر فـى ذاكرتـه، وإذا بالامتحان فى اليوم التالى لا يخرج عن المادة الملقنة فى المنام، وكأن الشيخ قد لقنه مـا يكفـى لاجتياز الامتحان.. ولا يخفـى ما فى مثل هذه الروايات مـن بعد عـن روح وعن تعاليم الديـن الصحيـح التى تحض على الكـد والعمل وعلى السـعى لتحصيل العلـم، ولـو فـى الصين. إلا أن هـذه الأسـاطير وجدت هوى فـى نفـس العامة، وقد داعبـت خيالها كذلك الروايات والأخبار والأوصاف التى أشـاعها الداعية نفسـه، أو المقربون إليه من أهله أو مريديه والتى كانت تضفى عليه هالة من القدسـية.. ويروى نفـس الكاتـب كذلك كيف نجـح الداعية فى اسـتخراج الجان من جسـد زوجة أحد الإخـوان المسـلمين. ونحـن إذ نرجـح أن هذه القصـة مختلقة؛ لما فيهـا من تفاصيل

مبتذلـة، كان يمكن الاسـتغناء عنها دون الإخلال بسـياق الموضـوع، كما أننا لم نجد أثـرا لقصة تفوق حسـن البنا فى امتحـان دار العلوم فى «**مذكـرات الداعى والداعية**»، إلا أن هـذه الروايات نسـوقها من نفس المرجع الذى يركـن إليه عدد من الذين أرّخوا لتاريخ جماعة الإخوان المسـلمين، والذى كتب مقدمته مصطفى مشـهور، فى إشارة واضحة إلى رضاه الكامل عن مضمون الكتاب.

وفـى محاولـة منه لتبريـر افتقارتلـك الدعوة إلـى «العلماء» يقرر نفـس الكاتب ـ الذى سـبق أن ذكر فضل الشـيخ محمد على أمين، الفراش النوبى المختص بمغسـلة المدرسة التى التحق بها فى تنمية ثقافته الإسلامية ـ

«إنهـا الدعـوة التى صاغـت من الرعيـل الأول عمر بن الخطاب وأبـا عبيدة بن الجراح وسـعد بـن أبى وقاص وخالد بـن الوليـد (..........) وإخوانهم، فلم يكن هؤلاء من العلماء الذين درسوا علوم الاجتماع والتاريخ ولافنون الحرب والسياسـة حتى صاروا أعلاما فى هذه العلوم والفنون، بل كانوا رجالا كسـائر رجال الجزيرة العربية الذين سماهم القرآن «الأميين» ......»

بـل إن الدكتـور زكريـا سـليمان بيومـى، صاحـب رسـالة دكتـوراه عـن الاخوان المسـلمين يرجـع أسـباب حـل الجماعة إلـى ثمة مؤتمر تقـف وراءه الـدول الغربية المعادية للإسـلام، وعلى رأسها انجلترا وفرنسـا وأمريكا، والمنعقد فى فايد فى شهر نوفمبر ١٩٤٨، وقد كلفوا السـفير البريطانى أن يطلب من النقراشى إصدار قرار بحل جماعة الإخوان، وحيث إنه مطالب شأنه شأن أى باحث، أن يدعم ما يقول بالمراجع والأسـانيد، فهـو يجد نفسـه مضطرا للإقرار الضمنـى بعدم وجود تلـك الوثائق، فهو يستطرد فيقول:

«وإذا كان سـير الأحـداث لا يؤكـد مثـل هـذا المؤتمـر، وكذلك عـدم وجود وثائـق تثبـت انعقـاده فـى غيـر صحـف الإخـوان، إلا أن البعـض يـرى أن الإخـوان محقـون ـ إلـى حـد كبيـر ـ فـى افتراضهـم، ودليلهـم على ذلك قائـم علـى استنتاجات، وربمـا وثائـق لـم تظهـر بعـد، مـن خـلال تطـور الأحداث».[كذا]

وكان الأولـى بـه أن يقول «وثائق لم تتنـزل بعد». وبذلك فـإن الدكتور يثبت على جماعتـه التزييـف الرخيـص، كمـا يثبـت على نفسـه التشـيع الذى يتنافـى مع أصول البحث العلمى.

وكان هناك إلى جانب شـخصية حسـن البنا، وإلى جانب طبيعة الرعيل الأول من الإخوان المسـلمين عوامل وظروف، ومناخ أدى تضافرها إلى ترعرع دعوة مؤسسها وانتشـارها انتشـار النار فى الهشـيم، فالفترة التى ولدت فيها هذه الجماعة هى الفترة نفسـها التى شـهدت نشـأة جماعة الشبان المسـلمين على يـد الدكتور عبـد الحميد سـعيد؛ أى أنهـا كانـت فتـرة خصبـة، بمعنـى أنهـا كانـت مواتيـة لانتشـار الدعايـة الإسلامية.

ولعـل أول هـذه العوامل هو النشـاط التبشـيرى المتزايد بتشـجيع من السـلطات البريطانية الذى حفز همم عدد من المسلمين للتصدى له، ولم تكن وسيلة المبشرين، كما يقول محمود عبد الحليم صاحب كتاب «**الإخوان المسـلمون ـ أحداث صنعت التاريخ**» «عرضا لعقيدتهم وشـرحا لها أمام الناس (...) وإنما وسـائلهم هى استغلال فقـر الناس وحاجتهم وجهلهم». ونحن نعتقد ان دعوة الإخوان المسـلمين إنما نبتت علـى نفـس هذه التربـة التى ترعـرت عليها كذلك الشـيوعية، وكان هـذا المذهب قد تسـرب إلـى البـلاد فى أعقـاب الحرب العالميـة الأولى، واسـتفحل أمـره حتى بات يشـكل خطـرا حقيقيا يـؤرق بال عدد كبيـر من الساسـة والمسـئولين المصريين على اختلاف توجهاتهـم.. يقول ميتشـيل: «على الرغم من نفور حسـن البنا من الشـيوعية، إلا أنه توجه بدعوته إلى ذات الأوسـاط التى اسـتهدفتها الدعاية الشـيوعية، مسـتغلا نفس أسباب التذمر؛ ولكنه لجأ إلى أسلوب اسلامى».

وقـد ورد فـى مذكـرة الأمن التى رفعهـا وكيـل وزارة الدخليـة إلى النقراشـــى، والتـى أصـدر اسـتنادا عليهـا قـراره بحـل الجماعـة، مـا يعضـد ملاحظـة الكاتـب الأمريكـى؛ حيث اتهمت الجماعة بتأليب أهالى منطقـة كفر البرامون، وحضهم على التحرك للمطالبـة بأجـور أعلـى وبإيجـارات معتدلـة، وذلك فـى الثالث مـن فبراير ١٩٤٨، وكذلـك بحض العاملين بقريـة مملوكة لـوزارة الزراعة؛ للإضراب من أجل

الاسـتجابة لمطلبهـم بتملـك هـذه الأرض فى السـادس عشـر مـن يونيو مـن نفـس العـام.

والواقـع أن الاسـتعمار الجاثـم على صدر مصر قـد أوجد شـعورا معاديا للغرب بصفة عامة، مما مهد السـبيل أمام التيارات السـلفية التى تدعو إلى العودة إلى السلوك والقيم المؤسسـة لمجتمع السـلف الصالح، كما كان عاملا هاما من عوامل انحسـار التيـار الدينى المعتدل الذى كان أبرز ممثليه الشـيخ محمد عبـده، والذى كان يحاول المواءمة بين الفكر الدينى وبين الحياة العصرية؛ وبالتالى أفسـح الكيان الاستعمارى المجال للفكر المتشـدد، وبالأخـص فكـرة الجهـاد، التى استسـاغها عدد غيـر قليل مـن الذيـن انضموا إلى هـذه الجماعة. وليـس من قبيـل المصادفـة أن تنجـح دعـوة الإخوان المسـلمين التى انطلقت من الإسـماعيلية، مقر شركة قناة السويس الأجنبية، فالتواجـد الأجنبـى فـى هـذه المدينة قـد تبلور فيهـا أكثر مـن غيرها من سـائر المدن المصرية، بما كان يستتبعه هذا التواجد المكثف من تناقض مخل فى مستوى المعيشة بيـن الطبقـات المصريـة الكادحـة وبين الأجانـب الذين ينعمـون بخيرات هـذا البلد المنهوب.

كمـا أفـادت هـذه الدعوة مـن الفراغ الـذى خلفته ثـورة ١٩١٩، بعـد أن خمدت جذوتهـا.. ويعتقـد مصطفـى أميـن أن الثورة قد نـزع فتيلها عندما تولى سـعد زغلول الوزارة (يناير ١٩٢٤)، ثم عندما أسـندت الوظائف العامـة إلى الأعضاء البارزين فى الجهـاز السـرى وفى مقدمتهم أحمد ماهـر، الذى تولى وزارة المعارف، والنقراشـى الذى أسـند إليه منصب وكيل الداخلية.. ورغـم أننا نختلف معه فى الـرأى، لإيماننا بـأن مرحلـة الثـورة كان لا بـد أن تعقبها مرحلة جديـدة، مرحلة الحسـابات العقلانية والنفـس الطويـل، كمـا أسـلفنا مـن قبـل، إلا أنه ليـس هناك بد مـن الإقرار بـأن هذه المرحلـة التى بدأت حوالى عام ١٩٢٤ قد سـبقت بفترة وجيزة نشـأة جمعية الشـبان المسلمين، ثم جماعة الإخوان المسلمين، وهى مرحلة تاريخية تعاقبت فيها جولات عديدة وطويلـة من المفاوضات، وكانت كل جولة منها تنتزع حقا جديدا للمصريين، ولكنها كانت تسـير بخطى وئيدة، بحكم تعسـف المسـتعمر وتمسـكه بما رآه حقوقا للإمبراطوريـة البريطانيـة لا يجوز التفريط فيهـا؛ كما أن محصلـة المفاوضات كانت

كثيرا ما تبدو انتكاسـة تثير قدرا كبيرا من خيبة الأمل. وفوق ذلك كله لم تكن تسـمح طبيعتهـا بالمشـاركة الجماهيريـة الفعالة التى لم يتح لها التعبيرعن نفسـها سـوى عن طريق الاعتراض والتذمر.

ومـن ناحية أخرى كان قـد تزامن انفصال مصر عن تركيا، ثـم اندلاع ثورة ١٩١٩ فى أعقاب الحرب العالمية الأولى مع انحسار المد الإسلامى، على حد قول الدكتور زكريـا سـليمان بيومـى، وذلك بسـبب التحـام كل القـوى الوطنية، فأفسـح خمودها المجال لنشاط الدعوة الإسلامية من جديد.

بالإضافـة إلـى ذلـك فإن إلغـاء الخلافـة العثمانيـة فى عـام ١٩٢٤ مع قيـام ثورة أتاتـورك، قد أوجد مناخا محموما وجدلا دينيا صاخبا؛ فقد اسـتدعى الوضع الجديد الدعـوة إلـى مؤتمر إسـلامى كبير من أجـل التداول حول التسـاؤلات العديـدة التى أثارهـا الواقع الجديد، تسـاؤلات حائرة حول طبيعة الخلافـة، وإمكانية وكيفية بعثها مـن جديد.. وقد انعقد هـذا المؤتمر فى القاهرة فى مايو ١٩٢٦، ثم فى مكة فى يونيو من نفس العام، وكان من الطبيعى أن يتطرق النقاش إلى العلاقة بين فكرة «الخلافة»، أى حكومـة إسـلامية تنـدرج تحـت لوائهـا البـلاد الإسـلامية وبين مفهـوم «الوطن» وحـدوده؛ فنجـد أن السـنهورى يعلــق علـى توصيـات هذا المؤتمـر مبديـا رأيه بأن الإصـلاح الدينـى يجب أن يتم فـى إطار وحدود الدولة، حيـث إن مفهـوم «الوطـن» قـد فرض نفسـه على هـذا الواقع الجديد بدلا مـن «القومية الإسـلاميـة». كما أثارت هـذه الملابسـات صخبـا وحـراكا فكريا أوجد انقسـاما فـى الـرأى العام بيـن التيـار التقدمـى وبيـن التيار السـلفى، وكذلـك التيار التوفيقى الـذى كان أبرز رواده الشـيخ محمد عبده.

وفى هذه المعركة المحتدمة بين المعسكرين التقدمى والمحافظ، حدد ت جماعة الإخوان المسلمين بوضوح موقفها ، حيث يقول حسن البنا: «نحن سلفيون من أتباع الشـيخ رشـيد رضا». فلقد كان رشـيد رضـا أحد تلامذة الشـيخ محمد عبـده، الذين انسلخوا عن فكره، لأنه من وجهة نظرهم قدم تنازلات كبيرة لصالح المدنية الحديثة؛ ووضـع رشـيد رضـا كتابـا بعنـوان «**الخلافـة والإمامـة العظمـى**» دافع فيه عـن فكرة

الخلافـة.. وكذلـك كان الإخـوان المسـلمون أنصـار فكـرة الخلافـة، بل هـى فكرة محوريـة فى دعوتهم، على الرغم من انهم لم يحددوا ماهيتها وكيفيتها، فقد ظلت فى فكـر هـذه الجماعـة مفهوما هلاميـا يتعارض فـى نظرهم مع فكـرة الوطنيـة؛ فالدين عندهم «جنسية» كما ورد فى رسـالة «بين الأمس واليوم»؛ وحدود الوطن فى نظرهم هو «الوطن الإسلامى»:

«... كل بقعـة فيهـا مسـلـم يقـول «لا إلـه إلا اللـه محمـد رسـول الله» وطن عندنـا لـه حرمته وقداسـته وحبـه والإخـلاص لـه والجهـاد فى سـبيل خيره، وكل المسـلمين فـى هـذه الأقطـار الجغرافيـة أهلنـا وإخواننـا نهتـم لهـم ونشـعـر بشعورهم ونحس بإحساسهم. ودعاة الوطنية فقـط ليسوا كذلك، فلا يعنيهـم إلا أمـر تلـك البقعة المحـدودة الضيقة من رقعـة الأرض، ويظهـر هذا الفـارق العملى فيمـا إذا أرادت أمـة أن تقـوى على حسـاب غيرهـا فنحـن لا نرضى ذلك على حساب أى قطر اسلامى وإنما نطلب القوة لنا جميعا....» (دعوتنا)

وقد تكون هذه الفكرة مشروعة إذا ما اتسع مدى الولاء للوطن ليشمل وطنا أكبر، ولكـن عندما يكون المراد أن يحل الولاء للوطن الإسـلامى محـل الولاء للوطن فإن الأمـر يصبـح من الخطـورة بمكان على أمـن وأمان هـذا الوطن، ولكن يبـدو أن هذا التوجه هو سـمة الفكر المتعصب؛ ففى تاريخ فرنسـا فى القرن السـادس عشـر عندما اشـتعلت الحـروب الدينيـة بيـن الكاثوليك ومن انشـقوا عن هذا المذهـب خير مثال علـى ما نقـول، حيث نجد أنه بعد وفاة الملك هنـرى الثالث فى عام ١٥٨٩ اجتمعت مجموعـة مـن الكاثوليـك المتشـددين تدعـى «الرابطـة» (La Ligue)، مـن أجل أن يحولـوا دون أن يعتلـى ولـى العهـد ـ وقد كان قـد اعتنـق المذهب البروتسـتانتى ـ الحكـم، وقد وقعوا من جراء هذا الموقف المتشـدد فى دائرة نفوذ العرش الأسـبانى الكاثوليكى، الذى كان يسـعى من جانبه إلى إبطال القانون الذى يحول دون أن تعتلى عرش فرنسـا امرأة، وذلك حتى يتسنى له تتويج أميرة إسبانية ملكة على فرنسا؛ أى أن ملـكا أجنبيـا أو مدعوما بسـلطة أجنبية قد يكون أفضل عندهم من ملك فرنسـى على مذهـب مغايـر لمذهبهم؛ إلا أن الكاثوليك المعتدلين أفشـلوا هـذا المخطط. وهكذا

نجد، وبعد أن انقضى حوالى نصف قرن على نشأة الجماعة أن المرشد العام الحالى يصرح بأنه لا يمانع فى أن تحكم مصر من ماليزى.

ولقد أتاحت هذه المعركة التى تمحورت حول فكرة الخلافة الفرصة أمام الجماعة لولوج المعترك السياسى من بابه الملكى بمعنى الكلمة، حيث إن الغاء الخلافة العثمانية فتح الباب على مصراعيه أمام أولئك الذين كانوا يبتغون لأنفسهم دورا رياديا بين البلدان الإسلامية، وفى مقدمتهم الملك فؤاد الذى أورث هذه الفكرة إلى ابنه من بعده؛ وقد حرص مستشارا الملك الشاب، على ماهر والشيخ المراغى، على أن يزينا له هذه الفكرة، ونشأ من هذا الاتفاق على مشروع الخلافة احتضان على ماهر للشيخ حسن البنا.

كما كانت ثورة فلسطين ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ بمثابة الفرصة الذهبية التى سمحت لحسن البنا أن يلعب دورا سياسيا وأن يتعرف على العديد من الشخصيات العربية المؤثرة؛ فهى كانت سبب اتصاله بمفتى فلسطين أمين الحسينى، الذى توطدت صلته به بعد ذلك، قد أشيع أنه كان همزة الوصل بين حسن البنا وبين النازى فيما بعد. ولعل ميل السراى وعلى ماهر المحورى كان من الحوافز التى أزكت هذا الاتجاه. ونجد حسن البنا نفسه فى «تقرير اجمالى خاص» يقر بالاتهام الذى وجه إليه بالتواطؤ مع عناصر فاشية ونازية؛ كما يقول أحد التقارير البريطانية إن جماعة الإخوان المسلمين تلقت مساعدة من دول المحور ـ ألمانيا وإيطاليا ـ بين عامى ١٩٣٤، ١٩٣٩ مما حدا بالبنا أن يصبح من العناصر النشيطة المعادية لبريطانيا.. ومن ناحية أخرى كانت ثورة فلسطين هى التى أفسحت المجال أول الأمر أمام حسن البنا للاتصال بعلى ماهر وعبد الرحمن عزام، وكانا من أشد الساسة المصريين تحمسا للتوجه العربى والإسلامى؛ وذلك من أجل الدعاية للقضية الفلسطينية التى استثمرها الإخوان المسلمون خير استثمار، حيث انتشروا فى جوامع ومساجد مصر يدعون لمؤازرة أهل فلسطين.. ويقول محمود عبد الحليم إن للإخوان الفضل الأكبر فى تعريف «الشعب المصرى المضلل» بمحنة اخوانهم فى فلسطين، فقد كان الناس فى مصر يجهلون فى ذلك الوقت أن هناك بلدا اسمه فلسطين، على حد قوله، لولا مجهودات الإخوان المضنية.

وقد أتاحت لهم هذه الحملة فرصة جمع الأموال التى استعانوا بها لتوطيد أركان دعوتهـم علـى حد رواية عبد الحليـم محمود، التى نتوقف عندهـا قليلا ؛ فهى تغلف عمليـة غـش وتدليـس فى ثـوب التقوى والـورع، كما أنها تكشـف صـورة من صور التلاعب بمشاعر الناس التى برع فيها الإخوان:

أحـب أن أنبـه القـارئ [.....] إلـى أن النقـود التى كنـا نجمعها لفلسـطين من المسـاجد والمقاهـى والبـارات لـم يكـن القصـد مـن جمعهـا إعانـة إخواننا المجاهدين الفلسـطينيين بها فهم كانوا من هذه الناحية فى غير حاجة إليها لأن أغنياء أهل فلسـطين من التجار كانوا مـن وراء هؤلاء المجاهدين، [.........] ... وإنما كان جمعنا لهذه التبرعات [...] أسـلوبا من أساليب التأثير فى نفوس النـاس بهـذه القضيـة، وربطـا لقلـوب النـاس وعقولهم بهـا، واختبـارا لمدى تجاوبهم معها.

وأضيف الآن إلى ذلك أن هذه المبالغ لـم تكن ترسل إلى المجاهدين بل كانت تصرف فى شـئون الدعايـة لهذه القضية بأمر اللجنة العليـا، ثم إن اللجنة كانت ترسـل إلينا من أموالها الخاصة مبالغ طائلة لنضيفها إلى ما عندنا للإنفاق على هـذه المهمة الخطيـرة التى كانت اللجنـة العليا تعتبرها أهم وألـزم للقضية من الجهاد المسـلح الذى يقوم بأعبائه المجاهدون فى فلسـطين نفسها... وإلا لما كان للإخـوان وهـم ما زالوا فـى مهدهـم أن ينهضـوا بمهام الدعايـة المجلجلة التـى أقضـت مضجـع الإمبراطوريـة البريطانية والتـى تحتاج إلى إنفاق واسـع النطاق.

فهـذا المال الـذى تم جبايته مـن المصريين عن طريق اسـتثارة حماسـتهم لمحنة إخوانهـم فـى فلسـطين، إنما هو فـى الواقع اختبار لصـدق المخاطبيـن واخلاصهم، وكأنهـم قصّـر فـى حاجة إلـى التوجيه والارشـاد، ثم يتم تحويـل هــذه المبالـغ إلى غـرض آخـر غير الغرض المعلـن الـذى جمعـت من أجلـه، كمـا أن المراد من تعبير «الدعايـة المجلجلـة....» غير واضـح، فمن الصعب للقارئ الحائـر أن يفهم من غير التبـاس فـى المعنـى إذا كان المـراد هـو الدعايـة للقضيـة الفلسـطينية أم للإخـوان أنفسهم؟!

وهكذا أفسحت الظروف السياسية والاجتماعية وكذلك المناخ العام الطريق أمام جماعـة الإخـوان المسـلمين، فلم يكد يحل عـام ١٩٤٨، حتى ازداد عددهم بشـكل كبيـر وانتشـرت شـعبهم فى طول البـلاد وعرضهـا، بل وفى بعـض البلـدان العربية، وأصبحوا على درجة عالية من التنظيم، وقد استشرى نفوذها، فحرصت شتى الدوائر السياسـية على استقطابها لضرب الوفد والشيوعية، كما أنه كان لهذه الجماعة وسائل تمويل عديدة وجرائد ناطقة باسمها، وكذلك مطبعة، بالإضافة إلى مشروعات خيرية كانت سـببا مباشـرا فـى ازديـاد تعاطف الجماهيـر العريضة فـى مصر مـع دعوة هذه الجماعـة. إلا أن هـذه الواجهـة البراقـة كانت سـتارا يخفى نشـاطا اكتنفـه الكثير من الغموض؛ ولعل التعتيم حول التاريخ المحدد لنشأة النظام الخاص لجماعة الإخوان المسـلمين، وهـو التاريـخ الذى عجـز الباحثون عـن الاتفاق عليه، يصـور الغموض الـذى غلف النشـاط السـرى للجماعـة، الذى لـم يطلع عليـه، ولـم ينضم إليه سـوى «الصفـوة المنتقاة» وفـق تعبير أحد أعضائـه البارزين، ويرجح أن تاريخ نشـأته يرجع إلى حوالى عام ١٩٤٠، وقد سـاهمت طقوس حلـف اليمين فى غرفـة شـبـه مظلمـة بيـن يـدى حسـن البنا «المرشـد العام»، علـى مصحف ومسـدس فى إشـاعة جو من الغموض والرهبة حول هذا الجهاز.

وإذا كانـت هذه الجماعـة قد امتازت بقدرة فائقة على التنظيـم إلا أن برنامجها قد بـدا للمراقبيـن غيـر واضح المعالـم؛ فهو يقـوم على مجموعـة من الأفكار البسـيطة الفضفاضة على درجة كبيـرة من العموم والشمول وبالتالى من المرونة؛ حيث يجيب حسـن البنـا مثـلاً عندما سـئل عـن برنامـج الإخـوان المسـلمين: «ولـم البرنامج إنه يفرقنـا». ويكتفـى بترديـد «القرآن دسـتورنا والرسـول زعيمنا»، وهـى المقولة التى صيغـت فـى قوالب مختلفة قـد تطرأ عليها بعـض الإضافات أو التعديـل هنا وهناك مثـل: «دعوتنا اسـلامية»، (دعوتنا)، «يـا قومنا: إننا نناديكم والقرآن فى يميننا والسـنة فـى شـمالنا، وعمل السـلف الصالحين مـن أبناء هذه الأمـة قدوتنا». (إلى أى شـىء ندعو الناس).

وهى أفكار يكررها حسن البنا بلا كلل ولا ملل فى خطبه وبياناته ومقالاته، أهمها أو أكثرها شيوعا هى:

رفـض المدنيـــة الغربيــة جملة وتفصيـــلا، فهى مدنيـــة ماديـــة لحضـارة المتـع والشهوات. (الإخوان المسلمون تحت راية القرآن).

الدعوة إلى «حكومة اسلامية»: «لا نعترف بأى نظام لا يرتكز على أساس الإسلام ولا يسـتمد منـه» (إلى الشـباب). وهذه الحكومـة قوامها الخلافة وتضـم كل البلدان الإسـلامية التى أضاعت وحدتها المطامع الأوروبية.. ويضيف حسـن البنا أن وحدة الوطن الإسـلامى قوامه عامل ايمانى بينما الرايخ الألمانى الذى كان يسـعى لتأسيسه هتلـر يقـوم على مبدأ عنصرى؛ ومجرد تشبيه المشـروعين إنما يؤكـد الحلـم الذى كان يـراود حسـن البنا بينما بـلاده ما زالت ترزح تحـت وطأة الاحتــلال البريطانى، وهـو حلـم الامبراطورية الاسـلامية، عن طريق اعادة ضم المسـتعمرات الإسـلامية القديمـة: «الأندلـس وصقليـة والبلقـان وجنـوب ايطاليـا وجزائـر بحـر الـروم» إلى «أحضـان الإسـلام» (إلـى الشـباب). وحيـث إن الحكومـة المشـروعة الوحيدة هى «الحكومـة الإسـلامية» كما خرجت من وحـى واجتهادات هذه المجموعـة فسـعيها إلـى الحكـم مشـروع أيضـا كمـــا جـــاء فـى «رسـالة المؤتمـر الخامـس» للإخوان المسلمين.

والدعوة إلى محاربة الأحزاب السياسـية وضرورة حلها، حيث «إنها تندرج تحت الأشـكال التقليديـة التى أرغمنا أهل الكفر وأعداء الإسـلام علـى الحكم بها والعمل عليها» (إلى الشباب).

الدعـوة إلـى محاربة البغاء والربا؛ وفى الواقع فإن المثل الذى استشـهد به الشـيخ حسـن البنا ليدعم حجته إنما يصور خير تصوير التبسـيط المخل للمعنى الذى كانت تسـتعين بـه هذه الدعوة، من أجـل أن تضمن ولاء الجمهور الـذى عرفت كيف تنتقيه بنوعية حججها وأساليبها، حيث يقول:

«ويوجـب علينـا روح الإسـلام أن نحـارب الربا حـالا»، ونرجح أنه يقصـد بالربا الفوائد البنكية، حيث يقول:

ولقـد كان المصلحون يتجنبـون أن يقولوا فى الماضى هذا الكلام حتى لا يقال لهـم إن ذلـك مسـتحيل وعليـه دولاب الاقتصاد العالمـى كله. أما اليـوم، فقد

أصبحت هـذه الحجـة واهية لا قيمـة لها بعد أن حرمت روسـيا الربـا وجعلته أفظـع المنكـرات فـى دارهـا، وحـرام أن تسـبقنا الشـيوعية إلـى هـذه المنقبـة الإسـلامية.... (مشـكلاتنا الداخليـة فـى ظـل النظـام الإسـلامى. النظـام الاقتصادى).

ومـن البديهـى أن لفظ «المنكرات» ينتمى إلى الخطـاب الدينى ولا يمكن بأى حال من الأحوال أن يعبر عن وجهة نظر حكومة روسيا الشيوعية.

وعندمـا توطدت الدعوة وقويت بتزايد عدد أتباع حسـن البنا، بـدأت تتبلور فكرة الجهاد، وهى دعوة مشـروعة إذا ما كانت موجهة ضد المحتل، ولكنها تتسـع لتشـمل «أهل الكتاب» (رسالة الجهاد).

وتبـدو هنـا بجلاء خطـورة هـذه الدعوة التـى ضربت فى مقتـل مكسـبا لعله أهم مكسـب لثورة ١٩١٩، وسـببا مباشـرا لنجاحها، وهو تضافر كل القوى الوطنية بدون تمييز على أساس دينى، ومن هنـا يتضح أنه كان من الحتمى أن يصطدم النقراشى مع هـذه الجماعـة؛ فهـو ابن الثورة التى تشـبع بفكرها، إلـى حد زجر ابنتـه الصغيرة التى تذكر فى معرض حديثها عن زميلاتها بالمدرسة أن إحداهـن مسيحية، حيث إن ذلك «من التفاصيل التى لا يجب الالتفات لها».

ومبـدأ ضرورة الجهـاد الذى أصبح محوريا فى فكر الجماعة هو الذى ميزها بحق عن سـواها مـن الجماعـات الدينيـة العديـدة التى انتشـرت فى ظـل الاسـتعمـار. فنجـد أحـد أعضائهـا البارزيـن يتردد فـى مبايعة حسـن الهضيبى مرشـدا عامـا خلفا للمرشـد العام، لما أشيع عن الرجل من عـدم إيمانه بالجهاد منهاجـا لتربية الإخوان المسـلمين، حتـى إنـه بصدد حـل النظام الخـاص؛ فـإذا كان هذا الشـخص هو عبـد الرحمـن السـنـدى رئيـس الجهـاز السـرى، أى أكثر أعضاء هذه الجماعة تطرفا فإن ذلـك لا ينفـى أنـه يخاطب عضوا آخر ويسـوق حجـة أراد لها أن تقنع محدثه بسـبب تـردده فـى المبايعـة، كمـا يؤكـده سـائر الحـوار إذ يجيبه محدثـه، صاحـب كتـاب صفحات من التاريخ «بأن الرجل يدرك الإسـلام كما يدركه حسـن البنا وأنه يسير فى خطاه...»

ولعل رؤية وأهداف الإخوان كانت واضحة بالنسبة إليهم، أو على الأقل بالنسبة للمرشـد العام الذى يقبض على زمام الأمور، ولعل الغموض الذى أحاط ببرنامجهم كان متعمـدا، ولعل فكـرة الولاء للوطن اعتبـارا يأتى فى المقام الثانـى بعد اعتبارات أخـرى فى منهج وفكر المرشـد؛ فقـد كان الآمر الناهى، العالـم ببواطن أمور جماعته على الرغم من ادعائه فيما بعد بأن الجهاز الخاص وعلى رأسه السندى قد خرج عن طوعـه.. كمـا نجد فى بداية تأسـيس هـذه الجماعة أن أحدهم اعترض على ترشـيح حسـن البنا للشـيخ على الجـداوى نائبـا له فى الاسـماعيلية، فيتهم حسـن البنا هذا العضـو بأن الشـيطان قـد زين لـه، ويشـبه المجموعة التـى انحازت لهـذا المعارض بالخـوارج الذيـن خرجـوا علـى الإجمـاع، متمثـلا بالمقولـة المعروفة: «مـن أتاكم وأمركم جميعًا يريد أن يشق عصاكم فاضربوه بالسيف كائنا من كان». وموقف حسن البنـا هـذا من الذين خالفـوه، وتعقيبه على هـذا العمل إنما هما مقدمـة طبيعية للنص الذى عثر عليه ضمن قسـم محفوظات «النظام الخاص» المضبوطة فى قضية الجيب التى سوف نتحدث عنها فيما بعد:

«هـذه الجماعـة ـ أى جماعـة الإخوان المسـلمين ـ يجـب تأييدهـا على كل وطنـى، وكل متخـاذل عنهـا قاعـد عـن نصرتهـا، فهـو مقصـر فى أمـر اللـه، ومـن يناوئهـا أو يناهضهـا ويعمـل علـى إخفـات صوتهـا من المسـلمين وغيـر المسـلمين، فهو بلا شـك مناهض لجماعة المجاهديـن. [............] ولا تـردد أبـدا فى الحكم بـأن مثـل هـذا الخـارج علـى المجاهديـن مهـدر الدم..»

ثـم هو بعد ذلـك فى مذكراته يندب حظـه لأنه لا يجد إلى جانبـه رجالا «يفهمون ويديرون» فيسـلم إليهـم هذا العمل ويرتاح بهم قليلا ويطمئـن إلى مقدرتهم، «ولكن أيـن هـم؟» وعندما يختلف مـع صديق عمره أحمد السـكرى الذى كان مسئولا عن شعبة الإسماعيلية يقول:

«... فرعـى جمعيـة الإخـوان فى المحمودية وشـبراخيت سـوف لا تنفع كثيرا لأنها أنشـئت بغير أسـلوبى، ولاينفع فى بناء الدعوة إلا ما بنيت بنفسى وبجهد

الإخـوان الحقيقييـن الذين يرون لى معهم شـركة فى التهذيـب والتعليم، وهم قليل».

ولقـد تحالف حسـن البنا مع كل القـوى الوطنية على اختـلاف اتجاهاتها لتحقيق مآربه. ولكن هل كانت هذه الأغراض واضحة المعالم منذ البداية؟ يقول حسـن البنا فـى افتتاحيـة العـدد الأول لمجلـة «**النذيـر**» الصادر فى مايـو ١٩٣٨ ما يستشـف منه وجـود غاية لم يفصـح عنها: «هذه مرحلة مـن مراحل الإخوان التى اجتزناها بسـلام وفـق الخطة الموضوعة لها.» والواقع أن المدرس الشـاب الذى كان يجوب أزقة أبو صوير متفرسـا فى وجوه المارة، كان لا شـك يسعى وراء مشـروع كبير، ولكننا نعتقد أن ماهيـة هـذا المشروع وحجمـه لم يتبلـورا إلا تدريجيـا، ولا بد أن حماسة الرعيل الأول الذى التف حول حسن البنا فى الإسماعيلية، وأسلم له قياده قد أغرته بالمضى قدمـا ، خاصـة بعـد أن أخذ عدد هـذا الرعيل فى التزايـد المطرد ، وهو ما رسـخ لديه النزعـة إلـى الزعامة المطلقة؛ ونرجح أنه عندما انتقل حسـن البنـا إلى القاهرة فى عام ١٩٣٢ وسـعى للاتصال بشـخصيات عامة كانت لديه النية الجديـة لخوض المعترك السياسـى. واتسـمت سياسـة حسـن البنا بالتخبط أو بالازدواجية على حسب الزاوية التى يمكن على أساسـها تقييم هذه السياسـة، فتاريخ جماعة الإخوان المسلمين، منذ أن اسـتقر المقام بحسـن البنا بالقاهرة، سلسـلة من التحالفات يعقبها خصومة أو غدر بحليـف الأمـس، وربما تزامـن الموقفان فيظهر الإخـوان التأييد بينمـا يضمرون غير ذلك. فهم، وعلى رأسـهم مرشـدهم العام، لـم يخلصوا إلا لأنفسـهم، وإلى حلمهم بالخلافة، وبالحزب الأوحد.

ونستشـهد بموقفهـم مـن الملـك الـذى حرص الإخـوان علـى إعـلان تأييدهم المطلق له منذ أن تولى سدة الحكم، فيعقدون مؤتمرهم الرابع احتفالا بهذه المناسبة، وبعـد الحفل تتقاطر وفودهم مهللة «الله أكبـر ولله الحمد» إلى قصر عابدين، ثم بعد فتـرة ليسـت بالطويلة يعقب هـذا الحماس الدافق الـذى نجد وصفا مسـتفيضا له فى «**مذكـرات الداعـى والداعية**» اختـراق للضباط فى الجيـش المصرى، وتبـدأ الحلقة بعزيـز المصـرى، ثـم يضع الإخوان يدهـم فى يد مجموعـة من الضبـاط المتذمرين، وعلى رأسـهم أنور السـادات، ويتـم الاتصال عن طريـق الصاغ محمـود لبيب، وهو

ضابـط متقاعد أنيط بـه مهمة تدريب الجوالة، وقد قام حسـن البنا بدور همزة الوصل بيـن السـادات وبيـن عزيز المصـرى الذى عبر خـلال أول لقـاء بينهمـا عـن رأيه بأن خـروج مصر مـن مأزقها الراهـن لا يمكن أن يتـم إلا من خلال انقــلاب عسـكرى. وبذلـك يتضح أن حسـن البنا كان ضالعـا فى التآمـر ضـد مليكـه الـذى كان يتفانـى فـى إظهـار ولاء الجماعة لـه. ونستشـهد كذلك بموقفهم مـن معاهـدة ١٩٣٦، التى راحـوا يهاجمونهـا، ثم يعلن حسـن البنا تأييده لحكومة النحاس ويقــدم إليـه كتابـا جاء فيه:

«... الواجـب يقتضينـا، والمصلحـة تدعونـا إلى أن ننفـذ بإخـلاص، وحسـن نيــة أحـكام المعاهــدة التـى وقعناهـــا بمحـــض اختيارنـــا ومـــلء حريتنـــا وقصدنـــا من ورائها سـلامة اسـتقلالنا القومى والاحتياط لمثـل هذه الظروف العميقة».

وقـد جـاءت هذه المقابلة فـى مارس ١٩٤٢، عقب اعلان حسـن البنـا تنازله عن ترشـيح نفسـه لمجلس النواب عن دائرة الإسـماعيلية «عملا بنصح الرئيس» وفق ما ورد فـى «**الأهـرام**» فى عـدده الصـادر يوم ٢٣ من مارس ١٩٤٢. و فـى الواقـع فإن البنـا قد سـاوم النحـاس، فحصـل منه على بعـض الامتيازات للجماعـــة، إلى جانب الوعد من جانب الحكومة بمحاربة البغاء ومنع بيع الخمور، وهو ما اعتبرته الجماعة انتصـارا جزئيـا؛ حيث عدته نقطة بداية فى تنفيذ برنامجهـا، ومما يزيد الأمر غرابة هو التوقيت الذى صدر فيه هذا الإعلان، فى ظل حكومة النحاس التى جاءت على أسـنة رمـاح الانجليز فى تحد سـافر ومهين لسـلطة وكرامة ملك مصر الـذى كان الإخوان يتسابقون من قبل، لإعلان ولائهم له فى حفل مهيب.

ثـم يعود بعد ذلك الإخوان الذين جندتهم أكثر من حكومة لعدائهم القديم للوفد، وقد طفا الخصام على السـطح، عندما اشـتد بين الفريقين الجدل حول موضوع فصل الديـن عن الدولـة، وتدهورت العلاقات إلى حد مطالبة جريـدة الوفد المصرى بحل جماعة الإخوان المسـلمين؛ مما أعقبه وقوع مشادات عنيفة بين الطرفين أسفرت عن مقتل أحد الوفديين فى بورسعيد وإصابة ٣٥ آخرين، ثم حرق مركز الإخوان فى هذه

المدينـة انتقامـا لهذا الحـادث، وإن لم يمنع ذلـك الجماعة فيما بعد من التنسـيق مع عناصـر وفديـة لتنظيـم المظاهـرات، التـى أدت إلى أحـداث كوبرى عبـاس فى عام ١٩٤٦، على نحو ما رأينا قبل ذلك.

و قد حظى الإخوان بدعم الأحرار الدسـتوريين، فقد آزرت وزارة محمد محمود رئيس الحـزب هذا الكيـان، وهو الموقـف الـذى ساهم فى استشراء نفوذهم. إلا أن مـد الإخوان لـم يبلغ أوجه إلا مع تشـكيل حكومـة على ماهر فى أغسـطس ١٩٣٩. ويتضـح دعم الأحرار الدسـتوريين للإخوان، على الرغم مـن موقفهم المتأرجح من حكومـة محمد محمود، من خلال رواية الدكتور حسـين هيكل وزير المعارف آنذاك لقصـة نقـل حســن البنا إلـى قنا، حيـث يقول القطـب السياسـى الكبير إن السـلطات البريطانية قد طلبت من حسين سرى باشا رئيس الوزراء آنذاك، الحد من نشاط حسن البنا، الذى اتهمته تلك السـلطات بالعمل لحساب إيطاليا فى مستهل الحرب العالمية الثانية؛ فرأى حسـين سـرى نقله إلى الصعيد بناء على أن مثل هـذا النشـاط السياسـى لا يتفق والعمل الحكومى، ثم يعقب الدكتور حسين هيكل قائلا:

«لكن نقل حســن البنا أدى إلى ما لم يؤد إليه نقل مدرس غيره. فقد جاءنى غير واحـد من النواب الدسـتوريين يخاطبنـى فى إعادته إلى القاهـرة ويرجونى فى ذلك بإلحاح، ولما لم أقبل هذا الرجاء ذهب هؤلاء النواب إلى رئيس الحزب، عبد العزيز فهمى (باشا)، وطلبوا إليه أن يخاطبنى فى الأمر...»

وتنجـح وسـاطة عبـد العزيـز فهمـى لدى حسـين سـرى، فى إعـادة الرجـل إلى القاهرة.

ترى أأحسن حسين سرى (باشا) فى تراجعه هذا أم أساء؟ [...........]

.. الذى لا شـبهة فيه أن تراجعه أشـعر الشـيخ حسـن بأن له من القوة ما يسمح له بمضاعفة نشاطه من غير أن يخشى مغبة ذلك النشاط، وأن هذا الشعور كان له أثره فى تطور جماعة الإخوان المسلمين من بعد».

وينعكـس هـذا الشـعـور بالزهـو والقـوة فى اللهجة الحاسـمـة التى يخاطب بها حسن البنا الملك، فى الخطاب الذى رفعه إليه عام ١٩٤١ جاء فيه:

«أرجـو أن تأمـروا جلالتكـم بأن تعنـى الحكومـة المصريـــة عنايـــة جديــة بإيجـــاد عــلاج سـريع لفوضـــى الحيـاة الاجتماعيــة، التـــى وصلـت إلى حــد مـن الاختلال والفسـاد ينـذر بأخطـر العواقــب، فتصـــدر التشـريعات التـى توجـب على كبـار رجـال الدولـة والـوزراء وحـكام الأقاليـم، أن يؤدوا الصلـوات فـى أوقاتهـا وأن يكونـوا قـدوة صالحـــة لغيرهـــم فــى احتـــرام الدين...»

ويبلـغ الصلف مـداه إبان المؤتمـر الذى دعا إليـه الإخوان «أعضاء الشـعب» فى شــهر أكتوبـر ١٩٤٥، ويبلغ من أقبـال المدعوين عليـه أن تكتظ دار الإخوان بشـارع أحمد بك ثم دارهم المقابلة فى ميدان الحلمية بالحاضرين، وقد بلغ عدد هم ٥٠٠٠ شــخص فوقفــوا فى الشـــارع، ممــا اضطـر البوليس إلـى تحويل المــرور عن هذين الشــارعين. ويتحـدث حســن البنـا فينسـب اتجــاه الإخـوان المسـلمين ووجهــة نظرهــم السياسـية فى الفتـرة الأخيرة إلـى تناحر الأحـزاب وإغفالهم حقـوق البلاد؛ ويعلن أنه

سيوحد صفوف الأمة ويترك الصف الأول للزعماء لقيادة الشعب فإذا تخلفوا فإنه سـيضطر إلـى قيادتهم. (وفـق تقرير مرفوع عن حكمـدار بوليس مصر إلـى مدير عام إدارة عموم الأمن العام بتاريخ ٣/ ١٠/ ١٩٤٥).

كما تحالف الإخوان كذلك مع إسـماعيل صدقى، وقد كان قد أدرك ما لديهم من نفـوذ؛ فزار مركزهــم العام فور توليـه الوزارة فى عـام ١٩٤٦، خلفا للنقراشـى الذى سـاهم الإخوان فى اسـقاط وزارته، وقد اسـتقبل اسـتقبالا هائلا من جماعة الإخوان الذيـن استشـهدوا بالآيـة الكريمـة: **﴿وَاذْكُرْ فِـي الْكِتَـابِ إِسْـمَاعِيلَ إِنَّـهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْـدِ...﴾** وكان صدقـى يريـد اسـتغلال هـذا النفـوذ المستشـرى لضـرب الوفـد والشـيوعية؛ فمنـح الجماعة عدة تسـهيلات رسـمية منها ترخيص بإصـدار الصحيفة الرسـمية للجماعــة، جريدة «**الإخوان المسـلمون**» التى بدأت تظهـر فى مايو ١٩٤٦، وقد منحهم كذلك امتيازات فى شـراء حبر الطباعة بالأسـعار الرسمية، مما كان يعنى توفيـر من ٢٠ إلى ٣٠٪ من أسـعار السـوق السـوداء، ثم عاد الإخـوان وانقلبوا على

صدقي بعد انهيار مفاوضات صدقي ـ بيفن، بدعوى أن هذه المفاوضات لم تحقق إلا «التافه القليل» على حد قول محمود عبد الحليم.

وعلى العموم فإن هيوارث ـ دان الذى يبدو أنه عرف الإخوان عن قرب يقرر أن حسن البنا كان دائما ما يدرس كل وزارة جديدة تتقلد مقاليد الحكم؛ فإذا كانت قوية غلبت الصبغة الدينية على أحاديثه، أما إذا ما كان رئيس الوزراء ضعيفا فإن ذلك مما يشجع حسن البنا على الخوض فى السياسة.

ومن ناحية أخرى فقد تم تمويل جماعة الإخوان من جهات عديدة، الأمر الذى يلقى بظلاله على انتماءات وولاءات هذه الجماعة، بدءا من شركة قناة السويس، مما يثير علامات استفهام عديدة حول جماعة تقبل دعما ماليا من هذه الشركة، فى الوقت الذى تنادى فيه كل القوى الوطنية بالجلاء، وانتهاء «بالوكالة الألمانية الجديدة»؛ حيث إنه، على حد قول مؤرخة أجنبية، كشف تفتيش شقة مدير هذه الوكالة بعد القبض عليه فى مستهل الحرب أن جماعة الإخوان قد تلقت من هذه الوكالة دعما ماليا، أكبر من الإمدادات المالية التى كانت تصرف عادة للنشاط المعادى للانجليز.. ويبدو أن المفتى الفلسطينى أمين الحسينى هو الذى كان قد تولى أمر الحوالات المالية، وقد أقر محمود لبيب أمام المحكمة العسكرية عام ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ أنه استعان بخدمات بعض الضباط الألمان لتدريب الجهاز الخاص، ومرورا بالحكومة ووزارة الشئون الاجتماعية واللجنة العربية العليا على نحو ما أسلفنا، بل إنه فى خلال الفترة القصيرة التى تولى فيها عبد الله بن الوزير زمام الحكم عقب الانقلاب الذى حدث باليمن عام ١٩٤٨، كان هناك ـ على حد رواية هيوارث ـ دان ـ ترتيب لإرسال مبلغ مائة ألف جنيه لحسن البنا؛ بدعوى الدعاية للنظام الجديد الذى ساهم فى إيجاده، ولكن حال سقوطه دون اتمام الصفقة.

والازدواجية فى مواقف الإخوان تبدو واضحة للعيان؛ فبينما ينقل الشيخ البنا إلى قنا استجابة لشكوى السلطات البريطانية بدعوى أنه موال للمحور، وبينما يتلقى الإخوان دعما ماليا من المحور، فإن مرجعا مهما من مؤرخى الجماعة، وهو الدكتور

زكريـا سـليمان بيومى يعترف صراحة بأن الشـيخ البنا سـبق له أن تلقـى فى أول عهد جماعة الإخوان المسلمين مبلغ ٥٠٠ جنيه من شركة قناة السويس، ومثل هذا المبلغ يعتبـر من المبالـغ الكبيرة فى ذلك العهـد، والدكتور المؤرخ يبرر ذلـك بأن الانجليز أرادوا أن يشتروا حياد الجماعة التى لم يروا ضررا من ورائها، وأنها لا تعدو أن تكون من الجماعات الصوفية.

ثـم يعـود الدكتـور زكريـا للاعتـراف بـأن الجماعة قـد تلقـت أيضا مـن الانجليز تمويلات أخرى عن طريق من يدعى المستر كلايتون، الذى أشار إليه على أنه السفير البريطانى، وهو خلط فى السـرد لا نلتفت إليه، لكثرة ما ورد فى أشـرطته من سقطات تاريخيـة بالغـة الأهميـة، ويزعـم مؤرخنا أن الإخوان لـم يجدوا حرجا فـى قبول هذا التمويـل لمقابلـة أهداف مشـتركة، هى محاربة الشـيوعية فى مصـر، وهى من الأمور المشـتركة التى تتفق وسياسـة وأهـداف الإخوان، ومـا كان الانجليز بمسـتطيعين أن يقومـوا بهـذا النشـاط المعـادى للشـيوعية فى مصـر، إلا بمسـاعدة الإخـوان؛ نظـرا للحساسـيـة التى تمنع الحلفـاء من التعرض للشـيوعييـن صراحـة ومباشرة، فى أثناء الحرب العالمية، وهم حلفاء للروس.

أين يقف النقراشـى على خريطة هذه العلاقات المتشابكة المتأرجحة؟ هل حاول بدوره استثمار انتشار هذه الجماعة ونفوذها المتزايد؟

فـى مرافعته أمـام المحكمة العسـكرية العليا، المنـوط بها الحكم فـى الاتهامات الموجهـة لجماعـة الإخوان المسـلمين، عقب اغتيال النقراشـى يلقى أحمد حسـين المحامـى ورئيس حزب مصر الفتاة، اللوم على الأحزاب التى قد أجمعت على تملق جماعـة الإخوان المسـلمين، مما أغراهـم بالمضى قدما حتى نهاية الشـوط على حد قولـه؛ فالأحـزاب بصفة عامة والنقراشـى بصفة خاصة مسـئولون عمـا آل إليه الأمر. واستشـهد علـى ذلك بالسياسـة التى انتهجتهـا الحكومات المختلفة، باسـتثناء الوفد بغض البصر عن نشـاط الجوالة على الرغم من صدور القانون رقـم ١٧ لسـنة ١٩٣٧، والـذى يحظـر التشـكيلات العسـكرية وشـبه العسـكرية، والـذى تـم تطبيقـه علـى التنظيمـات المماثلة التابعـة لحزبى مصر الفتاة والوفد، وهو القانون الذى ينطبق على

جوالـة الإخـوان المسـلمين، وقد بلغ عددهم عشـرين ألفـا، بالإضافة إلـى ذلك فإن قانـون الكشـافة يحظـر انتماءها إلـى جماعة سياسـية أو دينية، ويسـتدل رئيس حزب مصـر الفتـاة كذلك على ما يقـول بزيارة «وزير مـن وزراء الدولة فـى ذلك الوقت»، وهو حامد بك جودة لحسـن البنا، عندما كان فى معتقل الزيتون فى عام ١٩٤١، وهى الزيارة التى أعقبها الإفراج عن المرشد العام للإخوان، ويعقب قائلا:

«خرج الأسـتاذ حسن البنا من الاعتقال وقد زاد جاها وعزا بوقوف الوزراء إلى جـواره، ومضـى فى دعوتـه حرا طليقا، يجـوب البلاد، يؤلف الشـعب، وينظم الجماعـات [......] واشـتهر فـى البـلاد أن الإخـوان المسـلمين فـى حمايـة الحكومة القائمة وفى حماية السعديين بصفة خاصة».

ولا نعلـم لمـاذا اعتبـر أحمـد حسين الوزيـر حامـد جودة محسـوبا علـى حزب السـعديين الذى ينتمى له، وليس على وزارة حسـين سـرى، وهى الوزارة التى كانت تمسـك بزمـام الحكـم فـى ذلك الوقـت، وهى نفس الـوزارة التى رضخـت لضغط الأحرار الدستوريين وأعادت البنا إلى القاهرة بعد إبعاده إلى قنا؟

ولكـن أحمد حسـين استرسـل فى مرافعته، التـى اعتمدت فى المقـام الأول على فكرة مسـئولية الحكومـات المختلفة عن تغول جماعة الإخوان المسـلمين، فقال إن الإخوان كانوا يجمعون السـلاح من الصحراء الغربية لحرب فلسـطين، تحت سـمع الحكومـة وبصرهـا. وقـد قرر عمار بـك وكيـل وزارة الداخلية أمـام المحكمة أنه تم التحقيق فى واقعة انفجار حدث فى دار الإخوان المسـلمين؛ وقد كشف التحقيق عن وجـود ذخائر فى هـذه الدار، إلا أنه صرف النظر عن هذه الواقعة، عندما قرر الإخوان أن الانفجـار كان سـببه الذخيـرة المخصصـة لفلسـطين. واعتمد على هذه الشـواهد لينتهـى إلـى أن قرار الحكومـة بحل جماعـة الإخوان المسـلمين كان قـرارا مفاجئا، حيث لم تسـبقه مقدمات، فالنقراشى على حد قوله، لم يتريث ولـم يتمهل على الرغم مـن تحذيـر المحيطيـن به من مغبة الأمـر، فكان أشـبه برجل يحـاول أن يوقف قطارا مسـرعا على حين بغتة، وانتهـت مرافعته كذلك إلى إدانة النقراشـى؛ فهو فى نظره قد أخطـأ عندما أصدر قـراره بحل جماعة الإخوان المسـلمين؛ أخطأ «كرجل سياسـى،

وكرجـل مسـئول عن الأمن، وكرئيـس وزارة ديمقراطيـة»، كما أنه تجاوز السـلطات التـى تخولها له الأحـكام العرفية بمصادرة أمـوال الإخوان المسـلمين، فجاء اغتياله نتيجة حتمية لهذا التصرف الاستفزازى.

ولنتتبـع الآن تاريخ علاقة الإخوان المسـلمين بالنقراشـى لنقـف على حقيقة هذه الاتهامات.

لا نعلم على وجه الدقة طبيعة هذه العلاقة، قبل أن يتولى النقراشـى رئاسة الوزارة فـى عـام ١٩٤٥ عقب اغتيـال أحمد ماهر، ولكـن يمكننا أن نقرر أن حكم النقراشـى كان بمثابة «المحنة الكبرى» بالنسـبة للإخوان على حد التعبير الذى اسـتخدموه، فقد بدأ هذا الحكم باعتقال حسـن البنا وأحمد السـكرى وعبد الحكيم عابدين، بناء على الشـك فـى ضلوع جماعة الإخوان فى مقتل أحمد ماهر، حيـث كان القاتل الذى كان ينتمـى إلـى الحـزب الوطنى مواليا لهـذه الجماعة، وبعـد هذا الاعتقال الـذى لم يدم لفتـرة طويلـة توجه حسـن البنـا لزيارة رئيس الـوزراء، ليقـدم لـه تعازيـه فى وفـاة أحمـد ماهـر، وليشـرح له طبيعة دعوته. ويتضح من أول اتصال معروف بين الطرفين أن البنـا هـو الـذى سـعى إلـى النقراشـى وليـس العكـس. ومـن ناحية أخرى سـارع النقراشـى بإصدار أوامر بإخضاع نشـاط الجماعة وجميع تنظيماتها للمراقبة الدقيقة، وهـى السياسـة التـى اتبعها طوال فتـرة حكمه وفق كلام ميتشـيل؛ فهـى إذن علاقة لا تتسـم بالعطف ولا بالمحاباة. ولقد أكدت الأيام للنقراشى أن حذره فى مكانه، حيث شـهد عام ١٩٤٦ حادثـة كوبرى عباس التى تحدثنا عنها طويلا، ولقد كشـفت تقارير وزارة الداخلية التى رفعت إلى النقراشى عن دور الإخوان فيها.

ولكن موقف الإخوان من حكومة النقراشى قد اتسم بالمهادنة من جانبهم، فأيدوا قـراره بتدويل القضيـة المصرية، وقامت جوالة الإخوان باسـتعراض فـى القاهرة فى ٢٠ يونيو١٩٤٧ «لبعث الروح فى الشـعب» وفـق تعبير إحدى قياداتهم؛ فتصدى لهم البوليـس لمنعهـم مـن مواصلـة اسـتعراضهم. وهكذا يتضح من شـهادة «شـاهد من أهلهـا» أن اتهـام الحكومـات المختلفـة بمحابـاة الجوالـة لا ينطبـق على حكومة النقراشى، ولكن ذلك الموقف غير المشجع من الحكومة لم يفت فى عضد الجماعة

التى أوفدت مبعوثها مصطفى مؤمن، وهو بالمناسبة نفس الشاب الذى لعب دورا قياديا فى مظاهرة كوبرى عباس فى عام ١٩٤٦، إلى مجلس الأمن دعما لموقف النقراشى؛ وقام مصطفى مؤمن بحركة مسرحية فور انعقاد الجلسة الأولى لمجلس الأمن للنظر فى القضية المصرية، وعلى الرغم من الأوامر التى صدرت بإخراجه من القاعة، فقد شرع فى إلقاء بيان اضطر أن يستكمله خارج القاعة بعد أن تم إخراجه بالقوة. ويبدو من حرصه على الإشارة إلى أنه إنما يتحدث بالنيابة «عن الإخوان المسلمين» دأب هذه الجماعة على الدعاية لنفسها، ونجد أن أحد الإخوان يأخذ على النقراشى أنه لم يحفل بتكريم هذا الشاب، حيث إن مصطفى مؤمن توجه إلى القنصلية المصرية بعد الانتهاء من مهمته طالبا المساعدة، ليتمكن من العودة إلى مصر بعد أن أنفق ما لديه من نقود؛ فتكفلت القنصلية بمصاريف سفره، وهو الأمر الذى عرض القنصل للتأنيب، حيث إن تصرفه لم يلق استحسانا من جانب النقراشى. لا ندرى مدى صحة هذه الرواية، لكنها فى رأينا متمشية مع سلوك النقراشى المعهود عنه؛ فالنقراشى رجل العمل الصامت، لا يميل بطبعه للتصرفات الانفعالية، كما عهد عنه الحرص الشديد على المال العام، فلقد قال لى الدكتور عزيز سعد الدين إنه كان متشددا فى استخدامه للسيارة التى وضعتها الحكومة تحت تصرفه عندما تولى الوزارة؛ فكان لا يستخدمها إلا للانتقالات المتعلقة بصميم عمله، وكان يصطحب ابن زوجته أحيانا فى رحلته إلى كلية الهندسة عندما كانت تتوافق مواعيدهما، ولكن كان على الطالب عزيز سعد الدين أن ينزل فى ميدان الأوبرا حتى لا تضطر السيارة إلى الانحراف عن مسارها، ليلحق بإحدى المواصلات العامة؛ ولم يشذ النقراشى عن ذلك إلا مرة واحدة، فى يوم ممطر، والمواصلات العامة مكتظة بالركاب؛ فقام بتوصيل الطالب حتى باب الجامعة؛ وأضاف الدكتور عزيز سعد الدين ضاحكا: هل تعتقدين أن خروجه على هذه القاعدة الصارمة من باب العطف؟ أبدا، بل من باب الالتزام؛ حيث إنه أراد لى ألا أتأخر عن المحاضرة.

وعند عودة رئيس الوزراء من مجلس الأمن كان الإخوان فى استقباله وسط الجماهير الغفيرة التى احتشدت لدى عودته من الولايات المتحدة، وقد ألهب موقف

مجلس الأمن من القضية المصرية المشـاعر، ورسخ الشـك فى نوايا الدول الكبرى. وهى المشاعر التى أججها قرار مجلس الأمن بتقسيم فلسطين الصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧.

ولقـد كان هـذا العام عاما فاصلا بالنسـبة إلـى جماعة الإخوان المسـلمين؛ حيث شـهد أزمة حـادة فى صفوف الإخـوان، وهى الأزمة التى كلفت حسـن البنـا وكيليه: الدكتور إبراهيم حسـن، ثم أحمد السـكرى الذى كان يعمل على تنسيق الجهــود مع الوفـد، فـى الوقت الـذى أراد فيـه حســن البنـا للإخـوان أن يشـايعـوا القصـر، وقد أشـيع أن سـبب المواجهة بين الرجليـن اللذين تلازما لفترة طويلـة هو قبول الجماعة لمبلـغ مـن المـال من الانجليـز، أما الأزمة الأولى فسـببها الشـكوى التـى رفعها إلى حسـن البنا بعض الأعضـاء بخصوص سـلوك عبد الحكيم عابدين، السـكرتير العام للجماعة، وزوج شـقيقة المرشـد العام، حيث شبهوه براسـبوتين، متهمين إياه بأنه لم يـراع حرمة بيوت الإخوان التى دخلها، وقد كلف حسـن البنا الدكتور ابراهيم حسـن بإجراء تحقيقات سرية حول هذه الاتهامات، ولكن الأخبار تسللت إلى سائر الأعضاء، مما دفع حسن البنا إلى تشكيل لجنة تتولى التحقيق، وقد توصلت اللجنة إلى ضرورة فصـل عبد الحكيم عابديـن كإجراء «تطهيـرى» بأغلبية ثمانية أصـوات مقابل صوت واحد، ولكن حسـن البنا لجأ إلى المراوغـة، وكلف لجنة أخرى للقيام بتحقيق جديد انتهت منه إلى تبرئة المتهم مما نسـب إليه باعتبارها أخطاء لا تعدو «اللمم» على حد قولـه، ممـا أثـار حفيظة الدكتـور حسـن إبراهيم الذى انشـق عـن الجماعـة، وهكذا انفصلت عن الجماعة شخصيتان ذواتا ثقل تنتميان إلى الرعيل الأول.

ولكـن على الرغم مـن عوامل الضعف هذه اكتملت بنيـة النظام الخاص فى نفس هـذا العـام، فـإذا كان عـدد أعضائـه قد ظل محـدودا إلى حـد بعيد إلا أنه تـم تحديد القواعد المؤسسة له ووظيفة كل عضو فيه، كما ارتفع مستوى تدريبه بسبب الاستعانة بعـدد مـن ضبـاط الجيـش، ويضيف ميتشـيل أنه من المرجـح أن هـؤلاء الضباط هم أنفسـهم الذين قاموا بثورة ١٩٥٢. وفى أكتوبر ١٩٤٧ أخطر حسـن البنا جميع شعب الإخوان بضرورة الاستعداد للجهاد.

ولقد وجد الإخوان فى الأحداث السابقة لحرب فلسطين عام ١٩٤٨ فرصة سانحة لكى يمارسوا نشاطهم الذى ظلوا يعدون له إعدادا دءوبا فى الخفاء؛ ولقد رأينا من قبل كيف جمعت الأحداث الإخوان بمفتى فلسطين، وقد استؤنفت العلاقات عقب الحرب العالمية مباشرة، كما توطدت علاقة حسن البنا بأمين الجامعة العربية فى نفس الفترة، وتم إيفاد بعثات من الإخوان لتدريب الجوالة الفلسطينيين؛ وكان أبرز من ساهموا بهذا الدور هو محمود لبيب، الذى شارك أيضا فى التدريب العسكرى لفئات من المدنيين، وذلك حتى طلبت منه السلطات البريطانية مغادرة فلسطين. وساهم حسن البنا مع عدد من الساسة المصريين مثل صالح حرب رئيس جماعة الشبان المسلمين، ومحمد على علوبة فى تشكيل لجنة لجمع المال والسلاح للمتطوعين، وهى اللجنة التى عرفت باسم «لجنة وادى النيل»، التى مثل فيها الإخوان مصطفى مؤمن، رجل المهام الصعبة.

وكان رأى حكومة النقراشى قد استقر فى بادئ الأمر كما أسلفنا على الامتناع عن دخول الجيش النظامى الحرب، والاكتفاء بإعداد المتطوعين، وقد وافق النقراشى على مضض على تدريب المتطوعين من الإخوان المسلمين، على أن يتم التدريب فى المعسكرات التى أعدتها الحكومة لهذا الغرض، إلا أنه كان يتم تدريبهم أيضا فى الخفاء بواسطة النظام الخاص بعيدا عن أعين الحكومة.. والواقع أن الحكومة كانت تغض البصر عن دور الإخوان الفعال فى جمع السلاح من الصحراء الغربية، وعن تسلل عدد من الإخوان إلى فلسطين قبل أن تدخلها كتيبة المتطوعين تحت قيادة البكباشى أحمد عبد العزيز، ولعل أبرز دور لعبه الإخوان المسلمون فى حرب فلسطين هو الإمدادات التى كانوا ينقلونها للقوة المصرية المحاصرة فى الفلوجا بعد انهيار الهدنة الثانية فى أكتوبر ١٩٤٨. ولاشك أن الإخوان أبلوا بلاء حسنا فى فلسطين، فقد كانت حرب فلسطين فى نظرهم حربا دينية؛ ولكنهم عادوا من الميدان أشد خطورة من ذى قبل، وقد تدربوا على فنون وأساليب القتال، كما أنهم أفلحوا فى تهريب الأسلحة إلى مخابئهم داخل القطر، كما أنهم نسبوا لأنفسهم الأعمال البطولية التى قام بها كذلك غيرهم من الضباط والمتطوعين المصريين، وقد طالب الإخوان النقراشى بإمداد المحاصرين فى الفلوجا بمزيد من المتطوعين، إلا أن النقراشى رفض.

لماذا هذا الموقف الذى قد يبدو متعنتا؟

لعـل فـى أحداث العنف التى شـهدتها مصر منـذ مقتل أحمد ماهر فى فبراير سـنة ١٩٤٥، والتـى أخـذت موجتها تتزايد بشـكل مطرد مـا يبرر هذا الموقـف؛ حيث إنه يبـدو أن النقراشـى لم يوافـق على مشـاركة الإخوان فـى فلسـطين إلا مضطرا تحت ضغط الظروف بالغة الدقة التى كانت تمر بها البلاد.

يقول المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعى:

«وإن المرء ليتسـاءل كيف اسـتفحلت هذه الحركة المفزعة، فى حين أن البلاد فـى إبان ثـورة ١٩١٩ التى بلـغ فيه الالتجاء إلى وسـائل العنف مداه لم تشـهد مثل هذه الاعتداءات الفردية المفزعة».

فقد تعاقبـت أعمال العنف ضد الانجليز واليهود والمصريين كذلك، وبدأت هذه الموجـة باعتـداءات علـى الإنجليز فى المـدن الكبرى أولا، ثم فى منطقـة القنال بعد انسـحاب الانجليز من المدن الكبرى، فكان يتم إلقاء القنابل على سيارات الانجليز، وعلى معسـكراتهم، كما ألقيت عبوة ناسفة فى فندق الملك جورج بالإسماعيلية يوم الاحتفال بعيد الميلاد. وحمل الانجليز حكومة النقراشـى مسـئولية الاخلال بالأمن، وكذلك مسئولية القبض على الجناة، مما سبب للحكومة حرجا كبيرا. ويقول ميتشيل إن هـذه الاعتـداءات كانت بمثابة التدريـب أو «الاختبار» العملـى لجماعة الإخوان. وفى مايو ١٩٤٦، وفى مايو ١٩٤٧ كذلك دمر جزئيا داران للسـينما بالقاهرة: سـينما مترو، وسـينما ميامى، وسـقط فى الحادثين ضحايا من المصرييـن، وفى يناير ١٩٤٨ ضبط البوليس فى المقطـم ١٦٥ قنبلة، وكذلك صنايق تحوى أسلحة، بعد أن اشتبك مـع مجموعة مـن الإخوان كانـوا يتدربون فـى هذه المنطقـة؛ وتعلل الشـبان، وعلى رأسـهم سـيد فايـز ـ أحد المتهمين فيمـا بعد فى قضيـة اغتيال النقراشـى ـ الذين تم القبـض عليهم بأن الأسـلحة والذخيـرة قد جمعت فى هذا المكان من أجل فلسـطين! وقـد تـم الإفراج عنهـم فـورا. وتصاعدت أعمـال العنف مـع اغتيـال القاضى أحمد الخازنـدار فى ٢٢ مارس، وكـان القاضـى قد سـبـق له أن حكم بالسـجن على أحـد الإخـوان لاعتدائـه على جنـود بريطانيين بناد فى الأسـكندرية، وقد تـم القبض على

القاتليـن، واتضـح أنهما ينتميان للنظام الخاص للإخوان، وقد تم اسـتجواب حسـن البنـا، ثـم أخلـى سـبيله للافتقار إلـى الأدلـة، وحكم علـى القاتليـن فـى ٢٢ نوفمبر بالأشغال الشاقة، ودأب البنا منذ هذا التاريخ على الادعاء بأنه فقد السيطرة على النظام الخاص الذى انفرد به عبد الرحمن السندى.

وعقب دخول الجيش المصرى فى فلسطين فى مايو ١٩٤٨ نسفت بعض المنازل فى حارة اليهود بالقاهرة «ردا على مذبحة دير ياسـين» وفقا لأحد الإخوان المسـلمين البارزيـن، بغض النظر عمّا يقرره الدين الحنيف بأن ﴿لا تَـزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾، ثـم نسـف محلى شـيكوريل وأوريكو؛ كما دمر فى ٢٢ سـبتمبر من نفس العام جزءًا من حـارة اليهـود القرائيـن؛ وفـى ١٢ نوفمبر دمر انفجار آخر شـركة الإعلانات الشـرقية لأنهـا وفق نفس العضو البارز فى جماعة الإخوان «سـاعدت النشـاط الصهيونـى فى ذلـك الحيـــن»، بينمـــا رأى البعـــض أن الغرض كان تدميـر شـركة منافسـة لشـركة مملوكـة للإخـوان، ولعلهما ضربا عصفوريـن بحجر واحد. وكان هنـاك فى كل مرة خسائر جسيمة فى الأرواح والمنشآت، ولم يتم ضبط الجناة. وفى أكتوبر تـم الكشف عن مخبأ للأسلحة والذخيرة بالإسماعيلية فى عزبة الشيخ محمد فرغلى، قائد كتائب الإخوان فى فلسطين.

وفى هذا التطور المثير للأحداث اللاهثة حالف الحظ رجال البوليس فى الاهتداء إلـى مجموعة مـن الأوراق والمسـتندات والمذكرات غاية فى الأهمية، كشـفت عن خبايـا النظـام الخاص، فقد أوقفـت دورية من رجال البوليس سـيارة جيب اسـترعت انتباههم لأنها محملة بأقفاص خشبية، ولا تحمل لوحة معدنية، وقد هم راكبا السيارة بالفـرار، إلا أن المـارة أوقفوهما. وتم القبض كذلك علـى رجل يحمل حقيبة، ويبدو أنه كان على موعد مع المشـتبه فيهما، وبقيام البوليس بتفتيش مسكن المشتبـه الثالث أسـفر الأمـر عـن القبض علـى ٣٢ شـخصا، والتحفـظ علـى الأوراق والمسـتندات والمذكرات الموجودة بالشقة.

وفى خلال هذه الأحداث كان حسـن البنا خـارج القطـر المصرى فى رحلة حج، عـاد منهـا ليتـم القبض عليه فـى ٢٨ نوفمبـر، بناء علـى أدلـــة إدانـة عثـر عليهـا فى السـيارة الجيـب، ومرة أخرى أخلى سـبيله ليسـعى من خلال علاقاتـه العديـدة إلى محاولة تخفيف حدة التوتر فى العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والحكومة.

ثـم فـى ٤ ديسـمبر قتل سـليم زكى حكمـدار القاهرة الـذى ألقيت عليـه قنبلة من سـطح كلية الطب بينما كان على رأس قوة مـن البوليس ترابط أمام الكلية، وقد كانت مجموعـة مـن الطلبة قد اعتصمت بأعلى مبانى الكليـة، وأخذت تقذف البوليس بكل مـا تقع عليـه يدها من الحجارة، وقطع الخشـب، وقـد ألقوا بقنابـل انفجرت إحداها فقتلت سـليم زكى، وقد نسـب هذا الحادث إلى الإخوان، فأصـدر الرقيب العام أمرا بتعطيل جريدتهم الرسمية.

وكانـت المقدمـات تنذر بالنتيجة؛ فعاود حسـن البنـا مرة أخرى سـعيه المكوكى للاتصال بمن يعرفهم من المسـئولين، لعله يسـتطيع إيقاف عجلة الأحداث، حتى أنه حاول الاستعانة بالملك الذى رفع إليه خطابا فى الخامس من ديسمبر ١٩٤٨ يستعديه على النقراشـى، فهو يطلب منه إقالة النقراشى، حيث يقول إن «النزاهـة وطهـارة اليد لا تكفى وحدها» لمواجهة «الأحداث الجسـام» التى يشهدها العالم فى ذلك الوقت؛ فحكومة النقراشـى ـ على حد قوله ـ اتبعت سياسـة مترددة إزاء الأزمة الفلسـطينية، ووقفـت عاجـزة أمام السياسـة البريطانية الانفصالية، ويتسـم هذا الخطـاب بالتخبط؛ فمن ناحية يقر المرشـد العام بنزاهة النقراشـى ومن ناحية أخرى يشـكك فى نواياه، حيث يقول:

«ولا أدرى لحسـاب من يقـوم دولة رئيس الحكومة بهـذه المهمة ويحمل هذه التبعة الضخمة أمام الله وأمام الناس وفى التاريخ الذى لا ينسى ولايرحم».

وينفى بالطبع المرشـد العام أية علاقة للإخوان بمقتل حكمدار القاهرة، فيقول إنه كان «معروفا بعطفه على حركتهم ودفاعه عن هيئتهم»[1].

وعندمـا تفشـل محاولـة البنا اليائسـة، يغير خطتـه تغييرا جذريا فـى غضون بضعة أيام، فيتوجه يوم ٨ ديسمبر إلى ديوان وزارة الداخلية، حيث يقابل عبد الرحمن عمار وكيـل الوزارة بحجـة الإفضاء إليه بأمور هامة، وقال إنه قد علم أن الحكومة أصدرت قـرارا بحـل جماعة الإخوان المسـلمين، أو أن هذا القرار وشـيك، وقـال إنه يريد أن

(١) مرفق صورة ضوئية من خطاب حسن البنا.

يبلغ رئيس الوزراء بأنه قد عقد العزم على «ترك الاشتغال بالشئون السياسية»، وأنه كفيل بتوجيه رجاله فى كافة الجبهات بالسير على مقتضى هذا الاتجاه. كما أخذ مرة أخرى يترحم على سليم زكى، وأثنى على نزاهة النقراشى «وحرصه على خدمة وطنه وعدالته فى كل الأمور.»[١] وأبدى رغبته فى مقابلته لإزالة أسباب الجفوة التى أثارها الوشاة، ثم «جعل يبكى بكاء شديدا ويقول إنه سيعود إلى مقره فى انتظار تعليمات دولة رئيس الوزراء.»

ولكن كان تلاحق الأحداث أسرع من مجهوداته، إذ تقدم عبد الرحمن عمار بك إلى النقراشى بمذكرة ذكر فيها وقائع عديدة من القتل والنسف والتدمير التى ارتكبها أفراد هذه الجماعة، وقد اشتملت مذكرة الأمن على ثلاثة عشر اتهاما، وعلى رأسها تهمة السعى إلى الوصول إلى الحكم وقلب النظم المقررة فى البلاد بالقوة والإرهاب.

ففى ٨ ديسمبر ١٩٤٨ أصدر النقراشى، بصفته حاكما عسكريا أمرا عسكريا، بحل جماعة الإخوان المسلمين وشعبها وغلق الأمكنة المخصصة لنشاطها وضبط أوراقها ووثائقها وسجلاتها ومطبوعاتها، ومصادرة أموالها، وفور صدور هذا الأمر الذى صدر فى الحادية عشرة مساء حاصر البوليس المركز العام للإخوان المسلمين، وتم القبض على كل من كان موجودا به، فيما عدا المرشد العام، وتم تعيين مندوب خاص من وزارة الداخلية لإدارة ممتلكات جماعة الإخوان المسلمين لصالح وزارة الشئون الاجتماعية.

لم ييأس حسن البنا بل واصل جهوده ومساعيه دون أن يأبه لتناقض أقواله، فالوسيلة لا تهم؛ فهو تارة يؤكد أنه كفيل بتوجيه الإخوان الوجهة التى يراها، وتارة أخرى يشكو من عجزه وافتقاده السيطرة على هذه الجماعة، فيتصل فى إطار هذه الجهود بأحد أقطاب الأحرار الدستوريين، وهو إبراهيم دسوقى باشا أباظة، السكرتير العام للحزب، بعد صدور القرار بحل جماعة الإخوان المسلمين، فيشكو له ممن أسماهم بالإرهابيين ، قائلا إنه زار الكعبة ودعا الله أن يخلصه من هؤلاء الذين

(١) مرفق صورة ضوئية للمذكرة التى رفعها عبد الرحمن عمار إلى النقراشى بشأن هذه الزيارة.

خرجـوا عـن طوعه، وأضاف أنه لا يبغى أكثر من اسـتمرار صـدور جريدتهم اليومية، والإبقاء على مشـروعاتهم الخيرية، وينقل إبراهيم دسوقى أباظة رجاء حسن البنا إلى النقراشى الذى يشكك فى نوايا الشيخ بقوله:

«إذا كان جـادا فيما يقول فليوافينا بأسـماء الخوارج الذيـن يرتكبون الحوادث أولا، وأنا على استعداد للاستجابة لمطالبه».

كان النقراشـى يعلم أن مصيره المحتوم هو القتل، وقد سـقط على الدرب من قبل زميل الكفاح أحمد ماهر، وتصاعدت موجة العنـف تصاعـدا لم تشـهـده البـلاد من قبـل. ولقـد عثرنا ضمن مقتنياتـه على درع واق لم يلبســه قـط، فقـد كان المحـارب القديـم الـذى كان قد صدر ضده مـن قبـل حكـم بالإعـدام، قـد خبـر الموت، فكان علـى يقين بأنه لن يصيبه إلا ما كتـب الله له، وكان يأمل كما صرح لمصطفى أمين فى حديـث نشـرته «أخبار اليوم» عقـب وفاته أن يعتزل السياسـة ليتفرغ لتربيـة ابنه وابنته اللذيـن رزق بهمـا بعد أن تقدم به السـن، ولكن كان أمامــه واجـب لا مناص منه بعد أن وقف على خطورة الكيان الذى تصدى له، وكان عليه أن يمضى قدما.

فى صباح يوم الثلاثاء ٢٨ ديسـمبر ١٩٤٨ وصل النقراشـى إلـى وزارة الداخلية، وصعـد فى درجات المدخل يحيط به كالمعتاد الحرس، وقبيل وصوله إلى المصعد، انطلقـت ثلاث رصاصـات من الخلف اسـتقرت فى ظهره، فسـقط مضرجـا بدمائه. وكان القاتل، الذى كان متخفيا فى زى ضابط، يدعى عبد المجيد أحمد حسن، وكان طالبـا بكلية الطـب البيطرى، وكان قد كلفـه الجهاز الخاص بالقيام بهـذه المهمة ردا علـى قرار حـل جماعـة الإخوان المسـلمين. ويقـول عبد الرحمـن الرافعـى إن هذا الطالــب بالـــذات كان مطلوبــا اعتّقالـــه فـى زمـرة شـبان ارتابت فيهـم السـلطات المختصـة؛ ولكـن النقراشـــى رفض اعتقاله قائـلا: إنـى لا أحب التوسـع فى اعتقال الطـلاب، إننـى والـد ولى بنـون، وأنـا أقـدر أثر هـذه الاعتقـالات فى نفـوس الآباء والأمهات.

ويضيـف المؤرخ الكبير أن والـد الجانى كان موظفا بوزارة الداخلية، وتوفى فقرر النقراشى المعلم والمربى تعليم ابنه بالمجان.

لم يخطئ النقراشى عندما أصدر قراره التاريخى بحل جماعة الإخوان المسلمين، فلقـد حارب التعصب الأعمى الذى مـا زلنا نعانى منه حتى الآن، وحارب قوة ضارية تنخـر فى المجتمع، وتستغل جهل بعـض الفئات منه، وتهدد دعائم الحكم وسـلامة الوطـن، وقـدم فى المقابل حياتـه رخيصة على صرح الوطن، بـل وعلى صرح الدين المفتـرى عليـه الذى أرادت هذه الجماعة وقد اسـتفحل خطرها أن تصادره لنفسـها، وعلى صرح المثاليات التى كان حارسـا لها كما قالت بحق إحدى الوثائق البريطانية؛ بـل إننـا لنعتقد أنـه لم يستخدم كل صلاحياتـه كحاكم عسكرى، فهو لـم يأمر بحل جماعة الإخوان المسـلمين إلا عندما تجمعت لديه المسـتندات اللازمة لإدانتها إدانة دامغة، وبعد مصرع المستشـار الذى اغتيل لمجرد أن أحكامه لم ترق للجماعة، وهو الأمر الذى فزع له النقراشـى أشـد الفزع؛ فالنقراشـى هو رجل العمل الصامت، وهو أيضـا الرجـل المتأنـى الـذى مـا كان ليقبـل على خطـوة كان يعلم تمامـا خطورتهـا وتداعياتهـا إلا عندما تكتمل لديه الصورة بشكل لا يدع مجالا للشك.

ونحن لا نرى أمامنا كما يدعى أحمد حسين قطارا مسـرعا حاول النقراشى إيقافه على حين بغتة، بل نرى قطارا يسـير فى اتجاه محدد، نحو هدف معروف قد اسـتوقف فـى أكثـر من محطـة، عندما اعتقل حسـن البنا عقب اغتيـال أحمد ماهـر، وعندما تم اسـتجوابه عقب حادثة السـيارة الجيب المعروفة، وعندما تم العثور أكثر من مرة على الأسـلحة والذخائـر التى كان يدخرها الإخـوان كنتيجة للمراقبـة الدقيقة التى فرضها النقراشى على جماعتهم فور توليه مقاليد الحكم.

ويتضح مما سـبق أنه كان من الطبيعى أن يصطدم النقراشـى الذى كان يريد لبلاده أن تتبوأ مكانتها وسـط دول العالم بجماعة سـلفية أرادت لنفسـها أن تظل بمعزل عن العالـم المعاصـر، ثم كان مـن الطبيعى بل من الحتمى أن يصطدم النقراشـى وهو ابن ثـورة ١٩١٩ وممثـل حـزب ليبرالى بجماعـة يتسـم مذهبهـا بالجمـود والعنـف؛ وهـو الأمـر الـذى يخالف تاريـخ مصر الإسـلامية الوسـطية التى خاضـت الحروب الصليبية بمسـلميها وأقباطها رافعة شـعار الهلال والصليـب الـذى اسـتلهمتـه فيمـا بعد ثورة ١٩١٩؛ أما الإخـوان المسلمـون فـلا يتسـع فكرهـم ليشمـل الآخـر الذى يظل بالضرورة مهمشـا حتى أننا نسـمع اليوم أصواتا منهم تنادى بوجوب دفع الجزية بالنسبة للأقباط، بما فى ذلك من خطورة على نسيج هذا الوطن وسلامته.

الخاتمـــــة

وهكـذا تحققت نبوءة العقـاد عندما أهدى إلـى صديقه الأثير كتابه «**أبو الشـهداء الحسـين بـن على**» عام ١٩٤٤ بهـذه الكلمات التى تحمل معنى الاستشـفاف والتنبؤ بالـمصير الذى لاقاه النقراشى بعد أربع سنوات من هذا الاهداء:

«إلـى الرجـل الـذى عـرف التضحيـة والاستشـهاد، الأسـتاذ محمـود فهمـى النقراشى باشا، أقدم ذكرى أبى الشهداء».

ولـم يكـن ذلك غريبـا على العقاد الذى يعـرف من طبيعة الرجل ما يسـتطيع به أن يـدرك أن من كان مثل النقراشـى فنهايته هى الاستشـهاد، بل إنه قد يـدرك أيضا أنه لو كان للنقراشى أن يختار نهاية لحياته ما اختار إلا الشهادة.

ولقد كانت انطلاقة النقراشـى من داخل مجتمع يتعهد بالرعاية للنابهين من أبنائه، حيـث أُوفد النقراشـى فى بعثة بفضل رعاية سـعد زغلول الـذى كان وزيرا للمعارف وقتئذ، وقد عنى بأمر التلميذ الذى شـد انتباهه دون أى معرفة سـابقة، وعاد النقراشـى ليتعـرف فى الجامعة على لفيف من الشـخصيات لعبت دورا مؤثـرا فى الحياة العامة المصريـة بعـد ذلك، وفى مقدمتها أحمـد ماهر، وإبراهيم عبد الهـادى وعبد الرحمن الرافعى وإبراهيم دسوقى أباظة.. وتوطدت صلته بهم من خلال الحركة الوطنية، كما توطـدت صلتـه فيما بعد بالعقـاد عند تكوين حـزب الوفد، وعند انشـقاقهما عن هذا الحزب وتكوين الهيئة السعدية.

أصبح النقراشـى عنصرا بارزا فى الجهاز السـرى لثورة ١٩١٩ ليخرج إلى الحياة العامة بعد ذلك فى رحاب سعد زغلول، الذى كان النقراشى يكن له إعجابا كبيرا إلى جانب شعوره بالعرفان تجاهه.

ولقد شطر انشقاقه عن الوفد حياته إلى قسمين واضحى الملامح: فهو فى أول حياتـه الثائر المتآمر، وهو طريد السلطة الذى كان قاب قوسين أو أدنى من حبل المشنقة ، وهى التجربة التى جعلته يألف الموت ولا يأبه له، وكان طوال هذه الفترة يعمل بحقل التعليم مدرسا ثم ناظرا، ثم هو فى الشق الثانى من حياته يتدرج فى المناصب الحكومية محافظا ثم وكيلا لوزارة الداخلية ثم وزيرا للداخلية، فالمعارف فالخارجية ليتولى من كان يوما طريد السلطة زمام الحكم، وينهى حياته وهو رئيس للوزراء.

وقد يبدو من هذا العرض المختزل أن هناك تناقضا صارخا بين المرحلتين. ولا شك أن المفاوضات التى صبغت بصبغتها المرحلة الثانية من حياة النقراشى قد أكسبت شخصية النقراشى بعدا جديدا، فالمفاوضة هى أخذ وعطاء، أى ممارسة تتناقض تماما فى جوهرها مع المقاومة السرية والشعبية التى كان النقراشى أحد مهندسيها، وقد أوجدت لأول مرة فى تاريخ مصر الحديثة، على حد قول الأستاذ محمد شفيق غربال، الرجال المشتغلين بالسياسة، وهو جيل من الساسة والدبلوماسيين على درجة رفيعة على المستوى العالمى تذخر بهم وزارة الخارجية والحياة العامة فى مصر.

وإذا ما كان النقراشى قد عرف فى التاريخ بالأمانة والنزاهة إلى الحد الذى وصفته إحدى الوثائق البريطانية بأنه «حارس المثاليات المصرية»، إلا أن كثيرا من المؤرخين ينعتونه فى نفس الوقت بضيق الأفق، وبالتعنت، وهو ما يتنافى مع المفهوم الشائع لرجل السياسة، ولذلك رأينا أن نناقش مفهوم السياسة ذاتها، لنراجع بعد ذلك الفكرة الشائعة عن النقراشى، حيث ينبغى على كل باحث ألا يقبل بالأفكار المسبقة دون تمحيص، وإرجاع الأشياء إلى أصولها الأولى على ضوء المنظور الذى اختاره لإجراء بحثه، وعلى ضوء المعلومات التى توافرت وتجمعت لديه، فالأفكار المسبقة هى أيضا أفكار متواترة نتناقلها دون دراسة.

فالسياسى بمعناه الشائع، وهو المعنى الذى ساهم مفكرون من أمثال مكيافللى فى ترسيخه، هو من يتسم بالمرونة، وهى الصفة التى تقترن بالمراوغة، والسياسى هو من يجيد فن الكر والفر، الذى يمكنه من أن يتفادى أسباب المواجهة الصريحة أو

الصدام، فنجد أن مكيافللى فى كتابه ذائع الصيت يقرر أن «الأمير» ينبغى عليه التحلل من الوعـود والعهود التى قطعها على نفسـه، إذا كان فى تمسكه بها ما يتعارض مع مصلحتـه، فالسياسى على حد قوله بشر يعيش فى عالم من الأشرار، كما أن السياسة من هذا المنظور هى تغليب الوسـائل، أيا ما كانت هذه الوسـائل، فى سبيل الغايات الكبرى.

ولعل ـ فى الحقبة التى تناولتها هذه الدراسـة ـ كان على ماهر هو السياسى الذى جسـد أداؤه إلـى حـد كبير هذا المفهوم للسياسـى؛ فعلـى ماهر «رجـل كل العصور» مستشـار الملـك الوثيق الصلـة به، ثم مستشـار الضباط الأحرار الذيـن أطاحوا بنظام كان هـو أحـد أدواته؛ فقـد وصفته بعض الدوائـر بالمصعد الذى يرتفـع بالصاعدين، ليهبط بعد ذلك بالهابطين؛ ولقد لمسـنا من خلال سـردنا لتطورات الموقف الرسمى المصرى من الحرب العالمية الثانية، كيف حير على ماهر الانجليز بمواقفه المتذبذبة، وقد انتهى الأمر به وبهم إلى فقدان أدنى ثقة فى تصريحاته وتعهداته إزاءهم، ولاشك أن الثقـة عنصـر جوهرى من العناصر التى تؤهل السياسـى لأن يلعب دورا فعالا على المسـرح السياسـى، أما أن يفرغ الكلام من مضمونه فإن فى ذلك ما يؤدى فى النهاية إلـى «حرق» ورقة السياسـى لتصبـح غير جديرة بالثقة. وعلـى النقيض من ذلك نجد شـخصيات لم تنعم بشعبية كبيرة مثل عدلى يكن وعبد الخالق ثروت قد حظيت على الرغـم من ذلك بثقـة الطرفين المصرى والبريطانى، فرشـحتهما تلـك الثقة لأن يلعبا دورا بارزا ومؤثرا فى تاريخ المفاوضات المصرية ـ البريطانية.

فالسياسـة بمعناها الواسـع هى فـن الممكن، وهـى أيضا القدرة على استشـفاف الأهداف الوطنية البعيدة، وهى أيضا فن المضاربة على المسـتقبل والامكانية العملية لبلـوغ هـذه الأهداف فى الواقع الفعلى، ولعل هذه التعاريف للسياسـة لها ما لها على أرض الواقـع، إلا إنهـا تختلـف عن مفاهيم رجـل الدولة فى تغليـب المصالح العليا للشـعوب والوطن على المكاسـب السياسـية الآنية والنظرة الحزبيـة الضيقة التى قد تضحى بأغلى المصالح الوطنية فى سـبيل المصالح الحزبية الضيقة، والمنافسـة غير المشروعة بين الأحزاب، وقد كان النقراشى فى نظرنا رجل دولة.

ولعل فى موقف النقراشـى من بريطانيا إبان الحرب العالمية الثانية، وهو الموقف الذى ظل السـعديون متمسكين به فى مواجهة الأحزاب الأخرى، وفى مواجهة الرأى العـام كذلـك ما يبلور هـذا المفهوم، وما يدفع عن النقراشـى كذلك ما أشـيع عنه من «ضيـق الأفـق»؛ فقد راهن رجالات هذا الحزب على انتصـار بريطانيا فى الحرب لما كان لهذه الدولة من مقومات ترجح هذا النصر، وقد تطلعوا من خلال هذه الحسابات البعيـدة النظـر إلى مكاسـب عديـدة للوطـن، كتدريب الجيـش المصرى وتسـليحه، خاصة أن الوضع فى الدولة العربية المجاورة ـ فلسطين ـ كان قد تدهور بشكل ينذر بصدام قريب، وكانضمام مصر للمنظمة الدولية الوليدة، وكذلك لزيادة ثقل مصر عند مطالبتها بالاستقلال.

وكان النقراشى كذلك رجل دولة متحررا من التعصب الحزبى عندما ساند صدقى فـى مفاوضاته الشـهيرة مع بيفن، وذلك على الرغم من فتـور العلاقات بين الرجلين، وعلـى الرغـم من أنه إذا كان قد كتب لهذه المفاوضات النجاح فإن ذلك كان يعنى أن صدقى نجح، حيث فشل النقراشى وحزبه.

كمـا تتبعنا بعـد ذلك موقفه من حـرب فلسـطين، فرأينا معارضته الشـديدة لفكرة دخول مصر هذه الحرب على الرغم من الحماسـة الشـعبية الجارفة، ثم رأيناه يتحول عن موقفه السـابق عندما أمر الملك الجيش المصرى بالتحرك، وقد سحب النقراشى استقالته التى كان قد أعدها اعتراضا على هذا القرار غير الدستورى، مؤثرا المصلحة العامة على مصلحته الشـخصية، حيث إنه كان واضحا للعيان أن بقاءه فى الحكم فى هـذه الظـروف هو من قبيـل الانتحـار السياسـى ـ إلا أنه قـد آثـر ـ مضحيا بنفسـه ـ أن يتراجع عن هذه الاسـتقالة التى قد تعنى عند التمسك بها طعن الجيش المصرى المحارب فى ظهره والإعلان بوضوح عن عدم الثقة فى قدراته.

وأخيرا يتبلور معدن رجل الدولة فى موقفه الحازم الرادع من الإخوان المسلمين، وذلك على الرغم من أنه فى هذه الحالة لم يحظ بتأييد القصر الذى كان خاضعا لتأثير على ماهر، وقد كان النقراشـى يسـتطيع أن يترك التعامل مع هـذا الخطر الداهم الذى كان يهدد كيان الدولة لغيره، وهو الذى كان يأمل فى التقاعد عند بلوغه الستين ليتفرغ لحياته الخاصة، إلا أن النقراشى لم يرض لنفسه أن يتهرب من المسئولية التى توجب

علـى رئيس الدولة أن يتصدى لها بكل الحزم والقـوة، خاصة وقد أصبحت كل القيم التى جاهد من أجلها فى الميزان.

ومن واقع تتبعنا لشخصية النقراشى ولتاريخه نخلص إلى أنه لم يكن هناك تناقض بين المرحلتين التى انقسم إليهما تاريخه السياسى، فلقد تأصلت القيم المؤسسة لثورة ١٩١٩ فى النقراشـى، وامتزجت بطبيعة المعلم الخاصة ليتمخض عن البوتقة نموذج فريد، فقد كان النقراشى على امتداد حياته كلها عدوا للاحتلال، مقاوما له بالوسيلتين التـى شـرعهما مؤلف كتاب «**الأمير**» بالقوة وبالقانـون، حيث يقول مكيافللى إن على الأميـر أن يجمـع إلى جانب القوة التى هـى من طبيعة الوحوش الكاسـرة فى الغاب، العقـل أو التعقل الذى يميز بنى الإنسـان؛ كما يبدو انـه قد تبلور لديه مفهومه الخاص للسـلطة نستشفه من مواقفه المختلفة؛ حيث انعكسـت سمة لازمته منذ نعومة أظافره على أسـلوب ممارسـته للحكم؛ فالسـلطة مـن هذه الزاويـة الخاصة مسئولية، وهى مسـئولية ذات شقين: مسئولية الكلمة التى تدفع من ينهض بها إلى الإدراك أن الكلمة أمانة، وقد يفتقد النقراشى «النعومة» الدبلوماسية، ومع ذلك نلاحظ من خلال رصدنا لتصريحاتـه المختلفـة محاولـة جـادة لتحرى الدقـة فى انتقـاء الألفاظ وفـى التعبير؛ ولذلك أيضا اشـتهر النقراشـى بالصمت، حيث كان قليل الكلام، كارها للتصريحات الفضفاضة، وللسفسطة. والشق الثانى لمفهوم المسئولية لدى النقراشى هو القدرة على تحمـل تبعات القـرارات التى يتخذها تحملا يذهب إلى أبعد الحـدود، ولقد تجلى هذا المفهـوم لمسـئولية الحكم فى قـراره الجرىء بحل جماعة الإخوان المسـلمين عندما اتضـح له بما لا يدع مجالا للشـك أن تلك جماعة تتستر بسـتار الديـن للوصول إلى الحكـم، وبالأخص عندما قامت باغتيال قاض لم يرق لها الحكم الذى أصدره، وهو ما ينطوى على تهديد مباشـر للشرعية. ولقد كان يدرك مدى الخطر الكامن وراء قرار حـل الجماعة، ومـع ذلك وقعه رغم كل المحاذير، ولعله لو قدر للنقراشـى أن يختار لنفسـه النهايـة لما اختار إلا الاستشـهاد تتويجا لحياته الحافلة بالأحـداث، وكأننا مع أمير الشعراء حين يقول:

يومـــى بأيـــام لكـــثرة ما مشـــت

فيـــه الحيـــاة وليلتـــى بليالـــى

مراجع الكتاب ومصادره

أولاً: الأبحاث

أحمد زكريا الشلق، «البنى الاجتماعية فى الأحزاب المصرية»، فى الأحزاب المصرية ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣، الأهرام، أغسطس ١٩٩٥.

عادل غنيم، «ردود الفعل العربية الرسمية فى أعقاب توصية الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧»، مجلة كلية الآداب، جامعة سوهاج، العدد الخامس، ١٩٨٦.

«حقيقة الاستعدادات العسكرية العربية قبيل الحرب العربية الإسرائيلية الأولى (١٩٤٨)»، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، ١٩٩٣.

Reid, Donald, "Political assassination in Egypt", *Northeast African Studies*, vol. 19, n° 4, 1982.

ثانيًا: الدوريات

جحا، ١٩٣٢.

الأهرام، يومية، ١٩٣٧، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨.

آخر ساعة، أسبوعية، ١٩٤٨.

المصـــور، أسبوعية، ١٩٤٨، ٢٠٠٤.

الزمـــان، يومية مسائية، ١٩٤٨.

ثالثًا: الوثائـــق

أ ـ الوثائق البريطانية

عن عام ١٩٣٧: مجموعة [j 20/16]

عن عام ١٩٤٨: مجموعة FO 371/69271

ب ـ مستندات النقراشى ومذكراته

رابعًا: مضابط مجلس النواب

سبتمبر ١٩٢٦

فبراير ١٩٤٦

خامسًا: المراجــــع

المراجـع العربيـــة

إبراهيم شـكيب، حرب فلسطين ١٩٤٨ ـ رؤية مصرية، القاهرة، الزهراء للإعلام العربى ١٩٨٦ الطبعة الأولى.

أحمـد حسـن أحمـد، الإخوان المسلمون فى الميزان، مطبعة الإخاء.

أحمـد عادل كمال، النقط فوق الحروف ـ الإخوان المسـلمون والنظام الخاص، القاهرة، الزهراء للإعلام العربى، قسم النشر، ١٩٨٩.

حســـن البنـــــا، مذكرات الداعى والداعية، مطابع الكتاب العربى بمصر.

مجموعة رسـائل الإمام الشـهيد حسـن البنـا، القاهـرة، دار الشهاب.

زكريـا سـليمان بيومى، الإخـوان المسـلمون والجماعات الاسـلامية فـى الحياة السياسـية المصريـة ١٩٢٨ ـ ١٩٤٨، القاهرة، دار وهبة، ١٩٧٩.

شرائط كاسيت بعنوان الإخوان المسلمون والتيار الدينـى فى مصـــر (شركة هيات)

سـعد زغلول، مذكرات سـعد زغلول، القاهرة، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر، ١٩٩٦.

سيد عبد الرازق يوسـف عبد الله، محمود فهمى النقراشـى ودوره فى السياسـة المصريـة وحـل جماعة الإخوان المسـلمين (١٨٨٨ ـ ١٩٤٨)، القاهـرة ، مدبولى، ١٩٩٥.

صلاح شـادى، صفحات من التاريخ. حصاد العمر، ج١، الكويت أشـركة الشعاع للنشر، ١٩٨١.

طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الثانية، ١٩٨٣.

عـــــادل غنيـــــم، الحركـة الوطنيـة الفلسـطينية، القاهرة، مكتبـة الخانجى، ١٩٨٠.

الدبلوماسـيـة المصريـــة وقضيـــة فلسـطين ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، القاهــرة، الهيئـة المصرية العامة للكتـاب، مصر النهضة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، ١٩٨٧.

عبـد الرحمـن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصريـة، ج ٣، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٩، الطبعة الثانية.

عبـد العظيـم رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر ـ من سـنة ١٩١٨ إلى سـنة ١٩٣٦، القاهرة، دار الكاتب العربى للطباعة و النشر.

عبد العليم خلاف، من تاريخ مصر المعاصر ـ الهيئة السعدية (حزب السعديين)، القاهرة، دار عين، الطبعة الأولى ١٩٩٩.

عبـد الوهاب بكـر محمـد، الوجـود البريطانـى فى الجيـش المصرى ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الأولى.

تحرير أعمـال نـدوة فلسطين بعد خمسين عامـا على حـرب ١٩٤٨، فبرايـر (٢٣ ـ ٢٤) ٢٠٠٠، القاهـرة، دار الكتب والوثائق القوميـة، مركز تاريخ مصر المعاصر، ٢٠٠١.

محســن محمــد، سنــة من عمــر مصر، القاهــرة، دار المعــارف، ١٩٨٢.

من قتل حسـن البنـا؟ القاهرة، دار الشـروق، ١٩٨٧، الطبعة الثانية.

رؤسـاء الـوزارات بالوثائـق السريـة البريطانيـة والأمريكية، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٥.

محمد أنيس، دراسـات فى وثائـق ثـورة ١٩١٩، ج١ (المراسـلات السـريـة بين عبد الرحمن فهمى وسعد زغلول)، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٨، الطبعة الثانية.

محمـد جمال الدين المسـدى وآخران: مصـر والحرب العالميـة الثانية، القاهرة، الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٧٨.

محمد حسـين هيكل، مذكرات فى السياسـة المصرية، القاهـرة، مطبعة مصر، ج. ٢، ١٩٥٣.

محمـد حسنين هيكل، العـروش والجيـوش ـ كـذلك انفجـر الصـراع فـى فلسـطين ١٩٤٨ ـ ١٩٩٨. قراءة فى يوميات الحرب، القاهرة، دار الشـروق، ديسمبر ١٩٩٨.

محمد شـفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، ج١، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢.

محمـد فهمى لهيطة، مصـر الدائنة فى عهد فاروق الأول، القاهـرة، مكتبة النهضة المصرية.

مصطفى أمين، الكتاب الممنوع ـ أسرار ثورة ١٩١٩، الجزء الأول، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٤.

محمـود عبد الحليم، الإخوان المسلمون ـ أحداث صنعت التاريخ. رؤية من الداخل، الجزء الأول ١٩٢٨ ـ ١٩٤٨، الإسكندرية، دار الدعوة.

محمـود فهمـى النقراشـى، قضيـة وادى النيـل ـ بيانـات حضرة صاحـب الدولة محمود فهمى النقراشـى باشـا رئيـس مجلس الوزراء ورئيس وفـد مصر أمام مجلس الأمن ـ أغسطس ١٩٤٧.

محمود كامل العروسـى، أشـهر قضايا الاغتيالات السياسـية ـ وثائق أشهر قضايا مصر من سـنة ١٩٠٦ إلى سنة ١٩٨٦، القاهرة، الزهراء للإعلام العربى، قسم النشر ١٩٨٩.

يونـــان لبيـب رزق، تاريــخ الــوزارات المصريـــة ١٨٧٨ ـ١٩٥٣، القاهـــرة، مركز الدراسـات السياسـية والاستراتيجية بالأهـرام، وحـدة الوثائـق والبحـوث التاريخيـــة، ١٩٧٥.

وحـدة وادى النيـل بيـن المعاهـدة وتغيير الواقـع الاسـتعمارى ١٩٣٦ ـ ١٩٤٦، القاهـرة، المنظمـة العربيـة للتربيـة والثقافـة والعلـوم، معهـد البحـوث والدراسات العربية، ١٩٧٥.

المراجـــع الأجنبيـــة

Collins, Larry, Lapierre, Dominique, *Ő Jérusalem – L'épopée de la fondation d'Israël*, Paris, Robert Laffont, "Pocket", 1994.

Harris, Christina Phelps, Nationalism and Revolution in Egypt. The Role of the Muslim Brothers, Connecticut, Hyperion Press Inc., 1981.

Heyworth-Dunne, J., *Religious and Political Trends in Modern Egypt*, Washington, published by the author, 1950.

Lia, Brynjar, *The Society of the Muslim Brothers in Egypt. The Rise of an Islamic Mass*, UK, Ithaca Press, 1998.

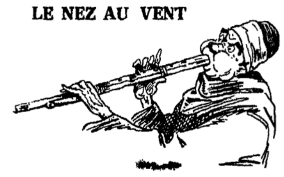
Mitchell, Richard, P., *The Society of the Muslim Brothers*, London, Oxford University Press, 1969.

Rahman, H., *A British Defence Problem in the Middle East. The Failure of the 1946 Anglo-Egyptian Negotiations*, Ithaca Press Reading. 1994.


الوثائق

GOHA

LE NEZ AU VENT



Sedky pacha contre la Maison du peuple

Samedi dernier, c'est-à-dire deux jours après la déclaration faite par M. Eden aux Communes et suivant laquelle les relations de la Grande-Bretagne avec le présent gouvernement égyptien sont des plus amicales, et moins de vingt-quatre heures après le discours qu'il avait prononcé au parti chaabiste, annonçant à ses quelques partisans son parfait accord avec sir John Simon au sujet des négociations — et comme pour affirmer sa foi dans sa force et sa confiance dans l'avenir de sa politique, Sedky pacha adressait à Madame Zagloul pacha l'avertissement suivant concernant la Maison du Peuple:

« Son Excellence le Président du Conseil des ministres, ministre de l'Intérieur, a l'honneur d'informer Mme Safia Zagloul que sa maison, sise Rue Saad Zagloul, est continuellement fréquentée par un mélange de personnes n'ayant aucun rapport avec sa vie privée. Ces personnes y font des manifestations incompatibles avec le caractère attaché aux domiciles privés et qui en font, en quelque sorte, un club public.

« Son Excellence prie Mme Zagloul de faire en sorte que sa maison soit entièrement et exclusivement employée comme un lieu d'habitation à l'exemple de toutes les autres maisons habitées, de manière qu'elle n'y reçoive plus désormais ce mélange de gens dont la présence fait perdre au domicile son caractère.

« Si Mme Zagloul refusait de le faire, il serait inévitable d'exécuter les règlements en vigueur à ce sujet et d'adopter les mesures nécessitées par le maintien de l'ordre. »

Nous ne parlerons pas de l'émotion produite partout, et même chez les adversaires du Wafd, par cet avertissement, mais du fait lui-même. Le président du conseil, qui prétendait, quelques heures avant, être arrivé à l'apogée de sa toute puissance grâce à l'amitié du gouvernement britannique qui était, selon lui, disposé à négocier avec son cabinet, avait-il pris conscience, soudain, de la réalité des choses? Avait-il, à la faveur d'un éclair rapide illuminant la route de son passé, mesuré la gravité de son entreprise et les conséquences qu'elle pouvait entraîner pour le pays? Avait-il, dans un moment de lucidité, envisagé la vérité vraie d'une Egypte qui n'est pas solidaire de sa politique et qui lui oppose une résistance inébranlable? Avait-il, enfin, par un dédoublement de sa personne, confronté l'homme de 1932 avec celui de 1926 et le « renaissant » de 1919?

S'étant passé en revue et ayant procédé à cet examen de conscience, Sedky pacha allait-il céder au remords ou le défier? Il a opté pour le plus facile. Il a pensé qu'il triompherait du mouvement national en remontant à la source. Il a pensé qu'il détruirait le nationalisme en s'attaquant au berceau de la renaissance, à la résidence de Saad devenue celle de sa veuve, à la Maison du Peuple, demeurée pour lui le témoin... et que, libéré et débarrassé du spectre du nationalisme qui le poursuit partout, nuit et jour, il pourrait enfin poursuivre sa route.

Et ce fut cet avertissement qui juge l'homme.

* *

En présence de cette mise en demeure, Madame Zagloul pacha n'a eu qu'un geste, n'a pris qu'une résolution: Résister, et avec elle le Wafd dans sa plus belle unanimité.

On lira sa réponse et on la relira:

Excellence,

J'ai l'honneur de vous accuser réception de votre communication en date d'hier par laquelle vous avez bien voulu qualifier la Maison du Peuple et le domicile de Madame Saad Zagloul comme étant assimilable aux établissements publics, puis m'avez menacée de l'application des règlements auxquels vous avez tacitement fait allusion, confus sans doute de les mentionner explicitement, et qui concernent « les établissements incommodes, insalubres et dangereux. »

Il est vraiment triste de voir votre ministère porter atteinte à la dignité de cette demeure, comme jamais aucun ministère n'a osé le faire avant le vôtre.

J'en suis peinée, mais non surprise.

Votre Excellence a déjà marqué une attitude qui témoignait d'une audace au moins égale, sinon supérieure, dans l'irrespect des choses sacrées, lorsque, poussant votre antagonisme jusque dans la tombe des morts, vous avez privé le mort du monument qui lui était destiné après avoir échoué dans vos efforts pour détruire son impérissable mémoire.

Maintenant que la Maison n'a plus son chef, vous avez jugé l'occasion propice pour combattre l'homme dans sa compagne. Mais vous semblez oublier que quoique veuve d'un grand époux, Dieu a bien voulu faire de moi, dans sa haute miséricorde, la Mère d'une grande et noble nation, grande par son courage, noble par sa gratitude.

Il est sans doute vain de rappeler à Votre Excellence que cette même maison dont vous voulez fermer les portes aux Egyptiens qui la fréquentent, est la Maison du Peuple, la Maison qui a vu naître le mouvement national, le foyer de la liberté de l'Egypte et de tout l'Orient depuis que le chant de la liberté y a été lancé, le sanctuaire où Egyptiens et Orientaux viennent s'inspirer de l'esprit de Saad et des martyrs tombés dans son enceinte, quant au sacrifice et au martyre, et de puiser auprès du successeur de Saad des leçons de persévérance et de sagesse dans la lutte.

Si ces considérations ne peuvent vous influencer, Votre Excellence se souviendra sans doute qu'aucun ministère avant le vôtre n'a jamais essayé ce que vous essayez de faire. Les autorités militaires britanniques elles-mêmes se sont abstenues d'agir de la sorte pendant ma présence en Egypte. Elles n'ont fait fermer les portes de la Maison du Peuple que lorsque je fusse allée rejoindre mon mari dans son exil de Gibraltar.

Telles sont les choses dont Votre Excellence devrait se souvenir.

Quant aux arguments et prétextes invoqués dans votre lettre, je ne puis y faire de réponse plus éloquente qu'en soulignant que votre propre ministère, depuis qu'il a assumé le pouvoir, n'a pas trouvé de motif pour prendre des mesures comme celles qu'il nous fait prévoir. Qu'est-il donc arrivé de nouveau pour justifier ces mesures? Où sont les manifestations illégales dont vous vous prévalez, alors que la Maison est entourée, toute la journée et une partie de la nuit, d'officiers et de troupes armées? Si, dans les conditions actuelles, la Maison déroge aux lois et règlements, comment se fait-il que le Gouvernement ait toléré pendant deux ans, cette dérogation? Comment les Gouvernements qui ont précédé le vôtre ont-ils pu également la tolérer?

En vérité, je ne comprends pas comment le ministère actuel peut se permettre de restreindre ma liberté, même chez moi, en voulant m'empêcher de recevoir mes visiteurs et mes partisans qui partagent mes convictions politiques, et de réserver une aile de ma maison aux réunions que le Wafd y tient depuis qu'il a été fondé par mon mari en 1918, alors que je m'honore de collaborer avec son successeur et ses disciples en vue d'assurer le succès de sa cause, de ...

que la force, la force qu'on ne se donne même par la peine de dissimuler.

En conséquence, je ne puis faire autre chose ici que de protester contre votre communication et vous déclarer que je suis déterminée à ne pas m'incliner devant votre ordre, parce qu'il constitue une violation flagrante du droit et de la loi. Et si vous persistez à vouloir employer la force, je vous répondrai ce que mon mari avait déjà répondu au représentant de la puissance britannique en Egypte, à savoir que le Wafd, les Wafdistes et moi-même entendons garder notre siège à la Maison du Peuple, fidèles à notre devoir, libre à la force de faire ce qu'elle voudra à l'égard des individus et des collectivités.

Veuillez agréer, etc.

Fait à la Maison du Peuple, le 30 octobre 1932.

Safia Zagloul.

* *

نـــــــــــــــداء

الي الأمة المصرية الكريمة .....

ايها المصريون.

علي صرخة سعد انبعثت الحركة الوطنية، ووراء خطوه الموفق سارت النهضة القومية وأيده من المصريين رجال اولياء صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضي نحبه ومنهم من ينتظر وسارت الحركة ناجحة الخطي بفضل التضحية ونكران الذات، وتغلبت علي كل الصعوبات وازالت جميع الحواجز حتي تهيأت لها في سنة ١٩٣٦ خير اسباب النجاح والأثمار.

وفي هذا السلم أجتمعت كلمة الأمة علي الوحدة للمطالبة بحقها، وبرزت مصر كتلة واحدة تجادل عن نفسها لا معارضة ولا معارضين من مواطنين علي صفها، متقابلين أمام الانجليز بوجهة نظرها، وبفضل تعاونها وما سبقه من جهود العاملين وتضحية المضحين التقت كلمة مصر مع حليفتها علي وفاق.

في هذا الجو الصافي حتي تألفت وزارة مصطفي النحاس باشا الثالثة فأتمت المفاوضات بالمعاهدة الأخيرة محوطة بتأييد الجميع وتضحيتهم

فهل أحتفظت بهذا التراث العظيم من ماضي جهاد الأمة وحاضر تأييدها ؟

كلا، بل أندفع النحاس باشا مسحورا بما خيله له مكرم باشا من زعامة مقدسة ــ أندفع الي الزهو بما أصابته البلاد من خير ونمرة تضحيات حوالي لأبطال مجهولين ولأحياء لا يذكرون ولا يمنون.

وبينما كان سعد العظيم يقول مفاخرا أنه يعمل بهدي الامة ويسير من ورائها ويفرض علي نفسه ما تمليه عليه أرادتها أخذ النحاس باشا

يردد قول مكرم أنه هو الذى يفرض على الأمة أرادته ويملي آراءه وما عليها الا أن تسمع فتطيع .

واستقرت هذه البدعة الجديدة الخاطئة في رأس مصطفى باشا فأستبد بالأمر ونحي كل ناصح رشيد وحارب كل مشير أمين وأستحالت هدايته الي الحق وتصور مصالح الأمة متاعا لشهواته وشهوات من يليه ومن يلتف حولهم من الأقرباء والصنائع والمتملقين ولو كانوا شرا على الحركة الوطنية القومية وشوكة في ظهر النهضة الوطنية فتحكمت في مصالح الحكومة وفي السياسة العامة النزعات الشخصية وتسلطت في الدواوين المحاباة والمحسوبية وأصبحت الجريمة من عباد هواه فضيلة يدافع عنها وتلزم الأمة الزاما بالخضوع لها بل وبأحترامها وصارت الرذيلة جريمة يحاسب عليها الناطق بها وانتهكت حرمة التحقيقات القضائية التي شرعت لكشف الحقيقة فأتخذت أداة لخنق صوت الحق والحيلولة دون نشر فضائح الحكم على المحسوبين الذين قال سعد زغلول أن الحكم خلق لهم ولخدمتهم ولم يخلقوا له ولا لخدمته .

وبينما كان سعد رحمه الله يقول ان الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة أنقلب الوضع في عهد مصطفى النحاس فصار يستعين بقوة أصحاب الأقمصة الزرقاء لأرغام الأمة وكبت الرأى وتدعيم حكم دكتاتورى أراد أن يفرضه عليها فقتل الحريات العامة وصار الأختلاف في الرأى عنده جريمة لا تغتفر جزاؤها التقطيع والأذى في وضح النهار وجزاء المعتدين أتصال رئيس الحكومة عليهم وتشجيعه لهم وبسط الحماية عليهم وما يرتكبون .

وانزلق حكم النحاس باشا مدفوعا بالمكابرة والعناد في طريق خطر زين له احياء القوانين الرجعية التي اعتبرها البرلمان باطلة وحكم عليها بالفساد والزوال والموت الصحافة في عهده مالم تلقه في أشنع العهود

وأظلمها، وكلما أحس بأفلاسه في الحكم أخذ يبتكر من أساليب اللهو صورا ومظاهر ليلهي الناس بها عن نقده ونقد حكمه · فتارة يطوف بالبلاد مسلحا بقوى الحكومة · فأن ألفت ستهدده الحركات المسرحية والناس لا يزالون يذكرون حكمه وعهده بالنقد والشر عكف على تعكير الجو بدعوى العدوان على الدستور وما شكي الدستور الا من عدوانه ومن سوء ما حرم الناس من سمعته وما أختص به أهله وشيعته وحواشيه من خير حرام هو حق المصريين الذين حرمهم وضعهم في غير تحرج ولا مبالاة ولا أصغاء لنصح الناصحين ·

وأمعن النحاس باشا في خطته حتى أستيأس المصلحون منه وخشى الأمناء بطشه فهوى بالحكم الي مستوى لا يشرف رجلا ولا يحقق أملا بل رجع القهقرى بالبلاد شوطا بعيدا وأخذ الفساد طريقه الي دعائم الحكم وبدأ اليأس من صلاح الحال يتسرب الي نفوس الناس ونال من القوى المعنوية العامة للبلاد ـ يفسح كل ذلك ولا يتورع النحاس باشا ولا يقف عند حد أمام طول الصبر عليه بل يزج بالبلاد في محنة لا يعز على الحريص أن يتوقاها ولا على صادق النية أن ينجي البلاد شرها من شرها ولكن الأثرة وحب الذات مسيطران عليه وشيء السوء لا ينى ينفخ في آذانه الشر حلقي أحل له المعونة الأجنبية غير مبال بحرمة أستقلال البلاد · وهكذا صرنا الي موقف لا ينجي البلاد منه الأ عزائم ابنائها المخلصين وأقدام رجالها العاملين على التخلص من هذه القيادة الخاطئة وتلك المشورة الضالة محتفظة بكتلتها سليمة ووحدتها عزيزة لتنصرف الي أصلاح شأنها والقيام بتعهداتها صادقة العزم أمينة على العهد ·

ايها المصريون ·

أن الزعامة المقدسة قد أفلست وحادت عن مبادئ الوفد وتنكرت لروح الدستور وأستخفت بكل مسئولية وخرجت عن كل قيد وتهجمت على كل حرمة وكل مقام· ولكن مبادئ الوفد المصرى باقية لا تزول خالدة كذكرى باعث النهضة المعظم سعد زغلول · ولا تزال البلاد بخير تطلب الحياة شريفة والدستور عزيزا والأستقلال مصونا والحكم نزيها والحق موزعا بين الناس بالعدل والأمن شاملا والوحدة مكينة تعصمها دماء شهدائها المشتركة وتصونها من عبث الطامعين على حسابها فهي لمصر ووجهها الا للفرد ومطامعه ·

الوفد عقيدة ومبادئ من رعاها وحماها فهو الوفد ومن تنكب طريقها

ـ ٤ ـ

فليس من الوفد في شئ ولوكان ادعي الأدعياء.

ايها المصريون .

أن مصـــر تدعوابناءها جميعا أن يتكاتفوا ويتضامنوا لدفع هذا الشـــر عنها والسير بها الي العلا قدما.

وهانحن نقبل علي ندائها ونردد دعوتها ونمد أيدينا الي كل مواطن يشاطرنا الرأى ويعهدنا مبادئ الوفد وسنتنا سيرة سعد خالية من الهدى مبرأة عـن الهـوى .. والعـاقبة للتقوى " !!

٤ يناير سنة ١٩٣٨

احمد ماهر	محمود فهمي النقراشي	حامد محمـــود
عضوالوفد المصرى	عضوالوفد المصرى	عضوالوفد المصرى

حضر الليلة الشيخ حسن البنا الى ديوان وزارة الداخلية وطلب مقابلتنا بحجة الافضاء الينا بأمور هامة يرغب فى ابلاغها فورا الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، فلما قابلناه حدثنا بأنه قد علم أن الحكومة أصدرت قرارا بحل جماعة الاخوان المسلمين او هى فى سبيل اصدار هذا القرار وأنه يريد أن ينهى الى دولة رئيس الوزراء بأنه قد قرّر نهائيا على ترك الاشتغال بالشئون السياسية وقصر نشاط الجماعة على الشئون الدينية كما كان الحال فى بداية قيام جماعة الاخوان المسلمين وأنه يود من كل قلبه التعاون مع دولة الرئيس تعاونا وثيقا مؤيدا للحكومة فى كل الأمور وأنه كفيل بتوجيه رجاله فى كافة الجهات بالسير على مقتضى هذا الاتجاه ، كما أعرب من أسفه لما وقع من جرائم ارتكبها اشخاص يرى أنهم اندسوا على الاخوان المسلمين وراح يترحّم على سليم زكى باشا قائلا أنه كان صديقا حميما له وكان بينهما تعاون وثيق وتفاهم تام — ثم تكلم مادحا دولة النقراشى باشا قائلا انه على يقين من نزاهته وحرصه على خدمة وطنه وعدالته فى كل الأمور . وأنه لو تمكن من مقابلة دولته بعد أن مضت سنتان لم يلتقيا فيها بسبب جفوة أطارها الوشاة لاقنع دولته بأنه من صالح الحكومة والامة معا أن يبقى الصرح الضخم الذى جاهد الاخوان المسلمون سنوات طويلة فى اقامته كما قال أنه يعز عليه بل ويزعجه ويؤلمه أن ينهار هذا الصرح على يد دولة النقراشى باشا الحريص على خدمة بلاده

ثم قال أنه اذا قدر أن تمضى الحكومة فى ما اعتزمته من حل الجماعة فانه يؤكد أنه ورجاله سوف لا تصدر منهم بادرة تعكر صفو الامن اذ لا يقدم على مثل هذا العمل الا مجنون كما أكد أن الحكومة لو تعاونت معه لضمن للبلاد أمنا شاملا .

٢

وختم حديثه بقوله انه على استعداد للعودة بجماعة الاخوان المسلمين الى قواعدها بعيدا عن السياسة والاحزاب متوفرا على خدمة الدين ونشر تعاليمه بل انه يتمنى لو استطاع أن يعتكف فى بيته ويقرأ ويؤلف مؤثرا حياة العزلة ثم جعل يبكى بكاء شديدا ويقول انه سيعود الى مقره فى انتظار تعليمات دولة رئيس الوزراء داعيا له بالخير والتوفيق ٠

وكيل الداخلية

[signature]

٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨

ديوان جلالة الملك

سري .

رقم ١٦٦٦

حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا
رئيس مجلس الوزراء



(١٦٦٦)

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

أتشرف بأن أبعث لدولتكم مع هذا - بالاحالة - بالتماس تلقاه الديوان من فضيلة الشيخ حسن البنا ، المرشد العام للاخوان المسلمين .

وتفضلوا ياصاحب الدولة بقبول أسمى عبارات الاحترام ،،،

في ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨ .

رئيس ديوان جلالة الملك

[توقيع]

الإخوان المسلمون
المركز العام
تليفون : ٤١٢١٤ — ٤٨٣١٩
خصوص : ....

بسم الله الرحمن الرحيم

العنوان التلغرافي : الاخوان بمصر

رقم القيد : ....

تحريراً في | ٤ صفر ١٣٦٨
| ٥ ديسمبر ١٩٤٨

حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول ملك وادي النيل حفظه الله .

أحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو وأصلي وأسلم على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المتقين وأحيي سدة جلالتكم المجيدة بتحية الإسلام فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته متبوعة بأصدق آيات الإجلال وأخلص معاني الولاء .

يا صاحب الجلالة .

لقد حرمنا ثمرات جهادنا في فلسطين ولم يكن ذلك لضعف في جهتنا أو تخاذل في شعبنا أو نقص في عددنا أو جهل بواجبنا ولكن لتحكم السياسة المترددة في الحرب الصارمة وتدخل رئيس الحكومة في شئون القتال وتردده في مواجهة المواقف بما تقتضيه . إلى جانب العوامل الأخرى التي لا يد لنا فيها ولكن كان في وسع الحازم اللبق والقوي الفطن أن ينتفع بها ويستفيد منها .

ولقد انفرد الحاكم العام بالعمل في السودان ينفذ فيه سياسة بريطانيا المرسومة وخططها الانفصالية المعلومة وأخذ يوجه إلى مصر اللطمة بعد اللطمة وينفذ من برنامجه الخطوة تلو الخطوة والحكومة المصرية تمد له في ذلك وتشجعه على المضي فيه بسياستها السلبية وهو ممعن في عدوانه حتى بلغ به الأمر أخيراً إلى أن يمنع بعثة المحامين من أداء واجبها ويعلن على لسان رجاله أن مصر شيء والسودان شيء آخر وكل هذا يحدث والحكومة المصرية لم تفعل شيئاً بعد .

والعالم كله الآن يا صاحب الجلالة تغلي مراجله بالأحداث الجسام والخطوب العظام ويبدو في آفاقه كل يوم شأن جديد لا يقوى أبداً دولة النقراشي باشا على أن يضطلع بأعباء التصرف فيه بما يحفظ كرامة مصر ويصون حقوق هذا الوادي المجيد العظيم . والنزاهة وطهارة اليد لا تكفي وحدها لمواجهة هذه الغمرات المتلاحقة من أحداث الزمن ومضلات الفتن .

وفي وسط هذه اللجة من الحوادث الجسيمة التي تتصل بحاضر الوطن ومستقبله وكيانه في الصميم يعلن دولة النقراشي باشا الحرب السافرة الجائرة على الإخوان المسلمين .

فيحل بالأمر العسكري بعض شعبهم

الإخوان المسلمون
المركز العام
تليفون : ٤١٢١٤ — ٤٨٣١٩
مخصوص : ....

بسم الله الرحمن الرحيم

العنوان التلغرافي : الاخوان بمصر
رقم القيد : ....
تحريراً في { ١٣٦
.... ١٩٤

ويعتقل بهذه السلطة نفسها بدون اتهام او تحقيق سكرتيرهم العام وبعض أعضاء هيئتهم ويأمر الوزارات والمصالح المختلفة بتشريد الموظفين الذين يتصلون بالهيئة ولو بالاشتراك في أقسام البر والخدمة الاجتماعية تلفونيا أو تلغرافيا الى الأماكن النائية والمهاوي السحيقة وما عليهم ان ينقلوا فذلك شأن الموظف المفروض فيه ولكن صدور هذه التنقلات في هذه الصور القاسية التي تحمل معنى الانتقام والاتهام تجرح الصدور وتثير النفوس وتسيء اليهم في نظر رؤسائهم ومرؤوسيهم على السواء.

ويصدر الرقيب العام أمره بتعطيل جريدتهم اليومية الى أجل غير مسمى بحجة لا قيمة لها ولا دليل عليها بل انه لو صحت الأوضاع لكان للجريدة ان تؤاخذ الرقباء أشد المؤاخذة بمرافقهم منها وتعنتهم معها وعدم اصغائهم الى شكاياتها المتلاحقة.

ويتردد على الأفواه والشفاه قرار حل الهيئة ووعيد الحكومة لكل من اتصل بها بالويل والثبور وعظائم الامور.

وأخيرا يحاول دولة رئيس الحكومة ان يلصق بالاخوان تهمة الحوادث الأخيرة التي لم تكن الا صدى لهذا العدوان من الحاكم في السودان ولجهاد اخواننا السودانيين في جنوب الوادي، ويلقي عليهم تهمة هذا الحادث الأسيف حادث مصرع حكمدار العاصمة الذي كان المركز العام للاخوان المسلمين أول من أسف له وتألم منه اذ كان رحمه الله معروفا بعطفه على حركتهم ودفاعه عن هيئتهم ومواقفه الطيبة في ساعات المحن الى جانبهم مع حكمة في العمل واحسان في التصرف.

ويحاول دولته ان يتدرج لهذه الحرب الشعواء بتحقيقات لم ينته أمرها بعد ولم يعرف فيها المتهم من البريء الى الآن وان كانت وزارة الداخلية في بلاغاتها الرسمية قد خالفت أمر النيابة وسبقت كلمة القضاء وأعلنت على رؤوس الأشهاد اتهام الأبرياء.

يا صاحب الجلالة

اسمح ان أجرأ في هذا المقام الكريم فأقول ان هذه المجموعة من الاخوان المسلمين في وادي النيل هي أطهر مجموعة على ظهر الأرض نقاء سريرة وحسن سيرة واخلاصا لله وللوطن وللجالس على العرش في كل كفاحهم في سبيل دعوة لا

الإخوان المسلمون
المركز العام
تليفون : ٤١٢١٤ — ٤٨٣١٩
مخصوص : ....

بسم الله الرحمن الرحيم

العنوان التلغرافي : الاخوان بمصر
رقم القيد : ....

تحريراً في | ١٣٦
.... ١٩٤

تحرج أيدا عما رسم الأسلام الحنيف تيد شعرة وأنهم بحكم ايمانهم ومنهاجهم ونظامهم وانتشار دعوتهم بكل مكان في الداخل والخارج أفضل قوة يعتمد عليها من يريد بهذا الوطن الخير ويتمنى له التقدم والنهوض وأكسب ورقة في يد كل عامل لخير البلاد والعباد وان تحطيم دعوتهم والقضاء عليهم وهو ما تستطيعه الحكومة اذا أرادته وصممت عليه ولو في ظاهر الأمر والى حين بما في يدها من سلطات عسكرية وما تملكه من قوة رسمية ليس من المصلحة في شيء بل هو قضاء على نهضة هذا الوطن الحقيقية وقتل للبقية الباقية من روح الأخلاص والجد والاستقامة والطهر فيه على ان نتائج هذا الموقف في مثل هذه الظروف غير مضمونة ولا معروفة ولا أدري لحساب من يقوم دولة رئيس الحكومة بهذه المهمة ويحمل هذه التبعة الضخمة أمام الله وأمام الناس وفي التاريخ الذي لا ينسى ولا يرحم .

يا صاحب الجلالة

ان الأخوان المسلمين باسم شعب وادي النيل كله يلوذون بعرشكم وهو خير ملاذ ويعوذون بعطفكم وهو أفضل معاذ ملتمسين ان تتفضلوا جلالتكم بتوجيه الحكومة الى نهج الصواب أو باعفائها من أعباء الحكم ليقوم بها من هو أقدر على حملها ولجلالتكم الرأي الأعلى والله نسأل ان يتم عليكم نعمة التأييد والتوفيق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

المخلص
حسن البنا
المرشد العام للاخوان المسلمين

- مذكرة -

عن الحوادث التي دبرت للقيام بمظاهرات ٩ فبراير سنة ١٩٤٦

ازداد نشاط الوفد وجماعة الاخوان المسلمين ومصر الفتاة عقب نشر الرد البريطاني وبدأوا يرتبون الاجتماعات العامة والخاصة لمقاومة فكرة قبول الرد المذكور كما بدأت بعض الصحف بتوجيه الطلبة الى الاضراب والاجتماعات السياسية

ومنذ اوائل فبراير الحالي والأنباء تتوالى على ادارة الامن العام بان تدبيرا من وراء ستار يُرتب لحوادث شغب واضطراب في البلاد يكون وقوده طلبة الكليات والمدارس وغيرها من معاهد التعليم وحدد يوم ٩ الجاري وهو يوم استئناف الدراسة بعد عطلة نصف السنة لبدء القيام بحركات الاخلال بالنظام والأمن العام ويتكشف من ذلك ما يلي

١- بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٤٦ أقام الاخوان المسلمون اجتماعا من حوالي ٥٠٠ شخص اكثرهم من طلبة المدارس والمعاهد ألقى فيه مصطفى مؤمن الطالب بكلية الهندسة ومندوب المركز العام للاخوان المسلمين بان الانجليز كشفوا عن نياتهم بالتسويف في مطالب المصريين العادلة وضيقوا الخناق علينا وطلب في ختام كلمته عدم الاعتماد على مصالحهم ومفاوضتهم (وقد قام البوليس بفض الاجتماع)

٢- وفي اول فبراير اجتمع كل من الدكتور محمد بلال وكمال عبد المطلب مدرس الصناعات الزخرفية ومحمد شتا مصطفى سكرتير لجنة الشبان الوفديين بباب الشعرية مع رفعة النحاس باشا في منزله وقد عرض محمد شتا مصطفى اقتراحا بوجوب قيام الطلبة بثورة فقال النحاس باشا بان الذي يريد أن يثور لا يتكلم وقال الدكتور بلال بانه يجب على الطلبة الاضراب والهتاف بالجلاء وبسقوط الانجليز والاشتراك في توزيع منشورات تتضمن قرارا للوفد المصري ربما طبع بمعرفة الدكتور امين الغريب طبيب الصحة بالزقازيق

٣- وفي صباح يوم ٢ فبراير علم الدكتور محمد بلال أنه يستطيع بمساعدة كل من محمد انور منصور ومحمد حسن الشيشتاوي من طلبة جامعة فؤاد من اعضاء التنظيم الافقي لرابطة الشباب واللجنة المركزية للشبان الوفديين للاقسام بدء نشاطهم في كليات الجامعة ابتداء من ٩ الجاري وذلك بالاضراب احتجاجا على المذكرة المصرية والرد البريطاني وتنظيم مظاهرات تهتف بالمطالب القومية وبسقوط الانجليز

٤- وفي اليوم نفسه علم بوليس مصر بأن طلبة الجامعة والمدارس الثانوية المنتمية لجماعة الاخوان المسلمين ومصر الفتاة يستعدون للقيام في ٩ فبراير بتنظيم اضراب عام احتجاجا على المذكرة المصرية والرد البريطاني

٥- وفي ٥ منه علمت ادارة الامن العام أن مصطفى موسى الطالب الوفدي

٤

المفصول من الجامعة ومصطفى موزوعم وأنور موزوعم والأستاذ حافظ شيحه المحامي وعدلي المولد وآخرين من طلبة كليات الجامعة والمدارس الثانوية اجتمعوا في جريدة الوفد المصري في اليوم السابق وقرروا الخروج في صباح الجمعة من حديقة الأزبكية بمظاهرة

٦- كذلك علمت إدارة الأمن العام في نفس اليوم بأن بعض طلبة الاتحاد الأزهري المفصولين من الكليات الأزهرية قد اجتمعوا مع عبد الرحمن حمودة وسلامة مسلم من طلبة الشريعة في منزل الشيخ محمد الحفناوي رئيس اتحاد الأزهر وذلك في ٤ فبراير لبحث حركة الإضراب بين طلبة الكلية المذكورة

٧- وفي ٦ منه علم البوليس مصر أن المجلس العام للإخوان المسلمين قرر اعتبار الأسبوع الذي يبدأ من ٩ فبراير "أسبوع الجهاد" وأطلقوا عليه "أسبوع الوطنية" وقرروا تنظيم المظاهرات والإضرابات خلال أيامه احتجاجاً على الرد البريطاني

٨- وفي نفس اليوم علم البوليس مصر أن محمد إبراهيم الحفناوي رئيس اتحاد الأزهر ومعه بعض الطلبة زاروا دار رفعت النحاس باشا وعاهدوه على قيام حركة الأزهر ابتداءً من ٩ فبراير خالصة للوطنية ووعدوا بنشر بياناتهم منذ غدًا في جريدة البلاغ تشرف بمصطفى موسى الدرديري بيانًا من طلبة الجامعة والمدارس الثانوية في جريدة المصري

٩- وفي يوم ٦ المذكور علم البوليس مصر أن بعضا من أعضاء اللجنة العامة للشباب الوفد المركزية بالقاهرة قد اجتمعوا بالنادي السعدي في ٥ منه حيث اتفقوا على تنظيم إضراب عام في ٩ منه لمدة معينة احتجاجاً على الرد البريطاني مع دعوة التجار إلى إغلاق محالهم والقيام بتنظيم مظاهرات تهتف بالجلاء ووحدة وادي النيل

١٠- وفي اليوم ذاته علم البوليس مصر أن الوفد يؤيد حركة الطلبة في الجامعة ومختلف المدارس وأن طلبة المدارس الثانوية وبخصوصية سينظمون مظاهرات تهتف بالجلاء والسودان وتكون مقصدها الجامعة للاشتراك مع طلبتها في الإضراب والتظاهر والاصطدام بالبوليس

١١- وكان من واجب وزارة الداخلية إزاء تلك الحركات التي اصطنعت لغرض الإخلال بالأمن والنظام أن تمنع المظاهرات مستندة في ذلك على ما سبق وتحويله من شغب وفوضى في وقت كثرت فيه الإشاعات الخطيرة وتروجت فيه الإشاعات الكاذبة دون أن تمس بالمصلحة العليا للبلاد ومن أجل ذلك اتخذت وزارة الداخلية ما وسعها من إجراءات كفيلة بإفساد تلك التدابير

أولاً : بأن أصدرت كتابا دوريا بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٤٦ إلى المديريات والمحافظات

لحفظ النظام في معاهد التعليم والعناية بالأمن العام مسترشدين في ذلك
بالكتاب الدوري المؤرخ في ٢٠ سبتمبر الماضي
ثانيا - وبأن خابرت وزارة المعارف للقيام عن طريق حضرات عمداء الكليات
والأساتذة ونظار المدارس ومدرسيها بإسداء النصح للطلبة عموماً
ولمن لهم نشاط غير مرغوب فيه منهم بعد أن حصرت الوزارة
أسمائهم في جهة وتبصيرهم بخطورة ما قد يدفعون للانزلاق فيه
ثالثا - وبأن اتصلت بسعادة النائب العمومي لاستدعاء رؤساء تحرير
الصحف وتوجيه أنظارهم إلى أحكام المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٥
الخاص بحفظ النظام في معاهد التعليم ومنع إذاعة أي أخبار صحيحة أو
كاذبة عن الطلبة حتى أن جريدة الوفد المصري نفسها أشارت بعددها الصادر
في ٦ فبراير إلى ذلك الاستدعاء وإلى احتجاجي على منع الصحافة من رفع
صوت طوائف وهيئات تضم الآلاف من أبنائها تضجروا من عدم الاستجابة
للمطالب الوطنية

١٢- كذلك قام حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية بعقد اجتماع في مكتبه بالرياسة
حضره وكيلا حكمدار بوليس مصر وحكمدارها حيث وضعت التعليمات
اللازمة بصورة النظام وحفظ الأمن العام

١٣- وفضلا عن هذا فإن وزارة الداخلية قد قامت بإعداد مذكرة بشأن ما
يتبع لحفظ الأمن وقد عرضت هذه المذكرة لحضرة صاحب الدولة الوزير فوافق
عليها وأبلغت لبوليس مصر والإسكندرية ومعالي وزير المعارف وفضيلة الأستاذ
الأكبر شيخ الجامع الأزهر وموجزها يتلخص فيما يأتي :-
أولاً - يقوم البوليس في القاهرة والإسكندرية بعمل دوريات مستمرة
بواسطة السيارات
ثانيا - يمنع التظاهر والتجمهر
ثالثا - يكون البوليس في حل من فض الاجتماعات والمظاهرات بالقوة وبالقدر
الذي يستلزمه القانون

١٤- وبتاريخ ٨ فبراير قام المدعو محمد الحصري المحامي الشرعي وهو من جماعة مصر
الفتاة مع آخرين من طلبة معهد القاهرة المنتمي بعضهم لمصر الفتاة
وبعضهم للإخوان المسلمين بإلقاء كلمات في المصلين عقب صلاة الجمعة بالجامع
الأزهر حضوا فيها على الثورة الأمر الذي أخطرت به النيابة في حينه ولم
يكن سببا في القبض عليهم

١٥- وفي نفس اليوم اجتمع بالمطرية بمصر عدد كبير من جماعة مصر الفتاة برئاسة
أحمد حسين أفندي فقرروا أن واجب الشباب استرداد الحقوق الوطنية
المغتصبة وذلك بالكفاح المستمر وإحياء روح المقاومة

١٦ وبتاريخ ٨ فبراير أخطر بوليس الإسكندرية بأن الوفد ومصر الفتاة

والحزب الوطني والإخوان المسلمين بالإسكندرية ينظمون حركة احتجاج على رد الإنجليز على المذكرة المصرية عن طريق إضراب سياسي عام والخروج بمظاهرات

١٧- وبتاريخ ٩ فبراير ١٩٤٦ وزع محمود فتحي من الإخوان المسلمين الملتحقين بكلية الحقوق بجامعة فاروق منشوراً أصدرته الإخوان بعنوان «نداء الشعب» فقبض البوليس عليه

١٨- تعرض [illegible] الخطط التي نظمت لأحداث الشغب في ٩ فبراير وفيما يلي بيان لكيفية بدء الشغب في الجهات المختلفة

أولاً : في القاهرة أضربت بعض المدارس وانصرف طلبتها الساعة في حدود عدا طلبة مدرسة فؤاد الأول الثانوية فإنهم بدأوا إضرابهم في الساعة التاسعة صباحاً ثم خرجوا من المدرسة في عدد يقرب من مائتين للتوجه إلى جامعة فؤاد الأول بعد أن تفرقوا رجال القوة بالطريق كما ألقى بعض طلبة مدرسة مصر الثانوية القطوب على رجال البوليس

ثانياً : في الجيزة اجتمع حول النصب التذكاري عدد كبير من الطلبة في التاسعة صباحاً تزعمهم كل من

أبو شادي الكيلاني حقوق (وفدي) -
عبد المجيد إبراهيم آداب (إخوان)
إبراهيم زيدان حقوق (إخوان)
عبد المحسن حمودة هندسة (وفدي)
ماهر محمد علي حقوق (وطني)
عبد الرؤوف سرحان حقوق (وفدي)
صبري أبو المجد حقوق (وفدي)
إبراهيم رشدي حقوق (حزب وطني)
زكريا لطفي جمعة حقوق (كتلة)
مصطفى مؤمن هندسة (إخوان)

وألقوا خطباً عن الجلاء والاستقلال التام أو الموت الزؤام وهتفوا الجلاء بالدماء - تسقط بريطانيا - يسقط الإنجليز - يسقط الاستعمار - يسقط بدوي الخائن - يسقط بيفن الخائن - يسقط كيلرن - لا مفاوضة إلا بعد الجلاء

وحضر أثناء الخطابة بعض طلبة كلية الزراعة بقيادة عبد الرؤوف أبو علم وبعض طلبة المدرسة التطبيقية العليا كما حضر محمد مختار السيد من كلية الهندسة (إخوان مسلمين) ومعه مذياع ببطارية

وخطب الطالب إبراهيم زيدان [illegible] الشبيبة من الانخداع بوعود المحتل وبألاعيبه السياسية

وحرض إبراهيم رشدي على طرد الوزارة الآثمة وطلب العمل لتحرير

٥)

البلاد من ربقة الاستعمار
وأشار مصطفى مؤمن الى وجوب ايقاظ الامة وتحريكها ولن يمكن
هذا الا خارج الجامعة لاستطلاع الرأي العام ثم نظم مظاهرة خرجت من
الجامعة الى ميدان الجيزة اخذت تحطم في طريقها اللافتات الانجليزية
الموضوعة في الميدان لارشاد قائدي السيارات البريطانية وكان المتظاهرون
يهتفون بالثورة وبحياة مصر وحضرة صاحب الجلالة حتى وصلوا على مقربة
من كوبري عباس وهناك أطل عليهم حضرة الاستاذ عبد الحميد عبد الحق
هاتفا بينهم لا مفاوضة الا بعد الجلاء - الذي لا يتصلح اساسا وبعد
ذلك استمر المتظاهرون في سيرهم حتى كوبري عباس فوجدوه مغلوقا
فخلع بعض طلبة كلية الهندسة ملابسهم وأرغموا المهندس على فتحه
عنوة للعبور بين شاطئ الجيزة وشاطئ الروضة
ولما أراد المتظاهرون اجتياز الكوبري للوصول الى القاهرة أمرهم ضباط
بوليس مصر الذين كانوا مرابطين في الجهة من جهة المنيل بالتفرق فلم
يذعنوا فذهب اليهم وكيل حكمدار بوليس مصر ونصحهم بالتفرق فلم
ينتصحوا ثم تدفقوا رجال البوليس بالعصي ففرقت القوة المتظاهرين
والقت القبض على من استمر في التظاهر وقد اصيب بعض من افراد القوة
باصابات من الطوب والعصي ولم تستعمل الاسلحة النارية ولم يصب احد
بشيء خطير وكانت اصابات الطلبة والاهالي ٢٦ ومن اصيب من رجال البوليس ١٥
وقد حدث تشغيب من سعادة مدير الجيزة حيث لم يرسل تقريرا كتابيا عن
الحادث بعد ان المتظاهرين عندما ارتدوا من ناحية مصر الى ناحية الجيزة كانوا
يقذفون رجال بوليس الجيزة بالاحجار فانجلت الحادثة عن اصابة ٧١ من
رجال البوليس و٨٩ من الطلبة والاهالي
وقد انتهزت فلول المظاهرة التي ارتدت الى الجيزة الفرصة واتلفت عددا من زجاج
عدد من قطر الترام اثناء سيرها بين حديقة الحيوان وميدان الجيزة كما قلبت
احداها واشعلت النار في سيارة ثورنيكروفت ورجم احد المتظاهرين
الاومباشي الانجليزي "هولمان" بحجر في جبهته فاصابه وضبط المعتدي المذكور
على الاثر كما ضبط طالب وبجيبه بعض قطع من الزلط
ثالثا : في الاسكندرية
تجمع طلبة المعهد الديني الثانوي وهتفوا بالجلاء وبسقوط الانجليز وخرجوا
متفرقين الى كلية الحقوق
وفي مدرسة محمد علي الصناعية وزع الطالب محمد جمال الدين عضو الاخوان المسلمين
شارة من الصفيح على شكل قلب في زاويته اليمنى كلمة "الجلاء" وفي الوسط
عبارة "وحدة وادي النيل" وفي اسفل الاخوان المسلمين ثم هتف عبد
الفتاح السلطان من الاخوان بحياة الاضراب فردد الطلبة الهتاف ثم خرجوا متفرقين

٩

الى كليتي الحقوق والعلوم حيث تجمع هناك ألف منهم وخرجوا فى مظاهرة ولم يمتثلوا لأمر الشرطة بالتفرق وضربوا رجالها بالطوب والأحجار

رابعا فى المنصورة :

خرج طلبة المدرسة الثانوية فى مظاهرة الى مدرسة الصنائع ولم يمتثلوا لأمر البوليس الصادر بالتفرق وقذف طلبة مدرسة الصنائع رجال الشرطة الذين كانوا فى الخارج بالطوب فاصابوا ثلاثة عساكر كما اصيب عشرة من الطلبة وقبض على عشرة اشخاص

١٩ وفى يوم ١٠ فبراير ١٩٤٦

اولا فى القاهرة

تجمع طلبة اعدادى طلبة الهندسة مع طلبة مدرسة الهندسة التطبيقية بفناء المدرسة وكانوا يرشقون القوات بالطوب من الداخل فاصيب بعض رجال القوة واصيب بعض طلبة المدارس وانصرفوا متفرقين

ثانيا فى الجيزة

اجتمع فريق من الطلبة من مختلف الكليات والمدارس الصناعية والثانوية بفناء الجامعة تحت زعامة

محمد مختار السيد	هندسة	اخوان مسلمين
عبد المحسن حمودة	"	"
جمال الشافعي	"	"
محمد سعيد رمضان	حقوق	"
ابو شادي الكيلاني	حقوق	وفدي

وكانوا يهتفون تحيا الثورة - الثورة الثورة - الخلود للثورة ثم خرج بعض الطلبة واخذ يستولى على سيارات نقل محملة بالزلط وادخلوها الى الحرم الجامعي وافرغوا ما فيها حول النصب التذكاري لاستعمالها فى مواجهة البوليس وبدأوا فى اتلاف الزينات المقامة بمناسبة عيد الميلاد الملكي حول الجامعة كما اشعلوا الشعلة التى كانت موجودة عند الباب الملكي واخرجوها الى ميدان الجامعة وهم يهتفون لوزير الشعلة ثم اخذوا يستولون على كل سيارة تمر فى شارع المدارس ويدخلونها الى الحرم الجامعي وحدث ان انتزع بعض الطلبة من سيارة نقل رقم ٦٥٧٢ قلم يقودها شخص يدعى ... وارادوا اخذها الى [illegible] فصدمت ناحية باب الجامعة غير ان قائدها اتجه بها الى الجهة المضادة حيث تعسكر قوات البوليس بسرعة فسقط منها الطالب ... طالب بمدرسة التجارة تحت العجلات وتوفى فى الحال ولما علم حضرة الاستاذ فؤاد الرشيدي رئيس النيابة بالحادث لضبط الواقعة منعه الطلبة وحاولوا الاعتداء عليه ورجموه بالطوب فعاد أدراجه الى النيابة.

وقد نقل الطلبة جثة زميلهم الى مستشفى القصر العيني واخذوا في مراسيم [illegible] ،
وتحصنوا في مبنى المستشفى ليمنعوا تسليم الجثة قبل الاحتفال بها واخذوا
يلقون قطعا مشتعلة بالنيران من كان يحاصرهم فقطعوا [illegible]
واخيرا اخفى بعض الطلبة الجثة في حجرة من حجرات المعامل فوق سطح مبنى
المستشفى الى ان عثر البوليس مع المساء عليها وسلمت لوالدة المتوفى

ثالثاً - الاسكندرية :-

اجتمع لفيف من الطلاب الطلبة الحقوق ورئيس جماعة مصر الفتاة بالاسكندرية
مع محمد عبد المطلب الوفدي بكلية الحقوق واذيعه ان الحركة في القاهرة اشد
منها بالاسكندرية وكان من نتيجة هذا التحريض ان تجمهر طلبة كليتي الحقوق
والعلوم ولفيف من طلبة كلية الهندسة وقذفوا من انتظم في الدراسة من
طلبة كلية الحقوق بالاحجار واخرجوهم بالقوة وهتف عبد الحميد الجندي من كلية
الحقوق (وفدي) بالثورة فتحركت جموع الطلبة في مظاهرة الى الخارج وملأوا
عربة نقل كانت تسير مصادفة بقرب الجامعة بالاحجار وساروا بها في
وسط المظاهرة وكانوا قد تسلحوا الى جانب هذا بالعصي وفروع الاشجار
التي انتزعوها من حديقة الجامعة كما كانوا قد تسلحوا ببعض من قوائم حديدية نزعوها
من سورها وقذفوا قوات البوليس بالاحجار وانضم اليهم بعض العمال
ثم احتموا بالتل المقام عليه مبنى الحقوق والعلوم واخذوا يرجمون البوليس
بالاحجار وبأواني زجاجية بها مواد محرقة من معمل كلية العلوم كما
قذفوا رجال البوليس بنيران مشتعلة فاضطر البوليس الى اطلاق اعيرة
نارية في الهواء على سبيل الارهاب واستولى بعض الطلبة على بنادق التدريب
العسكري واطلقوا الطلقات نارية من سطح الجامعة ومن داخلها

رابعاً - المنصورة :-

خرج طلبة المدارس الفنية والصناعية والصنايع الى المدارس الثانوية ولما اراد البوليس
[illegible] اثر منعهم بادره المتظاهرون بقذف الحجارة والزلط
فاختفت القوة في المنازل المجاورة واستنجدت بقوات اخرى حوالي ١٥ عسكري
في الوقت ما انه وصل على مقربة من المتظاهرين حتى القى عليه احدهم حجرا
مشتعل [illegible] واصاب قائده اصابة خطرة وانقضت المتظاهرون على العسكري
فقتلوه واشعلوا النيران فيه وتمكنوا من السير في مظاهرة كبيرة اتجهت
على بنك [illegible] والبنك الاهلي وشركة [illegible] ومحل الشريف هاوس فاطلق
البوليس حوالي ٧٩ عيارا في الهواء ارهابا ولكن المتظاهرين فهموا ان الضرب
للارهاب فشددوا في قذف الاحجار على رجال القوة وحاولوا اقتحام
المبنى لاخراج من قبض عليهم فيه فامر الحكمدار باطلاق الرصاص فاصيب
ثمانية من المتظاهرين توفى منهم اثنان وكانت اصابات رجال البوليس ٢٥

خامسا - دمنهور

اضرب طلبة مدرسة الصنايع والمدرسة الثانوية وكانوا يهتفون بالاتحاد والجلاء فقبض البوليس على زعمائهم فقذفوا رجاله بالطوب

سادساً: في شبين الكوم

قامت مظاهرة واجهتها قوات البوليس في شارع سعد زغلول فالقى المتظاهرون الطوب والاحجار على رجال القوة على صورة عنيفة اضطرت القوة الى تفريقهم بالعصى

ثم تجمع طلبة المعهد الزراعى العالى بعد ان تسلحوا بالعصى وفروع الاشجار التى قطعوها من حشائش المعهد ونظموا مظاهرة انضم اليها بعض طلبة المعهد الدينى والقوا الطوب على رجال البوليس وقد سمعت في تلك الاثناء طلقات نارية صدرت من بين المتظاهرين فاطلق رجال البوليس النار في الهواء ولكنهم لم يتمكنوا من ضبط الاسلحة التى استعملوا فى اطلاقها من بين المتظاهرين

٥- وفى يوم ١١ فبراير ١٩٤٦

اولا في القاهرة :

اضربت بعض المدارس وانصرف طلبتها متفرقين

وفى طنطا قامت مظاهرتان القى منهما قليل الطوب على قوات البوليس التى خفت لتفريقهم فاصيب بعض رجال القوة باصابات. وقبض على بعض المتظاهرين

وفى يوم ١٢ فبراير ١٩٤٦

اولا في القاهرة -

تجمع بعض طلبة المدارس واخذوا يهتفون

واضرب طلبة كلية الطب وتجمعوا بسطح الكلية واخذوا بالقاء الطوب على رجال البوليس وحطموا بعض مصابيح النور واستعملوها من اعلى وهم يرشقون القذائف عدائية وقد قبض على بعضهم واحيل الى النيابة

ثانيا في الجيزة

اجتمع بعض طلبة الكليات حول النصب التذكارى وهتفوا ضد الوحشية ثم القيت منشورات بعنوان لتسقط الرجعية الارهابية وهى محررة بلهجة مثيرة وموجهة الى العمال والطلبة وقد ورد فيها

" الى عابدين تسترحمون وللوزارة تستجدون انما الشعب يجب ان يلجأ — الى الطبقة العاملة "

وقد ظهر ان الذى القاها هو ابراهيم سعد عطا الطالب بكلية الحقوق وكان قد استلمها من سعد زغلول فؤاد الطالب المفصول من كلية الحقوق ومن جماعة مصر الفتاة وقد اخطرت النيابة عن هذا المنشور

ثم استولى بعض الطلبة على سيارة نقل بها طوب احمر وركبوا قطار الترام وسيارة اوتوبيس واتجهوا ناحية مديرية الجيزة واخذوا يقذفون القوة المرابطة هناك ثم عادوا متفرقين الى الجامعة واغلقوا الابواب

٣٠

وسلطوا خراطيم المياه الى خارج الجامعة

ثالثا : الاسكندرية

تجمع طلبة الثانوية بكلية الحقوق وتسلحوا بفروع الاشجار وقطع الطوب والاحجار وبقطع الحديد حديدية انتزعوها من سور الجامعة وساروا الى شارع مسجد القائد قاصدين الوصول الى مستشفى النزل الانجليزى بكرموز بقصد اخراج عمالها ولما ان تصدى لهم البوليس بالتفريق لم يمتثلوا واخذوا يرشقونه كيما يخرج العمال اليهم وقاوموا البوليس مقاومة عنيفة بما يحملونه من فروع الشجر وقضبان الحديد والاحجار وعاونهم الاهالى على ذلك فاضطر البوليس لاطلاق النار للارهاب

رابعا : الزقازيق

اضرب طلبة المدارس الثانوية واخرجوا طلبة مدرسة الصنايع ونظموا مظاهرة وكانوا يحملون العصى والقضبان الحديدية والاخشاب والزلط والطوب ورفضوا نصيحة البوليس بالتفريق بل وقذفوه بما كان معهم فاضطر رجال البوليس الى اطلاق النار فاصيب اربعة باصابات نارية توفى ثلاثة منهم والرابع بحالة خطرة واصيب طالبان برضوض كما اصيب عدد من رجال البوليس

ملحوظة :- لم يرد فى تقارير المديريات تفاصيل دقيقة عن اسماء الطلبة والاشخاص الذين نظموا الاضرابات والمظاهرات ولا الاحزاب ولا الجماعات التى وجهت الى ذلك التوجيه وقد خوطبت المديريات فى ذلك

بيان القتلى والجرحى — الطلبة والاهالي ورجال البوليس
في المدة من ٩ الى ١٤ فبراير ١٩٤٦

التاريخ	مصر				الجيزة				الاسكندرية				الشرقية				الدقهلية				المنوفية				البحيرة			
	الطلبة والاهالي		بوليس		الطلبة والاهالي		بوليس		الطلبة والاهالي		بوليس		الطلبة والاهالي		بوليس		الطلبة والاهالي		بوليس		الطلبة والاهالي		بوليس		الطلبة والاهالي		بوليس	
	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى
٩ فبراير ١٩٤٦		٣٦		١٥		٨٩		٤١		٥		٢																
١٠ فبراير ١٩٤٦										٤		٢١					٢					٢٧		١٦		٢		٤
١١ فبراير ١٩٤٦																												
١٢ فبراير ١٩٤٦						٢١		٥	٢	٥		٥					١	٢٠		٤٥								
١٤ فبراير ١٩٤٦													٢	٢٨		٨												
المجموع		٣٦		١٥		١١٠		٤٦	٢	١٤		٢٩	٢	٢٨		٨	٢	٢٠		٤٥		٢٧		١٦		٢		٤

بسم الله الرحمن الرحيـــــم

الرياض في ١٤ ربيع الثاني ١٣٦٧

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود إلى حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا الأفخـــــم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاتـــه • اما بعد فقد رفع الينا مندوبنا في الجامعة العربيـــــة القرار الذى وضعتـه اللجنة السياسية لمجلس الجامعـة بتوصية الحكومات العربية بشأن قضية البترول وخطوط الانابيب ونظرا لما لنـا من الثقـة في شخص دولتكم وللصداقة التي نحملهـــا لكـم رغبنـا في بيان موقفنـا من ذلك الأمـر حتى لايكون في القضية لبس او غموض •

لقد كتبنا عهـدنا الى مندوبنا بأن يطلع دولتكم بصورة سرية خاصة عن حقيقـة ماهي عليـــــه الحال في بلادنا واهمية البترول بالنسبة اليهـا وانـه العصب الحيوى والدم الذى نتغـــذى منه • وان حالة هذه البلاد القاحلة المجدبة المحدودة الموارد لاتشبه حالة البلاد التـــي لايشكل دخل البترول فيها الاجزءا ضئيلا جدا من موازنتهـا الوطنية بينما البترول هو كل شـــي تقريبا في بلادنا ومع ان الحـال كذلك فأن بلادنـا مدينـة على حساب واردها من البترول بمبالغ كبيرة • فالتفكير في قطـع اسباب الرزق عنهـا اوتوقيفهـا امر نراه من الخطـــورة بمكان عظيـم ولايمكـننا ان نسمح بأى عمل يؤثـر في هذا المورد الهـام من مواردنا ؛ ومن هنـا يدرك دولتكـم ان الموضوع ليس عن ميل اوتحيز نحو الأميركـيين اوسواهـم وانما هو امر حيـــوى لايمكن ان تقـوم دولتنـا الابـه وقد كان املنـا معقودا على صداقـة دولتكـم في ان يؤخذ هـذا الأمـر بعين الاعتبار فيما لو طـرحت القضية على بساط البحث • غيراننا لسوء الحظ وجـدنـا ان كلا من العراق وشرق الأردن قد تخلص من الضرر ولم يبق عرضة له الابلادنا وكأن الأمــــر موجـه كلـه الينـا نحن • لذلك قصدنا ان نخبر دولتكم بصفتكـم من اكبر الأصدقاء لهـذه البـلاد ومن الذين لنـا بهـم ملء الثقـة — عن حقيقـة موقفنـا وانه يستحيل علينـا ان نأتي امرا يكاد ان يكون فيه انتحار مالي لبلادنـا • واننا لنرجو ان تقدروا دولتكم موقفنـا هذا وان تعذرونا عليـه والســـلام عليكـــم

عبد العزيز
آل سعود

PRÉSIDENCE
DU
CONSEIL DES MINISTRES

لوكاندة Plaza
نيويورك ٥ اغسطس ١٩٤٧

بعد كتابة هذا الخطاب وصلني خطابك
وسررت منه وارجو انك تقبلي حاوبس
وابيه على وحمود ومحمد

حبيبتي صفيه
ارجو ان تكوني علمت اليوم انني خطبت اليوم في مجلس الامن
لاطالب بجلاء جميع الجنود الانجليزيه عن بلادنا ولابد انك
تكونين مسروره من ان خطابي كان واضحا وقويا ومقبولا
من جميع المصريين فانني دائما اذكر قولك لي ان الانجليز
لا يسمعون كلامي ويخرجونه من البلاد فاحب ان تعلمي
انني لما وجدت انهم لم يخرجوا الامن مصر واسكندريه
ذهبت الى اكبر محكمه في العالم وشكوت انجلترا اليها
واني ارجو ان تحكم المحكمه لمصلحتنا

لم اتفرج على شئ في نيويورك ولكنني ارى جوجو
كل يوم تقريبا وهو ما زال يضحك كما كان دائما ولذلك
رايت زكي وتعرفت بزوجته اليوم Elianore واني
وان كنت لم اتفرج على نيويورك بسبب اشتغالي بتحضير
خطابي الا انني الليله سأنام مرتاح البال لان دفاعي
امام المجلس كان قويا وواضحا . سلامي لك على دوام ريري وارجو
ان تكونوا جميعا ... مثلك ومثل اخوتك
واني اقبلك انت واخواتك ... والدك

٥ اغسطس ١٩٤٧

رئاسة مجلس الوزراء

عزيزي محمود بك المهدوي

لقد ذكرت في رسالتي الخاصة المؤرخة منذ أيام

المتعلقة بما سيتم عمله بشأن شأنين هما

أ) تأميم البنك الأهلي

ب) الأرصدة الاسترلينية

أما فيما يتعلق بتأميم البنك الأهلي فإني عرفت أني

تعتبر أن الحكومة المصرية ماضية في تأميم البنك الأهلي ولديه

عند المفاوضة في أمر الأرصدة الاسترلينية تتحدث على اعتبار

أن الحكومة ستعمل على تأميم هذا البنك

أما فيما يتعلق بالأرصدة

فإني أخشى أن الحكومة البريطانية ستصر على كمية ضخمة

وهي في هذا الوقت متوترة بأمريكا أيضا إذ علمت أن

المستر الأمريكي هنا قال ١٥ سنة والمشروعات الحالية

٤

رئاسة مجلس الوزراء

المدينة صرح بأنه يجب على الدائنين أن يحتفظوا عند انجلترا.
وقد أيد ذكر هذا من تدخل في حساب أن انجلترا ستتمسك
بالتخفيض فيجب أن لا يجد ذلك تساهل ما قبل أن نعرف
مدى تشددها

أما فيما يتعلق بشرط الذهب
فانك ستضعه حتى على ضرورة الشك ؟ فيما يتعلق بإعطاء
البنك نوت كذلك اتفقنا على أنه ليس من المستطاع أن
نتمسك بشرط الذهب للأرصدة المملوكة للأفراد
بقيت مسألة شرط الذهب للأرصدة الموجودة في
الودائع والتي تقدر بنحو ٢١٠ مليون جنيه
وقد رأينا في جلستنا التي عقدناها قبل سفرك مباشرة
أنه ينبغي لنا أن نحصل على
١) غطاء للبنك نوت

٢) ودفع سنوي يقدر بمبلغ خمسة وعشرين مليون جنيه
٣) ومخلفات الجيش البريطاني
٤) والأسلحة التي سلمت للجيش المصري أو تسلم إليه
٥) ومصروفات الجيش البريطاني في مصر
٦) وإنشاء قناة السويس
٧) وتسوية الدين المصري القديم
٨) ومسألة حدود فلسطين

فإذا حصلت منه الموافقة على المسائل المتقدمة أمكن التساهل في شرط التخصيص بالنسبة للودائع. ويمكنني أيضا أن أقول إذا كان الاتفاق لا يمكن أن يتم إلا بتخفيض القسط السنوي إلى ثمانية عشر مليون جنيه أمكن لك التساهل في هذا الحد. ثم أني أعود وأقول إني أخشى أن تحصلوا على هذا التساهل ثم تعودون إلى التمسك بتخفيض الأرصدة وهذا ما اتفقنا على أنه لا يمكن الاستمرار في المفاوضة على أساس التخفيض

٤

رئاسة مجلس الوزراء

مطلقاً

هذا رأيي أضيف إلى ما تقدم أنه في حالة الاستعداد لمعاونته يمكنك قبول تخصيصه لفائدة إلى نصف في المائة

وفي الختام أدعو لك بالتوفيق

الملخص

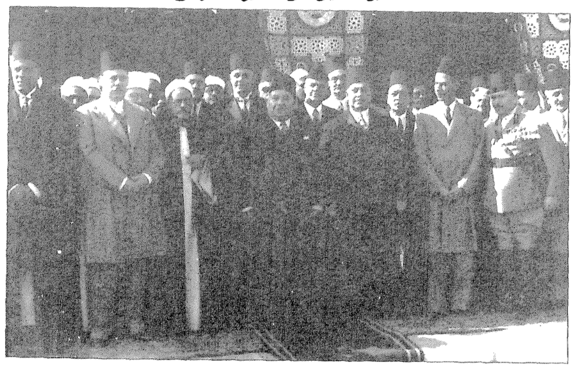
د. محمود فهمي النقراشي

رئيس مجلس الوزراء

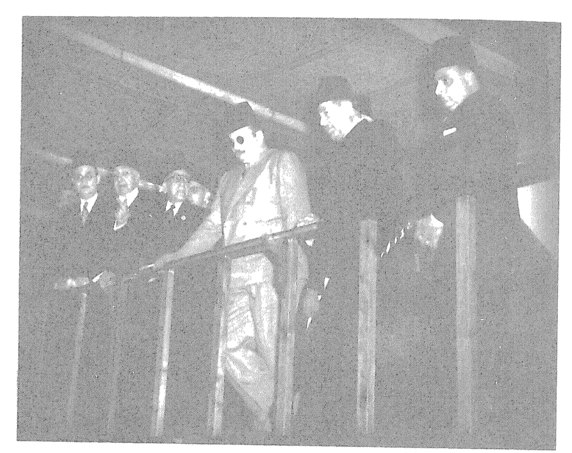
٢٩/٦/٩٤٧



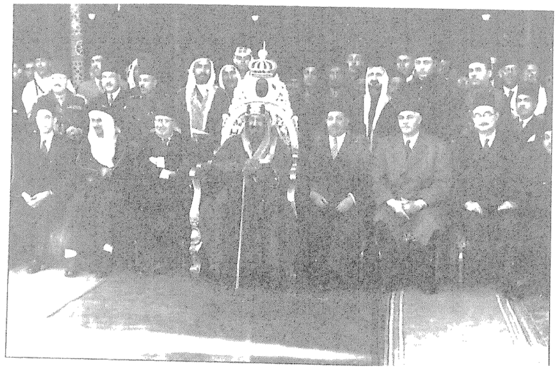
أمين الحسينى مفتى فلسطين ـــ النقراشى



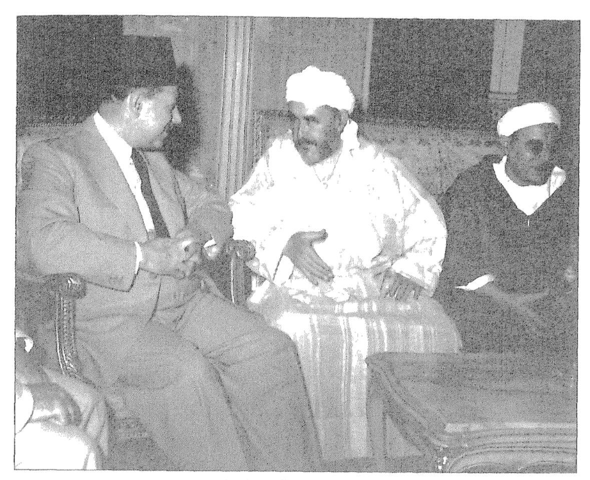
النقراشى ـــ عبد الرحمن باشا عزام عن شماله وأحمد باشا ماهر عن يمينه وخلفه إبراهيم باشا عبد الهادى



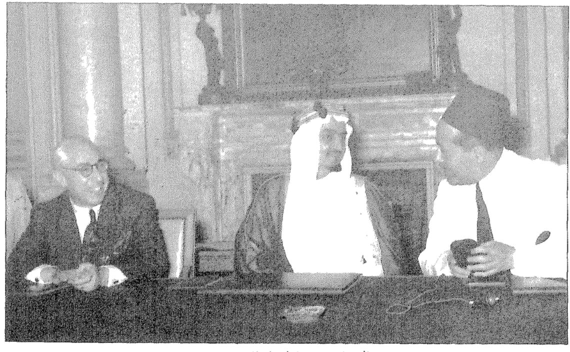
من الشمال إبراهيم باشا ــ دسوقى أباظة باشا ــ عبد المجيد صالح ــ جلالة الملك ــ النقراشى



الملك عبد العزيز آل سعود وعن شماله النقراشى ثم إبراهيم باشا عبد الهادى ثم إبراهيم باشا دسوقى أباظة



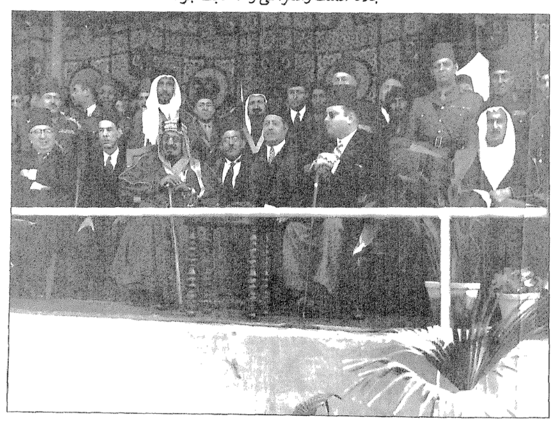
النقراشى مع عبد الكريم الخطاب



النقراشى وجلالة الملك فيصل



جلالة الملك والنقراشى وحامد بك جودة



النقراشى وخلفه حيدر باشا، وبجانب الملك سعود عبدالرحمن عزام باشا والبرنس عبد المنعم



جلالـة الملك والنقراشـى



النقراشى ـ د. عزيز سعد الدين



النقراشى — إبراهيم باشا عبد الهادى — جلالة الملك — عبد اللطيف باشا طلعت



النقراشي ورياض الصلح

تعتبر شخصية الزعيم المصرى محمود فهمى النقراشى من الشخصيات الخلافية فى تاريخ مصر. يراه الكثيرون زعيماً وطنياً كبيراً بينما يراه البعض الآخر رجلاً ضيق الأفق يفتقد لمهارات السياسيين.

ويتناول هذا الكتاب الشيق سيرة هذا الزعيم المصرى من كافة النواحى مسلطاً الضوء على نشأته وزواجه ثم بزوغه كعنصر بارز فى الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ وخروجه للحياة العامة بعد ذلك فى رحاب سعد زغلول ودوره فى حزب الوفد ثم انشقاقه عن الوفد. ذلك الحادث الذى شطر حياته إلى قسمين :فهو فى أول حياته الثائر المتآمر وطريد السلطة. وهو فى القسم الثانى أصبح جزءاً من السلطة يتدرج فى المناصب الحكومية من محافظ لوزير للداخلية فالمعارف فالخارجية لينهى حياته وهو رئيس للوزراء موضحا دوره فى كثير من القضايا الهامة مثل علاقته ببريطانيا وحادثة كوبرى عباس، ودوره فى مفاوضات صدقى- بيفن والقضية الفلسطينية وخلفيات قراره بحل جماعة الإخوان المسلمين.

وهذا الكتاب القيم عن حياة حافلة بالأحداث والأسرار هو الأول فى المـ العربية عن محمود فهمى النقراشى.







www.shorouk.com